

الإهداء

إلى ذوي الرئاسة المشتملة على العظمة القوية والشهامة العظيمة والشهامة
إلى من شملت عيونهم بفتحة عين مرعوبة على عدائهم في رفاقتهم
على أن يكونوا رافعين في طاعة الله تعالى في كل شأن وأمر وعظم
إلى سلطان العارفين والمعارفين والحكماء

مؤيد أهل العالمين بحسنهم
إلى مظلة الحكام في نظام الدولة نظام الملك السلطان بن السلطان
سلطان العارفين السادة أميرهم في كل شأن بما أراد الله
في كل شأن وأمر وتعالى في كل شأن وأمر

يعظم الله شأنه في كل شأن وأمر
ويكون له في كل شأن وأمر
ينبغي لهم في كل شأن وأمر
بهم في كل شأن وأمر

أول هذه الكتاب الجليل في كل شأن وأمر
الذين في كل شأن وأمر
وأول هذه الكتاب الجليل في كل شأن وأمر
شأنهم في كل شأن وأمر

الحمد لله

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٥٩	المضطرب	٣٥	تفسير المتصل بالمرسل	١	مقدمة مقدم من الشهر
٥٩	المصنف والمحقق	٣٥	اعتقاد المرسل بالقرائن	١	الحديث والتخبر والاشهر
٦٠	القلب	٣٦	مراتب المرسل عند الحديث	٢	علوم الحديث
٦١	المقلب	٣٦	التفاضل بين مرسل الاعيان والهم	٢	الحديث والحفاظ
٦١	الموضوع والمذكور والمطروح	٣٦	الاحاديث المرسل في صحيح مسطور	٣	اشرف علوم الحديث
٦٣	رواية الجوهل والمستور	٣٦	المنقطعات في صحيح مسطور	٣	اقسام الحديث
٦٣	تجهيل بعض الحفاظ في مشايخ رواية	٣٦	معلقات مسطور	٣	اقسام الاحاد
	الصحيحين	٣٨	الاسناد الذي فيه راويهم	٥	المتواتر
٦٣	اصطلاح صحاح الخفية في الجوهل و	٣٨	مبهمات مسطور	٥	اقسام التواتر
	المستور وحكمها عندهم	٣٨	المرسل الخفي والمندس	٦	المشهور والعزيم
٦٥	روايات اهل البيت والاهل	٣٨	طبقات الحديثين	٦	مخبر اخبار الاحاد ومنها الغرائب والافراد
	اسماء من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم	٣٨	اثن اليلاد اكثر تدليسا	٩	الافراد والغرائب
٦٦	لهما الخبر في مسطور	٣٨	الحديث المعنع واختلاف البخاري	١٠	زيادات الثقات
٦٦	راي ابن حزم في قبول رواية الدعاة	٣٨	ومسلو في اشتراط لقاء السماع	١٠	تعارض لصل والارسال والرقم والوقف
	من المبتدعة	٣٨	للقول	١١	خبر الواحد في تخالف القياس
٦٦	الجرح والتعديل	٣٨	للدراج وصنيع الامام مسطور فيه	١٢	خبر الواحد في تعريبه بالهوى
٦٩	الامام الاعظم والحقبة الثمان	٣٨	المرفوع والموقوف والمقطوع	١٣	للتابعات والشواهد
	رحمه الله	٣٨	فائدة في الكتب التي جرح فيها	١٣	الحديث الصحيح
٦٩	معي ختم الحديث وادامته	٣٨	الموقوفات	١٣	المعدلة
٦٩	اقسام ختم الحديث وادامته	٣٨	افعال التي هي الله عليه وسلم	١٥	المروعة
٦٩	القرابة على الشيخ	٣٨	حكاية فعله صلى الله عليه وسلم	١٥	الضبط
٦٩	المكتبة والمراسلة	٣٨	بصيرة لاعموها	١٦	الانتقاد لعدة اخبار الاحاد
٦٩	المكانة في احاديث الصحيحين	٣٨	تعارض القول والفعل	١٨	تنبيه على الانتقاد لعدة اخبار الاحاد
٦٩	المناولة	٣٨	تروكه صلى الله عليه وسلم	١٨	هل يجوز تخصيص عزم الكتاب وترك ظاهره
٦٩	الاجارة	٣٨	تقريب صلى الله عليه وسلم	١٨	يقدر الواحد
٦٩	فائدة الاجارة في هذا الزمان	٣٨	فعل غير	٢١	اقسام البيان وتعبيراتها ببيان احكامها
٦٩	الاحاديث مروية في صحيح مسطور	٣٨	اقوال الصحابة والتابعين روى الله عنهم	٢٢	مراد من التزييد في الكتاب بالاحاد
٦٩	صفة رواية الحديث وادامته	٣٨	قول الصحابة والاتباع من السنة كذا	٢٢	متمم تخصيصها
٦٩	نسب الراوي او كونه روايته	٣٨	هل هو في حكم الرقم	٢٢	للعوم نظر ان استعماله وقياض
٨٠	الرواية بالمعنى	٣٨	الشاذ والمخفى والاشكر والمعروف	٢٢	الحسن
٨٣	فائدة تتعلق بالرواية بالمعنى	٣٨	صنيع الراوي في قول وفي الباب	٢٨	ارتقاء الحسن الى الصحيح الضعيف الحسن
٨٣	اقوال العلماء في اختصار الحديث و	٣٨	معنى قولهم انكرناه فلا	٢٩	بعض الكتب التي يسن بها الراوي الحديث
٨٣	الاقتصار على بعضهم	٣٨	الحكم وحتمت الحديث	٢٩	الحسن والفرق بين سنن الراوي وصحيح مسطور
٨٣	اقوال العلماء في قول الحديث بعمل سوي	٣٨	وجوب الترجيح بين الاخبار	٣٠	مراتب الحسن
٨٣	الاسناد مثل او نحوه واشهادها	٣٨	الترتيب بين الشايع والتطبيق و	٣٠	معنى قول الراوي في حسن صحيح
٨٣	اذا حكيت الرواية عن اثنين والفاظها	٣٨	غيرهما	٣٢	الفرق بين صحيح وصحيح الاسناد وكذا
٨٣	تختلف كيف يروي الراوي عنها	٣٨	المعلل	٣٢	حسن وحسن الاسناد
٨٣	ليس للراوي ان يزيد في نسب غيره	٣٨	الحديث الضعيف واصله	٣٢	احسن الاسانيد في الدنيا والتمني على ردة
٨٣	اولى صفة الانان بزيادة	٣٨	المضيق وصنيع مسطور في صحيح من	٣٢	الامام في صفة تدبر في الرواية والحديث
٨٣	تقديم الاسناد على المتن وعكسه	٣٨	رواية بعض الضعفاء	٣٢	معنى قولهم في صحيح في الباب
		٣٨	حكم الحديث الضعيف	٣٢	المرسل والمنقطع والمعلل
		٣٨	تنبيهات تتعلق بالحديث الضعيف	٣٥	الترجيح بالمرسل

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١٨٤	الكفاة غير عايطين بالفرع	١٨١	رسول الله صلى الله عليه وسلم	٨٣	إذا كان في سماع الحديث بعض
١٨٨	مستحب الرجوع في مال الصبي	١٨٢	الفرق بين الرواية والشهادة		الوهن فلهي بيادة
١٩٠	قال أبي بكره ما أتى الزكاة وطعن الوافض	١٨٣	باب تغليظ الكذب على رسول الله	٨٣	اختصار بعض الفاظ الإمداد في الحكمة
	عليه والرد عليه		الله عليه وسلم		دور التعلق
١٩٣	حكموا بالزكاة وتلك الصلوة والأقوال	١٨٥	باب النبي عن الحديث بكل ما سمع	٨٥	التأخر والمنسوخ والأول
	في أنه يقتل أيا قاتل	١٨٧	باب النبي عن الرواية عن الضعيف	٨٥	الفرق بين التعقيب والتعليق والاستثناء
١٩٥	باب الدليل على صحة إسلام من حضره		الاحتياط في تحفيها		والنقص
	الموت ما لم يشرع في الزرع وهو الفرقة و	١٨٩	باب بيان أن الاستماع من الدين وإن	٨٤	بما يعرف النعم
	نفي جواز الاستغفار للمشرىين والدليل		الرواية لا تكون إلا عن الثقات وإن جزم	٨٨	المفهوم للوافي والخالف
	على أن من مات على الشرك فهو من أصحاب		الرواية بما هو فيه مما يزيل واجب و	٨٩	تحقيق مناط الحكم وغرضه ونقده
	بجده ولا يقبل من ذلك شيء من الوسائل		أن ليس من الغيبة المحرمة	٩٣	كتابة الحديث وتداوله
١٩٨	باب الدليل على أن من مات على التوحيد	١٩٠	باب الكشف عن معائب رواية الحديث	٩٣	أول من صنف في الصحيح المخرج
	دخل الجنة قطعا		ونقله الأخبار في قول الأئمة في ذلك	٩٣	شرط البخاري ومسلم رحمه الله
٢٠٤	الجواب عما يشكك من النصوص الواردة	١٩٣	باب صحة الاحتجاج بالحديث الضعيف إذا	٩٣	الشيخان ليسوا بحدباء الصحيح
	على غير الزاوية الموحدين مع كون		أمكن لتمام المعنيين ولو كان فيهم من كس	٩٥	دراسة أحاديث الصحيحين
	بعض النصوص يدل قطعا	١٩٩	بما حكى بين البخاري ومسلم رحمه الله في	٩٥	الاحتياط على إحداهما
٢٠٨	باب الدليل على أن من رضى بالله ربنا		الشرائط السماع وتعد	٩٦	رحمهم البخاري على مسلم
	بالإسلام ديناً ويحسد على الله عليه وسلم	١٥١	كتاب الإيمان	٩٨	رحمهم كتاب مسلم على كتاب
	رسولاً فهو مؤمن وإن ارتكب المعاصي الكبائر	١٥١	الإسلام هو الإيمان وأخوه		البخاري
٢٠٩	باب بيان حد شعب الإيمان وأفضلها	١٥٢	الحكم الشرعي للإيمان والإسلام	٩٩	جملة ما في صحيح مسلم من الأحاديث
	أدناها وأفضلها للحياة وكونه من الإيمان	١٥٣	العمل جزء من الإيمان أم لا	١٠٠	تراجم صحيح مسلم
٢١٠	تحقيق معنى الحياة والفرق بين الحياة	١٥٣	الإقرار باللسان شرط للإيمان أم لا	١٠٠	شروط صحيح مسلم وخبراته
	الشرعي والفقهي	١٥٤	حكم من أقر باللسان ولم يصدق بقلبه	١٠٠	ترجمة الإمام الهما ومسلم البخاري
٢١٣	باب جامع أوصاف الإسلام	١٥٥	توجيه أقوال السلف رحمهم الله في جزئية		رحمهم الله
٢١٣	باب بيان تقاطع الإسلام وأى أموره	١٥٨	الأعمال من الإيمان	١٠١	مداهب مسلم وخبرته من كبار المحققين
	أفضل		هل الإيمان يزيد وينقص		رحمهم الله في الفروع
٢١٣	توجيه اختلاف الأبيات مع اتحاد	١٥٨	حكم الاستثناء في قول الرجل استأجرني	١٠١	المصنفات في الصحيح المخرج الزايد على
	الاستثناء أو تفريقها		أن شأنا الله		الصحيحين
٢١٤	باب بيان خصائص من انصف بين وجد	١٦٠	شروط حديث جدير على السلام وهو الست	١٠٢	المستخرجت على الصحيحين
	حلاوة الإيمان	١٦٣	الدلائل على وجود الله تعالى من النقل والعقل	١٠٣	لويلازم المصنفون موافقه الفاظ
٢٢٠	باب وجوب حجة رسول الله صلى الله عليه	١٦٩	تحقيق معنى الكسب وترتيب الجواز عليه		الصحيحين في المستخرجت عليهم
	وسلو كثر من الأهل والولد والوالد	١٦٣	باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان	١٠٣	النقل من الكتب المعتمدة في الفن
	والناس جميعين وإطلاق عدم الإيمان		الإسلام	١٠٣	طريق كتب الحديث بحسب الشهرة
	على من لم يجز هذه الحجة	١٦٣	بما يتعلق بوجوب الوتر		والصحة على رأي الشيخ والمحققين
٢٢١	باب الدليل على أن من خصم الإيمان	١٦٣	وجوب إتمام العبادة بعد الترويع فيها		رحمهم الله
	يجب الإتيان بالسلاويح والنفس من الخير		ولو كانت نفلا	١٠٥	الأنواع المصنفة في الحديث
٢٢٢	باب بيان تحويل أول المحار	١٦٥	باب السؤال عن أركان الإسلام	١٠٧	أحاديث الصحيحين هل تغني القطع
٢٢٣	باب البحث على أركان الجار والضميمة لزوم	١٦٩	باب بيان الإيمان الذي يدخل في الجنة	١٠٩	مقتضى صحيح مسلم وشروح
	الضمت الإعتناء بالخبر ويكون ذلك كله		وإن من تشكك بما مر به دخل الجنة		خطبة الكتاب
	من الإيمان	١٦٨	باب بيان أركان الإسلام ودعاء العظام	١١١	تحقيق معنى النبوة والرسالة والعرق
٢٢٣	باب كون النعمان المنكر من الإيمان	١٦٩	برهان القاتم		بين النبي والرسول وإيهما أفضل
	وإن الإيمان يزيد وينقص وإن الأمر	١٨١	باب الإجماع بالإيمان بالله تعالى ورسوله	١١٥	تقسيم الإمام مسلم الأخبار
	بالمعروف والنهي عن المنكر واجب		صلى الله عليه وسلم وشأنه الدين في الأثر	١١٤	أحوال بعض الرواة
٢٢٤	باب تفصيل أهل الإيمان فيهم ورحمهم		البيان والسؤال عنه وحفظ وتبليغ من يملكه	١٢١	باب وجوب الرواية عن الثقات وترك
	أهل الجاهن فيهم	١٨٩	باب الدلالة على الشهادة في شرع الإيمان		الضعف وإن نقل من غير الكذب على

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٢٨٥	باب رقم المائة والاثمان من بعض القائلين	٢٨٥	دخل السائر	٢٨٥	باب بيان كمال الجلالة والتمتدح
٢٨٥	عرض الفتن على القلوب	٢٨٥	باب تحريم قتل الكافر بعد ان قال لا اله الا الله	٢٨٥	ان هبة المؤمنين من الايمان وارتق
٢٨٥	باب ان الاسلام اريد اخرياً وسيمود غريباً	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	افتكا السلام يصبونها
٢٨٥	وانه يأمر بدين المسلمين	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	باب الدين التسمية
٢٨٥	باب ذهب الايمان آخر الزمان	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	باب نقصان الايمان بالهاجوس ونفيه
٢٨٥	باب جواز الاستسار لاداء الايمان الخائف	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	عن المتلبس بالمعاصي على اداءه في كماله
٢٨٥	باب تألف قلب من يخاف على ايمان	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	باب بيان خصال المتناف
٢٨٥	نضعف والنبي عن القطع بالايمان	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	باب بيان حال من قتال اذخيه المسلم
٢٨٥	خبر دليل قاطع	٢٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٢٨٥	يا كافر
٢٨٥	باب زيادة طمأنينة القلب بتطالع	٢٨٥	باب بيان غلط غير اهل البيت	٢٨٥	باب من رغب عن ابيه فهو كافر
٢٨٥	الاذنية	٢٨٥	باب بيان غلط غير اهل البيت	٢٨٥	باب بيان قول النبي صلى الله عليه وسلم
٢٨٥	باب وجوب الايمان برسالة نبينا محمد	٢٨٥	باب العظيمة وتنفيع السلطنة بالخلف وبيان	٢٨٥	اسباب المسلم في وقت الكفر
٢٨٥	صلى الله عليه وسلم الى جميع الناس	٢٨٥	الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيمة و	٢٨٥	باب لا ترجعوا بعدى كفاً يضرب
٢٨٥	وكفره للملح جملته	٢٨٥	لا ينظر اليهم ولا يزكهم ولا يزوجهم	٢٨٥	بعضهم كقالب بعض
٢٨٥	وعنه ان القرآن الكليم	٢٨٥	باب بيان غلط غير اهل البيت	٢٨٥	باب اطلاق اسرار الكفر على الطعن في
٢٨٥	باب بيان نزول عيسى بن مريم حاكماً	٢٨٥	وان من قتل نفسه بغير حق في النار	٢٨٥	النسب والنية على الميت
٢٨٥	بشرية تنبيههم على الله عليه وسلم	٢٨٥	وانه لا يدخل الجنة الا نفس مسلمة	٢٨٥	باب تسمية العبد الابن كاتح
٢٨٥	باب الحكمة في نزول عيسى بن مريم	٢٨٥	باب غلط غير اهل البيت	٢٨٥	باب بيان كفر من قال مطر بانيه وكذا و
٢٨٥	قرب الساعة	٢٨٥	الجنة لا المؤمنون	٢٨٥	الصدق الا في علم الجور وتعلم علم
٢٨٥	باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الايمان	٢٨٥	باب الدليل على ان قاتل نفسه لا يكفر	٢٨٥	باب الدليل على ان حب الانتصار وحق
٢٨٥	بعضه الشمس والجواب عن الاشكال	٢٨٥	باب الرعي التي تكون قرب القيامة تقبض	٢٨٥	رضي الله عنهم من الايمان وعلامات و
٢٨٥	الوارد عليه	٢٨٥	من في قلبه شيء من الايمان	٢٨٥	بعضهم من علامات النفاق
٢٨٥	باب بيان الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	باب البحث على المباداة بالاعمال	٢٨٥	باب نقصان الايمان بتقصير الطاعات و
٢٨٥	عليه وسلم	٢٨٥	قبل تظاها الفان	٢٨٥	بيان اطلاق لفظ الكفر على غير الكفر
٢٨٥	الجواب عما اورد ان كيف يجوز للنبي ان	٢٨٥	باب فحالة المؤمنين ان يحيط عمله وقوله	٢٨٥	بانه ككفر النية والحقوق
٢٨٥	يرتاب في نبوته	٢٨٥	تعالى لا يصح اصوات ككفر في	٢٨٥	باب بيان اطلاق اسرار الكفر على من
٢٨٥	باب الايمان برسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	صوت اثنى	٢٨٥	ترك الصلوة
٢٨٥	وسلم ورض الصلوة	٢٨٥	باب هل يؤخذ بالعمل الجاهلية	٢٨٥	الايمان وذهب كثره متفق و
٢٨٥	باب معنى قول الله عز وجل ولكن	٢٨٥	باب كون الاسلام يهدى وما قبله	٢٨٥	كذلك الكفر
٢٨٥	راه نزل اخري وهل رأى النبي صلى الله عليه وسلم	٢٨٥	كذلك الجور والهجرة	٢٨٥	انواع الكفر
٢٨٥	الله عليه وسلم رب ليلة الامور	٢٨٥	بيان حكم عمل الكافة المسلم بعد	٢٨٥	الايمان قد يجتمع مع الكفر في شخص
٢٨٥	باب في قوله عليه السلام ان الله لا ينال	٢٨٥	باب صدق الايمان واخلاصه	٢٨٥	الايمان من حصول شعبة من الايمان في
٢٨٥	وفي قوله عليه السلام ان الله لا ينال	٢٨٥	باب تحاور الله تعالى عن حديث النفس	٢٨٥	نقصان ابي بن مؤمنه وكذا لك الكفر
٢٨٥	سبحان وجهه ما ينبغي اليه بغيره من خلق	٢٨٥	سبحان وجهه ما ينبغي اليه بغيره من خلق	٢٨٥	باب بيان كون الايمان بالله تعالى افضل
٢٨٥	باب اثبات ربه المؤمنين في الاخرة	٢٨٥	سبحان وجهه ما ينبغي اليه بغيره من خلق	٢٨٥	الايمان
٢٨٥	لربهم سبحانه وتعالى	٢٨٥	باب حكم الكفر بالجنة والسنة	٢٨٥	باب بيان كون الشرك اقبح الذنوب و
٢٨٥	باب معرفة طريق الروية	٢٨٥	باب بيان الوسوسة في الايمان وما	٢٨٥	بيان اعظمها بعد
٢٨٥	تحقيق مفهوم الحق وبيان افراجه	٢٨٥	يقول من وكذبها	٢٨٥	باب الكبر والكرها
٢٨٥	باب اثبات الشفاعة واخراج الموحدين	٢٨٥	باب وعيد من اقتطع حق مسلمين	٢٨٥	الحقين الكبيرة والصغيرة والفرق بينهما
٢٨٥	من الناس	٢٨٥	فاحس بالأساء	٢٨٥	بعض حقوق الاولاد ومن عقوقهم
٢٨٥	باب دعا النبي صلى الله عليه وسلم لآدم	٢٨٥	باب الدليل على ان من قصد اخذ مال	٢٨٥	حقيقة السحر والفرق بينه وبين
٢٨٥	وبكائه شقيقه عليهم	٢٨٥	غيره بغير حق كان القاصد مهمل	٢٨٥	السكرامة والمعجزة
٢٨٥	باب بيان ان من مات على الكفر	٢٨٥	الدمري حتم وان قتل كان في النار و	٢٨٥	باب تحريم الكبر والرياسة
٢٨٥	فهو في النار ولا تشافعه ولا تفرقه	٢٨٥	ان من قتل دون ما لم يشهد به	٢٨٥	باب الدليل على ان من مات لا يشرك بالله
٢٨٥	قراءة القرابين	٢٨٥	باب استحقاق الوالي القاس لرحمة النار	٢٨٥	شيئاً دخل الجنة وان من مات تمسكاً

[illegible]

Checked
1987

واحد نمبر
۲۰۴۷۱
فہرست نمبر
الف ۱۸



مفتی محمد شفیع رحمہ اللہ

بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآل النبيين وأخوانه من الانبياء والمرسلين أما بعد
وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين وازواجه ائمتات المؤمنين وذريته اجمعين الى يوم الدين ويجعل فهدا فصول نافعة مهمة في بيان
مبادئ علم الحديث واصوله التي يظفر نفعا ويكثر دودا استنبطها من الكتب المصنوعة عند علماء هذا الشأن مع بعض زوائد متفرقة
الى في أثناء التأليف فاجبت ان اجعلها كالمقدم لا ليكون الناظر على بصيرة فيما يتضمن عليه الكتاب من مباحث الحديث متونه واسانيد
وبالله المتوفيق -

الحديث والخبر والاشارة الحديث قال السيوطي اصله ضد القدير وقد استعمل في قليل الخبر وكثيره لانه يحدث شيئا فشيئا وقال
شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر في شرح البخاري المراد بالحديث في عرف الشرح والاضافة الى النبي صلى الله عليه وسلم ذكرا لم يزيد به مقابلة القرآن كانه
قديرا والذي يظهر للجدد الضعيف والله تعالى اعلم ان اطلاق الحديث على ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم مقتبس من قوله تعالى وانما ينزله
ريك فحدث فانه سبحانه وتعالى اوحى الى رسوله صلى الله عليه وسلم من وراءه بعد قوله واخبره بعد قوله وهذا
بعد ما وجدنا في وجهه مما فاض عن الشرائع التي لا تستند العقل بذكرها كما في قوله تعالى ما كنت تدري ما الكتاب الا الايمان فهداه الى
مناجها في تصديق ما اوحى اليه من الكتاب المبين وعلمه ما لو يكن يعلم ثم رتب على هذه المنان الثلاثة امور ثلاثة اشياء النبي عن قهر البتير
والنبي عن تحري السائل والامر بتجويد النعمة والاقرب الى النطق السليمان هذا الترتيب بطريق اللغة النشر المشفوش دون الحديث كما اعرضهم
وحاصل المعنى انك كنت تبثها وضالوا عاكلا فادراك هذا وانك معها ما يكن من شيء فلا تنزه الله تعالى في هذه الثلاث واقتربا لله تعالى
فتمتع على البتير وترجم على السائل فتدبرت البتير والفقر وقوله تعالى وانما ينزله ريك فحدث هو في مقابلة قوله تعالى وجعله ضال فهدى الى
حق هذه النعمة العجيبة التي هي الهداية بعد الضلال (وكان ليس ما سوادها في جنبها لغز) ليس الا ان محوئها بحمد الله تعالى ونسبها في حقها
كذلك البتير وظهر ان اقواله وانما له صلى الله عليه وسلم التي حثها احاديثا انما تجلها شرع وتبين لها هذه الله تعالى بها وتحديث وتولية
لها انعم الله عليه من صنوت الهداية وتوفيق الارشاد والله تعالى اعلم بالصواب -

قال العلماء رحمهم الله تعالى الحديث اقوال النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله وينعمل في افعاله تقريدا وهو علم اخبار لا يروى بها ولا يثبت
عن يكون متعلقا للشرع واماما يتعلق به عليه الصلوة والسلام من الاحوال فان كانت اختياريه فهي داخله في الافعال وان كانت غير اختياريه
كالجدة لم تدخل فيه الا لا يتحقق بها حكم يتعلق بها وهذا التعريف هو المشهور عند علماء اصول الفقه وهو الموافق لفهمهم وقبيل بعض العلماء
الى رد داخل كل ما يظفر على النبي عليه الصلوة والسلام في الحديث فقال في تعريفه علم الحديث اقوال النبي عليه الصلوة والسلام وافعاله واحواله
وهذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث وهو الموافق لفهمهم فيدخل في ذلك اكثر مما يذكر في كتب التيسير كونت ميلاده عليه الصلوة والسلام

ومكانه ونحو ذلك -

وقد رأيت أن أذكر هنا فائدة تفهم المطالع في كثير من المواضع وهي أن مثل هذا يؤخذ من قبيل اختلاف العبادات باختلاف الأقليات
وهوليس من قبيل الاختلاف في الحقيقة كما يتوهمه الذين لا يحسنون النظر فاعلم كل واحد أن اختلافاً في الفعل لا يخرج عن تعريب أو تقليد أو
عبارة لك حاكم وإن هناك اختلاف في الحقيقة وإن لو كن تلك العبادات مختلفة في المأل وقد شأ من ذلك إفلاها للصحة وقراءات الأجر كذا
الأمم كقوله الدين أبو العباس أحمد بن حنبل في رسالته في قواعد التفسير فقال لاختلاف بين السلف في التفسير وتقليل وغايبه عنهم من الخلاف
يرجع إلى اختلاف تنوع الاختلاف تنوعاً ولزمه إلى المتصور فقل قد عرفت أن الحديث ما اضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيقع النزوع
عند الإطلاق ولا يؤول به الموقوف إلا بقرينة وأما الخبر فإنه أعول لا ينطبق على المرفوع والموقوف فيلزم ما اضيف إلى الصحابة والتابعين وعليه
يبنى كل حديث خبراً ولا يستعمل خبر حديثاً أو إطلاق بعض العلماء الحديث على المرفوع والموقوف فيكون مراداً للخبر وقد نص بعضهم الحديث بما
جاءه عن النبي عليه الصلوة والسلام والخبر بما جاء عن غيره فيكون بمثابة الخبر - وأما الأمر فإنه مراد من الخبر فينطبق على المرفوع والموقوف و
فهما خبران ليس من الموتين بأكلا والمرفوع بالخبر وأما السنة فتعلق في أكثر على ما اضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير
فغيره أو أنه الحديث عند علماء الأصول وهي أم منه عند من خص الحديث بما اضيف إلى النبي عليه الصلوة والسلام من قول فقط وما ذكرنا من أن
بعض الحديثين قد ينطبق الحديث على المرفوع والموقوف نزول الأشكال الذي يعرض لكثير من الناس عند تحليلهم لهذا فلا نأخذ ما يخفف سبعين
الحدث في صحيح فاعلم مع استبعاد هذه القولين أن تلك الأحاديث ولم تروى في السنة والينا وهذا نقل الحافظ ولو قد راعى هذا وكيف سألهم أن
يملأوا الترمذي عنه عليه الصلوة والسلام من ما أشبهوا به من قوة العبارة ولكن يتقضى أن لا يكثر مع إمكان شتمه -

[illegible]

علم الحديث قال الشيخ عز الدين بن جماعة علم الحديث علم يقين يعرف بها احوال السند المعتبر وموضوعه السند والسنن فاعلمته معرفة الصحيح من غيره وقال شيخ الاسلام ابو الفضل ابن حجر ادنى التعانيل له ان يقال معرفة القواعد الحرفية بما للمردى والمردى لان شئت خلت لفظة معرفة فقلت القواعد قال الجلال السيوطي في الغنية عن علم الحديث ذو قناتين تجدد في كثير من احوال من سلفه لذلك الموضوع والمقصود ان يكون المقيول بالمرحوم ، وقال الجزائري قد سمعوا علم الحديث اقل من ان يسمي قد يتعلق بروايته وقد يتعلق بدرايته كما علم رواية الحديث فقال ابن اكله في اقل الاشياء والقاصد هو علمه بنقل اقول النبي صلى الله عليه وسلم واهله بالانجام المتصل مضطربا تخريجها واعلموا علم رواية الحديث فهو علم يتعرف منه الزوام الرواية والحكامها وشرط الرواية واصناف المرويات واستخراج معانيها والاداء تسمية هذا القسم في علم رواية الحديث باسمه المشهور يعني مصطلح اهل الاثر فانه ادل على المتصور وليس فيه شيء من الباطل والاعمال تجري على ذلك الحافظ ابن حجر في رسالته المشهورة فيه تحفة الفكر في مصطلح اهل الاثر ، والفكر بكسر الفاء وفتح الكاف جمع فكروا كما في شرح الفقيه ،

المحدث والحافظ قال السيوطي قد كان السلف يطلقون المحدث والحافظ معاً والحق أن الحافظ أحق، قال الشيخ أبو الفتح ابن سبويه الناس أما المحدث في عصرنا فهو من اشغل بالمحدث رواية ورواية وطلم على كثير من الرواة والروايات في عصره وتبين في ذلك حتى عرفت خطئه واشتهر فيه ضبطه فان اتبع حرمات شيوعه وشيخه شيوعه طبقة بعطبة بحيث يكون يأمره من كل طبقة أكثر مما يحمله منها فهذا هو الحافظ وقال جصل لأعلام من هذا التحديد يرجح إلى أهل المذهب يختلف باختلاف قيمة الظن بلوغ بعضهم الحفظ في وقت ولا تت، وقال علي القارئ في شرح النجاة أن الحافظ هو من احاط عليه مائة ألف حديث ثلجوة المحدث وهو من احاط عليه ثلثمائة الف حديث

مثله ان يروي صحابون مسلمة حديثا لوراهم عليه عن ابوب عن ابن مسعود عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيقول في ذلك ثقة غير رواه
عن ابن مسعود فان قيل فلان الحديث لوراهم عليه وان لم يروى عنه ذلك ثقة فلو ان مسعود رواه عن ابى هريرة ولا يصح ما يروي عن ابى هريرة رواه
عن النبي صلى الله عليه وسلم فاذ ذلك وجعل يرويه عن الحديث اصلا ثم رواه عليه ولا فلا يستثنى قلت فمثال ما عرفت فيه المتابعة من هذا الوجه
من وجه يثبت ما رواه الترمذي من رواية صحابون مسلمة عن ابوب عن ابن مسعود عن ابى هريرة اذ رواه احب جيبك هو ما الحديث قال الترمذي
حديث غريب لا يخرجه بخلاف الاستاذ الا من هذا الوجه قلت او من وجه يثبت وقد رواه الحسن بن حنيفة وهو مروي عن الحسن بن علي بن ابي حمزة
ثم المتابعة ان حصلت الراوي نفسه في المتابعة التامة وان حصلت الشيخة فمن قوة فهي المتابعة القاصرة - والظاهر ان كان يشبه
ماتن الحديث في ذلك اللفظ والمضغ فهو الشاهد باللفظ وان كان يشبه في المضغ فقط فهو الشاهد بالمعنى ، والشاهد من يروي عن صحابي في الحديث من
الحديث الغرم ، وقد اوردنا في هذا الموضع مثلا انما يجتمع فيه المتابعة التامة والمتابعة القاصرة والشاهد باللفظ والشاهد بالمعنى وهو ما رواه ابن ابي شيبة
اذا عرفت ما سلكه من عملهم من تراكم من عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرين فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطر احدكم
ترواه غير عكرم فكم يكونوا العدة ثلاثين ، وقد قلنا قورن هذا الحديث بهذا اللفظ قد عرفت به الشاهد من سلكه في رواية في غريبه لان صحابي قال ان
عنه بجمله الاستاذ بلطف فان عكرم عليه فاذن الله ، مثلا فان وجدنا للشاهد متابعا وهو حديث الله القوي اخرجوه ليعرفوا عنه من سلكه بلطف الشاهد
فهذا من متبعة عامة ، وقد عرفت هذا ان سلكوا رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين معا ووجدنا عبد الله بن دينار قد يروي عن ابن عمر بن وهب
احدا مما اخرجوه مسلمون طريقا في ائمة من حديث ابن عمر بن قاسم عن عبد الله بن عمر بن قاسم عن عبد الله بن عمر بن قاسم عن عبد الله بن عمر بن قاسم
والثاني ما اخرجوه من طريق صحابي عن طريق عاصم بن محمد بن زيد عن ابيه عن جده ابن عمر بن قاسم عن عبد الله بن عمر بن قاسم عن عبد الله بن عمر بن قاسم
وله شاهدان احدهما من حديث ابى هريرة رواه البخاري عن احمد بن شعبة عن محمد بن زيد عن ابيه عن جده ابن عمر بن قاسم عن عبد الله بن عمر بن قاسم
ثلاثين ، والثاني ما من حديث ابن عباس اخرجوه النسائي من رواية عمر بن دينار عن محمد بن حنيفة عن ابن عباس بلطف حديث ابن عمر بن قاسم
سواء وهو ما اكملوا العدة ثلاثين فلهذا شاهد باللفظ وما قبله شاهد بالمعنى -

وهذا تقسيم احكامه ان كان بالنقل الى غيره الرواية ولما كان كل قسم من هذه الاقسام لا يخلو من صحيح وغير صحيح فكل واحد ثانيا نقسمه بالنقل الى هذه
الجهة الى مقبول ومرفوع وقد قسمنا كل واحد منها الى اقسام فقلنا ان خبرنا لا يخلو من مقبول ومرفوع ، ولما قلنا جوما دل دليل على صحة
ثبوته في نفس الامر والوجه ود ما لم يدل دليل على رجحان ثبوته في نفس الامر فان قلت يدخل في تعريف المرفوع الخبر الذي لا يترجم بثبوته ولا في تعريف
بل يشاوي فيه الاحكام ، قلت نعم واعتد من ذلك من ادخله فيه بان موجه لنا كان المرفوع هذا كالمرفوع والمخبر به لا يوجد وما يجب الرد بل
وجوبه لا يجد المقبول ومن جهة متعلقة بالاحكام وبانه خبر الذي دل دليل على رجحان ثبوته في نفس الامر عرفت الخبر المتوقف فيهما الخبر الذي لا يدل على
رجحان ثبوته ولا على رجحان مرفوعه فلهذا الخبر المتكوك في خبر كثير جدا فذكرنا في هذه الموضع خبرا كثيرا من هذا القبيل فلهذا الى ان يوصل بالمعنى واحد
التعريف المذكورين والمقبول يتفرع الى اربعة اقسام صحيح لذاته وصحيح لغيره وحسن لذاته وحسن لغيره ، وذلك لان الحديث ان اشتمل من صفات القول
على اعلى مراتبها فهو الصحيح لذاته وان لم يشتمل على اعلى مراتبها قل وجب فيه ما يوجب ذلك القصور الواقع فيه فهو الصحيح كذا قلنا بل انما هو العلة
وقد مثل ذلك ابن الصلاح بحديث يحيى بن محمد بن عتبة عن ابي عبد الله عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لكان الله على امرئ ان يروى الحديث
كل صلاوة فان عمل بن عمر من المشهورين بالصدق والصيا به لكنه لم يكن من اهل الاتفاق حتى يصفه بوصفه من جهة سوء حفظه ووثقته في
لصدقه وجلالته فقلنا انما هو ذلك كونه روى من وجه اخر ما بين لك ما كنا نحقق من جهة سوء حفظه والخبر به ذلك الفصل اليسير والحق
الاستاذ بل من جهة الصحيح ، وان لم يروى فيه ما يوجب ذلك القصور الواقع فيه فهو الحسن لذاته وان كان في الحديث ما يقتضي ان توقف فيه لكان وجب
ما يترجم جانب قبوله فهو الحسن كذا قلنا بل لا يخلو وهو العاصم وذلك لانه لو كان في الاستاذ سوءا لم يخل اذا كان غير معقل ولا كثير الخطأ
في الرواية ولا منتهرا للكل بل هو ما من منانيات العدالة فاذا وجد من طريق اخر حال ان توقف فيه وهو كونه حسنة كذا قلنا بل للعاصم -

ومن اقل الفاظ المستعمل عند أهل الحديث في المقبول ، الجيد والقوي والصالح والمعتمد والمحفوظ والمجود ، والثابت والمثبت ، فاما
الجيد فقد سوي بعضهم بينه وبين الصحيح وقد وقع في كلام الترمذي حيث قال في الطب هذا حديث جيد حسن ، وقال بعضهم انه وان كان يحسن
صحيح لكن الجيد من الحديث لا يدل على صحة الحديث الا لثبته كانه يترقى الحديث عنه عن الحسن لذاته ويتردد في بولوغه درجة الصحيح فالوصف
انزل رتبة من الرتبة الصحيح وكذا القوي واما الصالح فانه شامل للصحيح والحسن اصلاحيتهما الاجتهاد ويستعمل ايضا في معنى صحيح لا اعتبارا

وأما المعروف فهو مقابل للملك وأما الحقوة فهو مقابل الشك وأما الجوده الثالث فيشيران العجيم والحسن وأما المشبه فيطلق على الحسن وما يشابهه فهو
 إلى كسنة الشيء إلى العجيم قال أبو الوفاء آخر غير ابن حصان الكمال في قول لحاكم في مشبهه حاء أو فرح بعد احكام في موضوعه فاحسن علينا ما كتبنا -

[illegible]

فالمتميزتند فيقول العلم بمصن كثره بعبارة وتناقله وقد يكون لكل من الكثرة أوصاف الرواة والقراءات الممهلة مدخل وفائدة العلم ومن ههنا الحرة الخطأ ابن جرير مما اتهمه ابن الصلاح من عزة المتواتر وقال من احسن ما يقرب به كون المتواتر موجودا ككثرة الألفاظ في الكتب المشهورة المتدولة باليد في اهل العرف شيئا وغرض المقطوع عن ربحه لسيما في السؤل فلهذا اذا اجتمعت على اخراج حديث وتعد طرقة تعدد في التحالفة طرقة على الكتب اقام العلم اليقيني بصحة ما في القيل والفرق في الكتب المشهورة كثيرة.

(ترجمہ) قلت قد نبه الله سبحانه وتعالى في مواضع من كتابه على افادة التواتر العلم بالحق كالرواية البصرة حيث خاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم والروميين او غيره مماثل قوله التوركت فعل بك يا صاحب الغل الخ وقوله التوركت فعل بك لاجل الآية قوله والميرور كاهلنا من قبلهم من قول الخافق هنا كانت معارضة عن هو التواتر فاعلم علمه كبريت ما وفي الشارة الى انه جعل العلم حاصل من التواتر بمنزلة البشاهد في القطعية والله اعلم-

أقسام التواتر، التواتر على أربعة أقسام أحدها تواتر الأسناد وهو أن يروى الحديث من أول الأسناد إلى آخره جماعة يتحليل اجتماعهم على الكذب وهذا تواتر الحديثين كمن يفتي من كذب على من كذب عليه بزيادة مقعنه من النار، قال ابن الصلاح رواه أنان وستون من الصحابة وقال غيره رواه أكثر من مائة نفس وقال النووي في شرح مسلم روى نحو مائة من قالوا بالباطل ليس هذا تواتر الحديث ولكنه في طلق الكذب والخبر على الحديث رواية بعبارة وسبعين صحابياً وقالوا لا تخافوا بعد فعل قاله النووي وإليه قال الشيخنا سبق قلتم مائة وفيها المقبول والمردود، فقد ثبت صحابياً وحنافياً طريق أحد ولذين لغوا من الصحابة في ورود عن نحو مائة غيره ما ينادى بضعيفة متساهلة ولا يرد في حديثه الآخرين ما ينادى بساطقة وكلها أحاديث غرق النبوة قد جمعها بعض الفضلاء فبلغت الزين مائة وخمسين منها ثلثون لاثنين من الصحيح الستة فالتزم الثاني من التواتر تواتر الطبقة كتواتر القرآن تواتر على البسيطة شرطاً وغريباً، دسماً وتلاوة، حفظاً وقراءة، وتلقاً بالحافة عن الحافة طبقة عن طبقة إقرأ وأراق الحصة الرسالة ولا يحتاج إلى استمار ويكون عن ثلاثين عن ثلاثين بل هو من ينقله أهل الشريعة المنقول عن الأهل المعول أصلاً لا يحتاج فيه من ولا كما في منصف شعراً نال الشهادة وهو القرآن المكتوب في المصاحف من شرق إلى الغرب وما

وقد تقرر بعض علماء الأصول من الضعفة الخبر إلى ثلثة أقسام متواتر ومشهور واحد، فجميعها المشهور قسماً مستقلاً لنفسه ولو تواتر في التواتر كما فعل المصنف أصلاً في خبر الأحكام فعل غيره وقد تقرر في الخبر المشهور ما كان الأحكام لأصل متواتر في النسخ الثاني والثالث وقالوا أن المشهور بهذا البنية يجب ظاهراً فوق ظن خبر الأحكام قد مر من البقين وهو سماعه القوم معلوماً ثانية، وأدعى زيادة تواتر وتسكين يحصل للنس على ما أدركته فإن كان المذكور لثبوتاً فاطمناً زيادة اليقين وكما لا يحصل لليقين بوجود ملة بعد ما يشاهد ما واليه الإشارة بقوله تعالى لحياة عن إبراهيم عليه السلام ولكن ليطعن على ما كان ظاهراً فاطمناً فما رجعنا من جانب الظن بجيش يكاد يخل في حواشي البقين وهو أمر هام وحاصله سكون النفس عن الاضطراب بشبهة الأصل عند ملاحظة كونه أحد الأصول - قال الجدل الضعيف عفا الله عنه أن إضافة المشهور لأصول العلوي يمكن استنباطه من قوله تعالى وإذا جاءهم أمر من الأمرين فاحذروا فيه ولوردة إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم وعليهم الذين يستنبطونه فهو ولا فعل الله عليه وسلم وحسنه لا يفتقر إلى الشيطان لا قليلاً، يعني أن الأمر المزمع للشماعاً يتبين حقيقة حاله وصحته من كذب بريقه إلى الرسول وإلى أولى الأمر من المسلمين وهم الكبراء البصيرة الذين يستنبطون الأمور من عقايرها والسائل من مظانها ويعيرون سقيمها من عجمها وكسدها من جبرها، فصاعته هؤلاء المستنبطون المتقين مع عدالتهم وتصلهم في الدين إذا تعلقوا بخبر بالقبول وإسراء بالتعامل بحيث لا تجوز العادة الجماعية على غلط أو خطأ فهذا بعيد علمياً قيقناً وأقرباً من اليقين بأن هذا الأمر إذا تواتر واستدل إلى أصل صحيح لا يخلو يحصل منه العلم وصحته لما قبله بأكثر من دونه على ناقلة كما مر في أمره صلى الله عليه عنه على الخوارج يتطلق النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه في قصة الأيلان وقال أنكنته استنبط هذا الأمر صح في صحيح مسلم قال الشوكاني في إرشاد الخوف وهكذا خبر الواحد (أي في العلم) إذا نقلته أمانة بالقبول بمكانين من علم به صدق قوله وقال الأمام نحو الإسلام المشهور ما كان من الأحكام في الأصل شراً انتشر فصار ينقله قومه كأيهم رواطهم على الكذب وهو القرن الثاني ومن بعدهم وأولئك قور لثقة الأئمة كآلهم من فساد شهادتهم وقد تعدد يقهر بمنزلة التواتر بحجة من يجمع الله حق قال المصنف أصلاً أنه أحسن التواتر وقال ابن تيمية في بحث إفاضة ما في الصحيحين العلوات الخبر الذي نقلته أمانة بالقبول تصديقاً له وإحلالاً بوجهه فيفيد العلوة عند جماهير السلف الخلف وهذا في حق التواتر لكن من الناس من يسميه المشهور السقيض، وقال يحيى بن أبان يفتل ما جاهد ولا يكفر وهو الصحيح عندنا لأن المشهور بشهادة السلف متعدي للعلم به بمنزلة التواتر فصحت الزيادة به في كتاب الله تعالى وهو مجموعنا وذلك مثل زيادة الرجل في الحصن) لكنه لما كان من الأحكام في الأصل ثبت به شبهة سقط علمها اليقين ولم يستقر احتياطاً في العمل فاخبرناها في العلم بالأنالنج وسألت في التواتر وإنما يشك فيه صاحب الأصول ونقص في ردة المشهور لأنه لا يثبت زعم التواتر إلا بما يثبت ذلك (يكون من هذا الوجه كما للتواتر) لكن العلم بالتواتر كان ناصداً في نفسه لا لانتظامه (والكذب بالحقية) والعلو المشهور انقله عن إسناده وسكون إلى حاله (يعني إنما يحصل له العلم بلا اضطراب وشبهة) واختلفوا من كونه خبراً وحاسماً في الأصل وسكن إلى شهرته الحادثة في الحال وكونه مقبوعاً على العمل البصيرة لكن لو تأمل في ابتداء لاحترامه وهو وتجليه شك فذلك لك مسمى معلوماً ثانية والعلم بالحاصل بالتواتر مقرران

بحجة أخبار الأحكام ومنها الغرائب الأفراد

العمل بخبر العدل واجب في العمليات كونه قور العمل به عن الضعفة رضي الله تعالى عنهم في دعائهم خرجت عن الأحكام المستقيمة فيخرجها اجتماع قولها أو القول على إيجاب العمل بها من مشهور ما عمل به كغير المذموم في شعبة ومن سلة في توثيق الجدة وقيل مع غيره عبد الرحمن بن عوف في أخلاق الجرح من جرح إلى الرطاطون، وتجبر على من مالك في إيجاب الخردة في الجنتين وتجبر الضعفة بن سفيان في توثيق المرأة من دية زوجها، وتجبر عمر بن حنظلة في دية الأصابع وتجبر سعد بن أبي وقاص في السهم على الضعفين مع قوله في حديث الإبراهيم الطويل وكان إلى جانبهم الانضمام كما نلتاب النزول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خيبر بن زميل يوفى وأما يوفى بنو الأوس وغيره وأول يوفى فأنه مثل ذلك وقيل عثمان بن جبير فرجه بنت مالك بن سنان في إقامة المخترة عن الوفاة في بيتها إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة وايضا تراشعته صلى الله عليه وسلم وأول الأحكام إلى النواحي لتبني الأحكام وهو متواتر من جيل رضى الله تعالى عنه وللمرجع قبل خبره لو كان لا يجرى رداً على الجدة فلو كان ذلك في جيلنا لكانت ليتفقوا في الدين ولينذرنا وأقيموا إذا جرحوا البهر لعلهم يحذرون، لأن الطائفة النقطه وهي ناصداً على الواحد فاجعل مثلاً ووجب الحد باختاره ولو لا يقول خبره لما كان كذلك. والآن تراشع من أجازوا كالاتم فلا وجه لخصيصه بالثاني، وقد اختار الله سبحانه تعالى أن موسى عليه السلام سماه رجل من أقصى المدينة يسقط فقال إن للملأى أن تخرج إن يقتلوك فاخرج إلى أن من الناس من يخرجه من هنا عافاً يترقب دعا الله أن يجتبه من القوم الظالمين وليس هذا العمل بخبر الواحد وإلهه أرفع إلى درجة اليقين بقرينة كونه بصواباً لفضل القطع، وقال الله تعالى وإنا لله لله

ميتا قال الدين اذ كان الكتاب لتعيينته الناس ولا يكون له قال البردوي فكان هذا بما ذكره بالبيان محل واحد منهم وفيه ان الكتمان لا ضرر انما يكونون بسا
في وسعهم وليس في وسعهم ان يجيبوا ذاهبين الى الكل واصل من الخلق شرعا وغرضا للدين فيتعين ان الواجب على كل واحد منهم ادا ما يمكن من الامانة فيكون
بالعهد وفي الحديث انهم انما امرهم الحديث قال الحافظ ومن حيث النظران الزهرلي عليه الصلوة والسلام لا يوجب التولية الا للحاكم وصدا خبر الواحد يمكن
فوجب العمل به احتياط وان اصابته الظن بخبر الصدوق في غالبه ووقوع الخطا فيه نادرا فلا يتولى المصلحة العامة خشية المغرة بالادارة وان مضى الاحتياط على
العمل بالاشارة وهي لا تتبدل بالظن بغيرها قال الامام فخر الاسلام وما المحقول فخلان الخبر يصير حجة بعبئة الصدوق وبغيره على الصدوق والكذب
وبالعلة بعد اهلية الاختيار ترجع الصدوق والصدق الكلاب فوجب العمل بترجيح الصدوق ليعبر بحجة العمل ويتبرر احتمال الدلو والكلاب (من غير
المعصوم) لسقوط علم اليقين وهذا ان العمل يصح من غير علم اليقين، الا ترى ان العمل باليقين يصح بغالب ادراك وعلى الحكم بالبينات يصح بلا يقين
فكل ذلك هذا الخبر من العمل بغير علم اليقين لا يرى وذلك كان العمل به اضرب مظهره في حق من لا مضطرب كان دون علم الظاهرية وما مضى علم
اليقين به فما طبل بلا فيه لان الميان برده قال الميان المصنف عفا الله عنه المشهور ان اخبار الامام مع خبرها عن القرائن قبل الظن، وللمع
يشهد علم اليقين، ولنشهر لك معنى الظن قال الشيخ الظن انتم لما يحصل من امانة وصق قوي اقتد الى العلم وصق ضئيف جعل لم يتجاوز من انتم
اقتوله تعالى الذين يظنون انهم ملأوا قلوبهم وقوله تعالى الذين يظنون انهم ملأوا قلوبهم من اليقين وقوله تعالى وان الذين اختلفوا فيه لفي شك منه
لهم يوم عملوا لا يفرح الظن حيث ثبت فيه الاظن مع ما ثبت الشك وفي العلم وقوله تعالى وقطعون بالله الظنون وقوله تعالى وان الظن لا يغني عن احد
شيئا من العباد به الا جهار الناشئة من غير دليل صحيح فالظن الذي يقع اخبارا واحدا وما هو القوي والراجح المقارب لليقين لا يضعف المرجوح الذي لا يخلو
حقه وهو دورهم من العلوية على كثير من الاحكام الدينية والمعاملات الدنيوية الا ان هذا المقتضى لا يشترط ان يكون معنييه وشبهه في معنى التوهم
كثيرا ما يكتسب السراويل على المصلي بل وعلى بعض اهل البيت ايضا ولها حسن القوم من استغاثه في مثل هذا المقام ولشود لا سيما في الامم
حيث قال فيها المتواتر رجب علم اليقين والمشهور علم الظاهرية وخبر الواحد علم الايمان، والستكر (الاصولي) يبين الظن (اي التوهم)
وان الظن لا يغني عن الحق شيئا - وحينئذ فالمتبدل باخبار الاحاد انما يقف مالة به علم وليس هذا من اتمام الظن للمعصوم في حق، وقبول خبرا واحدا
من ماضى روايات الجيلة والخاصة كما يجوز في كل السان تجري عليه في احواله واداءه لادراكها الا ان هذا القول ليس معناه قبول كل خبر
من اخبار الاحاد في كل مسألة او اقامة بل الوجوه ان يصح حكمه بالقرين بين مدارج الخبر والتفاوت بين مراتب ما ثبت به، الا ترى انك اذا استركت
احد من الناس ان يزعم انه لا يجوز فلا يعترفك في قبول هذا الخبر بتعاليه وتوهمه، واذا اخبرك ذلك الخبر بعبته ان السلطان يدركك ان حلفته اعترافك
بشي من الاختلاف والافتن على ولا يشترط صدق لقوله حتى تلقس القرائن والشواهد، وهذا مراد من قال ان الشهادة يفيق ان تكون على قدر
الدعوى والادليل على قدر ان الدولة وعلما ان المحدثون والفقهاء رحمهم الله ما كانوا اهلين عن هذا الاصل الجليل كما يظهر من قبولهم الخبر
الضعيف الفاضل وبعض الاحكام دون سائرها وتفرقهم بين درجات السيرة واحكام الاحكام، قال عبد الرحمن بن محمد اذ روي عن
الشيخ رضي الله عنه في الحلال والحرام والاحكام شرعا في الامانة واخذت في الرجال واذا ادعى في الفضائل والثواب والعقاب سئل في
الامانة وتساخا في الرجال وقال احمد بن حنبل في رواية عن عس الدوري عنه ابن مسعود رجل يكتب عنه هذه الاحاديث يفي المتكاري لخواها
واذا جاء الحلال والحرام رافقا ما هكذا وبعض اصحابه يدينه الا يري - وعلى هذا الاصل بنى بعض المتصوفة قولهم (وان كان من دواحد اكثرهم)
في خبر من لم يثبت بالفقه ولكنه معترف بالعدالة والفضيلة اذا خالف خبره القياس وقول ما تم في خبر من القوم بالرواية فيما تحريمه البلوى
اذا كانت المسألة مسألة الاحتياط واخرى فاقى كذا الاصول بانها لبيان عمل الخبر قما وقم من بعض الثالث التردد في العمل بخبر الواحد في بعض احوال
ذل لك كساب خاتمة من كونه خبر واحد من رتبة في الصحة او جهة الزاوي او وجوده محض من راجح من او مردود في امر مهم فينتج فيه مزيد
التثبت والاحتياط ويطلب تأييدها لقرائن واستظهارها بالملامح والشواهد ويخوذك وتبجي تفصيل بعض تلك الاجازات في مواضعها ان
شاء الله تعالى قال الحافظ ومن خرج من ردة خبر الواحد بتوقفه على الله عليه السلام في قبول خبره في الدين والاحتياط فيه لانه ما مضى عليه كل
خبر واحد اذا عارض العلم ليعقيل، وقال الشيخ ابن الهمام كان توقفه للرؤية في خبره اذ لم يركب مع استوارها في السبب قال تليد فانه
طاهر في الخطا وتوقف في مثله وعدم العمل به واجب انما قام وحججه ايضا بتوقفه في بكرة وعمره في حرجي الخبر في الجحود في سائر الخبرين
حتى شهد بها عن سبب وتوقف عمره في خبره في موسى في الاستدانة حتى شهد له ابو سعيد ويتوقف عاتكة في خبر ابن عمر في تعدد البينات
بينما والحق واجب بان ذلك انما وقع منهم واحدا في الاتي كذا كما في قصة ابي موسى فانه اورد الخبر عن النخاعة عن عليه رجوعه عن الثلاث

وتقدمه فأراد عمر الاستيثاق خشية أن يكون دفعه بذلك عن نفسه، وأما عند معارضة الدليل القطع كما في البخاري فأنشأه حيث استبدت
بقوله تعالى لا يزالوا منه فذا آخره وهذا كله إنما يصح أن يتسك به من يقول لأب من اثنين عن اثنين والألفين يشترط أكثر من ذلك
بجميع ما ذكر قبله فأنشأه عليه لأخره قبلوا الخبر من اثنين فقط ولا يصل ذلك إلى التواتر ولا يصل حد وجوب القرينة، إذ لو كانت موجودة
ما احتج إلى الثاني قال الحافظ في الاستبصار واستدل بقصة إلى موسى وعمر بن الخطاب أن خبر العقلي بغير حد لا يصل حتى ينضو إليه غيره
كالشهادة قال ابن بطل وهو خصام من قاله وجهل فمذهب عمر فقد حكمه إلى بعض طرقهم أن عمر قال لا يوصى أماني لأولادهم ولكم أدوت
أن يجوز أن أسأل على كل شيء من العلم العظيم، يعلم الخبر بالآية قلنا وأصح أن عمر رضي الله تعالى عنه كان عالمًا بشيء من جمة الاستبصار ثلاثًا
ألا أنه لو كان عند علمه الزيادة التي زادها أبو موسى من قبله صلى الله عليه وسلم فإن أدنى ذلك ولا فائدة مكانه من باب زيادة الثقة
على حديث من هو أولئك منه وهو مسألة مستقلة ينبغي بيانها، أنشأ دلي هذا الجواب التزمه في أبواب الاستبصار، وقال الذهبي في ترجمة
أبو الزمزمين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد فذلك ذلك
حديث على تكثير طرق الحديث لكي يبرهن عن درجة الظن إلى درجة العلم إذا الواحد يجوز عليه التيقن وهو لا يجوز بخلاف ذلك على ثقتين
لوربما لهما أحداً، وأما عند احتفاء أبي بكر بن محمد بن أبي خزيمة في نسخة الميزان فلا بد أن كان كثير المرافعة لمن روى عنه الخليفة أصف بن برخيا
الله صلى الله عليه وسلم وغيره المخرجة بالكتاب والسنة ومع هذا لم يجد علماء الحديث في نسخة الميزان أنه كان من باب الحق والموثوق
ذلك شيئاً من الحديث فحقيق الثبوت في قال الذهبي فتراد الصديق الثبوت في الأخبار والمخرجة في أسد باب الزمزمية ولما البخاري في أبواب
محمود بن الربيع في حديثه عن عثمان بن مالك أن الله عز وجل على الناس من قال لا اله إلا الله يشهد به ذلك وجهه كما في باب صلوة الخوارج
من صحيح البخاري فاصل مضمون الحديث كان كحرف فاعتد إلى أبوابه بلغظ آخر سهل من لفظة كما ورد في سند محمد بن علي بن أبي ظبيان وأصله
خشى من محمود لقصان الضبط أو تصور الفهم وظن أن لفظة الحديث كما هو عندنا كما حدث محمود بن الميم فأنشأ بالحقيقة راجع إلى مخالفة الآية
الضبط في الفاظ الزمزمية من هو اضبط واجل وأعلى منه والله أعلم

الأفراد والغرائب قد عرفت معنى القدم والغريب في بيان إتمام الحديث، قال العلماء والقرو قسماً الأول القرو المطلق بأن يفرد به
الراوي الواحد من كل أحد من الثقات وغيرهم كحديث النبي عن بيع الزمزم وبعثه فانه لم يصح من رواة عبد الله بن دينار عن ابن عمر حتى قال
مسند عقبه الناس كلهم في هذا الحديث على أن عليه وحديث ابن عيينة المخرجة في الصحيحين عن عمر بن دينار عن أبي العباس السخري عن عبد الله بن عمر
في حصار الطائف لتفريده ابن عيينة عن عمر وعمر عن أبي العباس وإبوابها عن ابن عمر وقال مسلم بن الحجاج في كتاب الإيمان والنذر ومن صحبه،
للزهرى لم يوثق عن حماد بن زيد ولا يشترك فيه أحد باسناد جيد، والقمر الثاني القرو النسبي وهو أنواع منها ما يشترك الأول معه في كماله فقد
أهل بلده بما يكون رواه منها واحداً فقط، ولقد وثقة بكاشف تركه معه في روايته ضعيف، ومنها ما هو مختص به وهو تفرد شخص عن شخص، وعن أهل بلده
أو أهل بلده عن شخص، وعن بلد آخر، وقد قال ابن دحيق العميد إذا قيل في حديث تفرد به فلان عن فلان احتفل أن يكون تفرداً مطلقاً واحتفل
أن يكون تفرد به عن هذا المصنف خاصة، ويكون مرفوعاً عن غير ذلك المصنفين فكذلك، قال السيوطي شارحاً لما في التكرار ينشأ الغريب إلى
صحيحه كقولنا الصحيح والي غيره أي غيره الصحيح وهو الغالب على الغريب، قال ابن حجر في فتح الباري في الأحاديث الغريبة فأنشأ ما كبر وعامله في العلم
وقال مالك شئ العلم الغريب، وخبر العلم الظاهر الذي قد رواه الناس وقال جده الزمزمي أن نرى أن غريب الحديث خبر إذا أخره وقال أبو بكر
العلم الذي يبيحك من ههنا وههنا يعني المشهور رواها البيهقي في المدخل وروى عن الزهرى قال حدثت علي بن الحسين بن علي فحدثت فقال
احتسنت بذكره فبك هذا حديثاً قلت ما أراي الأحاديثك بخير أنت أعلم به مني قال لا قبل ذلك فليس من العلوم لا يعرف إنما العلوم ما عرفت
وقطعت عليه الأئمة وروى ابن عدي عن أبي يوسف قال من طلب الدين بالخلافة تزدري ومن طلب غريب الحديث كلب ومن طلب للمالك الكيفية
أفلس، وينتقم أيضاً إلى غريب متناً واستأذنا كما لو أنزله بمشاهدة أو إحاطة وإلى غريب استأذنا كحديث معروف روى عنه جماعة من الصحابة
انفرد به واحد روايته عن صحابي آخر، وفيه يقول الترمذي غريب من هذا الوجه، قال ويوصل في الغريب ما انفرد به رواية أو رواية في متنا لا يثبت
لوربما كراهية، وقد ثبت مسلم بن الحجاج في مقدمة مسنده على ضيقة يقول الغريب ولو كانت الثقات حيث قال لأن حكم أهل العلم والدين في
من مذهبه في قبول ما يتقدم به الحديث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والخلفاء في بعض الروايات ومن ذلك على المرافعة
لهما فإذا وجد لك ثراء بعد ذلك شيئاً ليس عن أصحبه قبلت زيادته فأنشأ من تراها يدل على مثل الزهرى في جلالته وكثرة أحاديثه المتفقين

الحديث إذا كان الصاحب غير متحقق بالنبي صلى الله عليه وسلم يفتق به مخزى، قال الرطبي وإذا رُفِعَتْ رُفْعَةً وَتَفَقَّهَ أَخْرَاجُهَا لَهَا شَخْصٌ أَحَدٌ فِي تَرْجُمَةِ الرَّافِعِ كَلَهُ إِلَى بَيْتِهِ وَبِخَرَانِ يَمِيمِ الرَّحْلِ سَلْبًا فَيَفْقُ بِهِيَ فِي وَقْتٍ وَيَرْفَعُهُ فِي وَقْتٍ آخَرٍ وَهَذَا أَوَّلُ مَنْ قَلَّبَ الرَّاوِي وَاللهُ اعْلَمُ
 ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ عَلَى الْخَارِجِيِّ كَلَامُهُ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ حُفَظٍ فِي الْوَأَقِيتِ قَالَ الرُّطَبِيُّ فِي الْعَقْدَةِ وَتَكَادُ أَنْ يَخْتَارِي م عَلَى عَمَلٍ بَيْنَ تَابِتٍ رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ وَرَفَعَهُ غَيْرُ مَنْكَرٍ قَتَلَهُ رَوَاهُ الْفَقْهَاءُ لَنْ عَمَلٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ أَنَّهُ لَمْ يُولَدْ لَكَ التَّحْقُّقُ وَدَوَاهُ يَنْبِذُ ابْنَ جَدِّهِ عَنْ سَمْعِهِ مِنَ الْهَكَجَةِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو فَذَكَرَ بِكَلَامِهِ الْإِسْلَامُ وَبِذَلِكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ذَكَرَ الْإِسْلَامُ لَكِنْ تَحْقِيقُهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَلَى الْوَسْطَةِ وَالْمَرْأَةِ ابْنِ وَتَوَاتُرِ ذَلِكَ يَشْهَدُ بِصِحَّةِ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ تَابِتٍ لَا يَخْتَلِفُ عَلَى صِلَةِ اللهِ عَلَيْهِ لِيُحْمِلَ فِيهِ عَنْهُ نَدْلًا عَلَى أَنَّهُ حَفْظُهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْ مُحَمَّدُ بْنُ تَابِتٍ حَفِظَهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ السَّخَاوِيُّ ثُمَّ قَالَ عَمَلُ الْخَلَفَاءِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ أَجْدَ السُّنَنِ أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ فَلَا يَقْدَرُ أَحَدٌ مِنْهَا عَلَى إِخْرَاجِ أَكْثَرِ ثَلَاثَةِ جُزْأٍ إِنْ كَانَ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ مُوسَى عَنْ عَقْبَةٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَفَعَهُ إِذَا تَخَلَّفَ أَفَانَا هُوَ الْكَبِيرُ وَالْأَكْبَرُ وَالزَّوَالِي الْحَدِيثُ فِي صِلَةِ الْخُفُوفِ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ أَيْضًا عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَمَلٍ مِنْ قَوْلِهِ فَلَمْ يَكُنْ لَمْ يَزِدْ لَكِنَّ عَمَلَهُ لَا خِلَافَ السُّنَنِ فِيهِ بَلْ لَمْ يَزِدْ فِيهِ عَمَلٌ
 قَالَ وَلَيْسَتْ بَيَانُ الْفَصْلِ لِمَا رَفَعَهُ الْأَرَسَالُ عَلَى الْوَصْلِ وَبِذَلِكَ النُّقْطَةُ مَرَّجَةً فِيهِ الْوَقْتُ عَلَى الرَّفْعِ

خبر الواحد إذا خالف القياس ولو كان الراوي غير معروف بالقبه

إذا انفرد خبر الواحد والقياس بحيث لا يجرى بينهما ممكن تَدْرُجُ الْخَبْرُ وَطَلْعُ الْعَدْلِ الْأَكْثَرُ مِنْهُ وَابْتِغَاءُ وَاشْتِغَاءُ وَاحِدٍ وَلَوْ يَفْقُ الْقِيَاسُ
 وَقِيلَ إِذَا كَانَ رَاوِي الْخَبَرِ وَفِي تَابِتِهِ الْخَبْرُ أَوْ الْفَقْهَاءُ وَالْحَقُّ الَّذِي يَدْرُسُ لِلَّهِ بِهِ هُوَ الْأَوَّلُ، قَالَ الْعَلَامَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَلَدِيُّ فِي الْكَلْبَتِ، أَعْلَنَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَشْرَاطِ فَقْهِ الرَّاوِي لِمَقْدَمِ الْخَبَرِ عَلَى الْقِيَاسِ مَذْهَبُ عِيسَى بْنِ أَبِيانٍ وَاشْتِغَاءُ الْقَاضِي الْأَسَدِ الْإِنْدِيلَوِيِّ وَخَرَجَ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْمُصَلَّةِ وَخَبَرُ الْعَرَبِيَّ وَتَابِعَهُ كَثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَأَمَّا عَنِ الْخَبَرِ بِلَا بَحْسٍ لَكُنْجِي وَمِنْ تَابِعِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا فَلَيْسَ فَقْهُ الرَّاوِي بِشَرْطِ التَّدْبِيرِ وَخَبَرُهُ عَلَى الْقِيَاسِ بَلْ يُبْذَلُ خَبَرُكَ عَلَى طَبَاطُ إِذَا لَوَيْكَ خَالَفَ الْكُتَابَ وَأَسَنَ الشُّهُورَةَ وَيَقْدَرُ عَلَى الْقِيَاسِ، قَالَ الْإِسْلَامِيُّ يَا مَالُ أَكْثَرُ الْعِلْمِ لَا تَنْتَقِيزُ مِنَ الرَّاوِي بِجِدْوَلِ حَالَتِهِ وَصِفَتِهِ مَوْجُودِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ يَرُدُّ كَأْسَهُمْ وَلَوْ فُتِيَ عَلَى رُجْعِهِ لَا يَتَيَقَّنُ لِحَقِّ هَذَا الظَّاهِرِ مِنْ أَحْوَالِ الْأَصْحَابِ بِذَوَاتِهِ أَوَّلًا وَالدَّلِيلُ أَنَّ الْأَكْبَرُ رَوَى عَنْ بَلَاءِ نَهْمٍ فَضْلُهُ مِنَ الْمَسَاءِ يَمْتَنِعُ مِنْ غَفْلَتِهِمْ عَنْ الْحَقِّ وَعَدْوُهُمْ وَفَقْرُهُمْ عَلَيْهِ وَعِلَالَتُهُمْ وَتَقَرُّهُمْ تَقَرُّهُمْ قِسْمَةُ التَّرَابِ عَلَيْهِ وَالتَّنَاقُصُ عَنْهُ قَالَ كَانَ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ هُوَ الَّذِي يَوْجِبُ وَهَذَا فِي دَلِيلِهِ أَوَّلُ وَقْتُ عَلَى الْقِيَاسِ يَحْتَمِلُ مَعْتَدَلُ فِيهِ الْقَبُولُ بِإِلَّا يَتَوَقَّعُ الْعَمَلُ بِالْإِجْمَاعِ وَأَسَدٌ لَيْسَ بِهِ حَقٌّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَحْمِلَ رِضَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ قَبْلَ حَرِيصٍ مَحْمُولٍ مِنْ مَالِكٍ فِي الْبَحْسِ وَقَضَى بِهِ وَأَنْ كَانَ عَمَلُ الْقِيَاسِ لَا يَجِبُ أَنْ كَانَ حَقًّا وَجِبَتْ الدِّينَةُ كَامِلَةً وَأَنْ كَانَ مِثْلًا لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ وَلَهُذَا قَالَ كَرْدَانُ لَقَضَى فِيهِ مَرَّةً وَفِيهِ سَنَةٌ سَوَّلَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَبِلَ أَيْضًا خَبَرُ الْفَقْهَاءِ فِي تَوَرُّثِ الْمَرْأَةِ مِنْ دِيَةِ ذَوْجِهَا كَانَ الْقِيَاسُ خِلَافَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوِثَارَةَ إِنَّمَا يَبْتَدِئُ فِيهَا مَنْ يَمْلِكُهُ الْمَوْرَثُ قَبْلَ الْمَوْتِ وَالزَّوْجُ لَا يَمْلِكُ الدِّينَةَ قَبْلَ الْمَوْتِ لَا تَعْلَجُ بِحَدِّ الْمَوْتِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا مِنْ فَتَاهِمِ الْأَصْحَابِ وَلَهُ شَوْهَدٌ كَثِيرَةٌ، وَلَوْ يُنْقَلُ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ أَصْحَابِنَا إِصْبَاحُ الْمُنْقُولِ عَنْهُمْ خَبَرُ الْوَاحِدِ مَقْدَرُهُ عَلَى الْقِيَاسِ وَلَوْ يُنْقَلُ التَّنْقِصُ إِلَى أَنْ يَتَرَى أَنَّهُمْ عَمِلُوا بِخَبَرِ ابْنِ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي الصَّامَةِ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا وَكَانَ خِلَافًا لِلْقِيَاسِ حَقًّا قَالَ ابْنُ حُزَيْمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَوْلَا رَوَايَةُ لَقَلَّتْ بِالْقِيَاسِ وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ يَوْسُفَ م فِي بَعْضِ مَآلِكِهِ أَنَّهُ اخْتَارَ حَدِيثَ الْمُصَلَّةِ وَابْتِغَاءُ الْبَحْسِ لِلشَّرْقِيِّ فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ حُزَيْمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ مَا جَدْنَا عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ رَسُولِهِ فَعَلَى الرَّؤُسِ وَالْعَيْنِ وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ مَسْرُوقٍ فِي الْمَشْلُفِ أَشْرَاطُ النُّقْطَةِ فِي الرَّاوِي نَبِذَتْ أَنْ هَذَا الْقَوْلُ مَسْتَحْضَرٌ وَأَجَابَ عَنْ حَدِيثِ الْمُصَلَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَاشْتِغَاءُ الْقَاضِي الْأَسَدِ تَرَكَّ أَصْحَابُنَا الْعَمَلُ بِمَا خَالَفَ الْقِيَاسَ الْكُتَابَ أَوَّاسَةً الْمَشْهُورَةَ أَلْفَاوَتْ فَقْهُ الرَّاوِي وَأَنْ حَدِيثُ الْمُصَلَّةِ خَالَفَ لِمَا ظَاهَرَ الْكُتَابَ السُّنَةَ وَحَدِيثُ الْعَرَبِيَّةِ خَالَفَ الْمُسْتَشْهُورَةَ وَهُوَ قَوْلُ الْكَلْبَتِيِّمُ وَالْغَرَبَالِيِّمْ وَمُتْلَأُ بَيْشَلُ كَيْلَا كَيْلِي، فَلَمَّا أَتَى الْأَسَدُ أَنْ أَبَاهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَمْ يَكُنْ فَقِيهًا بَلْ كَانَ فِقْهِيًّا وَلَوْ جَدَّ عَرَبِيًّا مِنْ سَبَابِ الْإِجْمَاعِ وَكَانَ يَفْقُ فِي زَمَانِ الْأَصْحَابِ مَا كَانَ يَفْقُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ الْأَفْقِيَّةَ جَعْدَهُ وَكَانَ مِنْ حَلِيَةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي حَقِّهِمْ قَوْلُ دَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَلْجِزْ فَاسْتَجَابَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ فِيهِ حَتَّى انْتَشَرَ فِي الْعَالَمِ وَذَكَرَهُ وَحَدَّثَهُ وَقَالَ السَّخَاوِيُّ ثَبَتَ عِنْدَنَا فِي الْأَحْكَامِ ثَلَاثَةٌ أَوَّلُهَا أَنَّ الْحَدِيثَ رَوَى ابْنُ هُرَيْرَةَ عَنْهَا الْقَاضِي سَامَةَ وَقَالَ الْخَلَدِيُّ رَوَى عَنْهُ سَبْعِينَ نَفَرًا مِنْ أَوْلَادِ الْقُرَظِيِّينَ وَالْأَصَابِرِ وَقَدْ رَوَى جَمَاعَتُهُنَّ الصَّحَابَةُ عَنْهُ فَلَا رُجْعَ إِلَى رَدِّ حَدِيثِهِ بِالْقِيَاسِ، قَالَ فِي التَّحْقِيقِ شَرْحُهُ وَقَوْلُهُ عَنْ نَقْلِ ابْنِ هُرَيْرَةَ عَلَى الْقِيَاسِ بِخِلَافَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ خَبَرُ ابْنِ هُرَيْرَةَ مَرْقُوعًا تَوْصُفُ مَا عَسَتْهُ النَّارُ وَلَوْ أَنَّ الْوَرِاقَةَ أَذْكَلَ لَمَّا بِنَ عَبَّاسٍ بِأَبَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ أَمْوَاضٍ مِنَ الْحَدِيثِ بِمَا جَعَلَ ابْنُ هُرَيْرَةَ بِالْإِسْلَامِ إِذَا جَمَعْتَ حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ تَزَلْ تَنْصِبُ لَهُ مِثْلًا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَبِحَالَتِهِ هُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ خَبَرُ ابْنِ هُرَيْرَةَ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ

في السقيظ وهو قوله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلها في وضوؤه فإن أحدكم لو كابد من يمينه بكت
يداً قال (أي ابن عباس) عثت كيف نصمت بالمهراس (وهو حجر منقوس وسط غدير الخوض لا يقدر أحد على تحريكه ذكره (ابن عفران ص ١٤٤)
أي إذا كان فيه ماء ولم تدخل فيه اليدين توفراً منه ولم يتركهما فكان العمل بالقياس عند معاوضة الخبر له إجماعاً قلنا ذلك لئلا
يخالط المذكرة للاستبعا ونحصر المرى في الظهور خلافاً لما في الأقل فتأديته إلى أن يكون الصحيح مطلاً وإثاق في الثاني فلا حاجة للترك
الوضوء مع وجود الماء على ما عثت وإن جاس قال شيخنا الحافظ لأجوده في ثمن كتب الحديث وأما الذي قال هذا لأبهرية
رجل يقال له تميم الأسلمي وكلامه هذا قد عرفت أنه فخرج ابن أبي شيبة من طريق الشيخ قال كان أصحاب جده الله يخافون مسواك يقولون
ما يصنع البرهيرة بالمهراس ليس الخلاف للاستبعا وإنما كره من محل التزاحم أي معاوضة القياس بخبر الواحد، وكان ذلك منه لتركه
خبر الواحد بالقياس على أنه لا قياس ينافي وجوب غسل الرجل إذا دخل في الأثناء ولا قياس يختص غسل اليمن بالمهراس -

خبر الواحد فيما تعم به البلوى

خبروا واحدا من تعربه البلوى اى فيما يحتاج اليه العقل حاجة متاكدة مع كثرة تكرره لا يشك به وجوب دون اشتهاه وستلقى الامامة له بالقبول عند عامة الخفئة ومشقة وجلد من من ذكره فليقوضا الذى رواه بقرع بنت صفوان كما اخرجه أصحاب السنن ومجحه احمد وغيره فان ناقض الوضوء ويخرج الى معرقتها الخاص العام وهذا السبب كثير التكرار خبره هذا لم يشهدوا ولم يلقه الامامة بالقبول ابل قال من ائمة الشيعة ان كبر انفراد تدويته فالقول بان النبى صلى الله عليه وسلم خصا بتعليق هذا الحكم مع انما يحتاج الىه ولم يعم كبر الخفئة مع شدة حاجتهم اليه شبه الحال انتهى ولو ثبت كطرف غيرهما من تعقيب ، واكثر من الاولين والآخرين فيقبل خبر الواحد فيما تعربه البلوى اذا هم اسأده بلا اشتراط اشتهاه وتلقى الامامة له بالقبول ، قال لاختاف ان العادة قاضية بتعقيب المشايخين ويحكم عن الحديث اشتدت حاجتهم اليه لكثرة تكرره وكون حكمه وجوبا متحققا ، وبالفاء الى الكثير منهم ودون الواحد والاثنين ، ويلزمه شهرة الرواية والقبول ، فعدها وحدها دليل الخطا او النقص الا ترى ان المتأخرين لما قبلوا واشهد نعموا لو كان ثابتي في المتقين لا شهرا راضيا ولا نقرا واحدا ينهله مع حاجة العامة الى معرفته ولهذا لم يقل شهادة الواحد من اهل المصر على رؤية هلال رمضان اذ لو كان بالشمعة ، وليس امره بالانفكاك الى الكثير الفاء صلى الله عليه وسلم بل معاخرته ومن التواضع والسمع والمقصود ان العادة قاضية بان حكوا حادثة يستل الاكثر مجريا ويقلون فعلا لو كان الخبر حقا لفظوا لمعقوا البتة ولو من رواية واحد وتلقوا الخبر بالقبول فاذا لم يريهم الخبر او غلبوا ولم يريهم فلقوا بالقبول على ان الخبر غير صالح للعلل والاحتجاج وهو المراد بالرد ، كلما قالوا -

قلت ولعلهم أرادوا أن خبر الواحد فيما ذكره البلوي وإن كان من حيث استنده مقبولاً عندهم لأنهم قالوا إن هناك قرينة تورث نوعاً من الاتيان في الخبر كما يشهر معقل قلبه ليقوله إذا نظر إلى ما كان العادة تقضي مثله أن اللقاء إلى الكثرة حاجتها إلى معينة حكماً باتوا به وهو ترخصهم من القودعة، ولهم وجه، فبعد ما يقع في غلبة الظن المقادة بالأسناد فلا جرم أنا لنفس ما زيل هذا الأثر بات في الوقت فإن وجدنا أن هذا هو وتلقى الأمانة له بالقبول أطماناً به قبلنا كما لم يدل على أن الحكم الثابت بهذا الخبر لم يكن عند هـ مرتين من قبله ولا أن شيوخه من معاه ولم ينظروا منه يقول ولا يثبت كونه مرتين من الأحكام لأن الملازم لكونه تعبه البلوي إنما هو علم الحكم الكثرة، كروايته لهم لا عند الشك (والأولين كانوا مقلدين في الاستسار والتسليم لا سيما في زمان تزييل الوحي وتدرج الأحكام) وكيف يرواية البعض مع تقرير الآخرين وإن لم تجز الشك والتلقي حملنا على عمل دون الإحتياط كما يدل عليه قوله «لا يثبت الوجوب» ويظهر من منجم في مثل هذه الأخبار، فاعلموا كيف يصححها هؤلاء لم يبينوا لها محل صحيحة نازلة من الوجوب كما قال بعضهم في حديث بسرة أنه مجهول على الاستصحاب، حيث ظن على كآباجة والله أعلم، وإن تلقى الأمانة بالقبول أصلها من الاحتياط والمالكية رحمهم الله ومعاظم عقولهم قبل الأخبار دورتها كما بسطة الأمر الثالث في مواضع من موافقاته وقال ابن عبد البر في الاستدلال بالمثل من الروايات أن البصري رحمه الله حديث الجوهري الطور مائة وأهل الحديث لا يصحون مثل أسنده لكن الحديث عندي صحيح لأن السلفاء تابعوه بالقبول وقال الشوكاني في الأثر فخره ابن عبد البر مع ذلك (أي مع نفي تخصيص حديث أبي هريرة في مكة الحج) بصحته لتلقي العلماء له بالقبول فردّه من حيث الأسناد وتولية من حيث المصنف وقد حكم بصحته جملة من الأحاديث المتبعة درجة هذا وقاها به،

المتابعات الشواهد

تقدم لمبحث المتابع والفهم من أمثلتها في بيان أقسام الحديث، ولعل الله لا يخص بالمتابعات والشواهد في اللغة، ولذا قال أبو عبد الله في كتابه في باب المتابعة لا يستشهدوا رواية من لا يثبت بحديثه وحده بل يكون مدعياً في الضعاف وفي كتابي التجار يخ مسلوحة من الضعاف، وكما هو في المتابعات الشواهد ليس كل ضعيف يخطئ بل قد يثبت ما يقول الله الخلف فلان يشترطه وفلان لا يقبله (وقد خصص في باب هربا تدل الرواية) ولا يسلم في الخبر والقبول في كتاب مستقل سماه روضة أختاً روموضوعة ظاهر من اسمه قال بعض العلماء والاماميين ملون الضعاف يكونون المتابعين لا اعتماداً وإنما الاعتماد على من قبله وقال بعضهم لا لا الخصا به في ذلك بل قد يكون كل من المتابع والمتابع لا أن اجتماعاً تحصل القوة -

قال العلامة الخوارزمي في أوّل توجيه النظر إلى بعض المتحققين لعل من مدار الرواية على عدالة الراوي وضبطه فان كان حزيناً فيه فحينئذ يصحح وان كان دون المبرر فيه ما أوفى أحدهما لكنه عدل عن ذلك بالجملة فحينئذ حسن ثم العدالة والضبط أما أن يرجع في الراوي أو ينتقي أن يرجع في الحداد والآخر فان صبر في الراوي قبل حله وان اعتنى فيه لم يقبل حديثه وان وجدت فيه العدالة دون الضبط لم يرد حديثه لعدم قبول الحداد وضبط بل يتوقف فيه ألا يظهر من رواية صاحب فرقة خير داود ورجان صاحب القبول فيقبل ومن ذلك ان يوقف له على فاهن يحصل به جب كذا الضعيف الذي في رواية من جهة الضبط وان وجد فيه الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه فان العدالة هي الزكوة في الرواية فكل واحد من العدالة والضبط لا يترتب عليهما وحدهما ولا يحصل من تركيب بعضهما مع بعض مراتب الحديث فختلف في القوة والضعف، وهذا ما همم به عند العلماء من من أهل هذا الفن من قبل المصنفين على غير أصله وهو أنه لا ينبغي ترك الراوي فيمن الموسومين بسوء الحفظ وقلة الاتقان كما توجه فيه العارفين في الرواية عنهم فأنه عظيم عند العلماء التقاد وذلك كالأحاديث من حيث ثباتها فمن الثابتين من التمسك بالاول وهي الدرجة العليا في الحفظ والاتقان فاختلف في حديث فرواه أحدهما على وجهه والآخر على وجهه آخر فثبتت في حيرة في الأمر فإذ رأينا بعد ذلك أحداً من شاكركم في كذا عن ذلك الإمام وان كان موسوماً بسوء الحفظ والاتقان لم يرد روايته على الوجه الذي رواه أحدهما فأنما تزعم روايته على رواية الآخر في الغالب وينسب المنزلة بالرواية الأخرى في الوجهين هذا الموضع فصار غايات رواية هذا الضعيف لتوجيه رواية أحدهما بغيره على الآخر بل وفرضنا أن أحدهما من التمسك بالاول وهي الدرجة العليا والآخر من التمسك بالثالث وهي الدرجة الدنيا وأربنا الراوي الضعيف قد وافقت روايته نهجاً في الغالب على الرواية التي انفرد بها من كان في الدرجة العليا فيكون من قبل قولهم وضعفان فليقبل قولنا، وإما قلنا في الغالب في كل مقام من ذلك ولا يركبها إلا الجهازة وكثيراً ما يفرغ في غير هذا كالأثر في هذا الموضع فانه من مزال الأقدام ويقتضيه هذا على أن ليس كل رواية الحافظ المتقن صواباً لا احتمال أن يكون قولنا في بعض المواضع وان كان ذلك مستبعداً وليس كل رواية غير الحافظ المتقن خطأ أصابته في كثير من المواضع والعاقل اللبيب هو الذي يبيح المرحه صواب كل فريق ليا خذ به، وقد بلغت البراعة ببعض الجهازة إلى ما كانوا يقرعون صدق الراوي من كذبهم ولهم كان بعضهم يروون من بعض من يشهر بالكذب ولكن ينسب إلى الناس عن الرواية عنه وذلك استغنى ذلك منه وقيل له انت تروي عنه قال انما اعرفت صدقه من كذبه ألا ان هذا امر لا يخفى عن غيري وما كان فيه خطأ - هـ -

قال النووي في مقدمة الشرح واذا انتهت المتابعات وتخص فرقاً فله اربعة احوال، حال يكون كذا في الرواية وهو حافظ منه فعلاً ضعيفاً وسمى شاكراً ومذكراً، وحال لا يكون مخالفاً ويكون هذا الراوي حافظاً عن حافظاً متناً متناً فيكون صحيحاً، وحال يكون قاصداً عن هذا ولكنه قريب من درجته فيكون حديثه حسناً، وحال يكون بعيداً عن الحفظ فلو كان في ذلك متراً ومرجوحاً فخص ان الفرقان مقبول ومرجوح، وامقبولاً من هذا، وقد كان في رواية كامل الاحلية وفرع قريب منه والمرود ايضا غير بان فرد على ذلك للاختلاف في رواية من الحفظ والاتقان ما يجبره على تركه والله اعلم -

الحديث الصحيح

الحديث الصحيح هو الحديث الذي يكون متصل بالمتابعات من اقله الى منتهاه بنقل العدل الضابط عن مثله ولا يكون فيه شذوذ ولا علة فخره بقوله الذي يكون متصل بالمتابعات من اقله الى منتهاه وهو المنتظم والمرسل المعضل، وبقوله بنقل العدل ما في سند من لم يثبت عنه له وهو من عرفت بعد العدالة او من جعلت حاله او لم يثبت من هو أو بالضابط غير الضابط وهو كذا في الخطا ما يرويه كذا من حديثي صحيح وان حرف هو بالصدق والعدالة وبقوله ولا يكون فيه شذوذ ما يكون فيه شذوذ، والشذوذ مخالفة الثقة في روايته من هو خارج منه عن كثير من الجمهورين الذين يثبتون وقوله ولا علة ما يكون فيه علة، والمراد بالعلة هنا ما يثبت في صحة الحديث، ولما كان من العلل ما لا يتدرج في ذلك قيد بعضهم العلة بالفاوحة فقال ولا علة فافوحة ومن اطلق العبارة اكتفى بنالة الحال على ذلك وجعل وجهه، وما ذكره حديث الحديث الذي يحكي الصحة

في رواية في القيد والمعنى أو غلبتها أي الموافقة وإن لم يرتد رجحان ضيقه بل ذلك نظفة، قال البخاري في فتح المغيب ويعرف الغريب بالاعتناء بها كما تقدم في المتن بضم تحقيق لا منقح، قال الأمام في الإسلام وما للكتاب من غلبته في الجواز الذي لا يبيح من الشك والخطأ والتدوير ولا يشغل في التردد بعد أن يعلم به وهذا مثل المغفل إذا اعتاد ذلك فقد يكون المصلحة أكثر من الخلفه،

قائل قد ذكرنا حفظ الرواية المجزئة في المطالع أن الوهم قد يكون في الخطأ وتارة يكون في القول وتارة يكون في الكتابة قال وتدرى مسلم حديثاً لا سيما أصحها عن يحيى بن يحيى وإبي بكر وإبي كريب ثلاثتهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وهو عليه السلام في ذلك إنما أتوه عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد كل ذلك رواه عنهم المصنف كما رواه ابن ماجه عن أبي كريب أحمد بن حنبل في ذلك قال والدليل على أن ذلك وهو وهم منه في حال كتابته لا في حفظه إذ ذكرنا لأحد حديث أبي معاوية في حديث جبريل وقد ذكرنا المتن وبقية الاستدلال في حديث جبريل وكثيراً من روايتي جبريل في حديثه ولو لم يكن المتن ولا بقية الاستدلال بما قبل قال عن الأعمش بأسناد جبريل أبي معاوية ينقل حديثهما فلو كان استناد جبريل وأبي معاوية عنهما صحيحاً لما رجحتهما في الحولاً عليهما كذا في تلخيص الزيد.

الاستقراء لصحة أخبار الأحاد

قال الترمذي في المعجم الطاهر أن الصحيح لا يرتد برواية الثقات فقط وإنما يرتد بالقدر والمعرفة وكثرة التمام والمذكورة، قال بصحهم أن هذا ما دخل في اشتراط كونه قايماً معقول أن الأصل على ذلك أنه يحصل بما ذكر من القدر والمعرفة وهو فيها. وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في العلم في باب بيان ما يروى به خبر الواحد إذا روى الخبر ثقة زكياً ورأساً هذا أن يخالف موجبات القول فيعمل بطلانه لأن الشرع إنما يرد بخوارات العقل وإنما يجازي العقل فلا. وأما أن يخالف نص كتاب أو سنة متواترة فيعمل بأنه لا أصل له أو منسوخ، وأما أن يخالف إجماع فيستدل على أنه منسوخ أو لا أصل له لأنه لا يجوز أن يكون صحيحاً غير منسوخ وتعميم إمامه على خلافه، والكل لا يمكن أن ينفع الواحد بروايته ما يجب على الحاكم عليه فيدل ذلك على أنه لا أصل له لأنه لا يجوز أن يكون له أصل ويندرج هو بعينه من بين الخلق العظيم، وأما أن ينفع الواحد بروايته ما يجب من العادة أن ينفعه أهل التواتر فلا يثبت أنه لا يجوز أن ينفع في مثل هذا بالرواية وإنما إذا ورد مخالفاً للتمسك أو انفرد الواحد بروايته ما قلناه بالرواية لم يرد وقد حكينا الخلاف في ذلك فاعني عن الأمانة، وقال ابن عبد البر في الاستدلال على أن الترمذي أن البخاري عن حديث الجبريل وهو الطاهر مائة وأهل الحديث لا يحتجوا مثل استنادهم لكن الحديث عن جبريل لأن العلماء بلغوه بالقبول وقال أبو الحسن الحضار في تعذيب المبلد على ما لا يليق فقد جعلوا الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كتاب بموافقة آية من كتاب الله أو بصح لوصول الشريعة فيجوز ذلك على قبوله والعلم به، وأوجب عن ذلك بيان الخبر المذكور أنما هو الصحيح لذاته وما ورد فهو من قبيل الصحيح لغيره كذا في توجيه النظر وقال في فتح المغيب وأما ما يروى في الحديث من موضوعات إلا هي الضعف عن قوة فصاحته صلى الله عليه وسلم في اللفظ والمعنى وكذا في أحدهما لكنه في اللفظ قد حده مقيد بما أفصح به بأنه لفظ الشارع ولم يحصل الصحة بالبحث في قوله قد روى الخطيب وغيره من طرق المزي بن خيثم أنما بلغ الجليل قال أن الحديث منوه كمنوه التماس يرتد وظلمة كظلمة الليل تنكروا ونحو قول ابن الجوزي الحديث المنكر يقتصر منه جلد طالب العلم وينفرد منه قبله في الغالب وحتى بذلك التماس لا لفاظا التماس الخبر بما ورد ونقها وبجتها ولذا قال ابن حزم في المحيل وكثيراً ما يمكن بذلك أي بالوضع باعتبار ما روى ترجم إلى العلم في الفاظ الحديث وساحله يجرى إلى الله حصلت لهم لكثرة محاولة الفاظ النبي صلى الله عليه وسلم على جعل هيئة نفسانية وسلكة قربة يبرهن بها ما يجوز أن يكون من الفاظ النبوة وما لا يجوز، انتهى.

وفي البخاري قال عطاء بن رثمة من جملة من قد جبر إمامان المتعاضد من شك وبذل السلام للعالم وأما اتفاق من الأئمة، قال الحافظ في بيان الكلام على نفعه قلت وهو معلول من حيث صناعة الحديث لأن عبد الله بن أبي نعيم تفرق بأخرة وسامع هؤلاء منه في حال تفرقه إلا أن شأه كما قاله باري فهو في حكم المرفوع أم. ثم قرره مضمونه وقال وهذا التقدير يؤول إلى أن يكون الحديث مرفوعاً لأنه يجب أن يكون كلاماً من أوتي جوامع الكلم، والله أعلم، وقال ابن الجوزي في كل حديث رآته في مخالفت العقل أو يتناقض الأصول فاعلم أنه منسوخ فلا يثبت اعتباره أي لا تقبل روايته ولا تنقل في جرحه أو كونه ما يندفعه الحرج المشاهد أو ما يثبت لنقص الكتاب أو الأئمة المتواترة أو الإجماع على القطع حيث لا يقبل شيء من ذلك التام وقال بعض علماء الأصول أن في الأحاديث ما لا يجوز نسبته إلا للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك لأنه لا يمكن حملها على ظاهرها لكنه على خلاف البرهان وقد ظاهرها بعد عن فصاحته صلى الله عليه وسلم قال الحافظ زين الدين العراقي وروى عن محمد بن طاهر المقدسي ومن خالفه قال سمعت أبا عبد الله محمد بن أبي نصر الحميري بنده يقول قال لنا أبو الحسن بن حزم ما وجدنا للبخاري مسلم في كتابيه شيئاً لا يحتل محرجاً إلا

حديثين لكل واحد منهما حديث يؤيد عليه غيره وهو من اتفاقهما وحفظهما وصحة مرفقتهما،
 قال البخاري في إسناده من هذه المسئلة من أهم مسائل هذا الفن الجليل الشأن والناظر في هذا الموضع قد انقسموا إلى ثلاث فرق أقدمها الأولى
 فرقة جعلت شرطها إسناده من هذه المسئلة من أهم مسائل هذا الفن الجليل الشأن والناظر في هذا الموضع قد انقسموا إلى ثلاث فرق أقدمها الأولى
 النظرية حتى أن بعضهم يكره بصحة ولو خالف حديثاً آخر رواه أربعين ويقر لكل ذلك صحيحاً ولو قال هذا صحيح وهذا صحيح فكذلك ما يكره الجرح
 بينهم غير ممكن، وإذا أوقف متوقف ذلك على مخالفة الشئين وربما سمع في القواعد في محنة من الحسن من أن محاباة هذا الفن قد جعلوا بالصحة
 الاستناد لا يقتضيه صحة المتن كذلك قالوا لا يروى لمن رأى حديثاً له استند صحيحاً أن يكره بصحته إلا أن يكون من أهل هذا الشأن لا محالة أن تكون
 له صلة واحدة قد خفيت عليه، قال البخاري في إسناده من هذه المسئلة من أهم مسائل هذا الفن الجليل الشأن والناظر في هذا الموضع قد انقسموا إلى ثلاث فرق أقدمها الأولى
 من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر إذا دلت برأيه عدل واحد ليس من الأئمة الراقي اجتمع الأمة على تلقيها بالقبول،
 وكذلك إذا قالوا في حديث أنه غير صحيح فليس لك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر إذا تدبروا عند قافي نفس الأمر وإنما المراد به أنه لو صح استند
 على الشئ المذكور، قال البخاري في إسناده من هذه المسئلة من أهم مسائل هذا الفن الجليل الشأن والناظر في هذا الموضع قد انقسموا إلى ثلاث فرق أقدمها الأولى
 وما ادخل ما عليه وهذه الفرقة هو العلامة في الأثبات وأكثرهم من أهل الآثار الذين ليس لهم معرفة فصلان غير مودة نظر وقد انقسموا
 إلى ثلث من منهم يقررون برؤية الأحاديث الضعيفة كمن عرف بها غيرها وصنفوها بما هو حديث به الفرقة الثانية جعلت محلها النظر وليس
 الحديث فان دلتها أمره حكمت بصحة واسندته إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان في إسناده مقال مع أن الحديث من الأحاديث الضعيفة والمروية
 ما هو صحيح المحقق فيها يقر بأنه لا يروى لغيره نسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم والكل، وقال بعض الرضا عمن لا بأس إذا كان الكلام حسناً انقسموا إلى
 وحكي القليل من بعض أهل الرأي أنه قال ما رواه النقيس الجلي يجوز أن يعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم والكل، وقال بعض الرضا عمن لا بأس إذا كان الكلام حسناً انقسموا إلى
 يقولون به وإن كان مبنياً على محذور الظن بأدلة إسناده الحديث والحكم بوضوحه وعدم صحته ورفع وإن كان استنده خالي عن كل علة وإن ساعدتهم
 الحال على تأويله على وجه لا يخالف أهواهم بتدور إلى ذلك وهذه الفرقة هم المعزولة والمتكلمون الذين جعلوا حديثهم قد نأوا عن
 غيرهم نحوهم وقد طمعت الفرقة الأولى في هذه الفرقة طعناً شديداً وقابلتهم هذه الفرقة بمثلاً ذلك أداناً، وسبوا رواة أكثرهم من
 الأحاديث إلى الاختلاق والوضع مع الجهل بمقاصد الشرع وقد تكلموا بنسبة شيع من ذلك في مقدمته كتابه الذي وضعه في دليل مختلف الحديث
 والمجاهلون منهم أكثر ما ينسبوا إلى الرواية وهو المخطئ والناظر في إسناده من هذه المسئلة من أهم مسائل هذا الفن الجليل الشأن والناظر في هذا الموضع قد انقسموا إلى ثلاث فرق أقدمها الأولى
 بناءً على ذلك، قال البخاري في إسناده من هذه المسئلة من أهم مسائل هذا الفن الجليل الشأن والناظر في هذا الموضع قد انقسموا إلى ثلاث فرق أقدمها الأولى
 لا يدخل فيه النسخة الأولى بقاها حكماً أن كانت مما يدخل فيه نصاً تقدم الترتيق في الأخذ بأحاديث صححة استند وقد وقع ذلك لأناس من العلماء بالأعمال
 المعروفين بنسب الحسن بل وقع لأناس من كبار الصحابة فقد زعم محمود الزبير الكاشغري كان يفتي بحل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام وهو صوابه
 سمع عتيان بن مالك الكاشغري وكان من شهد بدراً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام قال أن الله عز وجل على الناس من قال لا إله إلا الله فيقتل ذلك وجه الله
 وكان رسول الله في دار عتيان، ولهذا الحديث قصة قال محمود نحو حديثها قوماً فيهم أبو أيوب صاحب رسول الله في غزوة بدر في قتيها بأرض بدر في مكة
 علياً وإبراهيم وقال الله ما أظن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام قال ما قلت قط فكبر ذلك علي فجمعت الله علي أن أسلمني حتى أقبل من غزوة بدر في قتيها بأرض بدر في مكة
 عتيان بن مالك أن يرويه حتى في مسجد قومه فقتلوا ذرة لكما البخاري في باب صلواتها المواتل فاجتمعوا فاجتمعوا إليه أن أحببت معتمدة القصة وقول الكلام
 في ذلك فأنظر إلى أبي أيوب الكاشغري الذي كان من خواص النبي صلى الله عليه وسلم والكل، وقال بعض الرضا عمن لا بأس إذا كان الكلام حسناً انقسموا إلى
 على أنه لو صح معتمد عليه السلام ما يشك هذا الكلام ما هو غلات السراة ومثل هذا كثير فيما يروى، قال البخاري في إسناده من هذه المسئلة من أهم مسائل هذا الفن الجليل الشأن والناظر في هذا الموضع قد انقسموا إلى ثلاث فرق أقدمها الأولى
 وقوله في رواية ثابت فريضة (أي البراق) بالحقة أنكره حذيفة فروى أحمد بن حنبل في حديث حذيفة قال تحدثت إلى أبيه ليلة أحرق أن يفرو
 منه وقد استعمله عالم القريب والشهامة، وأبو حذيفة أيضاً في هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم عليه السلام في بيت المقدس واجتمعوا بالله ووصي فيه كتب عليه
 الصلوة فيها كتب عليه السلام في البيت الصديق، وأما الخلفاء فكلهم في رواية فرجعه فقلت لم أر في شئ من الزوايا أن أحد يدعي رضي الله عنه
 بلغة الحديث الفرج بن بطي قاهر شرده بل يظهر من روايته أن الرواية أن الله رد ما كان الناس يتفقون به ويخجلون من غير أن يصحح في عهدنا أن نسب
 إلى أيوب مع محمود الزبير فقد قدم ما يتبين به في بيان حجية أخبار الأحكام - الفرقة الثالثة فرقة جعلت محاباة البحث عن ما يحسن من الحديث
 لتأخذ به فأعطت المسألة حكمها من النظر في حيث في الاستناد والماتن معاً بحيث مؤثر للحق فلم تنسب إلى الرواية وهو المخطئ ونحو ذلك يجوز أن يكون

[illegible]

فأمر ادخل زوجتي زبيب وله عبدان اسمهما قافر وذو جتان اسمها زبيب يجب المراجعة والاستفتاء لأنه أتى باسم مشترك غير مذكور ولو كان لفظاً مشتركاً كما في رواية أفلح بجمع يفتح أن يجب الترتيب على العبد إذا أعطى ثلاثاً ممن دخل الدار ويقتضي أن يراجع في الباقي وليس كذلك عند النقل كذا
كلهم في المخات كلها، أم - وقال صاحب الكشف وتذكر من قال بأن موجب العلم يقطع بان اللفظ متى وضع لمضى كان ذلك المعنى عند إطلاقه
واجباً أي لا يثبتاً بذلك اللفظ حتى يقرر الدليل على خلافه توصيفه العدم موضوعاً له وحقيقته فيه فكان معنى العدم واجباً وثباتها قطعاً
حتى يقرر الدليل على خلافه كما في الخاص فإن ساقها ثابت به قطعاً لكونه موضوعاً له حتى يقرر الدليل على صفة له الخاص فلهذا الاحتمال الذي
ذكره الخصم في رواية بوصولاً لأمر إرادة في باطن الملك وهو في غير عتائليس في وسعنا الوقوف عليها فلا بد أن لا يقبل قبل ظهوره بكونه واجباً قطعاً بل لا بد أن لا
فإن زيادة الاحتمال كانت غير كافية في الوقوف عليه بغير دليل كما في قوله تعالى قطعاً لغير الدليل وفي هذا من وصية العدم على اللفظ المخصوص غير مرتبة بل على غير الترتيب
على الخاص وقد وثق في التحصيل حال حاله في ذلك لا يخرج من عالمه على إرادة المخصوص ولا في الخاص على المادة المختار من غير دليل فهو الشايع مراد
الخطاب، قال القاضي (الأمارة) زبيب رحمه الله تعالى قال إن إرادة متغيرة حكم الحقيقة لا محالة واحتمال إرادة ثابت حال التغير فثبت
احتمال التغير أي أن الله تعالى لما لم يكتف بما ليس في الوجود سقط اعتبار إرادته في فعل العمل فلزمنا العمل بالعدم انظاراً من عدم الأصل إليه
من إرادة الباطنة وهي احتمال إرادة متغيرة في حق العلم فلا تعلو قطعاً وأنه كلاً من وجب أن يكون كذلك في حقيقة الخاص مع عجزه
واجترأ على أن الله تعالى لما لم يكتف بما ليس في وسعنا وليس في وسعنا الوقوف على الباطن الأبدي لا ظاهرة لم يجعل الباطن حجة أصلاً في حقنا،
وسقط اعتبارنا في العمل والعدم مجزئاً وجعل الحجة ما يظهره الباطن وإن كان سبباً لثبوت الحجة في الحقيقة إقامة السبب الظاهر مقاماً وحقيقته
باطنة تيسر على العباد كما إقامة البورغ مقاماً عند العقل وكما إقامة دليل الحجة والبصير وهو الأخير مقام حقيقة تعاقب سقط اعتبار احتمال
فدعنا طب العبيد وإن اعتدل عقله وخطبنا بالغ وإن لم يعتدل عقله وكذلك سقط اعتبار حقيقة الحجة البصير وما كانه قال إن اعتبرت ذلك بتعيين
أو بتعيني فانت طاق قطعاً بالأخير صدقاً وكذلك هذا، أم - قال بحر العلوم (أعوان القضي قد يطلق ويراد به ما لا يخلو الخاص
أصلاً ولا يخرج العقل ولو مروجاً ضيقاً من إيراد به ما لا يخلو الخلات احتمالاً شاملاً دليل وإن احتمالاً شاملاً ويشترك كلا المعنيين في أنه
لا يخلو بالبل الخلات أصلاً، ولا يخرج عن أصله الثاني وإنه لو قصر الخلات لما حوز العقل في الأولى أصلاً وخز في الثاني تجزئاً
معتبلاً ويعمل أهل الفقه كلاً احتمالاً ولا يتبين في المحاذرة أصلاً والمراد بهذا المعنى الثاني فالعدم عندنا يدل على العدم ولا يجعل المخصوص أصلاً
يعنى في المحاذرة احتمالاً بل ينسب أهلها إليه في الحقيقة وهذا كالمخصص بعينه قال من عدم ذات العبد أن اللفظ يرجع إلى العبد أصلاً الظاهر
يدور منه الموضوع ولا يخلو غيره في العلم والمخزورة ومن أراد منه غير الموضوع له ينسب إلى المذكور وأما كثرة وقوع التخصيص بالألوان
المتغيرة حسب اقتضاء الفهم الصارفة لا يورث احتمالاً في العام والمجرد أصلاً واحتمالاً وهذا في العام والمجرد عن الفهم فلا مجال للاحتمال
كالخاص فإن قلت كثرة وقوع التخصيص قرينة على احتمال ذلك إنما هم لكثرة قرينة لو كانت بحيث يكون كثيراً الاستعمال في بعض معين
بحيث يفهم عن عدم الصارفة كما انصارت الحقيقة مجزئة أو المباد متعارفاً وليس الأمر بهذا بل كان كثرة التخصيص في العام ليست
الأبأن يورث الاستعمال بعض بقرينة وفي بعض أخرى بقرينة أخرى فلا تكون هذه الغلبة قرينة وهل هذا إلا كما يكون اللفظ خاصاً معاً
ليستل في كل منها قرينة ولا قطع هذه الكثرة قرينة وأيضاً نقول لو كان أكثر قرينة التخصيص لما احتج إرادة العدم أصلاً في علمنا ما هذا
خلات راكبو أيضاً حافظ هذا فإنه بالحفظ حق -

وأعترض أيضاً بأن العام فيه احتمالان، احتمال التجزئ واحتمال التخصيص فلا يكون كالمخصص فإن فيه احتمال التجزئ فقط أجاب عنه الشرية
بأنه لا اعتداد بكثرة الاحتمالات وقيل ما لا تتشأن دليل فلا توجب كثرة الاحتمال في العام لا انحطاط عن الخاص لا هذا لا اعتداد بكثرة إيراد
لكنها غير ناشئة عن دليل وإجاب في التجزئ بأنه لا احتمال في عام مستعمل في المحاذرة ولا تجزئاً واحتمالاً الاحتمال في استعمال الاحتمال
دو مجاز ولفظاً ذو مجازين سواء في الاحتمال في الاستعمال أو في عدمه عليه بان العام المستعمل كالمسار يجوز أن يتجزئ في البحث ويخصص بعضه
فيه احتمالان مع اختلاف الخاص ولا يجد أن يقال هذا في العام وضعت موضعاً شخصياً وألوي ووضع آخر لموضع نوعي فثبت أن المسود
أو لغة حقيقة في العدم عجزاً باعتبار إرادة الشجاعت، فالساري إذا ايطر البتة النش واستلحق أفراداً كان حقيقة في العدم وإن كان عجزاً
في ملو له العام عجزاً ووضعه للعدم لا يخلو لا عجزاً واحداً كالمخصص فلا يورث ضعفاً في العدم فوق ضعف الخاص لا يحفظه فإنه دقيق
كذلك قال رحمه الله، فاجاب عن كل ما أورده عليه، ثم قال والحقيقة بوجود العمل به (أي بالعام) قبل البحث عن التخصيص وتلزم القاضي

[illegible]

ذلك الرجل المسموم وارتفع حاله الى درجة العداوة فجمعته منه القربى او غيرهما اخرى فاختبر بالوصفيين وقد مرى عن غير واحد انهم ادس الحشا
 الواحد على غيره وادس غيره على واحد فمرة قال وهذا الاحتمال ما كان بعيدا فهو شبه ما يقال قال ويحتمل ان يكون القربى اذى اجتماعه الى حبه وادس على غيره
 غيره الى حبه او العكس، فبان ان القربى في بعض درجات الحسن واول درجات المعجم بنيتما باعتبار ذهابين فاقبأ اذا ما سكنت تحت الترتيب
 الحزن تسكن الى تصدق هذا الحق كالمركبى، وبجانبه ما هو من الجبوري حيث قال في مختصره وقوله حسن معجم باعتبار ان رسله او مذهبهم
 وقال الحافظان في حرجي النكت، قد اجاب بعض المتأخرين عن اصل الحكم بانهم باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة الى احوال راوية
 ائمة الحديث فان كانا فيهم من يكون حديثا صحيحا عند قوم وحسنا عند قوم يقال ذلك فيه قال ويصح هذا بانه لو ارد ذلك الا الى الواو بالنسبة
 الى ما عدا الا بالنسبة الى المعجم فيقول حسن معجم، قال ثوان الذي يتبذروا به الفهران الترتيب انما يتحكم على الحديث بالنسبة الى غيره فلهذا
 يقدح في الجواب ويترتب ايضا على اعتبار احوال الحديث التي جزم الترتيب فيها بين الوصفين فان كان في بعضها مما اختلفت عند جمهور في صحتها
 قد حرج في الجواب ايضا، لكن لو سلم هذا الجواب لكان اقرب الى ما روي عن غيره قال الى لاسل الى رايه واقصيه، والجواب بخلافه عليه ممكن، قال وقيل يجوز
 ان يكون مراده ان ذلك باعتبار وصفين مختلفين وهما الاستاد والحكمه فيجوز ان يكون قوله حسن اى باعتبار استاده معجم اى باعتبار حكمه لانه من
 قيل المجهول لكل مقبول فيجوز ان يطلق عليه اسم الصحة وهذا يعنى على قول من لا يفرق من الحسن من المعجم بل يعنى لكل صحيحا كما يروى عليه ما رويده
 ان من ان الترتيب اكثر من الحكم بل على الاحاديث الصحيحة الاستاد، قال واجاب بعض المتأخرين بانه اذا روي عن عطفه من يفرق بين الترتيب
 لقصور رتبة راوية من درجة الصحة المطلقة، معجم على طريقه من لا يفرق بينهما، قال ويروى عليه ما رويده انما سبق، وقال ولما روي عن من ذلك
 ان اللفظين عند مترادفان ويكون لهما النطق الثاني بعد الاول على سبيل التاكيد له كما يقال معجم ثابث اوجب تروى او غير ذلك، قال ولما
 قد يقدح فيه القناعة فان الحمل على التأسيس غير من الحمل على التاكيد ان الاصل عدمه ان التاكيد كان قد ينفع القدر بوجود الترتيب الالهة على ذلك
 وقد وجد ثابتي عبارة غير واحد كما لا ريب في هذه الاحاديث معجم ثابث، قال وفي الجملة اقوى الاجابة ما اجاب به بلان ديق السيد، انتهى كلامه رحمه الله
 في النكت، قال في شرح الحقيقة اذا اجتمع المعجم والنسب في وصف احدهما الترتيب والحاصل من الترتيب ان الناقل، هل اجتمع فيه شرط الصحة او قصرها
 وهذا حيث يحصل منه الترتيب تلك الراهية، قال وحصل الجواب ان تروية ائمة الحديث في ناقله تقتضي الترتيب ان لا يصفه بالوصفيين فيقال فيه
 حسن باعتبار وصفه عند قوم معجم باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انما هو في منه حوت الترتيب ان حقه ان يقول حسن او معجم وهذا كما سلف في
 العطف الذي يروى على هذا ما قيل فيه حسن معجم دون ما قيل فيه معجم لان الجوز اقوى من الترتيب وهذا من حيث الترتيب، ولا فاقوا بالحاصل الترتيب فاطلاق
 الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار استاد من احدهما معجم فالآخر حسن، وعلى هذا فاقول فيه حسن فوق ما قيل فيه معجم فقط اذا كان شرطه
 كان كذا الطريق تقوى، فان قيل قد تهرم الترتيب بان شرط الحسن ان يروى من غيره وجهه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا يعرفه
 الا حسن هذا الوجه بالجواب ان الترتيب لم يهرم الحسن مطلقا وانما عرفت بنوع خاص في كتابه وهو ما قيل فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك
 انه يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها معجم وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن معجم وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها معجم غريب وفي بعضها
 حسن معجم غريب، ولما رايه استادهم قد اورد في كل واحد من هذه النكت في او اخر كتابه وما قلنا في كنهنا صاحب حسن فانما اردنا به
 حسن استادهم على اقل حد حتى لا يكون راوية مصحبا كذاب ويروى من غيره وجهه فذلك ولا يكون شافا فهو عند ناقل حسن يعرف بهذا الله اما
 عرف الذي يقول فيه حسن فقط، وانما ما قيل فيه حسن معجم او حسن غريب او حسن معجم غريب فهو يعرف به تعريفه كما لا ريب على تعريفه فيقول في معجم فقط
 او غريب فقط وكان ترك ذلك استغناء بشره عند اهل الفن وانقصه على تعريفه ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما لغرضه واما على اصطلاح
 جديد، ولذلك قيل بقوله عندنا واوردنا الى اهل الحديث كما فعل الخطابي وهذا الترتيب من كثير من الايرادات التي طال البحث فيها ولم يفر
 وجه تسميتها فلهذا اصرح على ما الموهوم عليه، قلت وظهور ترجيح اخوان احدهما ان المراد حسن لانه معجم لغيره واخوان المراد حسن باعتبار
 استاده معجم اى انه اصح حتى يروى في الباب فانه هل يصح ما رويده كذا وان كان حسنا اوضحها فالمراد بحججه واقله ضدها، ثم ان الترتيب في تعريفه عندنا
 بل سبقه اليه شيخة البخاري كما نقله ابن الصلاح في غير مختصره، وان تركت في ذلك من جرحي بكتابه، قال والتركي وعلوان هذا السؤال هو بدينه من قول الترتيب
 هذا حديث حسن غريب بان شرط الحسن ان يكون معجم فحسن غير وجهه والغريب ما اقدم به اصطلاحا فكيف يمكن تناقض، قال وجوابه ان الغريب يطلق
 على اقل غريب من جهة الممن وغريب من جهة الاستاد والمراد هنا الثاني دون الاول لان هذا الغريب معترف عن جماعة من الصحابة فكيف يمكن تعريضهم
 بروايته عن صحابي فيجب الممان حسن وبجانب الاستاد غريب لانه لم يروى من تلك الجماعة الا واحد كما سلفا في بين القريب وهذا الحنف وبين الحسن بخلاف

سائر الخراب فاعلم اننا في المحسن انتهى ما قل من قوت المنعدي.

الفرق بين صحيح وصحیح الأسناد وكذا حين حسن الأسناد

[illegible]

اصح الاسانيد

قال في التعريب وشرحه ، والمختار انه لا يخرج في اسنادها حكم الاساس ايده طلقا لان تفاوت مراتب اصفحة مرتب على استلزام من
شروط الصحة ، ويخرج على درجات القبول في كل واحد واحد من رجال الاسناد والاختلاف في ترجمة راجعا ولهذا اضطرب من خاص في ذلك اذ
لو كان هذا هو استقراء تأمل وانما هو كل واحد منهم بحسب ما قوى عنده خصصنا اسنادا لكثرة اعتناكم به وقال لعلكم لا يفتي بخصيص القول في هذا الاسناد
بجصبي او بغيره فخصص بان يقال هو اسناد فلان او لفلان فلان كذا ولا يصح ، قال بعض المتأخرين ان لجل الاسناد يدل اجماع النافعين ما لا يفتي
ناظر من غيرهم وشيخنا على الترجمة سلسلة الذهب وليس في سلسله على كونه على الترجمة سوى حديث واحد وهو في الواقع اربعة احاديث كما سأفقه
اليوم بسانده الى المجلد انما لا يجرى من ادريس الشافعي انما ما كان عليه تأخر ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حديثه
وعني عن النبي وعني عن جبريل الحيلة وعني عن الزبارة والمزبارة بعد الشرب بالتمزير لا بغيره وكذا ما روي بغيره ، قال العلوي انه اجمع حديث في الدنيا فان
قال فيل انما كذا لاجل في مسنده من الرواية عن ابن عمري في حديثه اذ روي عن مالك ورواه غيره في الحديث وسئلوا عنهما من اصحاب الاصول
ما روي ومن حديثه ما كان من جملة الشافعيه يمكن ان يقال عن بعض بخصيصه لعل جملة المسند كان قبل ما ساعده من الشافعي وامامنا عليه طاب ثراه
كن في فخر الملق ،

تلميح به - اعترض مخططاي علي القضي في ذكرها كافي برواية ابي حنيفة عن مالك ان نظرا الي الجلالة وابن وهب القضي ان نظرا نالي
الافتان فقال القضي في محاسن الخطط انما الرواية تفهم وان روي عن مالك كذا ذكره الدارقطني لكن لم يشهد به اية عن كاشف الرواية
الشافي ولما القضي وابن وهب ان تفهم رويها عن رتبة الشافي وقال المصنف في بيان ما يخطه رويها في حنيفة عن مالك في المذكرة الدارقطني في
غريبه وفي الترمذي ليست من روايته عن ناظم عن ابن عمر الحسنة في ذلك قال نعم ذكر المخطيب حديثا كذلك في السرواية عن مالك،
وقال شيخ الاسلام اما اعراضه بالي حنيفة لانه لا يحسن كان ابا حنيفة لم يثبت به اية عن مالك وانما اورد هذا الدارقطني لروايتين وقعتا له
عنه باسنادين فيهما مقال، وايضا فان رويته الي حنيفة عن مالك انما هي فيما ذكره في المذكرة ولم يثبت له اية عن مالك الذي انزله عن طريقه
وقد اعله الموطا بنفسه واتما اعراضه باري وهب القضي فقال انما هو اصل النسخ الموطا عن الشافعي فليس سمعه له عن ابن عمر الذي هو في بعض النسخ
بكثرة قال لا في روايته فيتمت خطا اعادته لسمعه وتخصصها بالاشافي بامر يصرح الي التثبت وكاش ان الاشافي هو المحدث فيها،

قلتُ وهذه المحاولة والحجاية من هؤلاء الخفاة الذين هالكتهم الدنيا ودرجوا لها إلى حبيبة في الاستبانت والافتقار وتقدم من كل جهة هذا الشأن في نوازل الخشب وعروقهم من قلة رواته من كونه لعل ولهذا اعتن به إسماعيل بن إدريس وأبو جعفر في خطه وشيخه جعفر ولو جيبوا بها أجابوا به في حق ابن وهب والعيني ولو كان إماماً لم يفتح الجرح عند هوفاني من قولهم أن حق بيته من مقادير جرحي في عن صاحب الأسدي في الدنيا وأجابه في هذا الشأن فيلو لاؤن الجرح في المعادن من حيرة قلست من جرح واستصحب الجرح من أهاه لوق في لاجل ولا قوة إلا بالله

اصح شي في الباب

قال الشوطين في التذرية ما يناسب هذه المسألة اصح الا حاشي المقيدة تقول لهما اصح ثم في الباب وان كان ضعيفا ومراودهما رجلا واحدا فصحا
 ذكر ذلك عقب قول القائل لعل اصح ثم في فضل الشور فضل قولهما اصح اهل اصح ثم في فضل الصدقات فضل صلواته التسبيح

المرسل والمنقطع والمعضل والمعاق

[illegible]

غير يكن وقال بعض الأئمة الحديث المرسل صحيح حتى يرد وهو من باب حذيفة وما لك واحد في رواية المشاهدة كحاها النووي وابن القيم وابن كثير وغيرهم
 وجماعة من الحديث وكحاها النووي في شرح المذهب من كثيرين من المتقدمين وأما أكثرهم قالوا فقلنا انما نقلنا عن الجليلين وقيل ان ابن عبد البر في ذلك ما اذا لم يكن
 مرسلا من غير ترديد من شيخ الثقات فلان كان خلافا لثابت في رده وقال ابو داود في رسالته الى اهل مكة واما اهل مكة واما اهل مكة فقد كان صحيحا في العلم وفيما سخط
 مثل سفيتان الثوري وما لك ولا زلا حتى جاء الشافعي فخطب فيها فانما بعد ذلك ابن ابي حنبل وفيه وهذا احد الرايات من بعضنا فاما ان يكون سند
 غير المرسل ولو وجد السند المرسل يخطبه وليس هو مثل المتصل في القوة وقال ابن جرير اجماعنا ان ابن ابي حنبل يقول المرسل ولو لم يأت عنهم انكاره
 ولا عن احدهم الا انه بعد اهل الراي ما بين قال ابن عبد البر كانه يعني ان الشافعي اولى من رده وقد شهد بصدقه قول من قال ان الشافعي اولى من يترك
 الاحتجاج بالمرسل فقد نقل ترك الاحتجاج عن سعيد بن المسيب وهو من كبار التابعين لم يشغره هوبل بل قال به من بينه وبين سيرة ابن ابي حنبل في ذلك
 صلوا في مقابلة صحبة عن ابن سيرين انتقال لم يكن رواية ابن ابي حنبل في السنة الثالثة وقت الفتنة قبل مقتل ابن ابي حنبل في نظر اهل السنة في وجهه من هوبل ونظر
 الى اهل البرية فلا دخل في ذلك فلو ترك الاحتجاج بالمرسل ابن عدي يروي القطان وغير واحد من قبل الشافعي والذي يمكن حذبه الى الشافعي في
 اهل البرية هو رواية الجيف عنه والتحقق فيه واما ابن ابي حنبل في الصحيحية رضي الله عنه فحكمه حكم الموصول على المشهور الذي فيه اهل الجمهور قال ابن ابي حنبل
 ثوابا ليعود في الزيادة المرسل وهو ما يبيح في اصول الفقه من المرسل في مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من احاديث الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولو لم يروها عنه في ذلك في حكمه الموصول المسند لان روايته عن الصحابة في رواية واحدة لان الصحابة في كلهم عدل قال الحافظ العراقي في قوله
 كان روى عن الصحابة في كلهم عدل قال ابن ابي حنبل روى عن الصحابة في كلهم عدل قال ابن ابي حنبل روى عن الصحابة في كلهم عدل قال ابن ابي حنبل روى عن الصحابة في كلهم عدل
 اما ما روى عن اهل البرية عن ابن عباس وبقية العبادلة وهو من كبار الصحابة وروى عن الصحابة في كلهم عدل قال ابن ابي حنبل روى عن الصحابة في كلهم عدل قال ابن ابي حنبل روى عن الصحابة في كلهم عدل
 الصحابي وفي بعض كتب الاصول انه لا خلاف في الاحتجاج به وليس بجيد فقد قال الاستاذ ابو اسحق الهاشمي انه لا يحتج به والاصحاب ما تقدمه وقال النجاشي
 عبد الجبار ومن الشافعي ان الصحابة اذا قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا فيقول لان علمنا انه ارسله وكذا قلناه في بيان في شرح النجاشي وهذا خلاف ما يروى
 من مذهبهم فقد ذكر ابن بري في الوجيز ان مذهب ابن ابي حنبل في الاحتجاج به هو ما روى عن اهل البرية في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به
 واما ما روى عن اهل البرية في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به
 ان يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن صحابي في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به
 عن التابعين بكثرة فخرى استحسان ان يكون المسند قطعي في صحابه احتمال كونه غير قطعي قال الجليل المصنف حقا الله عنه قد نقل قولنا في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به
 مسألة المرسل في كتب الاصول فاما ما روى عن اهل البرية في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به
 الخفية في المرسل قد تضمنت الفضلة عن القيد والحق يتبدل اجماعا قوله فان المرسل راكس اذا كان كذا عن غيرناش المسلمين في حديثه وكان امامنا من
 ائمة النقل لا يحد بشكل ما سمع ويعترف صدق الراي من كل به وله اهلية الجرح والتعديل بحيث لا يحد بخلافه اقول المشاهير من اهل عصره واكبر ائمة
 في الراي المتخالف وهي ذلك كله كيد الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سبيل الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به
 فانه من عبث قول خفة الظن ينشئ هذا المرسل الذي جاءه هذا الحديث والاحتجاجات التي يذكرها كذا في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به
 كاستيعابا وتماما لارسال في القول في الثقة المشهود لها بالخير وكان مرسله من التابعين بل من كبارهم ولو كان ذلك الاحتجاجات المروجة النادرة التي تخلفوها
 ابداها ما مشروها في اسقاط المرسل لا ذات الى ابطال ما روى عن الصحابة في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به
 على سبيل وطريق وقد كان في عصر الصحابة متافقا في رده فلا يقل حديث قال ابو عبيد عن مرسل من الصحابة في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به
 حتى يتبينه ويكون معلوما بالصحة الفاضلة قال الله تعالى ومن حوكنكم لاجرايب من اهل المدينة مردوا على النفاق لا تقهرهم عن اهلهم من اهلهم
 مرتين في ريدون الى عذاب عظيم وقد ذكرنا في شرح صحيحنا على سبيل الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به
 لوجه من اضافة الصحابة في شريعتهم وعلمهم فلا يبيح في معنى يستعن من سميت لو كان من حديث صحبة ولا يخلو فيكون من مائة عشرين لانه ما روى عن مرسله من هو من هو من هو
 صفة دعواه الصحبة اوله كان من بعض من ذكرنا حدثنا عبد الله بن يوسف عن ابي حنبل في شرح عبد الوهاب بن علي عن ابي حنبل في شرح عبد الوهاب بن علي عن ابي حنبل في شرح عبد الوهاب بن علي
 عن مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى انما قال في حديثنا عن عبد الله بن عبد الملك عن عبد الله بن ابي حنبل في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به في الاحتجاج به
 اسماء الى عبد الله بن عمر في انما بلغنا انما في حرمه شيئا كذا في تلك الطول في الثوب وميراثا لا لاجرا وهو وجب كله فانك لعل عن ابن سيرين في حرمه شيئا من ذلك فانه
 اسلم دعوى صحبة من قدره الصحابة في ذوات الفضل منهم حديثها بالكتاب من شغل لاهل حديثه عن ابن عرجي استبرأ الى انما في حرمه شيئا من ذلك فانه

للانصال ولكنه موهولة قوله عن خلاف اذان فلا الوقت كمال خلاف موها بذلك ان يفتحه من مراه عنه وانما يكون ثلثا اذ كان المراد قد عاصر
 المروي عنه بالذمة والوجه منه الصحيح منه ولوجه منه ذلك المروي الذي ذكره عنه، انما اخبرني عن لولي كنه باللفظ وهو فان ذلك لا يبرهن ليس
 على الصحيح المشهور، وقد اكثر العلماء من ذلك التامس وانتهى منه والوجه منه، قال شعبة التامس آخر الكلب قال وكبر الثوب لاجل تدليل فكيف
 المروي فقال بضمهم المروي داخل في قول البصري صل الله عليه وسلم من غشنا فليس منا يروى عن ابي حنيفة عن ابن عمر عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 عن ثقة، فان كان صحيحا فقد خالفه ورواه وهو كما قال بعض الاثمة حرره اجماعا، وقال ابو حنيفة لولي، اقل حالا عندى انه يميل على في حديث
 المشتم بالولي كلابس ثوبين جردا ولا خلت في قبوله من عت بالتامس فقال خراف من اهل الحديث، والفتحة، لاكتيل رواية المروي على
 بآل الساج او لويين والتامس مما يقتضيه الجرح عندهم والشهر والتفصيل وهو ان ما رواه المروي باللفظ محتمل لويين فيما الساج ولا لافا لم يحكمه
 حكم المروي واواؤه، فيقبله من يقبل المروي ويرى من جهة بل قال ابو حنيفة في بعض من يروى عن المروي ايضا لا يقبل الا بآل الساج واثما رواه
 باللفظ بين الانصال نحو سمعت وحدثنا واخبرنا واشبهها فهو مقبول في حقه، الا في اشكال خطي في نسخة واحدة في رواية المروي في البخاري مرقم فاننا لم نقبل منه
 قوله سمعت دون قوله حدثنا، قال الفلاس ان الثقلان قال له وما ينفع بقول فطره شاعطاه ولم يسمع منه، وقال ابن عثيمين عن الثقلان ان خطي
 ذي سمعت سمعت اي بانه يدلس فيما رواه وله تجز في صيغته الجرح فاهو دخوله كقول الحسن البصري فخطبا ابن عباس وخطبا عتبة بن غزوان ايراد
 اهل البصر بلفظ فانه لو كان صحيحا لكانت خطيبا، ونحو في قوله حدثنا ابو هريرة وقول طائوس وقول عليا معاذ بن ابي واداهل بلده فانه لم يروى به ولكن يسمع
 فطريقه غيبة استنزه ليا صعبا كما قال الخليل،

وفي الصحيحين وغيرهم من الكتب المتقدمة حديثا في المدينتين ماهر حرافيه بالقرينة ككبر بل بهما اقره عن بعضهم لكن هو كما قال المروي
 الصلاح وتبعه النووي وغيره على ثبوت النتائج عنهم في موجه أخرى اذا كان في حديثه الاصول كالمناياعات تحيين الفطن بعضها واولهم
 عن هارثي لانه قال القطب الخليلي في التدرج المعلن في المصنفات التي في الصحيحين مثله في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم واما ما رواه المروي
 لا يدل اذ هو في قوله وامن بعض شيوعه او لوقى من جهة بعض النقاد المحققين سماع الحسن لها ولذا استثنى من هذا الملاحظات الاشمس ابو حنيفة
 وتامة بالنسبة لحديث شعبة خاصة عنهم فانه قال فيمكنه تدليس مرفا فاجاء حديثه من طريقه بالصفة عمل على السماع بغيره واولهم فقط
 بالنسبة لحديث الثقلان عن لغيره، وابو الزبير عن جابر بالنسبة لحديث اليث خاصة عنه واثر في النسبة لحديث الثقلان عنه بل في البخاري
 لا يبرهن لسفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور ولا عن كثير من مشايخ تدليس ما اقل تدليس، قال الحاكم
 ان الصحيح في هذا الحديث بين ماصحوه وبين ما رواه بعض النقاد التامس مطلقا ليس كذا واما مرفه من اهل الجرح فخطي والحكمة لا يظن
 من المروي حتى يبين، قال الخليلي واما تدليس الشيخ فهو ان يروي عن غيره حديثا سمعه منه فيسميه او يكتبه او يصفه بما لا يعرفه
 كيلا يعرف (وسماه خرا لا سلاه تليسا) وسماه قول ابي بكر بن ابي جاهد حرافة القراء حدثنا عبد الله بن ابي جاهد يروي به عبد الله بن ابي داود
 السجستاني وفيه التيسير للمروي عنه وترويه بطريق مرفعه على من يطلب القوت على حاله واهليته وهو مروي، ويختلف الحال في كراهة ذلك بالنسبة
 الغرض الخال عليه، فقد يحمله على ذلك كون شيخه الذي غيرته غير ثقة او كونه متاخرا لوقا قد تشابه في السماع منه من هو دونه او كونه
 سماعا الراوي عنه او كونه كثير الراية عنه فيجب ايمانا لكثرة الشيوخ ان يرفعه في موضع يصفه وفي موضع اخر يصفه آخر في يوم الله غيره،
 وقد كان الخطيب حيا بذلك في تصانيفه، قال الشيخ ابي وقريب منه ما يقع للبخاري في شيخه الذهلي فانه تارة يقول فخرنا على لايسته وتارة
 محمد بن عبد الله بن عيسى يروي عن محمد بن خالد بن عيسى عن ابي داود ولولي في موضعين يروي عن جابر، فافادوا هذا الصنيع يوم الفاضل بذلك
 استكشا من الشيوخ حيث يظن الواحد يروي الراي جامع، قال الخليلي ولكن لا يبرهن من كون الناظر قد يسمع كلاما كثيرا ان يكون مقصودا لافاعلم
 بل الفطن لا يافة خوصضا من اشهد اكتاد مع رده على ذلك، لما يفيض من التثمين والغرض الذي يروى في تحيين ارباب الصلاح والعتوب، كما نبه عليه
 يا قرة العلماء الخالي عن عذر ان كان من ارباب العلم والصلاح ولا ما لع من قصدهم الاختيار للقطعة والافانك الحسن النظر في المرفوع واولهم
 واما جرح ابي قاتلم بل هو مرفوعه والمقام مرفوعه وكذا هو كذلك الحال في آباءه، فنادى الشيوخ رواه ابن ماصحفا، وقد ذكرنا في المرفوع جرحه
 الله (اجتمعوا في بيتي اليوم ساله النبي من ابيهم لاهل في فقال سفيان بن عيينة فاجبه استحضاره، ولما قال ابن زريق المروي ان في تدليس الشيخ الفتن
 مصلحته وهي امتحان الاذهان واستخراج ذلك والافه والي من رواه اخيرا لفظه ومعرفته الرجال، علمنا اننا قد قبل في فعل البخاري في المرفوع لانه لما كانا
 بينهما ما عرفت في عملنا بحيث منع الذهلي اصحابه من مختصره عند البخاري ولو كان ذلك بالتحليل لكان من التخرج عنه لفرجنا منه ولما نته وكونه عذرا

الامر بالخطي، وخرق الحفظ ابن حزم بننا فخص اسم التليس بقر اللقاء وجعل تصور المعاصم الحصة ارساخيا، وعذري الله لا شأنا في اصطلاح
والتمسية ما لو تصور الاحتكام والحق بغير الاسم والاصطلاح، وانظر الى بق في هذه المسئلة فتصحيح ما يكون فيه اعمام ارساخيا وما في اعمام
تدليسا، فعلى هذا رتبة الزجل عن علمهم من ظهورها استقام القاد والسلك اوسع هذا المصير فيه من ان تسمى ارساخيا، وان لا يظهر في انشاء
وكا الثبوت بل لا يجرها مبهمة على امكان التناقض في الوجود ولا وجه لاختلافها من التليس وادخالها في ارساخيا مع كون اعمام الذي هو مظنة ذوق التليس
موجودة في وجودها كالأمر الخطي في تلك المنة وادعاه وهو في انه فصل الخطاب في هذا البحث حيث قال في بين التليس هو تدليس المحر الذي لم يسمعه
الراوي من ذلك سمع من روايته اياه على وجه انه سمعه منه ويعمل عن البيان لذلك، قال لو بين انه لم يسمعه من الشيخ الذي دل عليه وكنت ذلك لصا
يبان من مبراهن الحديث غير مدلس فيه لان ارساخيا المحر ليس باعمام من المبره كونه سماعا من المبره منه ملامتا لنبوة الله ان التليس الذي ذكرناه
متضمن لارساخيا كالحالة لسانك الذي ذكره في الاوسطة وانما الفرق حال المبره باعمامه التمتع من لوجهه فقط وهو المبره لئلا يوجب كون التليس ضمنا
للمبره لان ارساخيا لا يضمن التليس منه لا يقتضيه اعمام التمتع من لوجهه منه ولما لم يبره لعل من ارساخيا في يظهر السقط وهو من دلس،
فلما حصل كل ما فيه اعمامها الحقيقة تدليس مذهبهم سواء سمعوه تدليسا وارساخيا بل يظهر من كلام ابن عبد البر ان هذا القول في
سمعه ارساخيا فهو اعمام من الذي يسميه التليس لما فيه من اعمام الحق والتمتع صفا بخلاف ارساخيا الذي لا يبره لعل من التليس فيه -

واذا مر هذا فاعترض به مسلمون الجحار على الجحارى رحمه الله في اشتراطه القلاء والتسامح لقبول المعصن وعدم كونه بالمعاصم مع
اللقاء والتسامح قوي عندى، فان ثبت القلاء والتسامح مرة لا يستلزمه سلك كل خبر وكل حديث حتى يصير بالتسامح فيلزم على اصله ان لا يقبل الاستدلال من
ابن، فان قلنا ان هذا هو احتمال التليس المسألة مفرقة في غير المدلس، قلنا هذا الجواب بعينه يكفي لدفع احتمال ارساخيا في صورة المعاصم مع امكان القلاء
والسلك فانه ايضا تدليس حقيقة كما قرنها، ولعل سلك مذهبهم تدليسا وانما بعضه وارساخيا، بل هو اشتراط اشمن من التليس كما قال ابن عبد البر
واللزاع انما كان في غير المدلس، فمحتمل اصطلاحهم من البعض على التسمية لا يتغير به الحكم لقبول الدلو ولا يتبدل به الحقيقة وانما قال الحافظ ان
اعتبار القلى في التليس دون للمعاصم صرحا، بل عليه اطلاق اهل العلم الحديث على ان مذهبنا الحديث كان في عثمان المهدي وليس بن حازم في الحديث
عليه عليه السلام بل من قبيل ارساخيا لان ارساخيا لا يضمن التليس، ولو كان مجرد المعاصم فيكتفى به في التليس كان هو لا يضمن اعمامه على الصلح في الحديث
وكن لو يبره هل التليس امرا، فقد ناقشنا في القارى بان الحاضر بين اهل المبره من قبيل التليس كانه من قبيل ارساخيا الحق، وروى القان
الحاضر من عرفه ان الله القلى عليه السلام على كل من لم يبره انه لقيه، وبيننا فرق، ويجوز ان يظهر الجواب قال ابو حاتم في ربه ابن عباس في الحديث
روى عن جماعة لو يسم منه كونه عاصمه على زيد عمر بن الخطيب، وقال مع ذلك انه لا يعرفه له تدليس، قال الحافظ في ترجمة ابن قلابه من عقدين
ان هذا ما يقتضى من ذهب الى اشتراط القلاء غير مكتمل بالمعاصم، ولم يفلح صورة المعاصم مع ثبوت عدم التسامح ويحتل ان تكون روايتهم بصيغة
غير موهبة للتسامح، وكلاهما موهبة في اكتناء بالمعاصم مع احتمال القلاء والتسامح في الاستدلال المعصن، والفرق بين عدم الثبوت وثبوت عدم ظاهر،
قال في فتح المصطفى وما تضمنه به مسلمون جودا حديث اتفق الاثمة على صحتها مع اتمام ما ريت الا معصنة ولم يأت في خبري فقط ان بعض رواياتها في
شيخه، فعلى كراهة لا يلزم من لوفد عندى لقيه في نفس احرار، قلنا نعم لا يلزم من نفي الثبوت عندى لقيه في نفس احرار، لان ادعاء اعمامه مطاع
مثل اعمامه موهبة لقيه بالاستعداد القلاء لا يبره ان امكن العقل الحصى، بل اللازم لخالقه ان يبره على اثبات ما فانه حتى يظهر خطاه وقصور
استدلته ولا فاحتمالات العقيدة الحصة لا تؤثر في ابطال ادعاء كذا وكذا مثل هذا الاحتمال بعينه في ابطال حجة خبر الاحوال بل يوجب على من يبره
وادعى مسلمون اجماع العلماء قديما وحديثا على ان الحديث المعصن محمول على الاتصال والشام اذا اسكن لقاه من اضيفت العنة اليهم فمهم
بعض يعني مع براءتهم من التليس وقلنا مسلمون بعض فعلهم (الحكم الجحارى) انه قال لا تقوم الحجة بمحو لا يحل على الاتصال حتى يثبت انصاف القيا
في عدم ما رت فاكرا ولا يكتفى بامكان التلاحق قال مسلمون هذا قول ساذج فخره سخطه لو يثبت قائلنا به وكما علم من اهل الحديث وان القول به
بدعه باطله توجب اطراحه وخبره من ذخائر الاحاديث واطيب مسروره في شفاعته على قائله، فادعاه لا يعلم على خلافه ان قل هذا الحكم على وجه صحيح ذوق القلاء
البينة باسمه اعمام من هو في ربه افوقه وآفاق النوى في انفا امكان القلى في دوشيت انه لا يلزم على الظن الاتصال، واذا ثبت التناقض في مدعى على الظن
فدعاه يحصل عليه انظن الخبر من اشال مسلمون الجحارى رحمه الله اهل العلم بهم الله سبحانه وتعالى اعمامه الصواب -

(تعبير) قد سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل منكم اصابه العنة طرق مصرح فيها بالتدليس قال كذا من ذلك لو يوجب ما يسعدنا لا نحب ان نلقن

أهل الخبر الحريصين أن النظم ما روى عن التابعين ومن دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله قال ابن الصلاح وهو يذهب غرباً، قال الخطيب في جملة هذه
يلزم كتبها (أي الموقوفات والموقوفات) والنظر فيها في التقييم من أقوالهم ولا يشترط من مذهبهم قلت لا سيما وهي أحسن ما يعضده المذهب وربما ينقص
فيها المذهب لاختلاف الروايات في الموقوفات على النص بوجهين أحدهما أن بعض الفقهاء جعلوا الموقوفات على النبي صلى الله عليه وسلم في الزعم والعمل بها
وتقديمه على الناس وإلحاقه بالأسان التي، ومساءلة أصحابها بالصحة في ميوطة في خبر هذا الخبر، ثم إن شيخنا أدرج في المقطوع ما جاء من ذلك الخبر
وجاءه ومن ذلك التابعين من أتبع التابعين فمن بعدهم فيه أي في الإسقاط المقطوع شهادته مثل ما ينسب إلى التابعين، كذا في فتح المغيث

قاسدة

قال الحافظ السيوطي رحمه الله في بيان الموقوفات على الموقوفات، أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في مؤلفاتهم
فيها وهو صحيح عن غير الذي يحسنه عليه السبيل اتفاقه على أن ما جاء من إيرادها في الموضوعات فخطأ في بيان الموضوعات والموقوفات فترق ومنه
الموقوفات والمقطوع مصنف ابن أبي شيبة وعليه المراق وقد يروى عن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر وغيرهم -

أفعال النبي صلى الله عليه وسلم

قال الإمام فخر الإسلام قدس الله روحه في البداية القسرية في وجوبه وأما في وجوبه وفيما قد مر وهو الزلة لكن ليس من هذا الباب شيء
شأنه لأنه لا يصح الابتداء ولا يجوز أن يبين ما قرره به من جهة الفاعل ومن الله تعالى كما قال جلال وعز وعصا وأمره وقيل جلال وعز وعصا
عن موسى من قول النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا من فعل الشيطان أم - قال الشيخ كاشفة - (أن الزلة أخذت من قول القائل ذلك الرجل في الباطن إذا لم يوجد
القصد إلى الوقوع ولا إلى الثبات بعد الوقوع ولكن وجد القصد إلى الشيء في الطريق فنهى هذا أن الزلة ما يتصل بالفاعل عند فعله ما لو كان قصد
بعبته ولكنه ذلك فاشتبك به عما قصد بعبته والمقصية عند الإطلاق أنها يتناول ما يقصد المباشرة به وإن كان قد أطلق الشرع ذلك على الزلة
مباشراً، فإن قيل لما لو كان الفعل الخوارق مقصورة في الزلة فنعم العاصم قلنا أن الزلة لا يجوز أن ترفع لتفسيره يمكن التكلف الاحتراز عنه عند التثبت،
فاستغنى عن العاصم بناءً عليه، فمن ذلك في الطريق يعني القول ترك التثبت والتقدير قال الشيخ أبو الحسن البشير رحمه الله في عصمة الأنبياء
وليس معنى الزلة أن يجوز لها أن تنحى إلى الباطل وعن الطائفة التي للمقصية ولكن معناها أن الزلة من الأنفصل إلى الفاضل والاصحاب إلى الصواب كالأول
ليجوز لجلال قدر هو مدخلهم ومكانتهم من الله تعالى -

واختلفوا في شأن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس به ولا طبع لأن البشر لا يتجاوزوا ما جعل عليه ولا يكون هذا الفعل شيئاً لأجل الكتاب
ولا يكون امتداداً وتفسيراً أمره بآي ولا يكون مقتضاه كالأدلة على الأربع في الكساح، فبعد هذه التفسيرات التي لمصلحة ذلك الفعل في حقه صلى الله
عليه وسلم من وجوب أو نهي أو إباحة أو توقيف، فإن قلت فالجمهور على أن أمته مثله في كونه متعينين في التاميم به بآيات ذلك الفعل على تلك
الصفة وإن لم يقرروا في بعضهم وجوب الوقت فيها وقال بعضهم بل يزمانها فيها، وقال الكرخي نعتقد فيها أنها باحة (أي لوجهه صلى الله عليه وسلم)
فلا يشبه الفعل بالبدليل ولا يشبه المتابعة مثلاً، وهذا لا بدليل وقال الشيخ أبو بكر الرازي في الجصاص مثل قول الكرخي إلا أنه قال علينا أن نذكر
ذلك لا بدليل، قال صاحب الكتب معناه أن جازمتنا بعبته في لا يترك ذلك أي لا يحمل على الخصوصية لا بدليل، وما وضعه وجب علينا احتقاراً
في حقنا لا يترك ذلك الاحتقاراً لا بدليل، والفرق بين قول الجصاص وبين قول الكرخي الثاني أن كل جازم واجب عليهم على اعتقاد أن ذلك الفعل واجب
في حقهم وقتاً، ولا يتبع في قول أبي بكر في الاحتقار التاميم في حقهم وفي حتنا كما لو ثبت بالتميز باحة فعلهم غير تخصيص (أي لوجهه صلى الله عليه وسلم)
قال فخر الإسلام وهذا (أي قول الجصاص) أصح عندنا، وقال الشيخ كاشفة أصح ما ذهب إليه الجصاص من أن قول الكرخي لا يترك ذلك الاحتقاراً
أسوة حصة تخصيص على جواز التاميم به في فعله فيكون هذا النص محمولاً به حتى يقوم الدليل المانع وهو ما لا يجب تخصيصه بذلك وقوله عليه
تعالى قلما أقضيه زيد منها وطراً زجتها كما لعل يكون على المؤمنين حرج في أنفاق أديانهم، وهذا يدل على أن ثبوت الحل في حقه مطلقاً دليل على ثبوت
حق الأمية أي بدلالة المذهب والمخالف، لا بد من أن نعلم على شروجه صلى الله عليه وسلم في الحجج المجاز في تحريم زججات الأديان ومفعوله ولو
يزوجه ثبت الحجج على المؤمنين في ذلك وثبوت الحجج على ذلك التفسير إذا ما يكون إذا أخذ حكمه وحكمه، لا يرى أنه ينقض على تخصيصه بما كان
هو مخصوصاً به بقوله خاصة لك من دون المؤمنين وهو الكساح غير محرم، فلو لم يكن مطلقاً فعله صلى الله عليه وسلم دليلاً للأمية في ألا قوله عليه
لو لم يكن لقوله تعالى خاصة لك فإذ، فإن الخصوصية ثابتة بذلك هذه الكلمة، والصحيح أنه رضى عنهم كما لا يجوز أن يلزم احتجاً وأما ما قيل
أنه يقال خبره لو أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما يقول ما قلتك، ولو لم يكن عليه ذلك، وتقبل الزوجة صانفاً ولم تكن خاتمة كثيرة ولا سيما

[illegible]

تروک مصلى الله عليه وسلم

قال الإمام الشافعي رحمه الله عليه دليل على طلاق الاذن فيه ما لو بدل دليل على يمين من قول او قربة حال او غيرهما
واما الترتيب فله في الاصل غير ما افند فيه وهو المكره والممنوع فذكره عليه الصلوة والسلام والى على مسخر حجة الفصل وهو ما طلقا وامتا على
فلا تروك مطلقا ظاهر - والمتروك في حال كثره كما انما كان على بعض ولا دون بعض فانه قال بكل ولذلك نخلت مثل حالها قال لا قال فانه
غيري فالى لا يشهد على جسر وهذا ظاهر وقد اقيم الترتيب لوجه غير ما تقدم من ان الكفرية طلاقا في الاذن وقد اقرعتم من انك انتم لو كنتم باطون
فاجد في اعاقه فله الترتيب البهائم بغير الجبله واخرج فيه ومنها الترتيب على الفكاك كما في كل التورم والبصل حتى للملاكمة وهوترك مباحا على
حق الغير ومنها الترتيب خوف الاضرار كان به بترك العمل وهو يجب ان يعمل به حتى ان يعمل به الناس بفرض عليه كما ترك القاري في السيد
في رضوان وقال في ان اشق على طاهر الامور السالوة قال لما اعتبر بالمشقة حتى بعد الداء والصبيان لو كان اشق على طاهر الامور السالوة
لما علة ومنها الترتيب لما اخرج في نخله بنه على ان ما اخرج فيه بالجزء معنى عنه باكل كما هو اخرج من منع غناء المتارين في بيته وفي الخلائق
من ذواد ودعى والد واليهوان كان صا اخرج فيه فليس كل ما اخرج فيه فله في نفسه وقد مر الكلام في ذلك ولا يحكمه ومنها ترك البهائم
الى ما هو افضل فان القسم لو كان ارضا لازواجه في حقه وهو حق في حال ارضي من تشاؤه وتزوي اليك من تشاؤه لا يترد على جرحه
ومع ذلك فترك ما ايجبه الى القسم الذي هو احق في بغير ارضاءه وتركه لا انقضاء ومن قال له اعدل فانه طلاق كما اردل بجماعه الله وتوحي
الادامة وتترك قتل المرأة التي تمت لها الشاة ولو باق عورة من الخوف اذا اراد الفتنة به وقال من يغفل عن الخوف ومنها الترتيب المطلوب
من حدث منفسه اعطى من صلوة ذلك المطلوب كما في الخوف من عاتية لو كان تركه حوت على هو باجاليه فاذا كان تركه يؤم
ان اصل الحكم في البيعة ان الصلوة لا يترك في وقتها كسكسك البيت على قواعد ابراهيم ومن من قبل العمل الثاني وقال لا يحدث الناس ان يحلوا
بغير اصحابه كانه هذا الوجه قد ترجح الى الاصل المتقدم اما الاول فندكر في الحقيقة من هذا الخطا ليس بترك باطلا كيت وقد اخط
ما تم عليه الصلوة وامتا الثاني فقد صار في حقه التناول عنق او يسكره حتى في ذلك الغير عن في غير مقارن السيد واما مع مقارنتها و
الدول فيها فهو مرفى وفي اامة فله في اكلها من مقربة السيد وهو راجح الى النبي ان اكلها لمن اراد مع ربه وامتا الثالث فهو الرق
منسب اليه فان تركه ذلك مطاوع وهو راجح الى الاصل الرابع اذ كان تركه كالمطويع نحو فاستأمره اشده منه فاذا رجع الى الترتيب المأذون
في حقه كما من مال لو يوزن فيه صا الترتيب هاما مطاوعا وامتا الرابع قد بين فيم روجه الى المعنى عنه واما الخامس فوجه النبي المنع على
العمل حتى حصل الترتيب ان الزعيم المنصب مطاوع بما يتفق من نصه بحيث لا يمتد خلافه منها في نفسه وغير لا في وان لو كان في حقيقة العمل
جاءت به اليه عندهم في قوله حركناك ابراهيم ربيات المقر بين انما يروى في اعذاره في حقيقة الخطب الشرقي وقدر روي
في حله الصلوة والسلام كان بدل القر على الزوجات واما في العمل على ما يليق به فيمكن ان يريه ويقول الله هو على في املك فلا تترك
ما تملك ولا املك يربو بل املك ميل القلب الى بعض الزوجات دون بعض فانه امر لا يملك كما اثر الامور اقلية الحق لا كسب الانسان فيها انفسا
الذي يوجب هذا الموضع وان المناصب تنعقد في اختيارها الى الكلي المتعطل كادون الاقارب بمحاسبة فوج وابراهيم عليها الشكر في حديث الشفاعة
في اعتذار زوج عليه السلام عن ان يقره في خطيئته وهي دعاء على قومته ودعاء على قومته انما كان بدو يس من ابراهيم والارباب قول الله
له ان يكون من قولك اذن قد امن وهذا يعني بانه دعاء مباح كما انه استعصم نفسه لرعيه شانه ان يصون من نفسه مثل هذا اذ كان لا يملك
الاسلاك عنه ولكن لا ابراهيم اخذ في خطيئته وهي الثلاث الحكيات في الخوف بقره لو كذب ابراهيم اذ انك كذبات فله ما كذب بات
ان كانت ترضى اختيارا ما ذكر فثبت ان اثبات الخطيئة هنا ليس من قبيل مخالفة امر الله بل من جهة الاختيار من الجدل في اطلبه به المرتبة
لان قسمة سيدنا نوح عليه السلام في مسألة القسم

لما رضى لا يمنهم تبيين صحيح، والشدة وذو وجوه، بطعن غالباً عليها متعلق بالثبات لوجود ما يقتضيه ذلك ليدل على طريقته وقد يطلق على ما يقتضيه بالثبات والسنن
 وجعله يقال الشدة ذو وجوه لعل الشدة لمن هو راجع منه سواء كانت بالزيادة أو النقص في المثلث أو السنن، هذا ما قيل في الشاذ ويقال لمقابلها وهو الراجح من بين
 اوسنن المحقق وذو وجوه بذلك الشك الى ان الشاذ لما كان اقرب الى وقوع الخطأ والوجه فيه من مقابلة الراجح عليه بمنزلة غير المحقق والمعتد بحد
 الشاذ بحسب الاصطلاح انه ما يرويه الشاذ مخالفاً لمن هو راجح منه، ولما المذكور فاختلقت ايضا في حده والاعتناء به بحسب الاصطلاح انما يرويه
 غير الشاذ مخالفاً لمن هو راجح منه، فبما سبباً كان لا يصدق احد على شيء ما يصدق على الآخر وهما في ثبات في اشراط مخالفة وعين الشاذ اذ كانت
 روايه ثقة وبيتاز المتكبر عن الشاذ يكون روايه غير ثقة وقال بعض اهل الاثر ان اقدم الصدق بما لا يتألف لديه ولا شاهد ولو يكن عن من الضبط
 يشترط في الصحيح الحسن قبل ما تقدم به شاذ وهذا هو اصل المتعين منه فان تولفت مع ذلك كان ما تقدم به اشد في الشدة ووجهاً به بعض متكرراً،
 وان كان عن من الضبط ما يشترط في الصحيح والحسن لكنه خالف من هو راجح منه قبل ما تقدم به شاذ وهذا هو القصر الثاني من الشاذ وهذا هو الذي
 شاع اطلاق الاسم عليه، واذا تقدم المستور والوصف بسوء الحفظ او الضعف في بعض مشتملة خاصة اوجهه من لا يحكم به بل هو بالقبول بغير تردد
 يعينه بما لا يتألف له وشاهد قيل لما تقدم به متكرر وهذا هو الذي يسمى المتكرر وهو الذي وجد اطلاق المتكرر عليه لكنه من الحديث في كماله في الناس فان
 مع ذلك كان ما تقدم به اجد، بالاطلاق اسم المتكرر عليه، وهذا هو القصر الثاني من المتكرر وهو الذي شاع عن ذلك في اطلاق اسم المتكرر عليه،
 وذكر مثله في مقدمة صحيحه ما رصده وعلامة المتكرر في حديث الحديث اذا مضت روايته الحديث على رواية غير من اهل الحفظ والرضا خالفت
 روايته روايه او تركت روايته فان كان لا يخل من حديثه كذا كان مجزواً الحديث غير مقبولة ولا مستعمله قال الحافظان في مجزواً والراجح في
 هذا هو المتكرر في فعله روايته المتكرر في فعله من متكرر وهذا هو المختار، ام - قلت في غير ذلك الحديث متكرراً وكون الراوي متكرراً الحديث ولا يسم
 مشيراً الى هذا القصة فانه يبين ان علامة تكرار الحديث بان الحديث اذا مضت روايته على غير من المتكررات والرضا خالفت روايته لم يثبت بحسب
 لا يمكن الجهم بينهما ولو لم تكن اضافة بحيث لا يتيسر بالمجموع الا بتثبت فيها حديث متكرر لو كان روايه متكرراً في الحديث او تكرار منه رواية المتكرر
 تدرجاً في هذه الرواية في بعض ما يعرف من اجاديه حديث الطور عليه علامة المتكرر والاطلاق المتكرر على حديث غير المتكرر ثابت على رواية حاو
 وفي رواية ذكره على حديث نزول المتكرر في حديثه متكرراً مع ان روايه (هذه من يحيى) ثقة احميه اهل الصحيح، فاذا كان لا يخل من حديثه كذا كان اي المتكابر
 كان الراوي متكرراً الحديث مجزواً روايه غير مقبولة ولا مستعمله، ومثل هذا هو الذي ليسك مسلوب من روايه حديث في صحيحه مطلقاً ولا يثبت الا كين
 بعض احاديثه معرّفه بالحفظ كما صرح به قبل هذا الحديث قال وكذلك من التاليف على حديثه المتكرر والقطر اسكن ايضا من حديثه هو - ام -
 قال الزبيدي في التمهيد ان من يقال فيه متكرر الحديث ليس من يقال فيه روايه احاديث متكررة لان متكرر الحديث وصف في اهل البيت القدر واحد يشه و
 العبارة الاخرى تفصيلاً وقد وقع في حديثه كذا قالوا في الحديث من قبل في حديثه من ابراهيم التيمي يروي احاديث متكررة وقد تلقى عليه البخاري في مسلوب
 واليه المرجع في حديث النما اعمال بالنيات، وكذلك قال في زبدان في انسية في بعض حديثه شجرة وهو من احبته البخاري وسلبوها الحديث في ذلك
 ام - فهذا ما فهمه الجليل الضعيف من كلامه لا ما وصلوا الله سبحانه وتعالى اعلم - وحصل ابن الصلاح المتكرر يعني الشاذ ومتروك بينهما وقسم الشاذ كما
 ذكرنا ذلك انما الى قسمين وشار الى التوسيع بينهما في بحث المتكرر والاطلاق المتكرر على التكرار والاداء انكر ايراد الشاذ في موجود في كل واحد من الشاذ
 والاصواب فيه التفصيل الذي بينناه في شرح الشاذ، وهذا ليس في الصحيح منه الا انه يبرر قديين في غده والمماثل قال الزبيدي في ترجمه حكومة
 ابن عمار في صحيحه مسلوباً قال له اصله متكرر عن مالك الخطيب بن عباس في الثلاثة التي طلبها اوسنن وثلاثة احاديث متكرراً لستاد، هذا ما قيل
 في المتكرر ويقال لمقابلها وهو الراجح من متن اوسنن المعروف، قال الجليل الضعيف عفا الله عنه والذي يظهر من صنيع كثير من قدام المحققين
 انه لم يتركوا في شرطون في الصحيح انتفاء الشدة والعلية ما كانوا متعينين بمكة الفرق في اصطلاح بين الشاذ والمتكرر والمعلل بل ربما يطلقون
 الشدة على التزم، والمتكرر والمعلل على الشاذ، وقسم الشاذ الى الصحيح وغيره قال الزبيدي في بعضه من الشدة ولا يضرب في قسم
 الصحيح والحسن - ام - والخطاب في المعارج الصحيح ليرقية بالخروج عن الشدة والعلية بل ليرقية فيها الشدة في المدين بن دقير العبد عليه مقتضى نظر العقول
 وقال ان كثر من العلل التي يعجل بها الحديثون لا يجرى على حصول القطع، قال الشيخ ابو ظاهر ان الخلاف انما هو في يسمي عللة ذلك من انما يكثر
 فيه بالصلح لمحتل لان بكونه اكثر اذ غيره ووافق الفقيه الحديث على التحليل به ولذلك احتار في قوله كثير، ومن المسائل المختلف فيها ما اذا ثبتت لعل
 عن شيعة شيا فافتاه من هو احتفظ اكثر علاجاً او اكثر ملازمة منه فان الفقيه لا يصرح بالثبات فيقول ان الثابت مقدم على النافي فيقبل والحدوث في قبوله شاذ
 لا هو في الشدة المشترط فيه هنا بخلافه الراوي في روايته من هو راجح منه عند التمسك بالجسم بين الراويين ودون فهمه الشاذ على التفسير المتكامل

صحة بان المدح الكثير اولى بالاعتظام من الواحد اي لان تعظيم الشواهد اقرب من تطرقها الى المدح الكثير وحديث فرغ قول الحقيقة بقول الواحد جيد ومنها الحديث الذي يرويه العدل انضباط عن تاييد مشايخه عن يحيى بن زبيدة احواله سواهم ذلك التامني بينه وبين يحيى بن ابراهيم فان الفقه اواكثر الحديثين يجوزون ان يكونوا المتابعين معهما معاً ان لو عنيهم منه ما تم وقامت قرينة الاستدراك في ثلثي تسلي القلوب وفي الصحيحين الكثير من هذا وبعض الحديثين يكونون مقسبين بان لا تضطرب دليل على صحة المدح المتفق على العمل به اذا كان اصل المدح في حديثه فانه يثبت على ما لا يتصور قوة بمجرد العلة ولو لم تكن قاطعة ، فراق على ان شيئا من الحوادث ان يحجز (مال الى التزم في تركه تحية الكاذب صحيحا وقال غايه ما ياتي من رجحان رواية اخرى والمرجوحه كالتا في الصحة واكثر ما يكره في الصحيحين هو صحيحه بل بالرجحان ولا يجل بالرجحان لاجل ما مضى له الكثرة بل هو صحيحه ولا يلزم من ذلك الحكم عليه بالضعف وانما غايته ان يتوقف عن العمل به ويتأيد من يقول صحيح شاذ ام -

وهي تقلل اثرها اطلعوا الشاذ في الصحيح وتفسير الشاذ في حقاقة المنة لمن هواجهم منه بحيث يستقر اليهم بين روايتيهما انما يقتضون في الحكم بالشاذ وعلى الارضية من جهة كثرة المدح اوقية الحفظ فخطو لا يخلصون الى غيرهما من حيث ان التزجج بين الروايات التي يروى على انه وجود كذا في الحديث في التزجج الى الا بعض احوال الزيادة اذ لا ولا كما دون يتجاوز منها الى تزجج الروايات بعضها على بعض من حيث الحكم ولطف ولعل هذا اصطلاح منهم لمحبب موضوعهم وان ظنهم اصيلية الحكم على الاستدراك وعلى المان من جهة الاستدراك فاعلموا ان الخارج من وطيقته على الفقه الا في اصولها انما ان وطيقته انما هو المتون والبعض عن معناه وتزجج بعض الاحاديث على بعض من حيث الحكم والمحق وبما يروى في الروايات وكيفيات التفتيش فان لكل فقه فقه لا يفتنون في فقههم على فقههم ، قال الترمذي في حقهما لفظا وهو اعلم على ما في الحديث وقال شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر وكنهان تقبل من لاي في فاضل استاذين احدهما عن شيخه حديث على صلة الاستاذ والآخر عن الفقه اوجح كذا فاقبالا بصف بالعلم قال ان الظاهر ان السند والشيوخ اولى وان كان المان فافقه وقال ايضا للحقق الشاطبي ان المجتهد لا يلزم ان يكون مجتهدا في كل علم يتقن به الاجتهاد على الجملة بل لا يلزم ان يتقن في كل علم كان كذا علم لا يمكن ان يحصل وصف الاجتهاد بكنهه الا من علم طريقه فلا بد ان يكون من علمه حقيقة حتى يكون مجتهدا فيه ، وما سوى ذلك من العلوم فلا يلزم في ذلك فيه ، وان كان العلوية معينا فيه ، ولكن لا يلزم التفتيش في حقيقة الاجتهاد فلهذا ثلاثة مطالب لابد من بيانها ، اما الاول وهما ان لا يلزم ان يكون مجتهدا في كل علم يتقن به الاجتهاد على الجملة ، اما الثاني فانه لا يلزم عليه احواله انما لو كان كذلك لوجب مجتهدا في كل علم من سائر العلوم ونحن نعلم بالائمة الارضية ، فالتا فقه من هو متقن في الحديث لولم يجتهد الاجتهاد في استداد ومعرفته ، والارضية ، كذلك ، فاعلموا ومن اعلموا الحكماء عزاء في الاجتهاد يحمل على فقهه كاهل الخارج المطبق المحقق في غير ذلك ، وبني الحكم على ذلك ، والحكم لا يستلزم دون ذلك الاجتهاد ، ولما كان مشروطا في الاجتهاد كذا في كل ما يقتضيه اليه الحكم لوجه الحكم ان ينصب للفصل بين الموضوع حتى يكون مجتهدا في كل ما يقتضيه اليه الحكم الذي يوجب على المطلوب الطالب ، وليس يلزم كذلك الاجتهاد ، والثاني ان الاجتهاد في استنباط الاحكام الشرعية علم مستقل بنفسه لا يلزم في كل علم وان تروى من مقدماته هي فقه بل يقول العلماء ان من فعل ذلك فقد دخل في علمه علم اخر ينظر فيه بالعلم كذا لا بالثابت فكما يصح للطبيب ان يلزم من العلم بالطبيب ان لا يفتقد كذا دواء وان مزاج الانسان اعدل بالضرورة فيما يليق ان يكون عليه مزاج الانسان وغير ذلك من المقدمات كذلك يصح ان يسلم المجتهد في الفرائض ان تولد على الاستسما بزيادة وسكو واجلهم بالخصم مرق على الصحة ، ومن الحديث ان الحديث الفلاني صحيحا وسقيم ، ومن عاينوا اخبروا عن المفسر ان قوله كتب عليك ان احضرت احدا من الموت ان تركت خبرا الوصية مستور بالية الحديث ، ومن القوي ان الفرق ويطلق على الظهور ويخص وما اشبه ذلك لا ينبغي عليها الاجتهاد بل راجع الهندسة في العلم مراتب اليقين وهي منية على مقدار ما تسلم في علم اخر مأخوذة في علم الهندسة على التفتيش وكذلك العدد وغيره من العلوم لطبقية ولربك من ذلك فادعنا في حصول اليقين لمنه من العلم كسب في حطاطه له وبما يتبين ان يوسد كل علم بل في العلم كذا من ان حادثة - وايضا كذا في خطا في الشاذ كتمت اليهم بينه وبين الحقيقة فقد ثبتت لعمري انهم يتبعون خبرهم ، والائمة والفقه اوجهم الله الميت في الجرح بين مرتين الاحكام كذا في فهم المحدث من قول هذا الباب قال حكما التفتيش (ابن الجوزي) بعلم الحلال على حديث عبد الملك بن ابي سليمان في الشافعية ونحن شعبة في عبد الملك بسببها الحديث لا يقدح فيه فانه ثقة وشعبة لو كان من الخلاف في الفقه المجرب بين الاحكام في اذخاها تعارضها ، انما كان حافظا وغير شعبة ، فاعلموا فيه في شعبة ، فالانصاف ان الحكم بالشاذ من الحديث ثلثان كان مرجحه للرجح من حيث كثرة العدد اوقية الحفظ ونحوها لا يستلزم ترك الحديث شاذا مردودا عند غيرهم من الفقهاء غير محجبه في الاجتهاد وجوه التزجج غير محصورة فلا بد ان يكون الحديث المرجح من جهة تده الراوي ، وقصودهم انهم ما يقابلهم من شواهد التزجج ، وبذلك يتضح الاشكال الوطيس الذي اوردته بعض العلماء في وجه التزجج بين الحديثين المتعارضين من ان الحديث هنا انه مرق في نصوص الحديثين والمجولين وتبين قريبا ان الحديث المقبول اذا عارضه حديث غير مقبول فيجوز المقبول وتؤكد الاخر اذا كان لضعيف هنا انه مرق في نصوص الحديثين والمجولين وتبين قريبا ان الحديث المقبول اذا عارضه حديث غير مقبول فيجوز المقبول وتؤكد الاخر اذا كان لضعيف

الواسع ان يذكركم الاحقية بحصة ابن المبارك وشي وقطع من رجل في مجلس ابن المبارك في ابي حنيفة فقال له اسكت والله لو رايت ابا حنيفة لرايت حنظلا ونباحا
الحسن بن الربيع سمعت جده المكي يقول

يُزِيدُ نَاهَةً وَيُزِيلُ خِلْدًا ،
أَفَامَاتُ آلِ أَهْلِ الْبُحُورِ حُجْرًا
وَمِنْ قَدْ جَعَلُوا لَهُ لُطْفِيًا
مَصْدِقَتَنَا بِهْ إِعْزَازًا كَبِيرًا
وَيُطَلِّبُ عِلْمَهُ بِحُرِّ غَزِيرًا
رِجَالُ الْعُلُوكِ نَاصِرًا بِأَمِيرًا

المهرى واليه يعود على طريق السنة والجماعة الذي كان عليه الصالحون والصالحات وكان عليه في سلفنا
 ائمة ابا حنيفة ودايد يوسف وغيرهم وعامة اصحابهم وجمهورهم وقد صنف ابو حنيفة في ذلك كتاب القواعد الاكثر ذكره في اثبات الصفات واثبات تلك
 الخبرات من الله وان ذلك كله بعينه. واثبت الاستطاعة مع الفعل وان افعال العباد مخلوقة بخلق الله تعالى اياها كلها وروى القول بالاصل وصنف كتاب في
 المتعلق وكتاب النساء وقل في ذلك ما يفي بغيره ولا يخرج به عن ايمان وتحريره وكان في علم الاصول اماماً صادقاً وقد صرح عن ابي يوسف انه قال تخرجت ابا حنيفة
 في مسائل خلق القرن ستة أشهر فالتفت لي في ذلك علي بن ابي طالب فقال خلق القرآن غير كافٍ وهو خلق القرآن من غير ذلك المسائل المتفرقة عن اصحابنا في باقي المذاهب وغير
 الجواب على ما علم في ذلك من مذهب اهل البيت على ما سألوا اهل البيت واهل البيت على ما سألوا اهل البيت واهل البيت على ما سألوا اهل البيت واهل البيت على ما سألوا اهل البيت
 خلق الجنة والدار البور حتى قال ابو حنيفة بغيره غير محض ولا كرامة ولا حقيقة سائر احكام الاخرة على ما نطق به الكتاب السنة وهذا اصل بطل تعدله النوع الثاني في
 وهو الفقه وهو ثلثة اقسام علم المذاهب بنفسه والفقه الثاني ثلثان المهرية وهو معرفة النصوص بما فيها ومهبط الاصول في مذهبنا وهو التمسك بالكتاب والسنة وهو العلم
 حتى لا يصير في العلم مقصوداً فانما انتبه على ان لا يصير في العلم مقصوداً فانما انتبه على ان لا يصير في العلم مقصوداً فانما انتبه على ان لا يصير في العلم مقصوداً فانما انتبه على ان لا يصير في العلم مقصوداً
 طاعة لا يفتقر الى الذين ولينها فاهلها وجمهورها كالنقل وهو المدعى الى العلم والعمل به قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصير في العلم مقصوداً فانما انتبه على ان لا يصير في العلم مقصوداً
 غير اكرى في الاسلام اذا انفكوا وقال اذا اراد الله ان يبدل في دينه في الدين واصحابنا اهل البيت في هذا الباب وهو المهرية العليا والذين رجموا النصوص في علم
 الشريعة وهو الراي يؤول في علم الكتاب السنة والجماعة وهو اصحاب الحديث والاعيان لها المعاني فيقول سائر العلماء حتى وهو اصحاب الراي والاعيان
 للفقه الذي ذكرنا قال صاحب الكشاف وهو اصحاب الراي يؤول في علم الكتاب السنة والجماعة وهو اصحاب الحديث والاعيان لها المعاني فيقول سائر العلماء حتى وهو اصحاب الراي والاعيان
 من النصوص لبيان الحكم ودقة نظرهم في ذلك وكثرة تدبرهم عليها وقد خرج من ذلك عامة اهل زمانهم فاضربوا اعضاءهم بالحديث وايا حليفة واصحابه
 الى الراي وراي هؤلاء القلوب يتاليد في رايا بديل وراي دريا فيقوتون بحراب ويد راي فيقوتون بحراب ويد راي فيقوتون بحراب ويد راي فيقوتون بحراب ويد راي فيقوتون بحراب
 قال في آخره وهو الراي بالهوي ايضاً الا ترى انهم خرجوا من الكشاف بالثمة لفرقة ما رآه السند عندهم وعملوا بالهوي ليس تمسكوا بالسنة واليه يؤولون
 به مع الارسل يؤول من الراي ومن رآه الراي ليس قد رآه من السنة وعلى بالفرق بتعطيل الاصل وقد سوا رواية الجليل على اقيس وقد سوا رواية الجليل على اقيس وقد سوا رواية الجليل على اقيس
 على اقيس وقد الجمل رحمه الله تعالى في كتاب ادب القاضي لا يقيم الحديث الا بالراي اي باستعمال الراي فيه ان يدرك ما به الشريعة تاتي من عندنا
 الاحكام ولا يستقيم الراي الا بالحديث اي لا يستقيم العمل بالراي الا بالحديث به الا باقتضاها بالحديث اليه حتى ان من كان من الحديث او علم الحديث ولا يمين الراي
 فلا يصح القضاء والفقه وقد ملاكبه من الحديث ومن استأثرهم بظلال الحديث عن بحث للمحافل وتخل عن ترتيب الفروع على الاصول استسلموا في ظاهر الحديث
 قال العبد الضعيف عفا الله عنه اهلوان الذين طعنوا في امامنا الى حقيقة وتجاوزوا طاعة من اكلوا قراية لا نطق بغير الاخرة فان المؤمنين الضعفاء
 الصادق في دينه اذا بلغه من احد المحدثين في حق من عصى فيه ان القول بغير ادق هذه الدين ورد احاديث سيد المرسلين على الله عليه السلام (وان لو يكن
 الواقف كذلك) تدخله غير حرمية وحسية اسلامية يشاعها غضب في بالله على ذلك المقاتل وانما لوجه الله تعالى في الجمل ذلك على الوجوه وقلنا القول في
 والمكروه مستحسنات الاقوال في حقه ظناً منه انه بصينته هذا مناهل من الدين وخاب عن حرمية الشبهة ومثالها ما تجلوه مسلم في حق البخاري في بحث
 اشتراط القضاء في حقه خصيصه طناً منه ان الاصل الذي اشتهل البخاري ان سلوخته كان مستلزماً لرد ذنبه من كلاً واثب الصيغة وتوحيدها وانما قد
 تكرره على المتكلمة وقالها بغير ما يمكن وبمع هذا فاعادة اشتراط قد يجرى مذهب البخاري وصورة ولولموا مسلم في تشديد وتخليطه وهكذا
 ما جرى بين الصالحين رضي الله عنهم من المشاجرات والفتن بناء على التأويل والاجتهاد فان كل فريق من الواجب ما صار هو اليه وانما هو ادق الذي في علم
 لاهلوا المسلمين فلا وجه ذلك طناً فيهم ونقل في حقه موسى جليلون وتامل فيها تجد فيها غشاً لم يتطرق في الصدور من مشاجرات الصيغة ومناقشات
 الالهة المشكوك في ايمانها في الله لا يجوز في حقهم فرياً بما في ذلك من ويصير عاباً فليطأ بينه وبين تحقيق الحال على ما هو عليه في نفس الامر فيفض
 المبغض عن كل ما ياتي من محاسن المبعوض ومناقبه ويساهل في عقوبة مساوي ومثاله ولا يتكلم بالخص عن حقيقة امره وتبين حاله ولا يصل كلامه
 على احسن علمه فان شارة البغض وكذا شد الحب مفقودة القول والسر في ترك الاعتدال والجليل عن سواء السبيل ولين اصله الله سبحانه المؤمنين
 ببقية ما في الذين امنوا اولوا قلوبهم بالناظر لظهور الله ولولموا انفسكم والاولين ولا تفرق بين ان يكن غنياً وفقيراً قاله اولى بما لا يستحق المهرى ان فعلوا
 وقوله ثم ولا يفرق بين ان يكون غنياً وفقيراً قاله اولى بما لا يستحق المهرى ان فعلوا وقوله ثم ولا يفرق بين ان يكون غنياً وفقيراً قاله اولى بما لا يستحق المهرى ان فعلوا
 عليه ما يقل من مثالب ابي حنيفة في كتاب الفضل والمذكورين قال فيه الذي نال عن الراي كان لا يصح الحديث في قرة سنة وحكاية تارة
 في ثوب النعمان كلها كذب ام - وفي الاستعداد باستاءه قيل لتعريف ساد ما اشدا انما هو على ابي حنيفة فقال انما يتفرق الى حقيقة ما علمه شاعته الوعصية

قَاعَة

قال الشيخ في الله الهولوي وقد يتجلى في حركات الاختلاف الظاهر وذلك من جهة محل الحديث بالحرف فان جملته حديث ومختلف الثقات في لفظ كان ذلك لفظه صلى الله عليه وسلم وأمكن الاستدلال بالتقدم والاختلاف والاول والقديم ونحو ذلك من المعاني الزائدة على اصل المراءى وان اختلفوا باختلافها فحقها وهو متساوون في الفهم والحفظ والكثرة سقط الظهور لا يمكن الاستدلال بذلك على الحرف الذي سجدوا به في جهر الهاء كانوا يعنون بغير المعاني لا بوجه اشياء وان اختلفت مراتبهم اخذوا في الشبهة ولا كثر واهم بالقدرة وان اختلفوا في ثبوتها في الاصل متساوون في ذلك قالت ومما قالت تارة في ذلك على وجه المراءى قالت اخذت اهل بها وان اختلفوا اختلافًا تامًا وهو متساوون في الامر سقطت الخصومة في الحديث فيها.

فروع لها تعلق بالرواية بالمعنى

(الذم الاول) للعلماء في اختصار الحديث هو حجت بعبه ولا تصدق في الزينة على بعضه احوال ، القول الاول المنع من ذلك مطلقا بانه المنع من الزاوية بالحق لان حجت بعض الحديث ورواية بعضه رواه اسحق الخليل فيه ولا يختص بالشرع قتلة ابن المبارك وحجت ان حمل من سلكه كان يريان بغيره الحديث فيقتل بمقتضى قال فقال في كؤفقت له وخرى يعقوب بن شيبة من مالك انه كان لا يرى ان يختصر الحديث اذا كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخلو الحديث وقال اشهب ما نساها المعاصر ان الحديث يندم فلهذا يروى المختصر واحدا قال امامنا مالك بن نهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخلو ذلك وكما كان يروى فيها ومنص منها ما كان من قول غير رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كان يروى باذا اذا كان المختصر واحدا وكان عبد الملك بن عمرو وغيره يروون ان يخلو منه خبر واحد فان كان ذلك فهو متواتر كما قاله الجوزي مطلقا ، وفيه تقييد للاطلاق بما اذا لم يكن الركن الحذف مستقلا بالمآل في تعاقب نقله بالحق بالحق كالاستثناء والشرط فان كان كذلك لم يجز بلا خلاف وهو ظاهر ، القول الثالث انه ان لم يكن رواه على التام قبل ذلك هو وغيره لم يجز وان كان قد رواه على التام قبل ذلك هو وغيره وسأذكر ، القول الرابع ان يجوز ذلك لتمام العرفه اذا كان ما ذكره معروفا عند نقله فهو متعلق بحيث لا يخلو البيان ولا يختص بالذم الا في ما نقله بذكره وهذا يفي في ان يجوز عند من لم يجز الزاوية بالحق لان المختص والاحكام والمعى حيث يمكن ان ينفرد خبرين منفصلين وهو الصحيح كما قال الامام والافرق في هذا بين ان يكون قد رواه قبل على التام او لا ، وعلى جواز روايته مختصا ما اذا كان الراوي يدين الملائكة شيئا او بالاضداد الا ان بحيث لا يخلو بغيره ما لم يسمعوا او نقصان ما سمعوا بخلاف من ليس كذلك ، وكمن ذهب الى جواز اختصار الحديث مسرورا عند اثنائه في ذلك مقدمة صحيحة كما سفي في وقت قد علم ابن الصلاح في حجت اختصار الحديث فيكون تقطيعه فقال واما التقيد المستعصم من الحديث الواجب فترقيقه في الاواب فهو في الجواز او من المنع ابعد ذلك فلهذا مالك والبخاري وغيره اوضح من ائمة الحديث في حظر من كراهته الله اعلموه من نسب اليه فعل احد اهل اوداد او ذوات الناس في مثل نسبة ذلك الى مالك او غيره اذا ما كان ذلك نقل اشهب منه انه كان يكره المنع من الحديث وقد ذكرنا ذلك في نقلها قريبا واما حتى قد نقل الخلال عنه انه قال انه يفيح ان لا يهيل ولا يجاب عن ذلك باهمار كما كان يفيح في بيان الزاوية وغيره ما يمتنع ان ذلك في حال الزاوية وغيره ان في حال الاستثناء والاشيا ان كان المختص المستبعد من النقطه التي يروا الاستشهاد كما يما يرد على انكاره في ايرادها وحصلها اقرب الى القدر وايد من الرواه ، واختار بعض المحققين التخصيل في هذه المسألة فقال ان حصل القطع بان الحديث لا يخلو بالباقي فلا كراهة في ذلك ، وان لم يحصل ذلك فلا خلاف الامر من كراهته الا ان رواه بالاختلاف حال في ظهور رتبته بعبه بغيره خفاه ولا يفيح مسرورا عن ذلك فانه لكونه لو قصد ما قصد البخاري من استنباط الاحكام او رد كل حديث يتناهى من غير تقطيع ولا اختصار راد الرشد فيه مثل حديث عثمان ابو حذافه -

(الفتح الثاني) (الزوري الحديث الحديث) باستاد قراته باستاد خرفال عندنا مثله او غيره قول الراوي عنه ان يقتصر على الاستدلال في قوله
لفظ الحديث المذكور عيب الاستدلال في ذلك المثلثة احوال، احوالها المنع وهو قول بسبب قدس في عنه انه قال فلان عن فلان مثله لا يجري وشرى عنه
انه قال قول الراوي نحوه شك، وانما يجوز ان ذلك ادعاء من الراوي المذكور لفظا فقط لا يذهب اليه في غير ذلك لفظا وعدا لظروف فان لو روي عنه ذلك لفظا وهو
قول سليمان الثوري، انما ذلك مما رواه في قوله مثله وصدور ذلك في قوله نحوه وهو قول يحيى بن معين وعليه هذا يدل كراهه احوال الحديث بغير ان مما يروى عنه
من الضبط والايمان ان يقر بما رواه ان يقول مثله او يقول نحوه فليقل له ان يقلل مثله الا بعد ان يعلم اجماعا فقط لا يوجب وجيل له ان يقلل نحوه اذا كان عن
معانيه وهذا علم من من كان يروي الحديث لم يسمع من يروي مثله نحوه. واذ كان الحديث استادا للحديث وطرفا من المتن واستادنا في
بقيته بقوله الحديث اذكر الحديث ونحو ذلك ليس الراوي عنه ان يروي الحديث عنه بجملة بل يقتصر على ما سمع منه وهذا هو الباعث من استادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان يقلها قدس في توجيه المتن قبل ذلك باستادنا في هذه المسألة لروى في هذا الاصل من الحديث، وهذا الفهم باعتبار ان مقتضى حاجة المحققين في توجيه
لكونهن، مثله نحوه ونحو ذلك فيقال انما هو اخرج مسلوفا في مقدمه في توجيه من حديث ابن هبلى وسعد بن سعد كلاما عن شعبة عن حسين بن علي عن
عن

واشتركت الساقية وبيت الخلة المكونة لذلك بعد ذلك كملت الكرافية واشتركت المحلقة ايضا المكونة هذا مناشق الاول ورفعا له وكذلك نفسه كما لو قال اشتركت
البيت واشتركت الساقية وتوهموا انني قد فهموا الاشياء لكان لا شيأت يعم تلك شيئا ومضافا لاسبق وقد اجمع القائلون بالمفهوم بما لك فذكر هاهنا مفصلة واجاب عن
كل واحد منها الى ان قال السلطان الشيخ لهم وعليه يقول لا يحضرين وهو السبب الاضطراب في وقوع هذا الوهم ان تخصيص الشيء بالذكي لا بد ان يكون له فائدة فان
استوت الساقية والمعلونة والبيت والكر والمهر لخطا فلهذا خصص البعض بالذكي والحكم شامل والخاصة الى البيان هو التحسين فلا داعي الى ان اختصاص الحكم
والأصناف بالحكم لغو وانجواب من أربعة اوجه الاول ان هاهنا كس الراجح فذكر حكمه طلب الفائدة طريقا الى معرفة وجه الحق والخطا وبيننا ان يفهم او لا الوضع ثبوت الفائدة
عليه والاصل بالفائدة ضرورة معرفة الوضع ان كان يكون الوضع تبع معرفة الفائدة فلا، الثاني هو ان هذه الاشياء اصلان احدهما انه لا بد من فائدة التخصيص والثاني
انه لا فائدة الا لاختصاص الحكم والنتيجة انه الفائدة اذا وسلر انه لا بد من فائدة لكن الاصل الثاني وهو انه لا فائدة الا هذه فخير سطر قبل فيه فائدة فليست
الفائدة محصورة في هذا بل بالبراهين على تخصيص حقيقة واختصاص الحكم احوال البواعث فان قيل فكيف كان فائدة وعليه باعث سوى اختصاص الحكم لبراهينه
قلنا ولو قلنا ان كل فائدة ينبغي ان تكون معلومة لكونها مطلقة خاصة ولم توهموا فيها شيئا فذكر حكمه ضرورة العلم بالفائدة علنا بعد الفائدة وهذا هو الدليل هو
الجهل بفائدة أخرى، الثالث وهو قاهرة الظاهر على هذا المسلك ان تخصيص الشيء لا يقول به محصل فلم يتطلب الفائدة فيه فانه اختصاص الاشياء بالذكية في التباين
وهم الحكم في الثلاث والمطروحات كلها اختصاصه التميز بالذكية مع وجوبها في الابل والبق فما سيبه مع استواء الحكم فقال ان اليه حاشا من سؤال واجابة
سبب لا نعرفه فليكن كذلك في تخصيص الوصف الرابع ان في تخصيص الحكم بالصفة الخاصة فرائد الاول انه لو استوفى جميع عمل الحكم لم يوجب الاجتهاد بهما
فأراد تخصيص بعض الاشياء بالالفاب ولا واصل بالذكي ان بعض المجتهدين انشأ جزيل في الاجتهاد اذا ذاك مؤتمرا وعليه عمل المعتبرين والمعلمين فلو
باقا المهر ونشاطهم في الفكر والاستنباط ولو لا هذا لذكر عمل حكومتنا بطلت عانة جامعة بجميع مجاري الحكم حتى لا يقع التباس بهما الثانية ادوات في العلم
لذكية ولخصيص الساقية بما لا يجتهد به غير الساقية من العلوم بما لا يجتهد الذي يتقدم له تحقيق الساقية بالذكية لتمام المسألة علما ان روافها في معناها
او لا تلحق بها حقيقة الساقية بمعدل عمل الاجتهاد وكذلك لو قال لا يتبعوا الطعام بالطعام اريدوا اجتهاد وجهته الى اخير البر والبر والقرم فحق في الابل ولا يجتهد
وتترك ما هو موكول الى الاجتهاد لاسيما ولزكية الطعام او الفهم وهو لفظ عام لخاصة والواقعية تهمل للعلوم والبر خاصة والبر خاصة والمعلونة خاصة
والساقية خاصة فخير المخصوص من عمل الوقت والشك وردا باق الى الاجتهاد لما رأيت فيه من اللطيف الصالح، الثالثة ان يكون اليباع على تخصيص
للأشياء الستة عموم وقوم او خصوص سوال او وقوع واقعة او اتفاق معاملة فهل خاصة او غير ذلك من اسباب لا نطلع عليها فندرس ان لا يؤول بمزلة
علما بعد مذهبك بل نقول لعل اياها دائما لمرقرة فذلك في الاوصاف ام هذا ما اردنا نقله من كلامنا في النظر في بعض هذا التخصص ان اردنا استيفاء وجوه المسألة
عليه بالمستصفى وقوم من كتب الاصول،

تحقيق مناط الحكم وتفرجه وتنقيحه

قال الامام المحقق الشافعي الاجتهاد على ضربين احدهما لا يمكن ان ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف وذلك عند قيام اتمامه والثاني يمكن ان ينقطع
قبل اتمامه الدنيا فاما الاول فهو الاجتهاد الحقيقي تحقيق مناط (وهو عند الاصولييين ان يتم الاتفاق على عينة ومنه بنص او اجماع فيجب اننا نطرح في وجوده في
صورة النزاع التي هي فيها وجود العلة الحقيقية ان البناء سابق فالوصف هو الشريعة هل ان كانت مناط الحكم وفي النظر في تحقيق وجوده في هذه الصورة) وهو الذي
الاختلاف بين الامامية في قبوله ومناه ان ثبت الحكم بغير تلك الشريعة لكن بقي النظر في تعيين علة ذلك ان الشريعة افعال الشريعة فلهذا جعل منكم وثبت عندنا
معنى العلة للشريعة امتنعنا الى تعيين من حصلته فيه هذه الصفة وليس الناس في وصف العدالة على علة ما وبل ذلك يختلف اختلافات متباينة فاما اذا
تأمننا العدل وجدنا ان تصانيرهم بما فيهم واسطة طرفة على في العدالة لا اشكال فيه كما في كمال الصلابة وطوائف اخرى واول درجة في الخمر من غير قطع
الوصف كالحا ولزكية الكفر الى الحكم بغير الاسلام فلا يصح من تركي الكبار والمحددين فيها وبينما رتب لاختصاص هذه الوسطة بعض الابدية من بلوغ محل
الوضع وهذا الاجتهاد فلهذا ما يقتصر اليه الحكم في كل شأبه كما اذا اوصى به باللفظ فلا شك ان من الناس من لا يثبت له يحقق فيه امر الفقير فهو اصل الجيرة
ومنهم من لا يجمعه به ولا خلاف وان لم يكن تصدبا بينهما وسلكوا الرجل يكون له الشيء ولا سعة له في نظيره هل الفاب عليه حكم العقول والخطا وكذلك
في فرض نفقات الزوجات والنفقات اذهم فمقتضى النظر في حال المنفق عليه والمنفق وحال الوقت الى غير ذلك من الامور التي لا تصطبغ بوجه في كل شأبه
القول في احوالها فلا يمكن ان يستنفذ ههنا بالنظر لان التقدير انما يتصور بعد تحقيق مناط الحكم الحقيقي في مناطها فلا يمكن ان لا بصورة من حوائج الناس
نازلة مستأنفة في نفسها كقوله لا يظفر ولا يقدح لعل في نفس الامر قلو قد مرنا فلا بد من النظر في ما لا يجتهد وكذلك ان فرضنا انه قد مرنا مشاهدا الى
من النظر في كونها مشاهدا او لا وهو نظر اجتهاد ايضا وكذا النظر في ما فيه حكمته من ارضاء الجانيات وتكملة المسافات وليكن من ذلك ان الشريعة لم ترق على حكم

الارها مرسلم بن الحجاج وكان من الاخيرين عنه والمستفيدين منه قال في كتابه المشهور ولقب هذا الكتابان بالصحيح فخطه انتقام الناس بهما ورجعوا عند
الاضطراب اليهما واولت بعدهما كتيب لا يتجسس فمن اراد ان يحتجتها فليرجع الى خطها فذكرها ههنا وقد هو تافس فذكرها نقدا على طريق في عصر الصحابة واداء كل
عصاة تابعين بالكتاب شي في ذلك الباب العزيز وليس لهم كتاب فذكر بعض الخطا ان زيد بن ثابت انك كتب في هذه القاض وذلك اني في صحيحه ان عليا عليه
السلام كان يكتب الحديث فانه روي عن ابن هريزة انه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
فانه كان يكتب ولا يكتب وكان خطه الله عليه السلام قد اذن له في ذلك كما رواه ابو داود في رواية له قال يا رسول الله انك كتب ما سمعته منك في الضعيف والرضا ؟
قال نعم فاني لا اقول الا الحق وكان رضي الله عنه حتى صحفته تلك الصداقة كما رواه ابن سعد في الاثر لا عن محمد فكانت عنه من كتب اهل الكتاب بالبري
كما في الترمذي ما مضى عنه في البري ان رجلا شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم اهل البيت فقال له استعن بيمينك وروي عن انس انه قال هل علمت حديث سمعتها
من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتبتهما وعرفتها من ابن هريزة نحو واصلتها ضيقة وتقول على ان ثابت في صحيحه ما كتبتهما عن النبي صلى الله عليه وسلم لا القرآن
وما في هذه الصحيفة وتقول بن تميم فاما بعض ما فيها به الكتب ما سمع؟ وما يمنعك من ذلك وقد اناك الطيف بخبرنا به كتب وقرأ في كتاب لا يثبت يدك
لا يثبت وكذا قال ابو الطاهر البجلي البصري يبين علينا ان كتب العلوي وندوه وقد قال تعالى عليه عذري في كتاب وقره تعالى فما استدل به ابن فارس في أصل
العلوي فاحتج به حيث قال في أصل كتابه الدين واجله وكتبه من القسط عن رجل في ذلك في الشهادة وفيها لا ريب لغيره فلهذا انقطع الله واقره الشهادة و
ادنى ان لا تزادوا فقلت قوله تعالى ولا تسماوا ان كتبوه صنفوا او كبروا الى قوله تعالى ابن فارس ما سمع به قوله تعالى ولا تعلق وما يسطرون فقد
فترها الحسن بالذلة والفرور في حديث ابن عباس قال ما خلف الله القلم واما ان يكتب ما هو كائن الى يوم القامة بل يصهر وفي قوله صلى الله عليه وسلم
اي الذي استدل به لوجود قوله تعالى فمما روي عن ابن عباس عليه السلام في قوله تعالى فمما روي عن ابن عباس عليه السلام في قوله تعالى فمما روي عن ابن عباس عليه السلام
الحديث ولربك في ذلك فتمت عليه صلى الله عليه وسلم الى غير ذلك من الآيات التي اقترن معها فصلهم وتقصيفها بالنسبة للامن الاول لكونه لغيره كالمهملين
على الخطف محضو صين به خطه من عدمه ليقول الله ان الله وسعهاه فذكر في ذلك قال ابن الصلاح ولا تندبه في الكتب ليرى في بعضه اشارة وقال علي بن
الحلال في اليوم راجع الى الكتابة لا منشا الطريق وطول الامانة فانه في الخطف وكلاهما لا يهتروا ذكر مسلمو حكايا كنت في حديث ابن عباس في قتله على رضي الله عنه كما
سبنا في مقدمه صحيحه وقد ذكرنا في الجهم بين الآيات في الطريق لا في النسخ من كتابه الحديث واجازنا طرعا ما جعلها ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل القرآن
خشيته التماسه غيره والاذا في غيره ولا تافس يصدره النبي صلى الله عليه وسلم ونحو قول ابن عبد البر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في كتابه ما هي به يعني في
امن الحديث بل هو خطه والحديثين به وقوة ملكه من شأه منه فمما روي عن غيره لوقته قال النزيل والى القول بالنسخ ابي زرارة ذلك ان القرآن كان يدون
في اسلوبه قريب من انظر يتناظر على غيره بالاخر لكن المسلمين في القول الاسلاما كما لو احدث يحيى جعل به زله وكان النازل من تميمية فطره كل من ميزه الخط قد كومت
المنزى سهل المتوطن ولا تكتفي بها لظن انهم كان من امكن ان يشبه على من دون فها ان الالافه التي المتو بغير المتو فوجها تعبير بالكتابة فلما روي
على اسلوبه وطال جهدا وسبعا به وتلاوه حتى اصبحوا انهم لا يتلى او لسورة فقد اذروا اقل كلمة قد رويها عنهما عن ذلك وهي الله المتلو ولما اشتهر
حول قوسهم لما روي على ذلك ان لهم بكتابة الحديث كما من اللبس وقد روي اليه في الحديث عن عروة بن الزبير ان عمر بن الخطاب اراد ان يكتب القرآن فاستأ
في ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشادوا عليه ان يكتبها فظفر عمر بفتح الله فيها شرا فراجع يوما وقد عرف الله له ان يكتبها فاشادوا عليه ان يكتبها
بواي ذكرت قوما كانوا يذكرون كتبنا فكتبوا حديثا وكذا كتاب الله وان الله لا يلبس كتاب الله شي اذ افرج المنسج على الصلوة شرا عن عبد العزيز بن فرج
عنه المصطفي فاجمعهم انسان وتولين كتب الحديث ولكل امرئ ما نرى واجبر على الله وقال ابن قتيبة في تاريخ مختلف الحديث عن ثعلب ان في هذا الحديث
احدهما ان يكون من مسوخ التسمية السنة كما نفي في قول ابن عباس ان يكتب قوله فرأى عليا يعلن ان السان تذكر وقتت الخطان تكتب وتعيد واطلعه فيقول
خضع جند عبد الله بن حمزة لانه كان قارئا للكتب المقدسة ويكتب بالسريانية والعربية وكان غير ممنوعها بآمين ان يكتب منها الا الواح فاشان واذا كتب
لويث بن ابراهيم بن ابي يحيى فلما شئ عليه الخط فاما يكتبون فاما هو لما آمن على عبد الله بن عمر ذلك اذن له قال ابو جهم حدثنا اسحق بن ابراهيم قال حدثنا
جبر مر عن ابي يحيى بن يوسف بن عبد الله بن الحسن عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشد ما ان يحضر المال ويظفر القلم ويشق الخطا قال عمر
ان كنت انتس في الحواد العظيمة الكاتب وبسم الرجل البير فيقول حتى ساءت في جرحه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشد ما ان يحضر المال ويظفر القلم ويشق الخطا قال عمر
قال في استمر العمل في الوجود على التعجب بل قال خيتنا انه لا يجل وجوبه على من خشي التسمية من يتبع عليه تعليمه في قوله تعالى ان النبي صلى الله عليه وسلم
المائة الثالثة وعلو جرحا وتحت

عليه السلام قطعي وغيره وقال في حقه شرح مسلم له ما انفك عليه على البخاري وسلم وقد حفره معتق من أقطار فنيستين فذلك رآه أحد الزمخشري على تلبية
بالقول انتهى وهو ما رواه عن وقال الحافظ ابن القيم في منتهج السالكين التصحيح لم يقل في البخاري وسلم بل جوهرياً يعني أنه كان لم يقل ما عذره
الحديث صحيحاً مستطعاً بالقبول وكذلك في عصرهما كذلك بداهة ما نظر في هذه الفتن في كتابهما ورواها على ما هي عليه أو ما ضاع به من غير خوف من
استدراكها عليها ما طافنا من الحفظ وهذه المواضع المستندة إليها في ما رواها وطائفة من قول المتقدم والصحيح التصيل فافهم فيها
مواضع مستندة بالربيب مثل حديث أرحم به وحديث خلق الله الدنيا يوم السبت وحديث صلح الكسوف ثلاث ركعات وأكثر وفي ما رواه في ما استند
في البخاري فإنه بعد الكتب ابن من لا يعتمد ولا يجوز ويرى لفظاً فيه اعتقاد أو مروى للفظ الآخر الذي بين الله ملتقى كما في ما يلفظ متفقاً أو في كتابه
يبين الله منتقلاً وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم فلو لم يجر في ما لا يدره في رواية صحيح هذا خبر مفقود ليست مفقوداً ففهمنا هذا أمر في صنعته
والكاتبان سبعة آلاف حديث وكثير من التصديق أحاديثها فقد ما الأئمة فيها في قبوله وبعد رواها على أن يصح عنه هو كما أفهمنا في ما لا يرويه
لا يصح والله سبحانه هو الذي حفظ هذا الدين كما قال تعالى أنا نحن نزلنا الذكر وإننا له لحافظون - أم -

والأخبار التي استندت عليها مستندة أقسام التسوية التي كانت مختلفة في الزيادة والنقص من رجال الاستناد، القصور التي كانت مختلفة في الزيادة
تغيير رجال بعض الاستناد، التمسك بالكتاب منهم أقدم بعض الرجال في رواية عنه من هو أكثر عدداً وأضيقاً، القصور التي كانت مختلفة في الزيادة
القصور التي كانت مختلفة في الزيادة والنقص من رجال الاستناد، التمسك بالكتاب منهم أقدم بعض الرجال في رواية عنه من هو أكثر عدداً وأضيقاً، القصور التي كانت مختلفة في الزيادة
في المختلف من ذلك ما رواه علي بن الدارقطني وغيره من أئمة المتقدمين في رواية الاستناد في ذلك من الكتابين (فيما يتعلق بالمعنى) كما اتفقوا في ذلك بالاستناد
فهم حوله أقساماً استندوا إليها على الصحيح وأجاب عنها الحافظ ابن حجر في مقدم ما ألفها في تقييداً لغير وجه من شمله -

سُجَّانُ الْبُخَارِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ

قال الخزاز في دُرِّ الْبُخَارِيِّ كتاب البخاري على كتاب مسلم ثابت لدى أبي الجراح جليله النقد واختبارهم وقد سهر به لك كثير منهم ولو سهر بهم مسلم
يخالفون أنه قد فعل ابن علي التيسار في شرح الحاكم وبعض علماء المغرب ما يروون كتحريك كتاب علي عليه السلام وعلى فقد نقل عنه ابن منقذ أنه قال ما تحت
أولها الكلام أصح من كتاب مسلم وهذا الباب ليس صريحاً في كونه أصح من كتاب البخاري وذلك أن ظاهر ما يدل على أني جرحه كتاباً وهو كتاب مسلم
وكذلك على أني جرحه كتاب البخاري في نسخة التقييد كما تكون صريحة في ذلك أن لو قال كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري تحت أولها الكلام، قال بعض أهل الأدب ذهب إلى جرح
معاني الكلام إلى أن مثل قوله عليه السلام عليهما السلام أقلت لا يقول ولا أقلت الخفض لأصديقه في معنى (إن في ذلك مقتضاه) أن يكون قد أصدره الحكم أصح
وليس المحلل كذلك وإنما إلى أن يكون صادراً في الصدق منه ولينف أن يكون أناس مثله في الصدق ولوراد ما ذهبوا إليه فقال إن هذا صادر من
من أحتسب لا يقول وأظلت الخفض وقال بعضهم هذه الصيغة تستعمل تأنيده على مقتضى اللغة فتدل على زيادة فقط وتستعمل تأنيده على مقتضى
العرف فتدل على نفى الزيادة والمساواة معاً ويصح أن عبارة ابن علي تستعمل المعنيين فلا ينبغي أن ينسب إليه أحدهما جرحاً كما فعل جماعة جرحوا أو أنزلوا
كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري وقال بعض العلماء والذي يظهر من كلامه في أنه أشد من صحيح مسلم في ما غيره ما يرجع إلى ما نحن بصدد
من التمسك بالمطابقة في التقييد بل ذلك كان مسلماً ما صحت كتابه في بلد محض أصوله في جميع كثير من مشايخه فكان يجرى في الأقطار ويجري في الساقط
جلائل البخاري فانه قد كتب الحديث من حفظه ولم يزل يقرأ لفظاً من رواه في رواية ما يعرف له الشك وقد عثر عنه أن قال رب حديثي معكم بالبرص فكنت به
بالفهم ولم يوصل مسلم لأصديقه البخاري من استنبط الحكم لم يثبت عليه حتى أزم من ذلك تعذيب الحديث في الإبرار جمع مع السلف وكلها في كتابي
وأحب واقترع به أهل الحديث دون الموقوفات فليجرح عليها إلا في بعض المواضع على سبيل التارة بقاها تصحواً أفهمنا قال وعلى ما قال مع أني
بعض اقتناعي بجزان يكون الوصل ما رأينا في صحيح البخاري وهذا في ذلك بعد والأقرب ما ذكرته أم وإنما بعض علماء المغرب فقد نقل عنهم ما يدل على
تفضيل كتاب مسلم على كتاب البخاري في أقاليمه ليس في جرحه أحاديث منهم ما يشعر أن ذلك من جهة الحقيقة فقد نقله عن أحد التلاميذ ابن خزيمة أنه قال يقول
كان بعض شيوخنا يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري ويقولون يعني بذلك أن خزيمة قال أنما الصحيح في حقه سنة كان الرجل من جرحه يفضل كتاب مسلم
على كتاب البخاري لأنه ليس بعد خطبه إلا الحديث السري فقد لما ابن خزيمة من تفضيل كتاب مسلم من جهة أنه لم يجر في الحديث في غيره ومن سرقوا في الصحابة
والتابعين وغير ذلك وقال مسلم في قديم القبطي وهو من أقران الدارقطني تاريخه عن ذكر كتاب مسلم لأجمع أمهله، وهذا يحمل على حسن الوضع في
الترتيب وسهولة التناول فانه جعل كل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه بطريقة التي ارتضاها واختارها ذكرها ورواها فيها الفاظها المختلفة في جلائل البخاري
فانه يترك كل طريق في الباب متفرقة ويورد كثير من الأحاديث في غير الأبواب التي يتبادر إلى الذهن أنها تذكر فيها وقد وقع بهب ذلك لئلا ينس من العمل أقهر

لنوارح ايما البخاري (احاديث هي موجودة في حيث لم يجد احادها السابقة الى الفهر، وقد احتسب كثير من المخاريز من حثف في الاماكن من غير ان ينقل
 كتابه الى كتاب مسلم في هذه المتنوسا قها لوجودها فيه في موضع واحد لتعظيم البخاري لها، وقد تعرض في شرح كتاب البخاري على كتاب مسلم من جهة
 الصحة لبيان ما موجب ذلك فتاوانه من الاوجه الصحيحة للبحث على ثلاثة اشياء: الثقة بالمرآة، والتمسك بالاستدراك من العطاء القاطعة، والى البحث ببيان ان
 كتاب البخاري يدرج في ذلك، اما من جهة الثقة بالمرآة فيظهر انهم من اوجه اصدقها ان الذين انقروا البخاري لا يخرجهم ودون مسلم رايعا تايروا وضغط
 ثلاثون رجلا والمتكلم فيها انقص منهم ثلاثون رجلا، والذين انقروا مسلم لا يخرجهم ودون البخاري ستائة وعشرين رجلا والمتكلم فيها انقص منهم
 مائة وستون رجلا ولا ريب ان التزوير لم يتكبر فيه اصلا، والى من التزوير عمن يتكبر فيه وان لم يكن ذلك الحرف قاطعا، وانما بيان الذين انقروا البخاري
 من يتكبر فيه لم يكن من غير احوالهم وليس واحد منهم نسخة كبيرة اخرها كلها او اكثرها الا ترجمة مكررة عن ابن عباس بخلاف مسلم فانه اخبر اكثر
 تلك النسخ كافي الزرع عن جابر وسهيل عن ابيه والعلاء بن عبد الرحمن عن ابيه وسامان بن سلمة عن ثابت وغير ذلك، وتألف ان الذين انقروا البخاري من
 يتكبر فيه اكثرهم من شيعة البخاري الذين القهوجا السهر وعرف احوالهم واطلم على احاديثهم وما يتجسد هاهنا من غير خلاف مسلم فان اكثر من انقروا البخاري
 حديثه من يتكبر فيه من تقدمهم من الكاهن ومن بعدهم ولا شك ان الحديث يعرف بحديث شيعة من تقدمهم ومن بعدهم ولا سيما ان البخاري يخرج حديثا
 الطيبة الاولى التي جعل يجمع احاديثها عليها فيخرج من حديث الطيبة الثانية ما يصدقها من غير استيعاب كل من يخرج احادها على غير طريق التلقيق وتبرأ من
 اليسار من حديث الطيبة الثالثة على طريق التلقيق بخلاف ما قد عرفت فمستحق ان كتاب البخاري مسطور على ذلك المسندات واما المسندات فانها انما
 فيه استندت سادسا واستندت سادسا ولهذا لم يتعرض لها الا على طريقها فيما استندت عليه واما مسنداته فانه يخرج احادها من حديث الطيبة على سبيل الاستيعاب ويخرج احاديث
 الطيبة الثالثة لكن من غير استيعاب وما ذكرنا من احوالها حتى للملك الذين فائنا غير الملك الذين فائنا من احاديثها فانما استندت على حديثه على الثقة والصدق
 وقلة الخطا لكن من غير استيعاب عليه فاجوز ما تقدم به كثير من سبيل الانصاري ومنهم من لم يوافقوا اعتمادا عليه فاجوز ما له ما يشاكه فيه غيره وهو
 اما كثرة واما الطرية الرابعة والخامسة لم يجمع احاديثها واما من جهة الاتصال فلان البخاري اشترط ان يكون الراوي قد ثبت له ملاقة من روى عنه
 ولو مرة وقد ذكرنا في تاييفه ودرجى عليه في جميعه حتى انقضى بغير حديثه في باب لا يخلو له به ما فيه من مسلم راوي من شيعة يكون قاطع خبره له قبل ذلك روى
 عنه بطريق الصحة واستندت سادسا له على ما مضى ولو لم يثبت ثبوت تاييفها ودرجى في مقلة جميعه على من اشترط ذلك ولا يخفى ان ثبوت القاطع ولو مرة
 مما ذكرنا املا الاتصال واما من جهة الملازمة من العمل القاطعة فلان الاحاديث التي انتقدت عليها كلفت ما تفي حديث وعشر احاديث اخص البخاري
 منها اقل من ثمانين واخص مسلم بالباقي لا شك ان ما قلنا لا نتقدم فيه بما روي ما شك فيه ذلك، وبما ذكرنا من رجحان كتاب البخاري على كتاب مسلم في
 الامور الثلاثة التي عليها مدار صحة الحديث وقد قلنا من كثير من الاغنة ترجيح كتابه على غيره بطريق التزوير، قال النسائي وهو شيخ في عمل التاييف تجري
 ما في هذه الكتب كلها ايجود من كتاب محمد بن اسماعيل يعني بجملة جودة الاساس نيك كاهن المتبادر الى الفهر في عهد الحديثين، وناهيك بمثل هذا الكلام
 من مثل النسائي المشهور يشك في القوي والمنتب في نقد الرجال قد ثبت فقد نه في ذلك على اصل عصره حتى قدعه قوم من المخالفين في نقد الرجال
 على مسلم وقدعه على غيره وفيه في ذلك على ما مر الا انه انى بكن خزيمة صاحب الصحيح، وقال الاسماعيل في المدخل له اما بعد ان نظرت في كتاب
 الجامع الذي قاله ابو جلاله البخاري فترعته ما عاينا من نسخة كبرى من الشان الصحيحة وكان على كل من المتبادر الى الفهر في عهد الحديثين، وناهيك بمثل هذا الكلام
 من جهم الى معرفة الحديث وقلنا من العلوم والمزايا وعلينا على الفقه والفتنة وتمكينا منها كملها وتخيلا فينا كان يرحم الله الرجل الذي قصه ساند
 على ذلك فيودع ويلم الغاية لخال السبق وجرم ذلك الحسن النية والتصديق لفضله ونفعه به، قال وقد انصحت في التصنيف جماعة من العلماء من على
 الحلولي لكثرة قصصه على الشان ومنهم اوردوا الجسمل وكان في عصر الجسمل انقضى البخاري فملك فيهما ستا سنين كرام في في الشان وكان في السند
 ضيف اخا الجسمل في الباب غيره ومنهم مسلمون في الجسمل وكان يقارب في العصر فترعته ما عاينا من نسخة كبرى من الشان الصحيحة وكان على كل من المتبادر الى الفهر في عهد الحديثين، وناهيك بمثل هذا الكلام
 الى عبد الله وروى عن جماعة كبره لم يتعرض ابو جلاله لرواية عنهم وكل قصدا لغيره ان احادهم لم يبلغ من التشديد مبلغ عبد الله ولا كتب الى
 استنباط المعاني واختصار لطائفه في الحديث وتزوير الاواب الدالة على كماله وصلة بالبحث الذي في فيه يتكبر في الفهر على الفضل بن عتق بن مزيك،

وقال الحاكم ابو اسحق النيسابوري وهو معاصر لابي اسحق النيسابوري وقد روى عليه في معرفة الرجال فيما حكاه ابو يعلى الخليلي في الجار وما شغفه به
 رحاله هاهنا من اسماعيل الا ما رفته الذي في الاصول ويثبت للناس وكل من عمل بوجه فائنا اخذ من كتابه كسلو في ذكر كتابه في كتابه في كتابه ايضا
 في كتابه في كتابه كان احاد الاغنة في معرفة الحديث وجده ولوقت ان لم ازل تصنيف احد يشبه تصنيفه في الحسن واللباقة لانه لو كان بالفت وقال الدال على
 انما اخذ مسلم كتاب البخاري عمل عليه تخريجا وزاد فيه ليايات والكلام في ذلك كثير وكفى منه انقادهم علنا كان اجل من مسلم في العلم واكثر

قال فلا بد أن لا يوجد له من أصله من هذه الصفة بآثاره المتواترة والمستفيضه خلافاً لما في حقه من الاستدلال.

طبقات كتب الحديث بحسب الشهرة والصحة على رأي الشيخ وتولى الله الذم والى

قال الشيخ العلامة وتولى الله الذم والى الله وحده وكتب الحديث على طبقات مختلفة ومن أجل متباعدة فوجب الاعتناء بعرفه طبقات كتب الحديث بقول
على ما فيها الصحة والاشهر على طبقات وذلك لأن على أقسام الحديث كما عرفت فيما سبق ما أثبت بالتراتب وصحت الأئمة عليه وله أهل به ثم استفاض من
طريق معتدلة لا ينفك عنها شيء فحق لها وأنكى على أهل به ثم عرفت أنها لا تصح ولا تحسن فيه علماء الحديث خاصة فإن الحديث من أهل الخلاف والاشهاد في القرون
الاولى وعصر وصالح العلماء طبقة بعد طبقة لا يمكن أن يسلموا منها الخطأ الظاهر وكان قولاً مشهوراً معروفاً في قطع طريقهم من جماعة عظماء من الصحابة والتابعين
ثم ساجدوا وحسن سنة وشهد به علماء الصالحين ولكن قولاً متروكاً لمذهب الإمامين في الأئمة إنما كان حقيقياً موضوعاً ومقطوعاً ومقطوعاً في سنة أو سنته أو
من رواية الجليل والحق أن لا يجوز عليه الشك طبقة بعد طبقة فلا يخل إلى القول به، فالصحة لا تدرج طرقاً مؤلفات الكتاب بل طائفة يروى ما صحها وحسن غير مؤلف
ولا شاة وكما مضى في الإصحاح بيان حاله فإن إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يضر في الكتاب والشهرة أن يكون لأحاديث المذكورة فيها ما رواه في السنة الحديث قبل تنقيحها وإدراكها
فيكون الأئمة الحديث قبل إدراكها بطريق شتى وإدراكها في سائر طرقها وحججهم ورجالهم في الشك في إيرادها في الكتاب وحفظهم وكشف شكلهم وشهرهم في بيان أصل
وتحقيق طرق أحاديثه واستنباط فروعها والفحص عن رجالها وطبقة بعد طبقة إلى إيرادها في شيء مما عرفت به، فلو بحث عنها علماء ما الله ويكون نقادها
قبل الصنف وبعده وفوقه في القول بها وحكموا بصحتها وانقضوا رأي المصنف فيها وتلقوا كتابه بالمدح والثناء ويكون الأئمة الفقه لا يزالون يستنبطون منها ويصلون
عليها ويعتدون بها ويكرمون العائذ بالرجوع عن اعتقادها وتعظيمها، وبالمجملية فإذا اجتمعت هذه الخصائص كان في كتاب كان من طبقة الأولى ثم وروى وان
فقد تارة تارة لا يمكن له اعتباراً وما كان على حقي في الطبقة الأولى لا يوصل إلى أحد المتواتر وصلون ذلك يصل إلى الاستفاضة ثم إلى الصحة القطعية: انتهى القسط
المأخوذ في هذا الحديث المديد للعمل، والطبقة الثانية التي لا تستفاضت أو الصحة القطعية أو الظنية وهكذا يأنزل الأئمة في الطبقة الأولى مختصم بالاستقرار في ثلثة
كتب الحديث وهي الصحيحين لمسلم، قال الشيخ إمام الكتب بعد كتاب الله موطأ مالك واتفق أهل الحديث على أن جميعها فيه صحيح على رأي مالك ومن رافعه،
ومما على رأي غيره وليس فيه مهمل ولا منقطع إلا أن أفضل الشذوذ من طرق أخرى فلا يجوز أن يجمع من هذا الوجه وقد ضعف في زمان مالك موطأ كبراً
في تخريج أحاديثه ووصل منقطعه مثل كتاب ابن أبي ذئب وابن عيينة والثوري ومعه غيره ممن شاركه في الشيوخ وقد روى من مالك بن نافع واسطوخ
الأثر من الثوري ويصل وقد تروى الناس في إيرادها إلى مالك من أقاص البلاد كما كان النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه فيها وأما الذين روى من الفقه الأئمة
وهم أبو الحسن وأبو حنيفة وابن القاسم ومنه غير أبي الحسنين في جميع سبل القضاة وعبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن وهب والموطأ وكما شهد به وأبيه
وقد اشتهر في عصره حتى بلغ جميع دين الإسلام ثم روى زياناً وهو أكثر له شهرة وأقرب به عن أبيه وعليه يبنى فقهاء الإصباح ثم بعده حتى إلى العصر والحق
بعض أهل الحديث ولم يزل العلماء يخرجون أحاديثه ويذكره من متابعاته وشراده ويشرحون غريبه ويصنطرون شكله ويحبون من تفهوه ويقتضون عن رجاله الأئمة
ليس بعدهم فها هو وإن شئت الحق الصالح نفس كتاب الموطأ بكتاب الأئمة روي في يوسف بن يحيى وبنيته وبنيته بعد الشريفة فيل صحت أصلاً من الحديث في انقطاع
تعرض لهما وأغنى بهما، أما الصحيحان فقد اتفق المحققون على أن جميع ما فيهما من المتصل المخرج صحيح القطع وانها امتوا تروى إلى مصنفيهما وأكمل من يحسن
امرهما فهو متدرج بقدر سبل المؤمنين وإن شئت الحق الصالح نفس ما فيهما بكتاب ابن أبي شيبة وكتاب البخاري وسنن البخاري وغيرهما حتى ينهوا بسننهم أبداً
المشركين وقد استدلوا على كونها أحاديث على شرطها ولم يكرها وقد تحققت أسندها، كما فوجدها قد صاب من وجوه والروى من وجوه وذلك
لأنه وجدنا حديثاً من روى رجال الشيعين بشرطها في الصحة والأصالة فالتجسس أسندها من هذا الوجه ولكن الشيعين لم يروا أن أحداً من أئمتنا في تاريخهم
مما انهم ما أحسنوا على القول بسببه والتعجيير، كما أشار إليه حيث قال لم يذكرها إلا إجماعاً عليه وعلى ما نقله في المتن من كونها عليه
الحق في مكانة في زمن شاعتها وإن اشتهر امر من بعد وأما اختلاف المحققين في رجالها فاشياعاً كانت قد تم كما أفتينا في البحث من خصوص الأحاديث في
الوصل والألفاظ وغيرها ولا تفتقر إلى تحصيل الحال والحكم بالرجوع في الأكثر على غير من هذا إجماعهم كقولهم زيادة الفتاوى متبولة وإذا اختلف الناس في الوصل
والإرسال والوقف والرفع وغيرها ذلك فالذي يفتقر إلى زيادة حجة على من لم يخطو الحق إن كتبوا ما يروى بالخلق في الحفاظ من كل يدع الموقوف ووصل المتكلمين
عن مرغبتهم في المتصل المخرج متوجبه في الشك لا يفتقر إلى كبر ما يقوله الحاكم والعلامة وهذه الكتب الثلاثة التي اعتن القاضى عيسى في إشارته
بصفتها شكلها وردت تعميمها، والطبقة الثانية كتب تراجم من الموطأ وصحبه، ولكنها ما كان منصفهم من فاقين بالوقوف والعلامة والمقطوع والتجربة
فنون الحديث ولم يرضوا في طبقتهم من الناس ما فيها اختصاراً على أنفسهم فتلقاها من بعدهم القبول واعتنوا بها في الحديث في الصحة وطبقة بعد طبقة واشتهرت

ظني لك أنه لا يخلو أن ما ألفت في التراتيب من خلاصتها، ثم جردته إلى كونه ينبغي أن يستخلصها حقيقاً وسابقاً في بحث الشاذ والانتكاس في الأحكام على كل حديث حكى عنه المحدثون أنها حكمهم قديماً يتطابق بالأسناد وحسب ما يقتضيه قهرهم ووظيفة تهم وهذا القدر لا بد من الفقهاء وعلماء الأصول من علم الصحيحين أحياً أو من حيث الماتن بحسب موضوعهم ووظيفة تهم على ما ذكره في تفصيله، فليجاء أهل العلم بالحديث على أصح ما في الصحيحين غاية ما في الباب أنه يجب القطع بالصحة المعتبرة عند المحدثين دون الأصحية المعتبرة عند الفقهاء فيقال إن أحاديث الصحيحين مقطوعة بصحتها الأسنادية وبثبوتها المحدثين عند جميع العلماء وسائر الأئمة دون صحتها الفقهية وبثبوتها الأصولي فلا جرم أن قال ابن الهيثم إن كون ما في الصحيحين مقولاً (أو مأثوراً) على ما روى به رجالهم ما في غيرهما أو تحقق فيه شرطهما يعدل لهما في المخرج ثم ذكر لا يجوز التقليد فيه أم - وليس غرضنا ما كتبنا في هذا البحث فهو من أمر الصحيحين أو غيرهما من كتب الحديث بعدنا (الله) بل المتصور في التمسك والفتاوى وفتح كل شيء في موضعه وتوجيه شأنه بما يستحقه، ونحن نحمل الله لفتننا في هذين الكتابين الجليلين بما اعتقدوا ونقول بما قال به شيخنا ومقدمنا عننا مولاانا الإمام الزايد ولي الله الهدى قدس الله روحه في مجتنبه الباطنة وهذا لفظه: أما الصحيحين فاعتد الحق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل بالموضوع صحيح بالقطع (أي بالتفصيل الذي ذكرناه) وانما استوفوا إلى مصنفيهما وإن كان كل من يكون أمرهما فهو مبتدع (ضال) متميز غير سبيل المؤمنين أم - ربنا لا تزغ قلوبنا لهذا ذهاب لنا من الدين ثمرة إنا إن انت الهباب وإمرأتنا شفاعتنا البشري لا آداب الناطق بالفتاوى يوم الحشر والحساب وعلية الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وبارك وسلم.

كان هذه صورة المعاصرة مع ثبوت عدم التمتع ويحتمل ان تكون من ابيته عنهم بصيغة غير موحدة للتمتع وكذا في مسرور في الاكتفاء والمعاصرة مع احتمال
 اللغز والتمتع في الاستاء المحقق، والغرض بين عدم الثبوت وثبوت عدم الظاهر، قال في فتح المبحث واستأشده به من بعد واحد احدى اثنى بلائحة
 على معقباتها مع انها ما كانت الامحضة ولو كانت في خبر قط ان بعض من ائمة الفقيه، فعليه لا يرد ان لا يلزم من نفى ذلك عند نفسه في نفس الامر ان قلنا
 نعم لا يلزم من نفى الثبوت عدمه فيه في نفس الامر لان ان ائمة امامنا في مظهر مثل الامر مسرور في الاستقاء والتأمر لا يقاوم في الامكان لاختلاف
 المحض من الامر في نفسه ان يكون على اثبات ما لا يثبت حتى يظهر خطاه وقصور استقراءه والا فلا احتكاك العقلية المحضه لا تؤثر في ابطال ما ادعاه
 كذا لا يؤثر مثل هذا الاحتمال بين في ابطال حجته خبر الواحد بعد ثبوت صحته على شرطه، وادعى مسرور اجتماع العلماء قدريا واحدا على ان لا يثبت
 المحض محمول على الاتصال والتمتع اذا امكن لقائه من اضيفت الضمة اليهم بعد ثبوتها في مع براد ترميم التام ليس ونقل مسرور عن بعض اهل
 عصره (احمد الجفاري) انه قال لا تقوم بطلانها ولا يحل على الاتصال حتى يثبت ثبوتها التفتي في عدمها ما ذكره فلا يكون اسكان تلاقيهما قال مسرور على
 قول ساقط عن مفسر الحديث لم يثبت قائله اليه وكشاهد له من لعل الصلة على ان القلب به بدلة باطله وجوب اطلاله ذخيرة من ذخائر الاحاديث
 واطلب مسرور في التنازع على قائله، فالاعاد الاجتماع على خلاص ما نقل هو الاصح عليه مع ذلك ان التقوى بالية لا يشتمل الاثبات هو في درجة او فوقة
 وانما قول النووي فيما اذا اسكن التلاقي ولو ثبت انه لا يوجب على الظن الاتصال، واذا ثبت التلاقي مرة غلب على الظن فمذخور حصول غلبة الظن
 لغيره من امثال مسرورين في الجرح وجماع اهل العلوم هم الله والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (تبيينه) قد سأل السكي البري هل وجب الحكم
 ما روي به بالعبارة طرق مصرح فيها بالتحديث فقال كثير من ذلك لم يوجد ما يثبتها الايمان الظن، اللهم لك الحمد واليك المنة وبك المستند
 وانت المستعان وعليك المشكل ولا حول ولا قوة الا بك قال في خبره في ظاهرها الظن في اننا نأخذ بغيرها وتعضدنا بها من كل سوويا ارجو ان ارجو ان يحل
 الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الإيمان

قال الشارح رحمه الله انما يذكر في الباب اختلاف العلماء في الإيمان والاسلام وعومها وخصوصها وان الإيمان انما يقبل وينقص أو لا وان الأعمال انما لا يان أو لا وقد ذكر العلماء رحمه الله تعالى من المتكلمين والمتأخرين القول بكل ما ذكرناه وانما اقتصر على الفعل اطراف من متفرقات كلامه يحصل منها مقصود ما ذكرته مع زيارات كثيرة ام ثم ساق عباراتهم التي لا تفي بغيرها ولا تحيط بمقاصد علم الحق الذي اردنا تحقيق المسائل وتحقيقها فان القوم وان كانوا اكثر من قولهم فيها وجوبها معارك الأرواف في ما بين اهل السنة والجماعة لكن التزام عند المصنف المتكلمين بعد ما كان قليل بل ليس كما شيعيا بالالتزام اللفظي ولذا انصرفنا عن القول بالمتقوية التي ترجع الى انتشارا وقصورا باختلاف الحقيقة بينهم ولم نعمل على شكاكة اكثر المتكلمين في نقل كل حقي وسحابي والتركيب على كل مضيق ودقيل بل تعان المصنف عن ذلك الى كلامه من بغير من التحقيق والتفصيل والتفهم واستيعاب المباحث واستيفاء الشقوق واستقصاء الأدلة في هذا الباب فاني في التصور وفيه ذكرا عليا وهو الاسماحة الاسلام فوجدنا في الشافعي مع زيارات مفيدة من سائر علماء هذا الشأن قال الفزاري في المسألة الأولى ان المتكلمين في ان الاسلام هو الإيمان او غيره وان كان غيره فله هو منفصل عنه فوجدنا في غيره ما يربط به بلانهم يقولون انهما واحد قبل انهما شيان كرايوصلان ولكن انهما شيان ولكن يربط واحد هاتين بالآخر وقد اردنا ارباطا للملك في هذا كلاما مشددا لا يهتبط بكلامه على فلتعظيم الان على التصريح بانهم من غير نصير على نقل فلا تحصل له فتقول في هذا ثلاثا مباحث بحث عن موجب اللفظين في اللغة بحث عن المراد جميعا في اطلاق الشرع وبحث عن حكمه في الدنيا والآخرة والبحث الاول في معنى الإيمان في تفسيره والثالث في معنى شرعي له

البحث الاول في موجب اللغة قال الفهرستي الإيمان افعال من الإيمان يقال آمنه وامنته وغيره فتقول آمنه افاضته وخفيته آمنه التكريب والحققة واقفا تعديته بالية فلتصريحه معنى آخر واعتبرت وتعديته بالآخرة كما في قوله تعالى اؤمنون كنوا المؤمنين لا تؤمنوا فلتصريحه معنى الايمان واما ما سلك الفريدي من العرب ما آمنان اجد صوابه اي تأولت فثبت حقيقة صرت خاضعا من به في سكون وطاعة وقال بعض شراح كلامه حقيقة قولهم آمنك صرت خاضعا وسكون قولهم يقر في الوفاق والتصديق ولا اختفاء في اللفظ فهاذا بالنسبة الى هذين المعنيين لان من آمنه التكريب فقد صدقه ومن كان خاضعا فهو في وطوق وطاعة فهو انتقال من المزمور الى الازمان قال الفزاري في الحق فيه ان الإيمان من تصديق قال الله تعالى فما انت بشيئين لكنا اي بمصديك والاسلام عبارة عن التسليم الاستسلام بالاذعان ولا تعبد وترك التمره والإتياء والاعتناء والمصديق على خاص وهو القلب والسلمان ترعاه واما التسليم فانه عام في القلب والاسلام والى الجوارح فان كل تصديق بالقلب فهو تسليم وتترك الأتياء والمجرد وكذا الاعتراف بالسلمان وكذلك الطاعة ولا تعبد بالجوارح فهو تسليم

ان الاسلام اعتراف الإيمان وانحصر فكان الإيمان عبارة عن اعتراف اجزله الاسلام فاذا كل تصديق تسليم وليس كل تسليم تصديق كما قال العلامة السيد ماضي الزميلي في شرح الاحياء قال الامام السبكي اشتهر المخايرة بالصوم والخصم المطلق فكل إيمان اسلام ولا يمكن فرختان الظاهر نسا وحيثما اذ تلازم بينهما يفتقران الاسلام موضوع للاعتقاد الظاهر ثم فاعلم الإيمان والكرمان موضوع للتصديق فاعلم ان مشرطه في القول عند الامكان ثبت تلازمهما وتفايرهما ولا يقال كل إيمان اسلام ولا اسلام إيمان وكذا في ان يكون المشيئة ان لا يكون لان بعض التباين ان لا يصداق على واحد وان كلاهما في الوجود هذا في الاسلام المعتد به وقيل من قول كل إيمان اسلام ولا يمكن اطلاق الاسلام على ما يعتد به وعلى ما يعتد به ثوبه مع ذلك يجوز وتحرير العبارة بان يقال كل إيمان بقرينه الاسلام ولا يمكنك واما قول من قال كل مؤمن مسلم ولا يمكن فان جعلت الإيمان لا يحصل منه الا شيئا اللفظ فيهم وان جعلت يحصل منه شيء لكن لا يعتد به شيئا الا انما لا يفتقر الى شيء وقال شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر في القوم الذي يظهر من مجموع الأدلة ان كل منهما حقيقة شرعية كما ان كل منهما حقيقة لغوية لكن كل منهما مستند لآخر لا غير فبعض التكبير له فكما ان العامل لا يكون شتما كالمراة اذا انتفى فكذا لا يمكن له التحقق لا يكون مؤثما كالمراة اذا زعمت ويطلق الإيمان في موضع الاسلام او العكس او يفتقر احدهما على الآخر كما عطف على سبيل الجواز ويثبت المراد بالسبب فان ورد امثالا فبعض السؤال على الحقيقة وان لم يرد امثالا في مقام السؤال يمكن العمل على الحقيقة والحق فيهما لا يظهر من القرائن ام وكان مرجع هذا

الاسلام هو الإيمان او غيره

فانما هو عن متعلق الايمان وحل تحقيق الايمان ببلان المعرفة والاستسلام لا يستلزم جريتها في هذه شريعة الجواز ان يكونا شرطين للايمان
وحقيقته التعبدية بل الامر الخاص بها بالحض الفؤى واذ انقرب ذلك ظهر ثبوت التعبدية بوجهها كالحكم المذكي وهو ضد الايمان والله اعلم
وتأشرف لي بعضه العلامة الاولى فقال بعد كلامه وصاحبه ذلك منع حصول التعبدية له فانه لما حصل الاجازة وانما لما حصل له المعرفة التي
حصل الكرامة والجمالة وقد انقرب الى ان تلك المعرفة خارجة عن المقدس في الفؤى وهو المتعلق في الايمان نعماً مختلفاً في انما هي داخلية في الفؤى
ام في التعبدية في المنطق فالعلامة التتالي على الاول وان يجوز ان تكون الصورة الخاصة من النسبة التامة الخيرية تصوراً وان التعبدية في المنطق بعينه
التعبدية في الفؤى ولذا اختاره رشيد في الكتب القارية بكونه وفي العربية بكونها لما كان في الاجازة وهذا بعينه الحض الفؤى وبوجهه ما اورد
السيد السلف في حاشية شهر التخصيص ان المنطق انما يتبين في الفؤى والعلامة الا انه يريد ان المنطق للمعرفة بكونه ان امكن في دفعه عن احوال
في المقاصد والمعرفة في باب الايمان التعبدية في اليقين حله ولا اذعان مع ان التعبدية في المنطق بعينه الظن في الايمان فانه يحصل في الصلح المعنى الاخر
قريباً حاصل الى التصور والتعبدية في قوله الى ان البيان الحاشية الى المنطق يحتمل اجزاء منها القياس البهيم في التامات من تلك الشهور والسلم في هذا
القياس الخطأ في التامات من تلك الشهور في المنطق في قوله في المنطق بعينه الظن في الايمان فانه يحصل في الصلح المعنى الاخر
وهو ظاهر وحسب الشرعي على الاخير فان الصورة الخاصة من النسبة التامة الخيرية تعبدية في قطعاً فان كان حاصل التعبدية في الحقيقة بحيث يستلزم
الاذعان والقبول فهو تعبدية في الفؤى وان لم يكن كذلك ومن وقع بصره على شيء فعله به جدار مثلاً وهو معرفة يقينية وليس بتعبدية في الفؤى والتعبدية في
الفؤى عند الاخص من المنطق والله اعلم ان وجه التمسك ان يقول بساكن في ذلك في قوله الله تعالى في الايمان فانه يحصل في الصلح المعنى الاخر
في هذا في حكم الاخر من الكفاية وانما انشأ في اتي في حكم الدنيا الذي يتبع بالجملة والوالة من المسلمين ان قلبه لا يطاع عليه
وطناً ان نظره به انما قاله بساكن في ذلك وهو متعلق عليه في قلبه وانما انشأ في اتي في حكم الدنيا الذي يتبع بالجملة والوالة من المسلمين ان قلبه لا يطاع عليه
في الحال حرب مسلحاً بصدق في ذلك في قوله الله تعالى في الايمان فانه يحصل في الصلح المعنى الاخر
الله تعالى في حكمه سلسلة لصدق في قلبه هل تلمسه اعادة الكواج هذا محل نظر فيقول ان يقال احكام الدنيا مسطرة على القول في الظاهر واياها
ويحتمل ان يقال ساطرة في الظاهر في غير ذلك لان باطنه غير ظاهر في باطنه وياطته ظاهر في باطنه في نفسه بعينه وبين الله تعالى والاظهر والعلو عند الله
تعالى انه لا يحل له ذلك المورث ويزنه اعادة الكواج ولذا كان حليفة رضى الله عنه لا يخصص حجة من يرت من المتأقين وعرفه كان
يراعى ذلك منه في الخصم اذ هو حجة حليفة في انتهى كلامه الغزالي في زيادة ونقص وقد كرمها في المعنوية والمرجحة ويطلان ادلتهم في انظر
فان قلت فعله لا يخفى في الايمان حاصل دون العمل وقد اشتهر عن السلف قولهم الايمان عقد قول وعمل فما صدق قال الحافظين وبيد
في شرح الاربعين وغيره المشهور عن السلف واهل الحديث ان الايمان قول وعمل ونية وان الاعمال كلها داخلية في معنى الايمان وحكي الشافعي
اجمع الصحابة والتابعين ومن بعدهم من ادركهم على ذلك قال الحافظ ابن رجب انكر السلف على من اخرج الاعمال عن الايمان ان العمل لا يشك في
ومن انكر ذلك على قتله وجعله قولاً غير ما سمعوا في حديثهم من عروان وقادة والرواية في النسخة والرواية في النسخة من ابي بكر وغيره
وقال الثوري وهو رأي محدث ادركه الناس على غيره وقال الامام في كان من معنى التمسك الا في قول ابن الايمان والعمل فمن لم يستكمل فقد
استكمل الايمان ومن لم يستكملهما لم يستكمل الايمان ذكره الامام البخاري في صحيحهم قلنا لا يجد ان يعد العمل من الايمان لانه كمال ولا يكتمل الا
كما يقال الرأس واليدين الانسان ومعلوم انه يخرج عن كونه انساناً بعد الرأس ولا يخرج عنه كونه مقطوع اليدين وكذلك يقال في التمسك
والكبريات من الشريعة وان كانت لا تجل بعقدها فالصدق في القلب من الايمان كالرأس من وجود الانسان اذ يتغير بغيره وبقيّة الطاعات لا يخلو
بعضها اعلى من بعض وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن واحصا به رضى الله عنهم واعتقوا بحسنه من التمسك في الخروج
عن الايمان بالزنا ولكن صفته غير موصوفاً ايها كما قال الله تعالى في الايمان فانه يحصل في الصلح المعنى الاخر
حقيقة الانسانية في قوله في صحيحه وكتبه عن عبد الله بن عبد بن عبد بن الايمان فانه يحصل في الصلح المعنى الاخر
استكمل الايمان ومن لم يستكملهما لم يستكمل الايمان قال الحافظ في الايمان فانه يحصل في الصلح المعنى الاخر
قلنا هذا لا يخفى مراد ما قاله السلف من رضى الله عنهم ما قلناه قريباً قال الشافعي في الايمان فانه يحصل في الصلح المعنى الاخر
كشال الشجر يقال للدرج والاصحاب والارواق والقرى والارها وجباً اعني فجراً فاذا قطع اغصانها وخط اوراقها وخوف ثمارها لم يبق شجرة
فاذا قلعت الدرعة بطل الاصل وهو قول تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وكايتهم لا يذكرون الله الا ان يشاءوا على حد

حكي من قول السلف في قوله تعالى

فوجدوا قول السلف في قوله تعالى

[illegible]

ليس هو الايمان فقط الذي هو تصديق حكيم فان ذلك من حديث النفس وانما الكمال فيه حصول صفة منه فكيف يتبعها النفس كما ان المطلوب من الايمان والعبادات ايضا حصول ملكة الطاعة فلا تقتيدوا بغير القلب بشي من شواغل ما سوى المعبر حتى يثقل الربل السابق رجايا، والفرق بين الحال والعلو والحقا فرقهما بان القول بالاتصاف وشرحه ان كثير من الناس يقولون رحمة اليتميم والسكين قربته الى الله تعالى فتدرك اليها ويقولون بل لك ويعتد به ويدركه من الشريعة وهو قولنا في بيتنا اوسكيتا من ابناء المستضعفين لفرجته واستغنى ان ياشرف فضل عن الصبر عليه للرحمة وما بعد ذلك من مقامات العطف والتخوؤ والصدق فلهذا انما حصل به من رحمة اليتميم مقام العلم ولم يحصل له مقام الحال والاتصاف ومن الناس من يحصل له مع مقام العلم والاتصاف بان رحمة السكين قربته الى الله تعالى فتدرك اخر اعطى من الاول وهو بالاتصاف بالرحمة وحصول ملكتها فمتى رآني يتيم اوسكيتا يا دواليه وخبر عليه والنس الشرايب في الشفقة عليه لا يكاد يصد عن ذلك ولو جرحته ثم يتصلق عليه بما حصل من ذات ٢١٠ وكذا علمك انما يتوصل به الى الصانع في العلم بالحال عن الاكراهات صفة وهو اوفى معنى من العلم بالحال قبل الاتصاف وليس بالاتصاف يحصل من غير العلم حتى يقع العمل ويكثر مرارا غير مقصود فترحم الملكة ويحصل للاتصاف التحقيق ويحيط العلم الثاني النافع في الآخرة فان العلم الاول الجورح في الاتصاف قليل الخلق واليدين وهذا علم اكثر التقار والمطلوب انما هو العلم بالحال الناشئ عن الطاعة واعلم ان الكمال عند الشارح في كل ما حكته به انما هو في هذا ما طلب اعتقاده فالكمال في العلم الثاني انما حصل عن الاتصاف وهو ما طلب علمه من العبادات فالكمال في العلم الثاني انما حصل عن الاتصاف والتحقق بها، فزان لا يتناول على العبادات والمواظبة عليها هو الحصول لهذه الثمرة الشهيدة، قال صلى الله عليه وسلم في رأس الصلوات بجملة من في الدنيا قال في الصلوة قال الصلوة صلات لله صفة وحاجا ليجوز فيها منتهى كل شيء وقرة عينه واين هذا من صلوة الناس ومن لم يهر به قول للمصلين الذين هم من صلواتهم في الله وهم فقط وهذا الصلوة المستقيمة صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقد تبين لك من جميع ما تقرأ ان المطلوب في التكليف كونه حصول ملكة الطاعة في النفس يحصل عنها لوضاها في النفس هو الترجيح هو العقيدة الايمانية وهو الذي تحصل به السعادة والافاق سواء في التكليف القلبية والبدنية ويتفهمه من الايمان الذي هو اصل التكليف وينبوعها هو هذه المثابة دوم رب اولها التصديق القلبي والوفاي للسان وعلاها حصول كيفية من ذلك الاعتقاد القلبي وما يتبعه من العمل مستولية على القلبية فيستقيم الجوارح وتندرج في طاعته باجميع الصفات حتى يتقوا في طاعة ذلك التصديق الايماني وهذا ارضع مراتب الايمان وهو الايمان الحال الذي لا يفارق المؤمن معه صفوة ولا كبرية اذ حصول الملكة وسوحتها مانع من الاخراق عن مناجية صفة فيقال صلى الله عليه وسلم لا يزل في الزاين حين يرضى وهو مؤمن في حديث هبل لما سأل اباسفان عن حرب عن النبي صلى الله عليه وسلم وحاله فقال في اعتقاده هبل يرضى على صفة صفة لهينة قال قال ولكن ذلك الايمان حين يتقار بياشاشه القلوب ومكان ملكة الايمان اذا استقر تصح على النفس مما تقتضيه تلك الملكات اذا استقرت فانما تحصل بشبهة الجلي والفضة وهذه هي المرتبة العالية من الايمان وهي في المرتبة الثانية من العصمة لان العصمة واجبة الالهيمة وجوبا سابقا وهذه حاصلة للمؤمنين حصوا كما قالوا باجميعهم وتصدق بغير وجه الملكة ورسوخها فيم التناوت في الايمان كالذي يتلى عليك من اقاويل الشك في تراجم الفارسي رضي الله عنه في باب الايمان كثير منه مثل ان الايمان قول وعمل وبزير ونقص وان الصلوة والصيام من الايمان وان تطوع رمضان من الايمان والجمعة من الايمان والمزاجية كماله الايمان الكامل الذي اشترط اليه وان ملكته وهو على ما انا التصديق الذي هو اقل من ثمة فلا تناوت فيه فبه اعتبر اواكل الالهيته وحمله في التمسك بمنع من التناوت كما قال ائمة المتكلمين ومن اعتبروا اخر الالهيته وحمله على هذه الملكة التي هي الايمان الكامل فلهذا التناوت وليس ذلك تناوت في اعتقاد حقيقة الايمان الا في التصديق انما التصديق موجود في جميع رتبة انما قال ما يطبق على مام الايمان وهو الخلق من عجم الفكر والنيل من الكافر والسلوك في غير اقل منه وهو في حقيقة واحدة لا تناوت وانما التناوت في الحال الحاصلة عن الايمان كما قلنا فانهم في الاطلاق الثاني ان يروا به التصديق والعمل جميعا كما قال صلى الله عليه وسلم لا يزل في الزاين حين يرضى وهو مؤمن وانما دخل العمل في حقيقة لفظ الايمان لمؤقت زيادته ونقصانه، **الاطلاق الثالث** ان يروا به التصديق القلبي على سبيل الكلف وانتم لم اشد به وانما شاعته نور باميرة وهذا العمل لا يسكر من قبول الزيادة ولكن اقول الامر يقيني الذي لا شك فيه تحتل طائفة النفس اليه فليس طائفة النفس الى ان لا يشيع اكثر من الواحد كطائفتها الى ان العالم صدمع حدوث وان كان لا شك في واحد منهما فان القينيات تختلف درجات الايضاح وتطوينا فيئة النفس ايها، قال العلامة الزيلعي في المحقق في شرح الاحكام وضع تحتية هذا وقالوا هو تفاوت باسور زيادة على نفس اليقين وعليه ترى قول ابن حنيفة انه قال قول ايمان في جبريل ولا اقول مثل ايمان جبريل لان الشبهة تقتضي السأوات في كل الصفات والشبهة لا تقتضيه فلا حد يسوق بين ايمان احاد الناس وايمان ملائكة والانبياء بل يتفاوت باسور زائغ وقالوا لا يفرق من ان العظم يتفاوت قوة انما هو راجع الى الجلال

وظهوره وانكشافه اذا ظهر القطع بحدوث العالم بعد ترتيب مقدّم ما ذكره تعالى في الجزر الكائن في بحر الجوف في حكمة الواحد نصف الاثنين في انما
تفاوتهما باعتبارانه اذا اظهره كان شره قد اجتزته فيه ليس كاشه به في باقي الاخر وهو الواحد نصف الاثنين خصوصاً في حكمة النظر عن ترتيب مقدمات
حدوث العالمين الذين يتحقق ان الجزيرين الواحد نصف الاثنين اقرى طيس كذلك انما هو ارجى على اعتبار العقل ، ولما قيل تعالى لا خير بعن ابراهيم عليه السلام
ولكن يطمئن الى عاقبته ، فنبه الله ابن المهدوم من قطع بوجوده وشره على ما هو بين يديه وانما فاعلته نفسه في ريقها ولا يتأهب ببشاهتها فياخذ بالاسكن
والاطمان حتى يحصل مضاهها وكذا شأنا في حاله من طوله للمعروف وشره في القطع بطله قبل ان يتكلم في انهم وقال الناظران بتبعية ريادة الايمان الذي
امر الله به والذي يكون من جهته المؤمنين من وجوه (ارجوها) الاحمال والتفصيل فيما امر به فانه وان وجب على جميع الخلق الايمان بالله ورسوله وجب
على كل امة التزامه بامر به رسولهم حبلاً فنعلم انه لا يجب في اقل الامور وجب بعد نزول القرآن ركعة ويجب على كل عبيد من الايمان بالمفضل اخذ
المسؤول ما يجب على من بلغه خبره فمن عرفت القرآن والثامن وصعابها لزمه من الايمان بالمفضل بل ان ما لم يزل غيره واما من المجل بالله والرحول
باطناً وظاهراً فوات قبل ان يعرف شرائع الدين مات مؤمناً وما وجب عليه من الايمان وليس وجب عليه كما وقعه من الايمان من عرفت الشرائع فقام
بما دعى عاجل ايمان هذا اكل وهو باوجوده فان ما وجب عليه من الايمان اكل وما وقعه من الايمان اكل وقوله تعالى ان يكون لكم كذا فيكون في الشرائع بغير
وانه يان لك واحد من الامّة وجب عليه ما يجب على سائر الامّة فانه فعل ذلك لك الناس متفاضلون في الايمان اعظم تفاضل الاثنى في الجملة التفصيل
في واقع منه من طلب علم التفصيل وعلى به لسانه اكل من عرفت ما يجب عليه والقرعة واقتر به ولعليل بذلك كله وهذا المقول المقصر في العمل ان
اصرف بلهذه وكان خالفاً من حقوقيه بل يترك العمل اكل انما لمن يطلب علمه فتمت امره بالشيء وكلاهما بل ان ولا هو متفان ان يعاقل بل هو في
عقله عن تفصيل بتمامه بالرسول كمنه مرة بيقينه باطناً وظاهراً فكل على القلب بما اخبر به الرسول ضد قوله واما به فانه كانه ذلك زيادة في علمه
على من لم يحصل له ذلك وان كان معه اقراره ان لا يترك ذلك للمعصية استماله الله في وصايتها فامس بها كان ايماناً اكل من لم يعثر تلك الاحول بل
بما ايماناً بغيره اوعر وبصفا وكلما ازداد الانسان معرفة بأصول الله تعالى وصفاته واثباته كان ايماناً اكل (الثالث) ان العلم والتصديق يكون
بعضه اقوى من بعض وايد من الشك والرس وبالله امر يشهد لكل واحد من نفسه كمال الحق انما العلم بالشيء الواحد مثل رؤية الناس الهلال فان
اشد كوا في بعضه يكون شريته اقوى من بعض ، وكذلك العلم بالصفات وشدة الرغبة الواحدة وذوق النعم الواحد من الطعام فذلك معرفة الطيب بالذوق
يتفاضل اعظم من ذلك من وجوه متناهية في الدقائق فمن علم ان الله تعالى في نفسه يتفاضل الناس في معرفتها اعظم من تفاضلهم في معرفته
فيها ، (الرابع) ان التصديق يستلزم العمل القلب اكل من التصديق الذي لا يستلزم عمله فالعقل الذي يعمل به صاحبه اكل من العلم الذي لا يعمل
واذا كان شخصان يعلمان ان الله حي والرسول حي والجنس حي والناس حي وهذا علمه اذ يحكيه له حجة ما لله وشيئة والرجة في الجنة والهرب من النار والاخر
علمه لا يجلبه ذلك فعلم الاول اكل فان قوة السبب تدل على قوة السبب وتدل شدة هذه الامور على العلم فالعلم بالحبوب يستلزم طلبه والعلم
بالخوف يستلزم الهرب منه فاذا لم يحصل الا لزوم وحل على ضعف المزمور ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس الحب اكل بالمعنة " كان رسول الله صلى الله
عليه وآله عليه ربه ان قومه عبدوا العمل بروي في الارواح فلما انهم قد عبدوا الله وآمنوا به وليس ذلك لشك حسي في خبره الله لكن الخبر وان جزوه يصدق الخبر
فقد لا يصح خبره في نفسه كما يتصوره اذا عاينوا بل قد يكون قلبه مشغولاً عن تصور الخبر به وان كان مصداقاً به ومعلومه عند المعاني يتحصل
لعمن تصور الخبر به بالمرئيين من الخبر فذلك التصديق اكل من ذلك التصديق في الحاس ان افعال العقاب مثل حجة الله ورسوله وخشية الله تعالى
ورجائه وتوكله على كل ما في الايمان كما دل على ذلك الكتاب والشريعة واثبات السلف وهذه يتفاضل الناس فيها فاختلافها (الخامس) الاحمال
الظاهرة من الباطنة هي ايضا من الايمان والناس يتفاضلون فيها (الساج) ذكر الانسان بقلبه ما امر به واستحضار وحديث لا يكون عاقله اكل من
صدق به وغفل عنه فان الغفلة تنقصه وكما العلم والتصديق والذكر الاستحضار يكمل العلم واليقان ولهذا قال عمر بن حبيب رضي الله عنه
اذا ذكر الله وحسن ناه وحقه فذلك زلزاله واذا غفلت ونسيته فميتاً قتلك لنفسه ، (الثامن) قد يكون الانسان ملكاً ومذكراً ومذكراً لا يحل
انما المثلون اخبر بها واهربا ولو علم ذلك لم يكتب له ريقه بل قلبه جازفه ولا يخبر الا بصدق ولا يامر الا بحق فجميع الامة والجنات وبيت بر ذلك
او يستر به معناه او يظهر له ذلك بوجوه من الوجوه فيصيح في مكان مذكراً به ويرث ما كان مذكراً له وهذا لشدق جليل واثبات جد بل زاد به
ايما به ولو قيل بل ذلك كافراً بل جاهلاً وهذا وان اشبه الجمل والمفضل لكن صاحب الجمل قد يكون قلبه طيناً كذوب وتصديق شيء من التفاصيل
ومن معرفة والحار من ذلك في اعيانه التفصيل بعد الاحمال على قلب سائر كذا واما كثير من الناس بل من اهل العلم والعبادة فيقوم بقلوبهم من
التفصيل امر لشره وتخلت جاحده بالرسول وهو يعرفون انما تختلف فاداعوا رجوا وكل من ابتدر في الذين قوا اخطائه وهو مؤمن بالرسول

خلق القدرة والمقدرة وجميعا خلق الاختيار والاختيار جميعا فاما القدرة فوصفت للجلد وخلق للرب سبحانه وليست بكسب له واما الحركة فخلق للرب تعالى
ووصف للجلد كسب له فاما خلقت مقدرة بقدر على وصفه وكانت الحركة نسية الى المعرفة اخرى حتى قد فتنه باعتبار ذلك النسيبة كسبا وكيف يمكن جبر
محضا وهو بالضد بترك المعرفة بين الحركة المقدرة والارادة الضمنية وكيف يكون خلقا للجلد وهو كسبيا على ما يتناول اجزاء الحركة المكتسبة
واذ يضل الطغفان والنصوص ناطقة بطلانها لم يبق الا الاعتقاد في الاعتقاد وهو اعتقاد مقدرة بخلق الله تعالى اختراعا وقدرة العبد على وسع اختياره
التعلق يعبر عنه بالاكساب وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدرة وان يكون خلقا للاختراع خلقا فعل العبد وان كان كسب للجلد فلا يخرج عن كونه مراد الله
سبحانه فلا يجري في الملك والملكوت طرفة عين ولا اعتد خاطر لا فائدة تترك الا بقضاء الله وقدره ثم وادارته شديدا ومنه الشر الخير والنعمة والضد والدمر
والكفر والعقار والفكر والخير والشر والطاعة والعصيان والشر والامان والارادة والقتل ولا مقتضاة ولا مقتب خلقه بغيره من انشاء ويعدى
من يشاء لا يسل على ما يفعل وهو كيان وخلق عليه من جهة العقل ان المعاصي والنجوا وان كان الله يكرهها ولا يريها وانما هي جانية على وفق اركانها
ابليس اضداد الله مع ندمه الله سبحانه والنجوى على وفق ارادة الله على كثر من النجوى على وفق ارادة الله تعالى فليت شعري كيف يستبين المسلم ان يرد ملك الجبار في
الجلد لا كره له في ربه من لودت انما رايته فغير ضيعه على قربة الاستكساف منها اذ لو كان ما يستحقه احد الزعماء في القربة كره ما يستحقه له الاستكساف من
زعامته وتوحيده وكرامته والمصطفى الخالصة على الحق وكل ذلك جار على المبدئية على خلاف ارادة الحق تعالى وهذا اختيار الضعيف والخير تعالى في الكلام
عن قول الظالمين على كبرياء ثم ما ظهر ان افعال العباد مخلوقة لله سبحانه افعالهم فان قيل كيف يتبين عباديهم انهم ليسوا بخلق الله تعالى ولا افعالهم
اذ ضرب السبعين فاعبته الشيطان عليه فاعبته من ترجمه على عقله في السلطان فاداروا على عقبي بان ما لم يفعل وبخالفه بين يديه فقال له السبع
هذه الذرية بشي من الشيطان فويلعير يا ابراهيم امتا له ولولم يكن امر الله ان عبد الشيطان فمهلل لو كان من بين الامم لكان من بين الهلاك
نفسه وهو خلق انتي بخلقك يا ابراهيم وفي بعض اجزاء كلامه في شرح الاحكام وغيره والتصيل يطلب من مقامه قال الشيخ ابراهيم في الله الذي هو
قدس شوحه افعال العباد اختيارية لكن لا اختيارا لغيره في ذلك الاختيار ولا يرد عليه ان افعال اذ كانت مخلوقة لله تعالى ولكن الاختيار وقهره اجزاء
لان معنى الجزاء يرجع الى ترتيب بعض افعال الله تعالى على البعض بعضنا الله تعالى خلق هذه الحالة في العبد فيقتضيه ذلك في حكته ان يخلق في محالة فيخلق
من الغمنا والارادة ان يخلق في المحارة فيقتضيه ذلك ان يكسوه صورة الهراء وانما يتخط وجود الاختيار وكسب العبد في الجزاء بالعرض كذا في ذلك
لان النفس انطقه لا تقبل ان لا فعل الا على الاستناد اليها بل الى غيرها من جهة الكسب ولا افعال التي لا تستند الى اختيارها وقصد ها وليس في حكم الله
ان يكره العبد ان يكون له نسيبة الناطقة لونه فاداروا على ذلك في هذا الاختيار وقهره المستقل في الشريعة اذ كان معصيا لربول الله والاعمال
غير المستقل اذ كان معصيا لتخصيص هذا العبد بخلق الحالة المتخورة فيه دون غيره وهذا تحقيق شريف مفهوما كلامه في اختياره وانما يتبين ما في قوله
أذكر قدس سر في الباب الثاني والستين وما بين من هفتوحات نور الشمس اذ قيل في اليد يخلق من الحكمة لا يعطيه من الحكم بغير اليد لا شك في
ذلك كذلك اقتداره لا اله الا الحق في العبد يظهر لا فعله من الخلق فهو وان كان بالاعتدال لا اله الا الحق في الحكمة لا يعطيه من الحكم بغير اليد لا شك في
مثل المرأة فقله كما يعلم عقلنا ان القدر في نفسه ليس فيه من نور الشمس شيء وان الشمس انما تملك لها بذاتها وانما كان لها الحق كذلك العبد ليس فيه من
خالقه شيء ولا حق فيه وانما هو كونه له خاصة وصلة كذا ام قال الشيخ في الله الذي هو خلق فان قيل من اين وجب على الانسان ان يعصى ومن اين وجب عليه
ان يطيعا للربول ومن اين حرم عليه الزنا والشرقة فاجابوا على ذلك من حيث وجب على الانسان ان يطيع الله تعالى وحرم عليه اكل الحرام ووجب على العبد
ان تاكل الحرام لا تترك الحرام ومن حيث وجب على العقل ان يطيع الله تعالى ومن حيث وجب على العبد ان يطيع الله تعالى ومن حيث وجب على العبد ان يطيع الله تعالى
كسبا ونظرا ووجبا او تقليدا ام (تجديده) قال في المسألة عشرة حقا قيل حاصل ما ذكره ان المعاصي واقعة فيضا الله تعالى وقد علم ان الله تعالى
بالفقه اتفاقا فيجب حقيق الرضا بالعلم وهو باطل لبعثنا قلنا الملازمة بين وجوب الرضا بالالفقه وبين وجوب الرضا بالعلم وهو باطل لبعثنا قلنا الملازمة
الرضا بالالفقه الرضا بالعلم يجب الرضا بالالفقه اذ كان منبعا عنه وقدا وصحه السيرة في شرح الحواشي فقال ان للكر نسيبة الى الله تعالى افعالها
فاعلمت له واجبا له اياه ونسيبة اخرى الى العبد باعتبار حيلته وله واتصافه به والنجوة باعتبار النسيبة الثانية دلالا على انه لا يرضاه به باعتبار النسيبة الاولى
دون الثانية والفرق بينهما ظاهر انه ليس يلزم من وجوب الرضا بشي باعتبار رضى روعه فاعلم وجوب الرضا به باعتبار روقه صفة الشيء اذ لا يخرج ذلك
لوجب الرضا بكونه لا يتبين من حيث وقعه صفة له وانما به افعال الله المتوفى (استطرد) حكى ان القاضي علي بن ابي طالب الرضا بالعلم احد شيوخ
المعتزلة دخل على صاحب بن عباد وعنه الاستاذ ابو اسحق الاسفراييني احدثا في اهل السنة فلما راي الاستاذ قال سبحان من يزن عن الله تعالى فقال
الاستاذ فورا سبحان من لا يقع في ملكه الا ما يشاء فقال القاضي ابي بكر بن ابي يعقوب فقال الاستاذ اني قد اختلفت في رايه فقال القاضي ابي بكر بن ابي يعقوب ان منصف العبد

أياها لب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد عذرا أباحل وعبد الله بن أبي أمية من المدينة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عمر قل لا إله إلا الله قل أنت هذا لك عاصت الله فقال أبو جهم وعبد الله بن أبي أمية يا أبا طالب أنت غيبت عن ملة عبد المطلب فلما رزى رسول الله صلى الله عليه وسلم رقة ضحى أعياه ويعبد له تلك الملة التي حتى قال أبو طالب يا عمر ما كنت أعلمهم هو علي ملة عبد المطلب وإني أن يقول لا إله إلا الله فقال رسول الله

[illegible]

قال الشيخ عن أبي حصين الأشعري بن عليم عن أبي عبد الله الأسدي عن هلال بن يحيى عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يا معاذ ألق نفسك في ما على الله على العبيد وقل في الله ورسوله ابتغ الله وقال أبو عبد الله عليه السلام في حديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا فعلوا ذلك فقال الله ورسوله لعلم قال لا تقبل منهم ورواهنا القاسم بن زكريا قال ناخس بن عن زيد بن أسلم عن أبي حصين عن الأسدي
هلال قال سمعت معاذ يقول دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبته فقال هل يدركني ما على الله عز وجل على الناس من حوائجهم
حدثني زهير بن حرب قال ناخس بن يونس الحنفي قال ناخس بن زكريا قال حدثني أبو بكر قال حدثني أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوقوا حول رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا البركوع في ذكره فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين أطرافنا فأطاف علينا وعشيتنا ان
يقلعكم وذنونا وقعدنا فقامت أول من فرغ فخرجت أكنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي أيوب حلاط الانصاري بن أبي الجراح
فذكرت به هل أجل له ناخس قال فادار يمينه بدخل في جوف حائط

[illegible]

باب الدليل على صحة ما ذهبوا إليه من أن الله تعالى لا يتكلم بغير حروف

فقلت كذا في كذا... قال صلى الله عليه وسلم يقول ذائق طعمه الايمان من رضى بالله

يقضي الى عزله الشرائع وترك سائر العبادات... فقلت انما كذا... فقلت انما كذا... فقلت انما كذا...

عن يزيد بن أبي جيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمر أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الإسلام خير قال أطعم الطعام
واكثر من انحصار، ويكن في جلالة شهادة الأئمة من الجليلين الشافعي وابن كثير رحمهما الله تعالى أن الحديث أقدم من مالك فهذا صاحبنا
عالمه وقد شهدنا بما عهدا وهما بالمزلة المعروفة من الألفان والربع واجلال مالك ومعه فمما باحواله هذا كله مع ما قد علم من جلالة مالك
وعظوفه، قال محمد بن زكريا كان دخل البيت ثمانين الف دينار وأوجب الله عليه كوة فطوقا قال فتبته لما قدروا البيت اهدى له مالك من طريف
المدينة فبشئ البيت العتيق وكان البيت مفتوحا أهل مصر في زمانه فكان في الشهر قال العتيق في شهر الجدي في يوم الذي خرجت منه كثير من ورعي
عن أبي حنيفة وعنه أحمد بن حنبل بن أبي حنيفة وكلاهما قالان التفتي شمس الدين بن خلكان قوله عن يزيد بن أبي جيب بن كنيشة أبو جهم وهو
تابعي قال بن إدريس وكان مفتي أهل مصر زمانه وكان حليما فاعلم وكان أقل من ظاهر العلم عصره الخلاري في الخلافة المحرم وقيل ذلك كانوا
يحدثون بالفتن والملاحم والتزقيب في الخبر قال الليث بن سعد بن يزيد بن سيدنا وعلمنا واسألوا جيب شريد قوله عن أبي الخير في الخبر في الملاحم بالخبر المعجمة
واسمه مرشد بالمشقة ابن عبد الله الذي في شوب إلى بن يظن من حمير قال الوصيل بن يحيى كان أبو الخير مفتي أهل مصر زمانه في قوله عن أبي
ابن عمر بن العاص أبو حنيفة وهو جليله وقفه وكثرة حديثه وشدة ورعه ونهايته وأكبر من الصلوة والضياع وسائر العبادات وغير ذلك
من أنواع الخير معروفة لا يمكن استقصاؤها فمضى الله عنه وكان بينه وبين أبيه في السن إحدى عشر سنة كما جزمه بعضهم قال البص كان
إياه أكبر منه ثلاث عشرة سنة وقيل بأشقي عشرة سنة فهم أخوه وكان أكثر من أبيه من أبي هريرة كان يكاتبه فكان يترى عنده وهو مع مائة
حارث قليل بالنسبة لما روى عن أبي هريرة وكان ممن تعلم الكتاب استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب حارثه فاذن له (تنبية) قد جرت
العادة بكتابه جرت الروايع عشر ثم يترقى عن علم ومن ثلثه يكتب حالة النصب ثم يترقى عن ذلك في أي الإسلام خير أي أي خصاله وأمواله
أحواله، قوله قال أطعم الطعام أي في هذا الحديث التحش على تألف قلوب المسلمين واجتماع كلمته وتوابعه وأصحابه ما يحصل لك، قال القاضي
واللائحة إحدى فرائض الدين وأركان الشريعة ونظام عمل الإسلام قال القاري وأما قدم اختلاف الجواب في خبر المسلمين كما في الآية الثانية من
قوله صلى الله عليه وسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وأختلاف حال التامل والمخاض في مكان في أحد الموضوعين المتبعة إلى انقضاء السلوة وأطعم
الطعام كما رواه أحمد بن محمد من أمهات رواة أهل في أموره وتوابعه وفي الموضوع الآخر إلى الكثرة من أيام المسلمين فأكثر من ذلك قال القاري
وخضع هاتين المسكتين بالذكر ليس المتابعة في ذلك الوقت لما كانا في من الجهد لمصلحة التليف ويدل على ذلك ما يميل إلى القول بالتمام
حكم بينهما أول ما دخل المدينة كما رواه الترمذي وغيره فمما من حديث عبد الله بن عمر قال ويكن الذين بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
أول الأظفار من سلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة
صحيح علم من ذلك الباب أن قيل في هذا أو متقاربة ولا يجوز متباعدة فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة
سيرة القاطن الطاهر في هذا أو متقاربة ولا يجوز متباعدة فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة
بأنه قيل شواهد أقوالهم فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة
أما التي إلى الله قال الصلوة فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة
في رجوعه إلى السلمة وشواهد أخرى فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة
صلى الله عليه وسلم أن يخرج من مكة إلى المدينة فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة ثم يترقى إلى السلمة
الحل أمه أمين وأمن هذه الأمانة في مكة من الجرائم وغيرها من الأحاديث الواردة في المتابعة بين الأصحاب وإن كان الفضل النكاحا ثانيا
منه ولا يذنبه فيه غيره وكلا الحال في الأفعال الشريفة كان بعض الأعمال خير من بعض أصنافها عند كثرة الخلق مسلمة كذا فيهم وغيره
وسمير كونه مرفوعة إلى الحي بأقصاء الفطرة الإنسانية وأتمتة طلب الناس إلى عمله وأتجلباب التوبة ويرتأس كالغور وطلاقة التو
ولين الجانب ومما ساءه ذوى النجاسة وأطعم الطعام وافتاء السلام على من عرفه ومن لم يعرفه وهذا ما دللوا به الحديث الذي من الأحاديث المشهورة
التي ذكرناها قال من شأنه فيما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كنت نكحاً غيلة القلب لا أكلم من يحولها فأفقت عندهم واستخرجهم من بيوتهم
وقال تعالى أحبا الصلوة ثم ما أعرف من غير من التهايلين وقال تعالى ولا تسبقوا في السلمة ولا تسبقوا في السلمة ولا تسبقوا في السلمة
عزاد في كونه في السلمة ثم ما أعرف من غير من التهايلين وقال تعالى ولا تسبقوا في السلمة ولا تسبقوا في السلمة ولا تسبقوا في السلمة
يصل لمساواة مريئة وفضل عليه من جهة أخرى كما تزيب اعظم الثواب وجعل لأجره على فعله بسبب تحمل المشاق والصعوبات وإدراك الحق على جميع

احب اليه مما سواها

واهل المعاملات الربانية فانهم حاكموا عليهم اهل وجدة الخلاوة محسنة فمن ذلك حديث بلال حين صتم بهما صتم في الرضا كما رآها على
 اكثرهم وهو قيل احل فنهج مله العتاب بخلاوة الايمان وكذلك ايضا كمن صرته اهل يقربوا وحرباء وهو قول وطرايه في اني ارجو محمدا
 ورجوه نهج مله الموت بخلاوة الفلح وفي خلاوة الايمان ومنه حديث العتيابي الذي سرق فيه بليل وهو في الصلوة قرأ في الشارق حين اذنه
 فلم يقطع له ذلك صلوته فقليله في ذلك فقال ما كنت فيه الا من ذلك وما ذاك الا الخلاوة التي جعلها محسنة في وقته ذلك ان لو كان معقولة
 معذرة ما قلن بها على خياع غرسه ومنه حديث الصفيان بن ابي جهم الذي صلى الله عليه وسلم في بعض خنازير من قبل العدة وقد اقبل احد
 فرأها كليل الغياض القوس اى اوتره وروى الصفيان في كتابه في صلوته ولوقطعها ثورا ما ثابة فاصا به فقطع لذلك صلوته ثورا ما ثابة
 فاصا به فعد ذلك ان يقطع صلوة وقال لو اني خضت على المسلمين ما قطعت صلواتي اى ما اخترتها وما ذاك الا لاشارة ما وجه فيها من الخلاوة
 حتى ذهبت عنه ما يبين من انما السالم قال وسئل ذلك حتى من كثير من اهل المعاملات اتى وقال العاد والمكرب والابا العباس ما بين الدينين علة
 الا لكنت في هذا الحديث انما ارا الى ان القلوب السليمة من اهراف النغلة والهوى تستقر في ذلك كات الحان كما تستقر في تلك فبات الاطعمة فقال
 ابراهيم بن ادهم والله انما لي لذة بعد ما لو ان ملكا دولنا عليها بالشيف وقال الخليل في ليلهم الا من اهل الملهو في ليلهم هو
 ثم قال بن عطاء واما ذاق طعم الايمان من رضى بالله ربنا لان من رضى بالله ربنا استملوه وانما وحكمه والحق في رضى الله فوجد للذة العيش و
 راحة التعويض ولما رضى بالله ربنا كان له رضى من الله واما كان له الرضا من الله وجده الله خلاوة ذلك ليعلموا من يعمله ويولد احدا لله
 ولما سبقت لهذا العبد العاقبة خرجت له العطايا من خزائن المان فبكى واصلته امد الله عوف قلبه من اهراف من كان سلبا لذلك
 فادرك له ذلالت الايمان وخلصته من ذلك وسلامه ذوقه ام سلت من المراهب شرهم قوله احب اليه مما سواها اى منصوب لا يتخير
 يكون قال البصير اوى المراد بالحب هنا الحب العقلي الذي هو اعمال يقف على العقل السليم رجاءه وان كان على خلافه هو الفتن واليه
 يوافق اللذة بطبعه فيمنعته وويل اليه بيقف عقله فيكون ثابته فاذا تأمل المرء ان الشارع كما يروى ولا يبنى الا على صلواته عاجز
 او خلاص اجمع والعقل يقف رجاءه جلب ذلك ثم يترك على اشتهاء رايه بحيث يصير هو ابعاله ويكتف بذلك التزاد العقلي اذ لا تترك
 العقل ادراك ما هو كماله وخبر من حيث هو كماله وعبر انك رضى من هذه الحالة بخلاوة لانها اظهر للانسان الحق قال واما جعل هذه الامور
 الثلاثة معنوا انما كمال الايمان لان المرء اذا تأمل ان النعم والذات هو الله تعالى وان كماله وكما ان في الحقيقة الامور انما اعلا وسائط ان
 الرسول هو الذي يترك كمال ربه انما يوجه بجليته بخبره فلا يحب الا ما يحب ولا يحب من يكره الا من اجله وان يقف ان جملة ما عد
 واوعد حتى يقفنا ونجلى اليه الموعود كالواقع فيجب ان يحل في الذكر كماله في الجنة وان العود الى الذكر العقلي في اثاره انتهى لخصا ورا هذا الحديث
 من القرآن قوله تعالى قل ان كان الالهكم كثر كما انى قال احب اليكم كثر من الله فلو كان ذلك وعلى ذلك وتوعد بقلوبه فارتبطوا وقال
 غيره عبيد الله على كسب من فرض وندب قاله من العبيد التي تبص على امتثال اوامره ولا تنه عن معاصيه والرضا بما يقدر من وقع خصه من
 فعل محمدا وترك واجب فلتصبره في محبة الله حيث هو هو في نفسه والتعظيم تارة يكون مع الاستدلال في المحكمات ولا سلك رتبها فيكون العقل
 المختصة للتسليم في الرجاء وفيل على المعصية واستمر العقل فيقع وهذا الثاني اى رضى الى الاقدام من المزمع والى الثاني يشهد في المزمع والى
 حان ينى وهو مؤمن وانكر انما يطلب على التواضع في الشبهة والمتصفت هو بانك تاد قال كذلك ان محبة الرسول على تعين
 كما تعينه ويزل ان لا يتلق شيئا من الامور من المنهيات الا من شكرته ولا يسلك الا طريقتا ورضى بما شرهه حتى يبعد في نفسه حرجا ما قضاه
 ويحكي ما يخلو في في الجود والاكثر والحلم والتواضع وفرضه ان من جاهد نفسه على ذلك وجعل خلاوة الايمان وتشتاوت مراتب المؤمنين بحرفك
 كذا في الخبر وقال الشارح رحمه الله تعالى وبكلمة اصل المحبة الميل الى ايقاف المحبة لثليل قد يكون لى بسلطة الانسان حتى تحتج بحسن الصورة
 والصورة والطاهر ونحوها وقد يستلزم بسلطة المعاني الى طاعة محبة الصالحين والعلماء واهل الفضل مطعون وقد يكون لى كماله اليه وود ليلهم
 والمكاره عنه وهذه المعاني كلها موجودة في النبي صلى الله عليه وسلم لما جرم من حال الظاهر اى لى من كماله خلال الجلال وتوابع الفضل اى لى من حسناته
 الى جميع المسلمين بجملة اى غفر الى الرضا المستقيم ودوام التعبد لا يبعد عن المحبة وقد اشار بعضهم الى ان هذا مقصور على رضى الله تعالى فان
 المحبة كماله منه سبحانه تعالى ام قال الطيبي ذكر المحبة من محبة العبد لها فما محبة طاعة اوتوا به وحسناته ولما العارفون فقالوا العبد يحب الله
 لذاته واما محبة طاعته وتواضعه فله من تارة والقول الاول حنيف وذلك لا يمكن ان يقال في كل شيء اى انما كان محبوا لاجل محبة اهل اهل

وَيَنْقُصُ مِنَ الْأَمْرِ لِلْعَمَلِ وَتُفْضَى مِنَ الْإِنْتِظَارِ أَكْثَرُ نَوْعًا مِمَّا يَنْتَظَرُ بِأَجَلٍ يُعَدُّ لَهَا أَجْرٌ كَثِيرٌ وَلَقَدْ وَفَّيْنَاكَ فِي الْأَمْرِ مَا يَنْتَظَرُ وَكَانَ صَبْرًا شَدِيدًا

[illegible]

قبل الصلوة مروا بن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من رأى منكرا فليغيره بيده
فانه واجب على ذلك وقال الحافظ في التلخيص وما نسب الى العشرة في ذلك ما روي عن ابن عباس فانهم يوم ذلك نادوا

الا نأمر بالصحيحين احمو الله اهل دياركم قالوا لا نعم قالوا من سئمت منكم الشريعة والحقيقة واما تقدير الصلوة على الخطية فان العبد في الصلوة متلجج ربه وفي الخطية متلجج الناس اعطاهم ربك من المنكر في مناجاته فكان الاولي تقدير الصلوة على الخطية وفي السنة فلما رأى عثمان رضي الله عنه ان الناس يفترون اذا فرغوا من الصلوة ويتركون الجالوس الى استماع الخطبة قد مر الخطية مراعاة هذه الحالة على الصلوة تشبها بصلوة الجمعة فانه فهم من الشارح في الخطية اسماء الخاضعين فاذا افتتحوا الحصل الخطية لما شرعت له فقد ما يكون لهم اجرا لا يتجمع ولو فرغ عثمان رضي الله عنه من التلخيص جعل الله عليه من خلاص هذا ما فعله رضي الله عنه واجتهد ولم يصد من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ما نعلم ولما قرأوا الاحوال في الاصل والافعال في كتابنا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم

الله يبعث لي رسولا فاني لا ارجو ان اخطئ وقال في الخبر ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجمع الخطية مراعاة الجوارح والاهل نفسا لخلق فيها كما نطق في مثل هذا ذلك ما احله معاوية كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وصهره خال المؤمنين في الفطن بغير من رضى الله عنهم اجمعين كما سئل عن رجل يخطب في بعضهم فلم يرد ذلك وليس لنا الحق في غيرهم فاجابوا بغيرهم اهل علمهم واجتهادهم وحديثهم فيكونون وهم باجورون في كل واحد من غيرهم عن اجتهادهم وسوء اخطاؤهم او اصابوا امر وهو كلامهم نفس بغير ما يحسن الاعتقاد في سلفنا وبعين على طالب الحق معرفة ذلك والله يقول الحق وهو يهدي السبيل كذا في شرح الامير ما يتعلق بهننا وقال الشيخ بن الذين الصيغ ومن قال بتقديم الصلوة على الخطية ابو بكر بن عمر وعثمان بن عفان وغيرهم في جوابه ابو مسعود وابن عباس وغيرهم في النور والاراضي والي فوالله ما اقامه الا بغيره وجها لعلنا وعسى الحنفية والمالكية لو خطب قبلها جاز وخالف السنة فيكون ولا يكره الامامون هذا ما نأمل في قوله فقالوا له رجل فقال

كيف تأخر ابو سعيد عن اهل هذا المنكر حتى سبقه هذه الرجل في جوابه انه يجمل ان اباسيد لو كان قد اقبل ما شرع من ان في اسباب تقدير الخطية فانكر عليه الرجل فودع ابو سعيد وهي في الكلام ويجعل ان اباسيد كان حاضرا من الاول ولكنه خاف على نفسه او غيره فحصل بسبب الحارة فسقط عنه الكلام ولو سئفت ذلك الرجل شيئا لعضاهه بغيره وعشيتهم او غير ذلك اذ اننا خاف وخاف من نفسه وذلك حاشي في مثل هذا بل سئفت ان اباسيد يقر بما كان عليه الرجل ففضله والله اعلم ثم انما جمل الحديث الاخر الذي اتفق الفقهاء وسلموا رضي الله عنهم على اخراجه في باب صلوة العبد ان اباسيد هو الذي قبله من اباسيد من حين رآه يصلي المنبر وكان اباسيد متحفا فذكر عليه من ان قبله ما كان عليه من ان اباسيد هو الذي انكر وحديث الباب ظاهر في انه غير اباسيد فيقول ان يكون هذا الخبر هو اباسيد فاضرب في الحديث وفي رواية عبد الله بن ابي نعيم انه كان معهما وكان من اباسيد بن ابي سعيد بن ابي سعيد رضي الله عنه فيقول ان يكون النقصه تحدث ودبل على ذلك

المغايرة الواضحة بين الرايتين في رواية ان المنبر بنى بالمصطفى في اخرى من من ان اخرجه المنبر معه فقل من ان لما انكره عليه اخراج المنبر ترك اخراجه بعد اخر بيتهم بل بنى وطيب بالمصطفى كما جدد ان يكون عليه فقل بالخطبة على الصلوة مرة بعد اخرى ويدل على التخيير ايضا ان ابا سعيد في حديثه وبينه والاخبار الاخر وقص على رؤس الناس كذا في شرح الصحيحين واما قوله فقد قضى ما عليه ففيه تصحيحنا للاخبار ايضا من ان قوله قال الا في بعض النسخ بان اباسيد حاشا لانه غير في الاخر بالقول والافعال الا ان يقال انه تشبه بعد بلية الرجل والله اهل قوله فقال الصلوة

قبل الخطبة قال الشيخ الا بغيره من سئمت منكم الشريعة والحقيقة والسنة ترك الا اذا كان اقامتها لا احلها معاوية على ما ذكره ابن عمر البدر في الصحيحين قالوا في ذلك والسنة تقديم الصلوة على الخطبة في هذا اليوم اقامه عثمان بن عفان وبع اخذ عبد الملك بن من انظروا واجتهدوا وبنوا على فهم من الشارح من المقصود بالخطبة ما هو باعتبار في ذلك انه لما تفرقت الدواعي على الخدم في هذا اليوم الى المصلحة من الصلوة والكثير

وما شرع من الذكر المسبب الخارجين سقطوا الا اذا كان اقامتها لا احلها للاعلام لتبني الغافل والتخلف هنا حصل والى احسنه معاوية مراعاة التلاد وهو تبني الغافل فانه ليس بعيد ان يفعل عن الصلوة بما يرا من اللعب للشرع في كانت النفوس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه من قوله صلى الله عليه وسلم في حديثها في مشاهدته وهو الامام فلم يكن يشغل عن انظام الشغل في ذلك اليوم فلهذا شرع الله اقامتها ولا اقامة قوله ترك ما كان ذلك يعني من تقدير الصلوة في الاخر اذ غير بمقتضى التلاد ايجل ان يعني نفسه قوله في غير يومه ان كان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القبط الاكظم في الدين وهو المهر الذي ابث الله له النبيين ولو طوى بساطه واهل علمه وعلمه انطقت البتة

فان لم يستطع فليساكنه فان لم يستطع فبقليه وذلك اضعف الايمان وحل ثنا ابو الرب محمد بن العاكف قال ابو اسحق
قال ثنا الامام محمد بن اسماعيل بن زكريا عن ابيه عن ابى سعيد الخدري وعن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن
ابى سعيد الخدري في قصة عروان وحديث ابى سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم على جبل عيسى حيث شجعة وسفيان بن عمار
الناقد والوكبري القنبر وعبد بن محمد واللفظ بعد قالوا يا يعقوب بن ابراهيم بن سفيان قال حدثني ابى عن صالح بن كيسان
عن الحارث بن عوف عن عبد الله بن الحكم عن عبد الرحمن بن اليسع عن ابى رافع عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ما من نبي بعث الله تعالى في امية قبلي الا كان له من امتهم حواريون واصحابك يا خضر زبني
ويقتلون يا مكره ثم انما تختلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدكم بدين فذوقوا
ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤثر ومن جاهدكم بقليه فهو مؤثر وليس ذاك من الايمان حتى يخرج ذوال الجناح
واحصلت الدنيا فدمت الغفلة وفشت الضلالة وشاعت الجهالة واستمر الفساد واتسع الخرق وخرت البلاد وهلك الامم والشرور
المهلكة يومئذ وقد كان الذي جفت ان يكون الا بالهدى والهدى لا يكون الا بالهدى ، اذ قد اندرس من هذا القطب عليه وعله واخصى بالحق حقيقته
ورحمه فاستولت على القلوب مصادمة الخلق والحق منها ما لم يلق الخلق واسترسل القلوب واسترسل اليها وخرق على بساط
الارض مؤمن صادق لا يأخذ في الله لومة لائم فمن في هذا الغفلة وسر هذه الضلالة انما مستكبرا بعلم او مستكبرا بغير علم
لهذا الشبهة الذائفة ناهضا عما عداها ومتميزا في اعيانها كان مستأثرا من بين الخلق باحياء شدة انقض الرقعة الى ابياتها ومستبدا بقدرة
تتمتع بآثار دجوات الشرك ومن ذخر بها ملكا في شرحها بغيره قوله فليساكنه في هذه هي وظيفة العلم كما ان التيقير بالهدى وظيفة الامور
الآخرة قال في الظهيرية الامام علي بن ابي طالب وبالله على العلماء والقلم على عوام الناس ، اني الخليفة يجعل دعاء الامير اليه من
اشياء ان تجرد على يدي الخليفة لا يرضيه فانه لا ينبغي له ان يحكم بما بين يديه الخلق وهذا اذا كان لا يخاف الفصل على نفسه ولا اهل بيته وعضوه والخلق
عليه ما له والاختلاف الذي منه فلا يشبهه احد الا في الجوارح التي قوله ذلك اضعف الايمان التي يعني اضعف افعال الايمان قاله السرخسي في باب
صلوة العبد من مسوطه قوله وعن قيس بن مسلم عن اسماعيل بن ابي رداء عن الامام محمد بن اسماعيل بن عيسى قوله عن عبد الله بن الحسن بن علي
اجتمع فيه اربعة تاويلات يروي بعضهم عن بعض صاحبكم في الحديث وحديث عبد الرحمن ، قوله عن ابى رافع عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
والصحاب اسمع اسلم قوله عن عبد الله بن مسعود انه وهذا الحديث قد اشبه على الزبيري في شرحه بالحديث الذي قبله عن ابى سعيد الخدري
رضي الله عنه ، قوله ما من نبي الا هو رجل يحب شيئا في النبي ودمه الجبل والرجلان والني ليس معه احد واجب بانه باعتبار الاكثر او بالاعظم
صاحب نبي في الاكثر او بالنسبة الى الصفة اي ما من نبي له اتباع وكان النجوم رضي الله عنه يجيب ذلك في الانبياء وهذا في النسل كذا ذكر
الزبيري قوله حواريون انما يشهد بالياد وخفت في الشواذ اي صاحبهم ، قال القتيبي حواري الرجل ضيقه ، وخالفه الذي انما يخص في من كان عليه
وقيل صاحب سره حتى بذل كل ما يخلص دينه وصفه طوبى من الخوارج فحين وهرشة البصيص وقيل الحواري الضيق ربكة النطق كان اصحابه
حيث قضيت لانهم حواري النبي صلى الله عليه وسلم فليساكنهم اذ لم يرضوا بغيره فيهم هذه هي ابناءه شيئا بالذات قوله وادعاه الى الجبل انما زعموا
تفسيره وانما لا يخفى على الحواريين من غيرهم قوله في قوله فليساكنهم انما زعموا في قوله فليساكنهم انما زعموا في قوله فليساكنهم انما زعموا
تخلف بهم الامم انما زعموا في قوله فليساكنهم انما زعموا في قوله فليساكنهم انما زعموا في قوله فليساكنهم انما زعموا في قوله فليساكنهم انما زعموا
اكتفوا الصلوة واكثر الشكرات والخلف فحين يجمع على اختلاف كما يقال سلكت واسكركت وهو الصلوة منهم قوله يقولون ما لا يفعلون ان
وصفت الخلق بانهم مصفون ومحلون بما ليس عندهم حيث يقولون فعلمنا ما لم يروا وليفعلوا شيئا من ذلك بل فعلوا ما سألوا عنه وهو الحق فويل
ويفعلون ما يرمون وهو ما ذكر الى قوله تعالى لا تحسبن الذين يقرءون كتابا ولا يؤمنون ان يؤمنوا ولا يؤمنون ان يؤمنوا ولا يؤمنون ان يؤمنوا ولا يؤمنون ان يؤمنوا
وقوله عز وجل لا يؤمنون الا الذين آمنوا وكنوا مسلمين ان يؤمنوا ولا يؤمنون ان يؤمنوا ولا يؤمنون ان يؤمنوا ولا يؤمنون ان يؤمنوا ولا يؤمنون ان يؤمنوا
سليمان بن ميمون وصار امام المؤمنين صلى الله عليه وسلم الخلق في سلان الذين لا يفتنون الله ما آمنهم ولا يفتنونهم قوله ومن جاهدكم
بقليه انما يفتنهم بغيرهم ان يؤمنوا ولا يؤمنون ان يؤمنوا ولا يؤمنون ان يؤمنوا ولا يؤمنون ان يؤمنوا ولا يؤمنون ان يؤمنوا ولا يؤمنون ان يؤمنوا
كمال الايمان والالتفات على نصيبه والخلق على الفصل فيه قوله وليس وراء ذلك من الايمان انما زعموا في قوله فليساكنهم انما زعموا في قوله فليساكنهم انما زعموا
بالقلب بعد الجرح بجهادهم بغيره ولسانه فلم يكن فيه حجة خذول من الايمان انما زعموا في قوله فليساكنهم انما زعموا في قوله فليساكنهم انما زعموا في قوله فليساكنهم انما زعموا

باب بيان ما كان عليه حال المؤمنين في الدنيا من الدنيا والآخرة
باب بيان ما كان عليه حال المؤمنين في الدنيا والآخرة

يُكَرِّهُهُ وَالْمَكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَيْرِ وَالْفَرُّ وَالْخِيَالَةُ فِي الْقُلُودِ أَهْلُ الْوَيْزِ قِيلَ مَطْلَعُ الشَّمْسِ حُلْ شَأْنُ الْوَيْزِ كَيْفَ شَيْبَةً وَ
 الْوَيْزُ قِيلَ قَالُوا الْوَيْزُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَاكُمْ أَهْلُ الْإِيمَانِ هُمْ
 الَّذِينَ قُلُوبُهُمْ وَأَرْكَانُهُمْ الْإِيمَانُ يُبَادِلُ الْحِكْمَةَ عَيْنَهُمْ نَاسُ الْكُفْرِ قِيلَ الْمَشْرِقُ وَحُلْ شَأْنُ قَتْنَةَ بْنِ سَجْلَةَ وَهَذَا
 قَالَا نَجْرِي عَنْ الْأَعْمَشِ هَذَا السَّادُ وَهَذَا نَاسُ الْكُفْرِ قِيلَ الْمَشْرِقُ وَحُلْ شَأْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ شَأْنُ ابْنِ عَدِي
 ح وَحُلْ شَأْنُ بَشِيرِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ تَأَخَّلَ ابْنُ جَعْفَرٍ قَالَا نَاسُ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ هَذَا السَّادُ وَمِنْ حَدِيثِ جَرِيرٍ زَادَ الْفَرُّ وَالْخِيَالَةُ
 فِي أَصْحَابِ الْأَيْلِ وَالْمَكِينَةِ وَالْوَقَارُ فِي أَصْحَابِ الشَّلَاحِ حُلْ شَأْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ تَأَخَّلَ ابْنُ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ وَالْحَرْثُ وَالْحَرْثُ
 قَالَ أَخْبَرَنِي الْوَيْزُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ ابْنِ عَدِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَظَ الْقُلُوبُ الْحَقَّاقُ فِي الْمَشْرِقِ وَالْإِيمَانُ فِي
 أَهْلِ الْإِيمَانِ وَحُلْ شَأْنُ الْوَيْزِ كَيْفَ شَيْبَةً قَالَ شَأْنُ الْوَيْزِ وَكَيْفَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تَوْبُوا وَلَا تَوْبُوا حَتَّى تَحَابُّوا أَوَّلًا وَكُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمْ تَحَابُّتُمْ أَفْشَوْا السَّلَامَةَ بَيْنَكُمْ
 وَحُلْ شَأْنُ قَتْنَةَ بْنِ سَجْلَةَ قَالَ شَأْنُ جَرِيرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ هَذَا السَّادُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ
 لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تَوْبُوا بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ مَعْقُودٍ وَكَيْفَ حُلْ شَأْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ شَأْنُ سَعِيدِ بْنِ قَالَتْ لَيْسَ
 أَنْ عَمْرُو بْنُ شَاوِنٍ عَنْ الصَّقْعَاغِ عَنْ أَبِيكَ قَالَ وَتَوْتُ أَنْ تَسُوطَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ فَقَالَ مَعْقُودٌ مَنْ الَّذِي تَعْبُدُهُ مِنْ ذَلِكَ كَرَاهِيَةً
 لَهُ بِالْكَافِرِ حُلْ شَأْنُ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ قَبِيصَةَ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْكُفْرُ الْبُغْيَةُ قُلْنَا
 اسْمُ دَارِهِ قَوْلُهُ وَالْإِيمَانُ فِي أَهْلِ الْإِيمَانِ قَالَ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ لَمْ يَنْصَحْ لَمْ يَنْصَحْ لَمْ يَنْصَحْ لَمْ يَنْصَحْ لَمْ يَنْصَحْ لَمْ يَنْصَحْ لَمْ يَنْصَحْ لَمْ يَنْصَحْ
 بِالْحَبَشَةِ وَمَا الْمَدِينَةُ فَطَوَّافٌ وَيُؤَيِّدُ حَدِيثَ الْأَيْمَانِ يُؤَيِّدُ إِلَى الْمَدِينَةِ قَالَ الْكُفْرُ قِيلَ قَدِمَ كَيْفَ بَصَلَاحُ الْمَرَادِ بِالْمَدِينَةِ الْمَدِينَةُ وَكَانَ الْكُفْرُ
 كَسِبَةُ الْإِيمَانِ إِلَيْهِ شَيْءٌ عَنْ عَمْرُو بْنِ سَعِيدٍ قَالَ يَابُ سَيَّانُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ وَإِنْ فَجِعَتْهُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْأَشْهُ
 السَّلَامَةُ سَيِّدُ حَبَشَتِهَا قَوْلُهُ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تَوْبُوا وَهَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ وَهَذَا قَوْلُهُ وَهَذَا قَوْلُهُ وَهَذَا قَوْلُهُ وَهَذَا قَوْلُهُ وَهَذَا قَوْلُهُ
 حَكَكَ فِي الْإِيمَانِ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ
 أَفْشَوْا السَّلَامَةَ بِقَطْرِ الْمُهْنَةِ الْمُهْنَةُ الْمُهْنَةُ الْمُهْنَةُ الْمُهْنَةُ الْمُهْنَةُ الْمُهْنَةُ الْمُهْنَةُ الْمُهْنَةُ الْمُهْنَةُ الْمُهْنَةُ الْمُهْنَةُ الْمُهْنَةُ الْمُهْنَةُ الْمُهْنَةُ
 أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْآخِرِ الزَّمَانِ مَعْرِفَةٌ بِأَبِ الْإِيمَانِ النَّصِيحَةُ قَوْلُهُ عَنِ الصَّقْعَاغِ عَنْ أَبِيكَ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ
 إِي الصَّقْعَاغِ فَانْ سَهْلًا يَكُونُ فِي مَوْجِعٍ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ
 سَعِيدٌ عَنْ سَهْلٍ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ
 عَنْ سَهْلٍ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ
 لَكِنْ تَأْكُلُ مِنْهَا الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ
 كَذَا فَلَمْ يَرْكُ كَذَا كَذَا عَنْ سَهْلٍ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ
 وَاللَّهُ أَهْلُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ
 يَحُلُّ عَلَى الْمَلَائِكَةِ إِي عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ
 وَقَالَ الْمَذْهَبُ النَّصِيحَةُ مَشْفُوعَةٌ مِنْ نَحْوِكَ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ
 بِالْمَنْصُوعَةِ وَفِي الْإِيمَانِ وَالْمَنْصُوعَةُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ
 النَّصِيحَةُ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ مَعْنَاهَا كَلِمَةٌ كَلِمَةٌ كَلِمَةٌ كَلِمَةٌ كَلِمَةٌ كَلِمَةٌ كَلِمَةٌ كَلِمَةٌ كَلِمَةٌ كَلِمَةٌ كَلِمَةٌ كَلِمَةٌ كَلِمَةٌ
 وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْإِيمَانِ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ الْإِيمَانُ
 لَمْ يَرْضَ الَّذِينَ كَلِمَةً لَمْ يَرْضَ الَّذِينَ كَلِمَةً لَمْ يَرْضَ الَّذِينَ كَلِمَةً لَمْ يَرْضَ الَّذِينَ كَلِمَةً لَمْ يَرْضَ الَّذِينَ كَلِمَةً لَمْ يَرْضَ الَّذِينَ
 وَالرَّهْبَةُ مِنْ مَسْخَطِهِ بِأَرْكَانِهِ وَهِيَ رَدُّ الْعَامِلِينَ إِلَيْهِ وَرَدُّ الشُّرَكَاءِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ أَبِي ثَمَّةٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ
 الْحَارِثُ بْنُ أَبِي عَمْرٍو عَلَى نَبِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَدُّ رُوحِ اللَّهِ مِنْ النَّاسِ الَّذِي يُقَالُ رَدُّ رُوحِ اللَّهِ حَتَّى يَنْتَهِى النَّاسُ وَالنَّصِيحَةُ لَكُنَّا بِلَا تَعْلِيمٍ
 وَتَعْلِيمٍ وَاقَامَهُ حَرْفُهُ فِي التَّلَاوَةِ وَتَحْرِيمٍ فِي الْكُتَابَةِ وَتَقَرُّرٍ مَعَانِيهِ وَحِفْظٍ حُدُودِهِ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ وَذِي تَحْرِيفٍ الْمَطْبُوعِينَ عَنْهُ وَالنَّصِيحَةُ

وهو مؤمن ولا يشرق حين يشرق وهو مؤمن ولا يغرب حين يغرب المؤمنان قال ابن شهر آشوب في تاريخه
عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا بكر كان يحمل ثمره هؤلاء عن أبي هريرة ثم يقول

لعمركم انكم قد علمت ان الخرافات بالتصوم القاطعة فاقدم فان هذا موضع غريب في جماعة من المتصوفة هوانه الزعم من كون العبد يحب
الايان بان الله تعالى يبرأها لخالصه ان يفتنه عنه الايمان بوجوه الله تعالى وملكته وكتبه ورثته واليوم الآخر كما تقدمت به وشرع كما تقدمت
بعضه بل هو مؤمن بل ذلك كله ليجب عندهما ان الله تعالى يبرأه فانه لا يؤمن بتجديده فيه ليقضي بانه امر كما كان منقوعا ولا كان ذلك في غاية
تقوى الحياء مع الله تعالى ، وقال الشيخ: **الاصح** في الباب الثامن والثلاثين من الفتوحات ملكية اهلون الحكمة في ان الايمان يخرج عن صاحب حال
الزنا والشرقة وشرب الخمر بل لا يخرج من صاحبه حتى ينجبه من ريقه العبد الذي عرف نفسه بالانزاع مثلاً فان الايمان لا يبرأه شيء وقد اشر
في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم اذا نفي العبد عنه الايمان حتى يصير عليه كالظلة فاذا اقيم رجع اليه الايمان قال وهو بعد يارسل رسول الله
صلى الله عليه وسلم يبين فعله ان خرج الايمان ليس هو بل دخل صاحبه في الكفر فانما خرج بغيره عنه وقهره العذاب عتايه بصاحبه واطال الشيخ في
ذلك ، كذلك في البواقي للشعراني والله اعلم ، **قوله** وهو مؤمن ان وهذا الحديث بظاهره كما تويد بل على نفي الايمان عن الزنا وشرب الخمر
قال الحافظ في الفتح ومن اقوى ما يجعل في حيزه عن ظاهره ايجاب الحق في الزنا والحق في الخمر مختلف في حق الحاصل الجراكير وفي حق العبد لو كان
البراءة من الايمان ثبوت الكفر لا شك في العقوبة لان الكفر في جملة عقوبات الايمان والكفر سواء قلنا كان الايمان فيه من العقوبة مختلفا على
ان مركب ذلك ليس بكافة حقيقة وقال النووي اختلته العلماء في معنى هذا الحديث والصحيح الذي قاله الحافظ ان معناه لا يفضل هذه المعاصي
وهو كامل الايمان هذه من الكفرات التي تطلق على نفي الشيء والمراد في كماله كيد قال كماله لا تعلم ولا كمال الا ابل ولا يفتن ولا يفتن كماله
واخيراً تأكدت في حديثي اني قد علمت ان الله قد دخل الجنة فان في وان سبق وحديث عبادة الصحيح المشهور هو بوجوه رسول الله صلى الله عليه وسلم
على ان لا يبرأ ولا يزول الحديث وفي آخره ومن فعل شيئا من ذلك فوجب به في الدنيا فهو كافر ومن لم يعاقب فهو ايمان الله ان شاء الله عز وجل
شاء عذبه فيها مع قول الله عز وجل ان الله لا يفرق بين الذين يشرئوبوه وكفرهم مما دون ذلك ولم يشاء ان يجمع اهل السنة على ان مركب الكبر
لا يفرق بين الايمان لا يشك في تأويل الحديث ونظائره وهو تأويل ظاهر سائر في اللغة مستعمل فيها كثيراً ، قال رؤفة بعض العلماء على عثر
فعل محذوف عن قوله في الحسن المبريء ومحمد بن جرير المطبري معناه يفرقه عندهم المبرء الذي سماه الله به اولياؤه فلا يقال في حقه
مؤمن ويتحقق اسما الذي فيقال سارق وزان وفاجر وفاسق وعن ابن عباس يفرقه من نور الايمان وفيه حديث مرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم
في طاعة الله وعن الزمعي انه من الفصل الذي يؤمن به وغيره كسائر ما كان من تصاويله قال وهذه الاقوال مجتمعة واهمها ما قدمته قال وقول
معناه عذبه ما ذكرته ما ليس بظاهره بل بعضها فلفظ ذكرها انتهى لمقتضى وقدره في تأويله بالسجل حديث مرفوع عن علي بن عبد الله الطبراني في الصغير
لكن في نسخة راو كبره من الاقوال التي لم يذكرها ما عرجه الطبري من طريق محمد بن زيد بن اقل بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن عيسى النسي
والنسي لا يبرأ من مؤمن ولا يبرأ من مؤمن وقال الحافظي كان بعضه مبروء ولا يبرأ من كبره على نفي النسي والمعنى المؤمنين لا يفضل له ان يفعل
ذلك ورد بعضهم هذا القول بانه لا يفتن لا يفتن بل يفتن فافتن قاله فان كان النسي عنه في جميع الملل وليس خصا بالمؤمنين ، فذلك وفي هذا المظهر
واضح على ثبوت ذلك ، وقال ابن حزم في تأويل هذا الحديث ان الصحيح عليه عن اهل السنة ان الايمان اعتقاد القلب بخلق باللسان وعمل بالاجرا
هو من عمل القلب واختلفت عن المعصية فان لم يترك بعض ما ذكره لم يترك اعتقاد ولا لفظ بل اعتك طاعة فقط فليس مؤمن بعينه لا يبرأ من
فنعني نفي الايمان محمول على اننا نبرأ من الله من اعتك ذلك لا يفتن عليه ان يقضي به الى الكفر وهو كونه ومن يترك عمل النسي اشد اليأس
وفي الفتح قوله صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين الذين يشرئوبوه وهو مؤمن ينجي من الايمان فان كان ذلك قول اهل الخشب الايمان كما وقع في
حديث عثمان الذي اقله اجتنبوا الخمر فانما الخمر شر وفيه ما اعلم ان يفرقه من الايمان لا اذا ترك احدهما ان يخرج صاحبه اخرجه ليعقبي وصححه ابن
مرفوعا ، قال الحافظ بعد استصحاب وجوه التأويل وحاصل الجهر لنا من الاقوال في معنى هذا الحديث ثلثة عشر فاولها جماعة عن قول الخوارزمي
واقفهم من المرافضة ان مركب الكفر كافر محض في النار فانما مات من غير توبة ولا قول المعتزلة انه فاسق محض في النار فان الطوائف التي كونا
تعلقوا بهذا الحديث وشبهه واذا احتمل ان كان ما تقدمت فيهم قال القاضي عياض اشارة بعض العلماء الى ان في هذا الحديث تنبيه على
جميع الزنا المعاصي والتجديده منها فذلك بالزنا على جميع الشذوات وبالسقة على الغيبة في الدنيا والمحصول هو البراءة بغير جرم بل
عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه وبالاكتفاء للموصوف على الاستغناء عن عباد الله وترك توقيدهم والحياء منهم في جميع الدنيا من غير

حل في عتاس بن عبد العظيم الضعيفي قال نا الضمير بن محمد قال نا علي مرمه وهو ابن عثمان اقل نا ابو زميل وسال

يقول من أصابتهم الخيل على نكدي فغيروا العاق ومصادفة لأنه قد يطعم على بعض الأسباب ولا يحصل المسبب عقبها إلا بعد شره كثير وكثير ليس في قدره البشر الاطعام عليها فان اتفق ان قدر الله بقية الامساك بفتح فية الشر وطقت الاصابة وان رفق لم يخطأ ويكون ذلك كتحسين الانسان في ان السماء قطر اليوم صارت في الخيل وتجتر ويشت من الجبال فيأكلوا بعضه على بعض فيجوز فذلك ذلك وعلى بعضي العلماء ان الشمس تأتي ريح خالفة ويتبدل الغيوم ويبارك ان جلالاته اي عطشها حية والشمس مضية وجرة الغيوم ليس كافية في المطر وبقية الأسباب لا تدركا وكذلك تحسين المالح ان السقاية تسلموا اعتقادا على ما قدم من العادة في التبريح وتلك الرياح اسباب خفية وهو لا يطعم عليها فثمة يصيب في تحميمه وثمة يخطئ وعده العلة يمنع القوى في ايمانته واعتقاده من النظر في الجوز ايضا ولما انه لا فائدة فيه فاقبل احواله المتوخى في فصوله لا يفتي شيئا فيقتنع للعلم الذي هو انفس بضاعة الانسان بقدر فائدة شرعية تنزيه عليها المصلحة فاقبته الحضرة فان الوقت سيف ان لو قطع في خير قطعك ومن حسن اسلافه لم يتركه ما لا يضيء واعتقاله بما يعنيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما العلم اية حكمة او سنة قائمة او فريضة عادلة رواء او دواء وان ما جحدنا في الخوض في الجوز والمتوقف في وفي ما نتجها ما تحت خطره خوض في بحر محالة من غير فائدة فان ما نذكره تعالى كان لا محالة ولا يدبره دافع والاحتراز عنه غير ممكن بخلاف علم الطب فان الحاجة اليه ماسة واكثر اذنته مائة يطعم عليها ويخالف على التبريد للمريء وان كان تحميمه وسد ثلثه ما يطعم عليه وهو جرح من ستة واربعين جزءا من النبوة كما ضرب فيه لكانه الاحياء وشدهم وقرب منه ما قال الشيخ الاجل ولي الله الدهلي قدس سره في حجة الله الباقية حيث قال انما الاثر والنجو فلا يصلح ان يكون لها حقيقة معا فان الشرع انما يأبى على من الاشتغال به لان في الحقيقة البينة وانما توارث السلف الصالح تركه الاشتغال بذكره الاشتغالين وعدم القبول بتلك التاثيرات بالقلب بل بعد اصلا وان منها ما يطعم البديهيات الادلية كالخلاف الفصول باختلاف احوال النفس والقدرة ونحو ذلك ومنها ما يدبر عليه الخواص والتجربة والاصد كمثل ما تدل هذا على حرارة التبريد وبرودة الحار واليهما ان يكونا شيئا على وجه وجه يشبه الطبائع فكما ان لكل نوع طبائع مختصة به من الحار والبرود واليبوسة والرطبة بما يتفك في دفع الامراض فكل ذلك للافراد والذكور والكواكب طبائعا وخواص كخواص الشمس رطبة القمر فاذا استعملت الكوكب في عمله ظهرت قوتها في الارض الاقتران المرأة انما اخضعت بها النساء واخلاقهن لشئ يرجع الى طبيعتهن وان خفي ادراكها والجهل انما اخضع بالحرارة والبرودة وسخوها لسخي في مناجه فلا يمكن ان يكون لاجل قوا الزهرة والرطبة بالارض اثرا كثره الطبائع الخفية وثانها وجه يشبه قوه روحانية متميزة مع الطبيعة وذلك مثل قوه نفسانية في الجنين من قبل امه وابيه والمواليد النسبية الى السموات والارضين كالجنين بالنسبة الى ابيه وامه فذلك القوه تنبئ في العالم لفيضات صورة حيوانية ثور النسائية وحول تلك القوى بحسب الانصافات العقلية الزوام وكل نوع خاص فامعن قور في هذا العلم فحصل ليعلم الجوز يتعرفون به الوقاير الملائمة غير ان القضاء اذا اعتقد على خلقه جل قوه الكوكب متصورة بصورة اخرى فربما تنال الصورة وانما الله تعالى من غير ان يغير نظام الكواكب في خلقها وديار عن هذه النكتة بان الكوكب خواصها بحجى عاده الله لا بالزور والفضل وشبهه بالامارات العالمات ولكن الناس جميعا توكلوا على هذا العلم ولا يشربون خواصها ومطنة لذكره وعلى الايمان فحسنى ان لا يقول صمتا توكل هذا العلم مطينا بفضل رحمة من عليم قبل ما يقول مطينا بنوكه وكذا يكون ذلك صادعا عن حقيقة ما يمازى الذي هو الاصل في الحياة وامتاع الجوز فانه لا يصح جملة اذا الله مبرر للعالم على حسب حكمته علم احدا اوله يعلم فذلك وجب في الحلة ان يخل ذكوه وسعى عن تعلم الجوز بان من اقتبس علم من الجوز اقتبس شيعة من السموات وازاد ومثل ذلك مثل التوراة والانجيل شأن النبوة صلى الله عليه وسلم على من اراد ان ينظر فيها لكونها تحكي عن حقيقة لحدوث الانبياء والقرآن العظيم ولذلك فهو اعنه هذا الذي اليه دلنا وتخصصنا فان ثبت من الشبهة ما يدل على خلاف ذلك فالامر على السنة ام وفي حديث ابن مسعود في قصة هرقل قال ابن الناطور وكان هرقل حرا ذرا (يا كاهنا) ينظر في الجوز فقال له جرح من ساءوا في ذلك الملة كان نظرك في الجوز ملك الختان قد تفرق وقال المتحفظان بجرح من قال كيف ساء البغاري ابرادوا الخبز المشعشع بغير امر الجحيم والاعتقاد على تركه عليه احكامهم فالجواب انه لم يقصد ذلك بل قصد ان يبين ان الاشكالات التي على الله عليه من الجرحات من كل طرف وعلى لسان كل فريق من زواجره او حتى حق او مبطل وانى او حتى وهذا من ادم ما يشوب اليه عالم او حتى الله مجرم - قوله حدثنا انزل على بعض الزواجر والغير وبسمة

ثم ابراهيم يعني ابن سبعين عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
اشكنا ولا نكون على ايمان في ذلك فكوننا نطيع الله ونؤتيه ما نريد من اموالنا ولا نعلم ان الله يطلعنا على ما نعمل ولا نعلم ان الله يطلعنا على ما نكفر
الله ورسوله مع نفي الايمان عنهم وهو الايمان المطلق الذي لا يفتقر الى شئ اسمه بطلان الذين استوفوا الله ورسوله ثم كذبوا بالذي كانوا على
الكفر في سبيل الله، ولهذا ليسوا بمؤمنين في احوالهم بل هم مسلمون بامعاده من طاعة الله ورسوله وليسوا مؤمنين وان كانهم
جزء من الايمان اخرجهم من الكفر قال الامام اعلم ان في هذه الاية اربعة اشياء اولها ان الله يطلع على ما نعمل ولا نعلم ان الله يطلع على ما نكفر
والا يتبين مؤمنًا ومن ادون ذلك يريد ان الكفر لا يتبين مؤمنًا ناقص الايمان فقله ان على هذا قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يطلع على ما نعمل ولا نعلم ان الله يطلع على ما نكفر
منه كانت فيه خصلته من النفاق فدل على انه يخرج في الرجل نفاق واسلامه وكذلك الربك شرك فالاداء الى الرجل في شئ من عمله اجتمع فيه
الشرك والاسلام واذا حكم بغيره انزل الله افعل ما شئت رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم هو الملام والاسلام وشراؤه فقد قام به اسلام
وقد بينا ان المخاصم كلها شعب من شعب الكفر كما ان الطاعات كلها شعب من شعب الايمان فالجواب لقوله في شعبه او اكثر من شعب الايمان وقد
يسمى بتلك الشبهة مؤمنًا وقد يسمى كما ان الذي يسمى بشعب الكفر كافرا وقد يطلق عليه هذا الاسم فقهنا املا، اصله من الخلق وامر من خلق
فالذي هو من هذه الخصلة يتكبر كما والظاهر في شئ من قاتل به كافرا امرا فالاداء لاول شئ من جنس وان في نفي شئ من جنس، فقهنا اصل الظهور
ان الايمان من قية شعبة من شعب الايمان بالبيان لا يفي مؤمنًا وان كان ما قام به ايمانًا واكثر من قية شعبة من شعب الكفر ببيان لا يفي كافرا
وان كان ما قام به كفرًا كما ان الايمان من قية شعبة من شعب الايمان بالبيان لا يفي مؤمنًا وان كان ما قام به ايمانًا واكثر من قية شعبة من شعب الكفر ببيان لا يفي كافرا
طبيعيًا ولا يعتمد ذلك ان تسمى شعبة الايمان ايمانًا وشعبة النفاق نفاقًا وشعبة الكفر كفرًا وقد يطلق عليه الفعل كقوله فمن تركها فقد كفر
ومن حلف بغير الله فقد كفر وقوله من اتى كاهن فصلًا فبما يقول فقد كفر ومن حلف بغير الله فقد كفر بما هو في صحيحه على اللفظ،
فمن صدر منه خلة من خلال الكفر فلا يستحق اسما كافرا على الاطلاق وكذا يقال لمن ارتكب عمداً انه فعل فسوقاً فانه فعل بذلك الحرام و
لا يرميه اسماً كافراً بل بنية ذلك عليه وهكذا الزنا والسارق والشارع لا يرمي اسماً كافراً بل بنية ذلك عليه وان كان معه ايمان كما انه لا يسمى كافراً
وان كان ما اتى به من خصل الكفر وشعبة اذ المخاصم كلها من شعب الكفر كما ان الطاعات كلها من شعب الايمان والمؤمنون مسلمون
عن تارك الصلوة او من سلم عن تركها سلب اسم الاسلام عنه اولى من سلبه ممن لم يترك الصلوة من سلبه ويرا فلا يفتن
تارك الصلوة مسلماً ولا مؤمنًا وان كان معه شعبة من شعب الاسلام لا يفتن عن تركها فيقال قبل ينفعه ما معه من الايمان في عدم
الخوف في التارك فيقال ينفعه ان لم يكن المتروك شرطاً في صحة ايا في واعتباره وان كان المتروك شرطاً في اعتبار ايا في لم ينفعه ولهذا
لوضع الايمان بالله وحده لا يتبين وان لا اله الا هو من اتركه صلاة على الله عليه وسلم ولا تنفع الصلوة من صلاتها بغير وضوء وقسم
الايمان قد يتبين بعضها ببعض كقوله في المشرع ما يشهد به وقد يكون كذلك فيبقى النظر في الصلوة هل هي شرط لصحة الايمان هذا هو السائل
في الآية التي ذكرناها وغيرها تدل على انه لا يقبل من الصلوة شئ من اعماله الا قبل الصلوة فهو متنجس وديان ولا من مال ربه وعلمه
بقام المخرج بلا رسل فماذا حرمها حرم اعمالها كلها وان اتى بها بصورة وقد غار الى هذا في قوله وان تنكحها فهو لها سواها اضمير في وقام
ان اول ما ينظر في اعمال الصلوة فان جازت له نظره في سائر اعماله وان لم تجز له لم ينظر في شئ من اعماله بعد امه فقهنا ان حرمها حرمها
في المسند قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان خير صلوة ايت كنتم الله على العباد ان يبين ان له عند الله عمل ان يدخل الجنة
ومن لم يأت به فليس له عند الله عمل ان شاء عليه وان شاء عذبه، وحدثنا عائشة في المسند ايضاً قالت قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم الذي اوتى عن الله ثلاث ديوان لا يحبها الله به شيقا وديوان لا يترك الله منه شيئاً وديوان لا يضر الله فاما الذين انكروا
لا يضر الله قال الله عز وجل انتم مؤمنين في الله فقهنا ان الله عز وجل لا يقضي الله به شيئاً فظهر المجد
فقهنا به ودين من صور تركه واصلوه تركها فان الله عز وجل يقض ذلك ويجوز عنه ان شاء واما الذين لا يترك الله
منه شيئاً فظهر العباد بعضهم بعضاً للتصريح بالاحكام يدل على بقاء نفس الايمان المانع من تخليد التارك ولعل المراد من قوله في شئ من
اعمال تارك الصلوة الاعمال القلبية التي تلقى الايمان لا العمل الصلوي مع الاقرار بالسائل الذي يسمى ايماناً والله اعلم (ومن تارة)
جرت بغير الله فله عمل من جنس رحمة الله تعالى) كما ان العمل لا يظلم الشئ في تارك الصلوة فقل له الشئ في اصل القول ان تركه قال
قال اذا كان كافراً لم يبق له قول لا اله الا الله محمد رسول الله قال الشافعي فالقول مستدبر لغير القول لم يتركه قال السليماني

المراد من حصول شبهة الايمان في نفس الايمان

ثالثاً الاشارة بالله وعقود الاول الذين

والخبر يدل على هذا المعنى فان الصحابة لم يعلموا بترتيبهم عند الله كما لهم كما لو انزلت في تلك الاعمال مؤثرات ومن بعدهم نقصان مرتبة عنهم
 وثالثاً ما بينهم صديقت تلك الاعمال في اعينهم اذ في من الشر قال الشاعر له لا يحقر الرجل الرفيع دقيقة + في السهو فيها للوضع معاذرة
 فكيف تترك الرجل الصغير صفاته + وصفته الرجل الكبير كبره وايضا قوله رحمه الله ان الكبيره قل يقاتل بحسن الحكمة والحول والاستظام
 لهما ما يفتقها الصغار وقل يقاتل بالصغيرة من قلة الجوارح وصره لهما لانه وترك الخوف ولا يستهان بهما ما يفتقها الكبار بل يحصل في اعلى رتبتهما
 وهذا امر مرجعه الى ما يقوم بالقلب وهو قد لا يعلم على مجرد الفعل والانتسان بعز ذلك من نفسه وغيره ام - فهذا الاقول وانما يتعلق بنظر
 الكبير والصغير بالمرء الذي يكون صغيرا وكبيرها الامور خارجة عن حرد ذواتها ولما قولهم الكبيره كل ذنب ختمه الله تعالى بنار واضعها
 لعنة او عذاب فهذا وما شاكله ليس خلد الكبار وفي الحقيقة بل تعريف بالامارات التي توجب لك المعرفة ببعض مصروفات الكبار والصغار
 كما تبه عليه الشيخ رحمه بن الصالح رحمه بن الله التوفيق ومنه العصمة **قوله** تلك الاية اي قال لهم ذلك ثلاث مرات وكرره تأكيداً لثبوت النتائج
 على احضار فهمه **قوله** الاشارة الى انما يحصل مطلق الكفر ويكون تخصيصه بالذكر لخصته في الوعد ولا سيما في بلاد العرب فذكر تبيينه على
 غيره ويحصل ان يرايه خصوصيته الا انه يرد عليه ان بعض الكفر اعظم قبحا من الاشارة وهو التعطيل لان في مطلق الاشارة اشياء متعبد
 في ترجيح الاحتال بالاول كذا في العقوبة **قوله** وعقود الاول الذين انظر لكل من يعقود وشهادة الزور والاشارة في اثنين احدهما قوله تعالى
 وقضى ربك ان لا تعبد الا الاياه عز وجل والذين يعبدون الا الاياه ثانياً قوله تعالى قال تعبدون الا الاياه عز وجل والذين يعبدون الا الاياه ثانياً قوله تعالى قال تعبدون الا الاياه عز وجل
 من الحق وهو القطع بغير علق والاداء اذا قطعه ولم يصل رحمه بن الشيخ رحمه بن الله قوله تعالى في عقود الاولين وفيه نقصان به من
 الحق على ضابط اعتقاد ام - وفي شرح الاحكام نقل بعض اصحابنا ممن تأخر عصره في كتابه مرشد المتامل ما نقله كما لا يخفى من الهلاك
 مع جهله لطلب عمله فخرج عين لا يسوغ له تركه وان منعك ارباك عن طلبه سواء كان من الامور الاعتقادية كمعرفة الصانع وصفاته وما يجي
 له وما يستقبل عليه وما يجوز وانما عمل عبداً ورسوله الصادق في افعاله وقواله ومن الظلمات التي تتعلق بالظواهر كالطهارة والصلوة والحياء
 وغيرها وما يتعلق بالباطن كالنية والاخلاص والتوكل والصدور والشكر وغيرها ومن المعاصي ما يتعلق بالسان كشرب الخمر وكل الحرام و
 الزنا وغير ذلك او الفجر كالزنا او الباطل كالشبهة وما يتعلق منها بالباطن كالشك والظن والارباب وسوء الظن وغير ذلك فان معرفة هذه الاشياء
 فرض عين ويجب عليه طلبها وان لم يؤد له ابوابه وانما ما سوى ذلك من الامور فيقول يجوز له الخروج لطلبه بالابواب وكذا لله لا يجوز طلبها
 الا بالابواب نعم الا المقدار لا يجوز الصلوة بربطه وقيل لا بأس بالمشغول على قصد التعلم اذا كان الطريق امناً ثم ان الزنا والاداء احداهما كان
 القابل فيه السلامة والآخر على الخيبة ينقطع الطمطم على الرجوع وعلى هذا سائر الحجج والفتاوى بخلاف الجواز فان تعرض النفس على الهلاك
 وفيه الحاق المشقة بجوازها فخرج بغير رادها يكون عاقباً ورواها للذين احب من الله او غيره ام - ووجدت بخط قاضي القضاة تاج الدين الشافعي
 ما نصه (مسئلة) والذي اراه في تراويح الاولين وتجويع عقوقهما انه تجب طاعتهما في كل ما ليس بمعصية ويشترط ان كان في هذا ما لا ينافي
 الخليفة وتراويح الامم لعله صلى الله عليه وسلم اطلع ما لزمه من معصية ورواها للذين احب من الله او غيره ام - وهو انما قد يتأذى من فعل او قول
 يصدر من الولدان لمعصية فيخرج عليه ذلك لان عرويه كل ما يؤذيها بخلاف الامم فكلها اذا تأذى بترك قول او ترك فعل منه وجب عليه
 فعل ارضائها ولو لم يرضه به وانما امره بترك شئ او صبح او فعل مكروه فالتدبير اراه التفتيل وهو انه ان امره بترك شئ فافعل ما لا ينافي فيها
 لان في ذلك تغيير الشر وتغيير الشرع وليس لهما فيه عرض فيحججهما للمؤذي لان تغييرهما بامرهما بالملك وامان امره بترك شئ في
 بعض الاوقات فان كانت غير راتية وجبت طاعتهما وان كانت راتية فان كان لمصلحة لهما وجبت طاعتهما وان كانت شفقة عليه لمصلحة
 لهما ان يفتعلها فالامر بهما في ذلك للمحل على الترتيب لا على الايجاب فلا يجب طاعتها فان علم من حالهما انه امر ايجاباً وجبت طاعتها
 وما في الخبر من ان الله انما نعمة من صنو المشا فحقه شفقته ليطعمها انسان يحل على عدم الايجاب لغو شفقته وانما يحل على ان لا يترك
 على التواضع قلنا من تغيير الشرع وتغيير الشرع حرام وان كان ماله وسنكته حلالاً لاصحابنا من الشبهة وامرهم ان ياكل او يسكن معهما
 وفيما كان له ان يسكنه شبهة وجبت طاعتها كما قاله الطولوشي لان مخالفتها حرام والامر ليس بواجب وان كان في الصلوة في اول
 الوقت فان كان على الدوام لم يجرم منها كما في تغيير الشرع وان كان في وقت وجبت طاعتها كما قاله الطولوشي وهو دون حضور الجماعة
 السنن الراتية لانه صفة الاستقلال وحاصله انه يجب امتثال امرها والامتناع عن مخالفتها لكونها معصية على الاطلاق وانما تكون معصية اذا كان

وشهادة الزور وقول الزور وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي مجلس فما لى لى بغيرها حتى قلنا ليه سكت وحديثي
يحيى بن حبيب الحارثي قال قال تعلق قال ناسبة قال انما عيى الله بن ابي بكر عن ابن عن النبي صلى الله عليه وسلم في
الكهنة قال الشريك بالله وحقوقى والودين وقتل النفس قول الزور وحديثنا نهم بن الوليد بن عبد الحيد قال نهم بن جعفر قال
ناشعة قال حدثني يحيى بن النضر بن ابي بكر قال سمعت اس بن مالك قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الكهنة عن النبي
فقال الشريك بالله وقتل النفس وحقوقى والودين وقال ألا أنتمكم يكبر الكهنة قال قول الزور وقال شهادة الزور قال شعبة
وأما كبريطي أن شهادة الزور حدثني هرون بن سعيد الكيلي قال نأب وهب قال حدثني سليمان بن زياد عن ثور بن زيد
عن أبي الغيث عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تجزى السبع الموقبات قيل يا رسول الله وما هي قال الشريك بالله والشريك
فيه عائلة لأهل الله الواجب وألشريعة المقر وفي هذا ما وألامر سوله وبزلهما غير ما يؤد بها في كل مكان وإن كان هذا ما يؤد بها في كل مكان
وإن كان يأمرن به فخطأ انفسهم بخلاف الامار فانه لا يأمر إلا بما فيه مصلحة المسلمين ولا يجب طاعته في حق نفسه ولا يحرم اداء عيهم والوالدين
يعمر ما دأها هيتا كان الذي وليس بعتن خلافا لمن شرط في تحريم الاذى ان يكون ليس بالهين فاقول يحرم اداء ما مطلقا إلا ان يكون اداءها
يناهض واجب لله فحق الله اولى فعلى ما قلته لو لم يطلق امرأته ونحوه وجعل طاعته هذا الذي اعتقده وادعاه حتى ان شاء الله تعالى
والله اعلم بكن في شهر الاحياء قوله وشهادة الزور قال الطبري في تفسير قوله تعالى والذين لا يشهدون الزور اصل الخبر يحسن الشيء
ووصفه بخلاف صفته حتى يحيل لمن منه انه بخلاف ما هو به قال والى الا قول اعتنا في الآية ان المراد به مدم من لا يشهد شيئا من الباطل
وقال القرطبي شهادة الزور هي الشهادة بالكذب ليتوصل بها الى الباطل من الامور لنفس او لغيره او لغيره او لغيره او لغيره
من الكذب اعظم ضرا منها ولا أكثر نساأ بعد الشريك بالله وزعم بعض هؤلاء المراد شهادة الزور في هذا الحديث الكفر فان الكفار ههنا
وهو ضعيف وقيل المراد من يصلح شهادة الزور وهو بعيد والله اعلم قوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متكئا قال المحمدي بن الحارث
والفتي والامار الا يجيء في مجلسه بخصته الناس لا يجر يجرد في بعض اعضائهم او لواحد يرفع بذكره ولا يكون ذلك في عامة جوبه قوله
حتى قلنا ليه سكت في اي شقة عليه وكبره لما يرفع وفيه ما كثره اذ لم يرفع معه صلى الله عليه وسلم والهيبة له والشقة عليه
قوله الشريك بالله قال ابن القيم في مدارج السالكين انما الشريك فهو زعمان الكبر او اصغر فلا يكبر الا بغيره الله بالآية منه وهو الشريك
من دون الله بل لا يجزى كماله في الله وهو الشريك الذي تضمن تسمية آلهة للمشركين برب العالمين ولهذا قالوا لا اله الا الله في النار قالوا
كأن كفى لغيره في الجنة إذ لا يتركه برب العالمين مع اقراءه ان الله وحده خالق كل شيء وربه ومليك وان الله بهم كل شيء كثر في ذلك
ولا عيت وانما كانت هذه المنسوبة في الحقيقة والتعظيم والعبادة كما هو حال الكفر مشرك العالم بغيره محبوس معبودهم ولا يظنون انوا لها
من دون الله وكثير منهم لم يتركوا محبوسين من الله وليست بشرك بل كبرهم اعظمون استبشروا اذ ذكر الله وحده لا يظنون
لنستقص مجود ولا يتركهم من المشرك اعظم مما يعضبون اذا استصلح رب العالمين واذا انتهكت حرمة من حرمت آلهة محبوسهم
غضبوا غضبا للهي اذ اقر اذا انتهكت حرمت الله لا يغضبوا لغيره بل لغيره اذا قهر انتهك لها باطعاهم شيئا رصوا عنه ولم يتفكر له قلوبهم لما
الشريك الاصغر فكيف يتركوا الله والصالحين والحلف بغير الله كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف بغير الله فقد اشرك وقيل
الرجل للرجل ما شاء الله وشئت وهذا من الله ومنك واتابا لله وبك وما الى الا الله وانت وانما تتوكل على الله وعليك ولو كانت لو كبر وكذا
وقد يكونوا شركا كبر بحسب حال قائله ومقصودهم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعل قال له ما شاء الله وشئت ايجزى بغيره
قل ما شاء الله وحده وهذا اللفظ اخف من غيره من الالفاظ قوله التسمية الموقبات هي المهلكات قوله والتجسس اختص في التجسس
قتيل هو تخمين فقط ولا حقيقة له وهذا اختصا في جصة الاستبانة في من الشافية والى بكر الرازي من الحقيقة ومن حرم الظاهر وطاعة
قال ابن تيمية له حقيقة وبه قطع الجمهور وعليه عانة العلماء ويدل عليه الكتاب الشريعة الشهيرة انهي لكن محل الذلوع
هل يقع بالتجسس انقلاب عين الا من قال ان التجسس فقط منع ذلك ومن قال ان له حقيقة اختصا هل له تأييد فقه جرح بغير المخرج فيكون
نوعا من الامراض ويتجهى الى امحالة بحيث يصير المحمدي جواا مشلا وعكسه فالذي عليه الجمهور هو الاول وذهبت طائفة قليلة الى الثاني
فان كان بالنظر الى القدرة الالهية ففسر وان كان بالنظر الى الواقع فهو محل الخلاف فان كبره من يرى ذلك لا يستطيع اقامة البراهين عليه
وقيل الخطي ان قوما انكر السحر مطلقا وكانه عنى القائلين بانه تخمين فقط ولا فني مكابرة قال المازي والفتي بن زاهر والمجزة الكبر

حقيقة السحر والفتي بن زاهر والامارة والمجزة

بأنه قد قيل من شئت الله تعالى ما شاء

وهو من المقدار قال فيكون من كان عليا من بني إسرائيل من النبي صلى الله عليه وآله من سئل علينا الشيف فليس منا حلال
 البركون إلى شيت وعبد الله بن زياد الأشعري في أواسطه عن يزيد بن أبي رزدة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله
 قال من حمل علينا السلاح فليس منا **قوله** نحن لنا نبي في سنة قال يعقوب هو زيد بن الحارثي **قوله** وثنا أبو الحسن محمد بن علي قال أن النبي
 حاربه ولا من يحمل من أوصاله على يد من لا يعرفه أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال من حمل علينا السلاح فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا
 وحل فليس منا **قوله** في سنة قال يعقوب عن اسماعيل بن جعفر قال إن النبي صلى الله عليه وآله قال من حمل علينا السلاح فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا
 صلى الله عليه وآله من حمل علينا السلاح فليس منا **قوله** في سنة قال يعقوب عن اسماعيل بن جعفر قال إن النبي صلى الله عليه وآله قال من حمل علينا السلاح فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا
 جعله فرق الطحاوي في سنة الناس من شيت فليس منا **قوله** في سنة قال يعقوب عن اسماعيل بن جعفر قال إن النبي صلى الله عليه وآله قال من حمل علينا السلاح فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا
 ح وحدثنا ابن نمير قال أن النبي صلى الله عليه وآله عن اسماعيل بن جعفر قال إن النبي صلى الله عليه وآله قال من حمل علينا السلاح فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا
 ضرب الخ كذا وحق الجواب **قوله** أو كان يحوي أهل الجاهلية هذا حديث صحيح **قوله** أو كان يحوي أهل الجاهلية هذا حديث صحيح **قوله** أو كان يحوي أهل الجاهلية هذا حديث صحيح
 إلى شيت قال الجرح **قوله** وحدثنا ابن نمير قال أن النبي صلى الله عليه وآله عن اسماعيل بن جعفر قال إن النبي صلى الله عليه وآله قال من حمل علينا السلاح فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا
 الحكم بن موسى القنطري قال الجرح **قوله** وحدثنا ابن نمير قال أن النبي صلى الله عليه وآله عن اسماعيل بن جعفر قال إن النبي صلى الله عليه وآله قال من حمل علينا السلاح فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا
 وجها فليس منا **قوله** وحدثنا ابن نمير قال أن النبي صلى الله عليه وآله عن اسماعيل بن جعفر قال إن النبي صلى الله عليه وآله قال من حمل علينا السلاح فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا
 عيسى بن رافع بن رسول الله صلى الله عليه وآله قال من حمل علينا السلاح فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا

هدى ويقول بين هذا القول يعني على يد من تأويله يكون أوقع في النفوس والبر في الزجر والله أعلم قال الحافظ والوحيد السمرقور
 لا يتناول من قاتل البغاة من أهل الحق فعل البغاة وعلى من بدأ بالقتال ظالم **قوله** وعبد الله بن زياد الأشعري في أواسطه عن يزيد بن أبي رزدة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله
 وتشديد الولد وأخوه حال **قوله** النبي صلى الله عليه وآله عن اسماعيل بن جعفر قال إن النبي صلى الله عليه وآله قال من حمل علينا السلاح فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا **قوله** عن شيت فليس منا

إلى القارة القبيلة المشرفة **قوله** على صبرة طاهر الأحمي بقدر القصاد واسكان الباء قال الأحمي الصبرة الحكومة المصروفة من الصبر أو صبرت
 صبرة الأرقام بعضها على بعض ومنه قيل السحاب فوق السحاب **قوله** أصابته السهم إلى أي المطالب بأب حرم صبره من الخلد **قوله** وشوق الجواب
 وألن عما بين عوى الجاهلية **قوله** ليس منا من حمل من غير الجاهلية إلى أي من أهل سنة وطريقنا وليس المراد به إخراجهم من الدين ولكن إخراجهم
 إرادته يحمل اللفظ المبني لفة في الرد عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عند معاقبته لك منك ولست معني أي ما كنت على طريقتي
 وقال الزبير بن المنذر والمفسر التاريل الأول يستمر زمان يكون الخبر أتم ودر عن أمر يجوزي وهذا يصان كلام الشارح عن الجملة الأولى
 أن يقال المراد أن الواقع في ذلك يكون قاتلهم لأن يجر ويخرج عنه فلا يخلط بمجامعة السنة تأويله على استحسانه كما لا يخفى على الجاهلية التي بها
 الإسلام فهذه الأولى من أجل على ما لا يستقامد منه قد نزلنا على الفعل السجود وحكي عن عيسى أن الله كان يكره الخوض في تأويله ويقول لا ينبغي أن
 عن ذلك ليؤتج في النفوس والبر في الزجر وقيل المفسر ليس على يدنا الكمال أي أنه خرج من مخرج من فخرج الدين فإن كان معه أصله كما كان
 وهذا يدل على حرصه على ذكر من شق الجيب وعذره وكان السبب في ذلك ما تقدم ذكره من عدم إرضاء الله عنه فإن وقع التصريح بالاستقلال مع
 العلم بالخير أو إضطراره فلا يمازج ولا يقع من على النبي صلى الله عليه وآله من الدين **قوله** أو شق الجيب إلى هذه الآية التي رأوها شربان النبي
 حاصله الذي يعبر بكل واحد من المذكريات لا يجوز عنها والجواب جرحه جرح الجاهلية والموحدة وهو ما يقع من الشوب ليس يدخل فيه المراسم السرد
 يشبهه أكمل فليس منا **قوله** وهو من علامات الشقة **قوله** ودعا يدعوى الجاهلية إلى أي من القبيحة وفحوا وكذا الذنوب كقولهم لا جرم ولا جرم وكذا
 الدعا يدعوى الجاهلية **قوله** ورد في حديث أبي أمامة عن ابن عباس أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ليس منا من شق ثيابه وفساد ثيابه
 بجربها والذباغية بالويل والثبور والكلاب الجاهلية ما كان في الفتنة قبل الإسلام **قوله** وعلى بن عسكرو إلى بقية طاهر واسكان الشية المجتهد
 وفخر الرواة في قوله المكون موسى القنطري إلى هو فرق الفات والطاء فسوب إلى نقطة بردان يقع الباء والمراد به جرحه **قوله** في سنة قال يعقوب عن اسماعيل بن جعفر قال إن النبي صلى الله عليه وآله
 هو يوم المير وفخر المير العجوة وكما لمير الثانية **قوله** رجح أبو موسى إلى هو فرق الواو وكسر الجيم **قوله** فأناب في مابري إلى قال القاضيه عاصم
 أي يرى من فعلهم أيا يستوجب من العقوبة أو من جهة ما لم يرض من بيانه وأصل الآية إلا الفصل **قوله** من الضلالة إلى وقت في
 الأصول بالصاد وسبق بالسين وهما حيمان وهما الصلح وسبق وصالح وهي صالحة سألته وهو التي تفرع عنها بالصيغة
قوله والضلالة إلى وهي التي تخاف شعرها بالصيغة **قوله** والضلالة إلى وهي التي تخاف شعرها بالصيغة **قوله** والضلالة إلى وهي التي تخاف شعرها بالصيغة

فأكثر بها سيرة وأذا هم بمحسنة

هذا الخبر من غير تعيين وإنما الثانية على من مشروط ذلك وأصر عليه وهو ما في المذهب بالإنفاق وغروا أم قلت حديث ابن كثير في ذلك
رضي الله عنه ليس من رآب العزم في شيء حتى يستدل به من يقول بالمؤاخاة بالمعروف أن الأولى حديث ابن كثير أنه قال في حديث علي بن فضال عن النبي
وفتان أسماها وهذا من الحديث المتناسخ التي تكون بالحيات بالحدس والعجب اتفاق والكبر وغيره ما ذكره حديث شريم الماشقة وساعة
الظن بالله وبأن المؤمنين ليس من رآب القصد بل من جسد الإخلاص الأربعة والمواكبات الروضة التي يواخها العبد بالإنفاق فيعلم أن هذا
ركاكة لا يحتاج بقوله عز وجل أن الذي ينجحون أن يكسبوا الثأب حتى وقوله تعالى ويكسبون الأجر والظن الآية على المؤاخاة بالمعروف قال المازني
ذهب ابن الأثير في إسناده إلى أن عزهر على المحبة بقلبه ولكن عليها نفسه أنه يأمر بعمل الأحاديث الواردة في الصوفيين من سيرة وطريقه
على المسطر الذي يذكره بالطلب الاستسقاء قال المازني وعنه كثير من الفقهاء والخوارج والمكحولين وقتل ذلك من نص الشافعي في كتابه في مناقب
لما أخرج مسلم من طريقه صرحه بلفظ فانا أغفرها له ما عملها فان الظاهر أن المراد بأهلها ما عملها من راحة بالمعصية المروية وقوله عليه
بأن عامة السلف وأهل الصلوة على أن ابن الأثير في إسناده لافقاً قهر على المؤاخاة بأعمال القلوب كالمعروف أن العزم على السيرة يكتب سيرة غيره كما
السيرة التي هو أن يعملها كمن يأمر بتجصيل معصية فلا يقصدها بعد حصولها فإنه يأمر بالأمر بالمعروف والإحسان في ذلك حديث إذا التقى
المسلمان بسيرة ما أقبلوا على الموت في في التزلف هذا القول كما قال المقتول قال أنه كان خريفاً على كل صاحب. ولأنه يظهر أنه من هذا الجنس
وهو أنه يقاتل على خبره بمقتضى ما يستحقه وكل ما قال عقاب من بأشهره حشاً. قال القائل والمجبور من القول الأول أن المؤاخاة قطعاً على القلوب
المستقلة بالمعصية لا تستلزم المؤاخاة على القلب بقصد معصية المحاربة إلا هو على المقصود الذي بين ما هو القصد ما هو وسيلة وقصدهم
ما يقع في النفس أن تستأثر بغير منها الجواب عن الثاني أن خفضها أن يظن به ثم ذهب في الحال وهذا من الوسوسة وهو معروف وهو الذي
وفوقه أن يقرده فيه فيذكر ثم يرفع عنه فيتركه ثم يتركه كذلك ولا يستمر على قصد. وهذا هو الرد فيحفظ عنه أيضاً وفوقه أن
يسئل إليه ولا ينفقه من قبل يصحح على فعله فما هو العزم وهو متى التزم (وبصحة خمس التهمة وقالوا أن حديث النفس بين المردة والذين في
عزمه وحظه. وبين الحديث قال الشاعر من رآب القصد جسد رآب ذكره. فطاف بغيره في النفس أسقفاً وبليده هم فصرقوا كلها أروفت
سوى لا خير فيه إلا خذل ذكره) ثم العزم على قصور القصد الأول أن يكون من أعمال القلوب صمها كالشك في الرضا والنية والنية أو
البحث فيها كالمعروف على عليه جزئاً ودونه المعصية التي لا تصل إلى الكبر كما يجب ما يفيض الله بعض ما يحب الله. ويجب المسلم أن يفيض
موجب لذلك فيذكر يأمر ويضيق به الكبر والعجب للبيح والمكر والحسد وفي بعض هذا الخلاف فمن الحسن البصري أن سوء الظن بالمسلم
حسد متفرد عنه وسوء على ما يقع في النفس مما لا يقدّر على دفعه لكن من يقدّر ذلك كما أمره بحذرته النفس على تركه والتفسير الثاني أن يكون
أعمال الجوارح كالزنا والسرقة فهو الذي وقع في المذامع قد هبت طائفة التي عزموا على ذلك أصلاً ونقل عن بعض الشافعية ويروى ما وقع في
حديث خريز بن فاتك الحديث عليه بعد فأنك حديث ذكر المعصية المحسنة قال علم الله أنها أشعرها قلبه وحرس عليها حيث ذكر الله وبالسيرة للذين
بشيء بل قال فيه ومن هم سيرة يستعمل في كتاب عليه والمقام مقام الفضل فلا يلتزم التحريم فيه وذهب كثير من العلماء إلى المؤاخاة بالاعتزال لمعقول
وسأل ابن المبارك عن شفيان الثوري أن أخذ الحديث بما عزم عليه قال إذا جرد ذلك واستدل كي من منعه بقله تعالى ولكن لا يؤخذ في ذلك كما كتبت
فأقول فيكون حديث أبي هريرة الصحيح المرفوع أن الله تجاوز لك ما كنتي مما حدثت به نفسها ما لم تعمل به أو تحمل على الخلفات كما تقدم ثم أورد في ذلك
فقلت طائفة في ذلك عليه في الدنيا خاصة في خصالهم والخبر وقالت طائفة بل يفتأ عليه يوم القيامة لكن بالاعتكاف بالعذاب هذا قول
ابن جرير والريعي بن أنس طائفة ونسبة إلى ابن جرير أيضاً واستدأ ما يجرى في الجوارح يخرج في أيسر المؤمنين على نفسه من كتاب الأدب
من الشافعي واستثنى حاجة من ذهب إلى عدم مؤاخاة من وقم منها لهم بالمعصية ما يقع في الحرمات ولو لم يؤخذ في قوله تعالى ومن يؤمر
بشيء لم يجد في شيء من ذلك في غير ذلك الكبر. وأجاب من لم يزل بالمؤاخاة بالمعروف من حديث الملقين بسيفه أنه يتعلق بملتين عزهر كل
على صاحبه وأقرن بعزمه فعل بعض أخصر عليه وهو شهر السلام وأشار به إلى الآخر فهذا الفعل يؤخذ به سواء حصل النقل أم لا ولا يترك
من قوله قالوا والمقتول في النار أن يكونا في حدية واحدة من العذاب بالإنفاق. كذا في الفقه قوله وأذا هم بمحسنة إلا قد مر ما يدل على أن
مطلق الحديث لا يرد أنه لا يكتفي بغير محسنة من وجهه ابن جرير والمأكرم من حديث خريز بن فاتك رفعه ومن هم بمحسنة بعد الله أنه قال في شرحه عليه
وحرس عليها وقد تمسك به ابن جرير فقال بعد ما هو حديث أبيه في معصية المراد بالمراد بها العزم وقال ويحتمل أن الله يكره المحسنة بمجرور

قال شدّة البياض في سواد قال قلت فما الكور مجزئيا قال منكوسا **وحدثني** ابن أبي عمير قال سمعت أبا الفزاري قال نا
أبو مالك الأحمسي عن أبيه قال لما قد مرّ رجل يفتي من عند عمر بن الخطاب فقال إن أمير المؤمنين إن أمس لما جلست إليه
سأل أصحابه أن يكتبوا حفظ قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في النفاق وساق الحديث بمثل حديث أبي خالد لم يذكر تفسير
إلى ذلك لقوله مؤثرا **وحدثني** محمد بن مثنى وعمر بن علي وعقبة بن بكر مكره العتيق قالوا نأخذ من أبي بصير
عن سليمان التيمي عن عبيد بن أبي هند عن أبيه عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
حدثنا ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتنة قال حذيفة أنا وساق الحديث لحدثني أبي قال عن أبيه عن رجل عن رجل
في الحديث قال حذيفة حدثتني حديثا ليس بالأغليط قال يعني أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **حدثني** محمد بن رافع والفضل
وابن أبي عمير جميعا عن معمر بن الزبير عن أبيه عن ابن بكير عن أبي خازن عن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام ضربا وسيعود كما بدأ غيرنا فطوى للمعربة **حدثني** محمد بن رافع والفضل
ابن سهل الأحمري قال أنا شهاب بن ميمون قال أنا معمر بن وهبان عن محمد بن أبي بكر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ وهو يأمر بآداب المسجدين كما تأمر الحية في بطنها **وحدثني** أبو بكر
إلى شيبة قال نأخذ الله بن ميمون وأبو أسامة عن عبيد الله بن عمر **وحدثني** ابن أبي عمير قال ثنا أبي قال نأخذ الله بن عمر

مخفا ليس هو من صحف الكتابين ولكن اجتهدوا في رأيي من حديث النبي صلى الله عليه وسلم بالحاصل أن الحال بين النفاق والاسلام
عمره في الشعة وهو الباب لها تاريخا لا تخل الفتنة فاذمات دخلت النفاق وكذا كان والله اهل قال الحافظ وقد في حذيفة على حد ذاته
هذه الوردية هي الشعة فردى الطاهر إلى ما ساد رجالة ثقات النافي عن غيرنا فحدثنا ما قال أبو زرارة عن أبيه عن رجل عن رجل عن رجل
أن أبا ذر قال لا يصحركم فتنة ما دام فكر وأشار إلى عمر بن الخطاب عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
عن ذلك فقال مرث وحسن جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها غالي الفتنة لا يزال بينكم وبين الفتنة باب شديد النفاق ما عاش
قوله قال شدّة البياض في سواد قال القاضي عياض كان بعض شيوخنا يقول أنه تصيف وهو قول القاضي إلى الوليد الكندي قال أنا
أن حواه شبه البياض في سواد كذا في الشرح قوله إن أمير المؤمنين أمس في السواد يقوله أمس الزمان الماضي لا من يومه وهو اليوم
الذي يلي يومه حيث كان حله لما مرّ حذيفة الكوفي في انصرافهم من المدينة من عند عمر رضي الله عنه كذا في الشرح **باب أن الإسلام**
بدأ غريبا وسيعود غريبا وأنه يأمر بآداب المسجدين قوله إن الإسلام بدأ غريبا إلى أبيه عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
وإن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا قال القاضي عياض وظاهر الحديث العموم إن الإسلام بدأ غريبا وكذا قال في التفسير وأما قوله في الفتنة
التي هي من الغلو أو طاهر إلى الله تعالى قوله صلى الله عليه وسلم في الفتنة قال هو طوي فطوى المعربة قال أبو الفزاري قال في الفتنة قال في الفتنة
تقول العرب طويك وطويالك وأما مصف طوي فاختار في مصف قوله تعالى طويك فطوى المعربة قال أبو الفزاري قال في الفتنة قال في الفتنة قال في الفتنة
أن معناه فرح وفرح عين وقال عمر بن الخطاب قال غبطة لهم وقال فتاة حبس لهم وعن فتاة حبس لهم وقال إبراهيم
خير لهم وكلمة وقال ابن عجلان دمار الخبز وقيل الجنة وقيل شجرة في الجنة وكل هذه الأقوال محتملة في الحديث والله اعلم قال النووي رحمه الله
قوله حدثنا ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام ضربا وسيعود كما بدأ غيرنا فطوى للمعربة **حدثني** محمد بن رافع والفضل
ابن سهل الأحمري قال أنا شهاب بن ميمون قال أنا معمر بن وهبان عن محمد بن أبي بكر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ وهو يأمر بآداب المسجدين كما تأمر الحية في بطنها **وحدثني** أبو بكر
إلى شيبة قال نأخذ الله بن ميمون وأبو أسامة عن عبيد الله بن عمر **وحدثني** ابن أبي عمير قال ثنا أبي قال نأخذ الله بن عمر

قال ابن أبي عمير قال سمعت أبا الفزاري قال نا أبو مالك الأحمسي عن أبيه قال لما قد مرّ رجل يفتي من عند عمر بن الخطاب فقال إن أمير المؤمنين إن أمس لما جلست إليه

بناؤه عليه السلام بالآثار والاعمال

عن محمد بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتت الأيمان لمأثر إلى المدينة كما تأثر الرعية إلى النحر **فما خلفه** ثم أهدى من حرب قال فأعان قال فأحسنا وقال أنا قلت عن ابن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض **الله حلال** ثم أهدى من محمد بن محمد قال أنا عبد الرزاق قال أنا معمر بن ثابت عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة على أحد يقول **الله حلال** ثم أهدى من محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن إدريس في اللفظ لا في كريب قالوا أنا أبو حمزة عن الأعمش عن شقيق عن حفص قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال **أحسبوا إلى كرم يلفظ الإسلام** قال فقلنا يا رسول الله اتقنا علينا ونحن ما بين النسيث مائة إلى السبع مائة قال فكلوا فزفوا وفي زمن الغيبة دنا يصعد ولا ينزل أجدل يهزم ومن بعده ذلك أنزل الله صلى الله عليه وسلم والصلوة في سجود والمركب وشاهدنا في روافد راحته به وقال اللاذقي كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والقرب الذي كان معهم والذي يلوهم والذين يلوهم هو خاصه وقال اللاذقي في تنبيه على مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وأن عليهم حجة كما رواه مالك بن أنس وهذا في سبيل إخص بعد النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وأما بعد ظهور الغائب وانتشار الضلالة في البلاد والسياسة في أواخر المائة الثانية وهو جرح الضمير المشاهد في بلاد ذلك الأثر في الغيبة ياب ذهاب الأيمان آخر الزمان، قوله حتى لا يقال في الأرض **الله حلال** معناه المحسنين التي التمسها أفعالهم على شرائعهم كما جرت في الزمان الأخرى وثاني الزمان من قبل الزمن فتعطل فلاح المؤمنين عند قرب الساعة وقد تقدم مراراً في باب الحج التي تعطل أرواح المؤمنين بيان هذا ما جمع بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم لا تنزل إلا من أطاع من أتى ظهره على الحق إلى يوم القيامة قوله علي بن يقطين الله الله أبو حمزة قال الله تعالى وأما الزمان الذي لم يزل على تكرار من الله تعالى في الزمانين وهذا هو في جميع الأصول قال القاضي عياض عن وفي رواية ابن أبي جعفر يقول كماله الله، فليكن في تكرير كلامه إشارة إلى مشيئة ذكر الله عز وجل بأسماء الملائكة والرواد على من يؤمن به ومحمود كالحفاظ من جملة في فتاواه قاله قد أطلب ألقاباً يلحق في إبطال مشيئة هذا الذكر كما ذكره الله عز وجل من ألقاب المؤمنين في كتابه ولا ينفص على التفرقة في الملة ومن هذا الحديث فخرج أن بقية العالم ببركة العلماء العاملين وأصحاب الصالحين وعقول المؤمنين وصغار الرادعين قاله الطيبي رحمه الله معني حتى لا يقال حتى لا يكره اسم الله ولا يفتكر إليه ينظر قوله تعالى **وَلَا يَتَكَبَّرُونَ فِي النِّعَاتِ** ولا يفتكر في النعمان ولا يفتكر في هذا كلامه يعني ما خلفه خلفاً لا يحل ولا يكره بل خلفه لا ذكر وأحقه فإذا علمكم ولم يعد فيما لم يكن أن تجرب وأقوم الساعة وقال الظاهر دليل على أن بركة العلماء والعلماء قبل الزمان في العالم من الجن والإنس وغيرهم من المخلوقات والحيوانات والنباتات، أم وعلى أن ذكر الله عز وجل كانه رخص هذا العار وبقيته وبقائه والله أعلم باب جواز الاستمرار بالأيمان الخائف، قوله **أحسبوا إلى كرم يلفظ الإسلام** وفي رواية ثالثة عن الأعمش عن عبد الجبار أن كثيراً من تلفظ بالإسلام قال الخائف في مشيئة كتابه دواوين الجيش وقد سبق ذلك عند الاحتياج إلى غير من يصلم للمقاتلة من لا يصلم قال ابن المنذر لا يحل أن يكتب الجيش وأصحابه على يد غيرهم لا بد من بركة الكتاب المأمورين بالصحة الدينية والمراعاة التي وقعت في حين كانت من جهة الإعجاب، قوله **اتقنا علينا** قال الحافظه وكان ذلك وقع عند قرب ما يخاف منه ولعله كان عندهم إلى أحد أوصيائها ثوراً في شهر ابن التين المجزولان ذلك كان عندهم الخندق ورسى اللاذقي أحسن أن ذلك وقع كما أنوا بالعبودية لأنه قد اختلف في عده هل كانوا ألفاً وخمس مائة أو ألفاً وأربع مائة أو غير ذلك مما ساقى في مكانه قوله **رسخ ما بين التسمية إلى السبع مائة** قال اللاذقي هو مشكل من جهة العربية وله وجه وهو أن يكون مائة في المؤمنين مستعرباً على التسمية على بعض أهل العربية وقيل مائة في المؤمنين مجزوعاً على أن تكون آلاف والملازمين فلا اعتداد بدخولهما وقيل رواية غير مسلوقة على أن سبع مائة وهذا ظاهر الإشكال فيه من جهة العربية، وتوقع في رواية شقيق الثوري عن الأعمش عن عبد الجبار أن كتبته ألفاً وخمس مائة رسول في رواية ابن شاذان عن الأعمش عن فخر بن أحمد وخمس مائة قال الخائف وكان رواية الثوري رجحت عن الجباري فذلك أن اعتقها كونه أحفظاً من ألفاً وزاد عليها وزيادة الشدة الحافظه مقدرة وأبو معاوية وإن كان أحفظ أصحاب الأعمش يخصصهم وذلك أن أقصم مسلولي في حديثه لذكر الجوزم بالعدة فقدم الجباري رواية الثوري زيادة بها بالنسبة لرواية الأثنىين والجزم بها بالنسبة لرواية ابن معاوية - وسلك اللاذقي الشارح طريق الجمع فقال لعلهم كتبوا مات في مواضع وجمع بعضهم بين المراد بالآلاف خمس مائة جميع من أسلموا من أهل مكة وعبد موسى وعابدين المستنير إلى التسمية الرجل خاصة وبخمس مائة للمقاتلة خاصة وأما من جهة الأول وان كان بعضهم أبطله بقوله في الزمان الذي ألف وخمس مائة وهو غير ممكن أن يكون الثوري أراد بقوله رجل نفس وجمع بعضهم بين المراد الخمس مائة للمقاتلة من أهل المدينة خاصة ومائة للتسمية إلى التسمية

اذ قال رب اني كنت مخفي الموتى قال اولئك الذين قالوا بلى ولكن لم تعلم قلبي

لاي كنهية احياء الموتى من ابراهيم وقيل معناه اذا ارشدنا نحن فابراهيم اولى ان لا يشك اى لو كان الشك متعلقا بالانبياء ولكنك انا احق بهم
 منهم وقيل معناه اني لو ارشدنا فاحملوا انهم يشكوا واما قال ذلك تواضعاً منه او من قبل ان يعلمه الله بانه افضل من ابراهيم وهو كونه في حديث
 ابن عمر عن سلمان بن رجاء قال المني صلى الله عليه وسلم يا اخي لا يرى قال عاك ابراهيم وقيل ان سبب هذا الحديث ان الائمة لما نزلت قال بصل الناس
 ابراهيم و لم يشك نبياً قبله ذلك فقال نحن اخي بالشك من ابراهيم واراد ما جرت به العادة في مخالطة من ارادوا بدفع عنهم شراً قال عاك
 اردت ان تقول فلان فقله لي ومقصودنا انقل ذلك وقيل اراد بقوله عن امته الذين يحولهم الشك واخرجه هومنه بكالة العصة وقيل
 معناه هذا الذي تروى انه شك انا ولى به لانه ليس يشك انما هو طلب ليزيل البلبان وقال ابن الجوزي انما صار من ابراهيم لسما عاق
 من تكذيب قومهم و رده عليه وتجهتهم من امر اباحت فقال انا اخوان اسأل اسأل ابراهيم لظهور جبري في جميع قوى المتكبرين الاحياء الموتى
 وطرف في تعجيل الله لي ولكن لا سأل في ذلك ام - وقال السدي لم يرد والله تعالى اعلم عن نفسه الكريمة بل انبياء مطلقاً غير ابراهيم
 اى لو كان من ابراهيم شك لكان غير ابراهيم من انبياء الحق به لان ابراهيم قد اعطى رثه فقال تعالى ولقد اتينا ابراهيم بمكة ونوحاً
 عليهما السلام فقال تعالى وكذلك نرى ابراهيم مكرهات القلوب والافاضة فيكون من كل قبيلة فيكون عدداً في الايمان فاذا فرضنا من كل قبيلة
 كان غيره من الانبياء من ابراهيم بالشك فيه ومعلوم انه ما شك غيره في البعث والقدرة على الاحياء فكيف هو مصنف قوله اذ قال رب اني اولى
 من ابراهيم شك اذ قال رب اني وليس المصنف من اخي اذ قال كما لا يخفى انتهى كلامه قلت والذي يظهر لهذا الجدل المصنف في تقرير كلام
 النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم ان امرنا في الكتاب بانك عملة ابراهيم عليه الصلوة والسلام قال تعالى قل بلى و لعل ابراهيم خبيثاً وقال
 رب اني اولى به من ابراهيم فهو من انبياء المسيرين الاية وقال واسم طه ابراهيم خبيثاً وظاهر ان التامخ اخي الشك من المتبرع ومعلوم قطان التامخ
 لم يشك فانتقل الشك من المتبرع ايضا وكان السؤال عن اراء كيفية احياء الموتى فتصلي زيادة الطائفة لا الوجه والشك في القدرة على الاحياء
 كما هو مصرح في القرآن وتوسعي هذا السؤال شي بمسبب الصورة مع انه لم يقبل منه الا العلم بنبوة فمن اخي بشك ذلك الشك ومقصود النبي صلعم
 من هذا الكلام ان شاء الله تعالى ان قد ايسر ساحة ابراهيم عليه السلام مع الائمة اللطيف الى فضل نفسه الكريمة فانه صلى الله عليه وسلم
 لم يسل سؤالا يورده ويصويره وسياقه شراً وتردوا جميع كون اخي به حتى نوبه الخطاب من الله سبحانه وتعالى بقوله اولئك الذين قالوا بلى
 ابراهيم بلى ولكن لا يعلمون قلبي وايه الاشياء في كلام ابن الجوزي المذكور وهذا ان القطعة الثالثة من حديث الباب اى قوله صلى الله عليه وسلم
 ولوليت في ابيهم بلى لم يثبت يوسف الاكبر الذي يثبت للثمة على يوسف عليه السلام وظهر ان حال صبره على البلاء وتبنيته وتأنيبه في
 احتمال مشاق التجنب مع التنبيه البليغ على بلوغ نفسه الكريمة من الجدية المحضة المطلقة فاجابها القصور ومن الرضوخ والتسليم اجاب في
 الدنيا ومقتضى هذا المقام ان يسترسل الجهد نفسه مع خصه الله وكل مشقاً ومكرواً اذا لم يكن فيه اثر ومصيبة في ذاته المولى سبحانه وتعالى
 في التجنب حظه بخير تأخير واذا دعى الى خروجه منه اجاب الداعي على الفور بل من التحليق على الشات برأيه واظهار رزاهته من الظنورة الا انها
 الناشئة من غير دليل لاسيما بعد انحلالها بوضوح آثار الكرامة والصلوة و ابراهيم الرشيد على رؤس الاشهاد والله يتولى تزيين كبرهاتكم
 كما تولى خليفه من بعض النظم فكان النبي صلى الله عليه وسلم رآى ما فعله عليه من كمال العبدية المطلقة مما يحسن التاديب مع الانبياء
 السابقين عليه وعليهم الصلوة والسلام وهذا الذي ذكرته في قصته يوسف عليه السلام من الاثبات المحمود قدس الله روحه قوله اذ قال
 رب اني كنت مخفي الموتى ان قال بعض المحققين ان السؤال لم يكن عن شك في امر ديني والصدى بالله ولكنه سؤال عن كيفية الاحياء لم يعلمه
 بما وكيفية الاحياء لا يشترط في الايمان الا الحاطة بصورتها فالحليل عليه السلام طلب علوما لا يتوقف الايمان على علمه وبلى على ذلك ورد السؤال
 بصيغة كيف وموضوعها السؤال عن الحال ونظير هذا ان يقول القائل كيف يحكم زيد في الناس فلو كان ابراهيم يشك انه يحكم فهو ولكنه سأل عن كيفية
 حكمه لمعلوم ثبوته ولو كان سأل عن ثبوت ذلك فقال لا يحكم زيد في الناس ولما كان ابراهيم قد علم بجواب بعض الخوف فغضب الى ابراهيم وحاشاه
 شكاً من هذه الية فظهر النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا الوهر بقوله على سبيل التواضع عن اخي بالشك من ابراهيم واى لو كان شكاً فلا كان
 يشك ابراهيم اخي وقيل ان الكلام مع اهل جده هذا انتهى المعنى من المحيبي والتحليل عليها الصلوة والسلام رآى الاشك عندنا جميعاً ومن هذا
 الباب اهرجوا اهرجوا ومعه في الغريقتين وانما سجدوا التقدير بعد ان تلك الحقيقة وان كانت تستعمل لظاهر في السؤال فخر الكيفية كما
 علمت الا انها تستعمل لظاهر في الاستعجاب كما اذا دعى مدم انه جعل كذا لعل الايمان وانما جاز يجز عن علمه فقول له اني كيف فعل هذا

ويعرج الله لوطاً لقد كان يأوي إلى ركن شديد فلو ليئت في العنبر طول لبيث يوسف لأحييت الدنيا وحلثني بها أن شاء الله تعالى
 وترى أنك عاجز عن حملها فادع بها علم يراه المخلوق الخيلى هذا المصنف ان يغلطه في الجواب بما يرفع عنه ذلك الاحتمال الفعلي في
 البناء الأولى ليكون لها مخلصاً بغيره تعالى في نفسه ما كل من يصحها فمما لا يخفى فيه في ذلك ومنه الطائفة جليل سكر القدر على الخلق
 في كنفيات الأجيال المحقة في ظهور التعديل المشاهدة عدم حصول هذه الطائفة قيل لا ينافي حصول الأيمان بالقدرة على الإحسان على كل الوجوه
 رؤية الكيفية ذات في إيمان المطلوب منه عليه السلام شيئاً وأنا أفوت أمر لا يخفى على إيمان به، لكن في ردح المعالي وقال الكائن ابن أبي شريف و
 ابن الهيثم في المسألة وشرحه قبل طلب السيد إبراهيم صلى الله عليه وسلم حصول القطع بالأحاديث بطريق آخر وهو البرهان الذي يراه سبب في
 الإحسان به أي بأحاديثه وهذا تأويل حسن وحاصله أنه لما قطع السيد إبراهيم صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم بذلك أي بالقدرة على إحسان المولى من وجهه كبر
 الجبري أي الدليل الموجب للقطع اشتاق إلى مشاهدة كيفية هذا الأمر العجيب الذي يفرق بينه وبين قطع وجود دمشق وما فيها من جرات وأتفه
 وانه كجارية فما زعمته لنفسه في رؤيتها والآن تخرج بمشاهدتها أي طليت منه ذلك قائماً أي النفس لا تسكن عن ذلك الطلوع لعل حتى يحصل
 مضافاً أي ما عرفت من المشاهدة وكذا شأنا أي النفس في كل مطلوب لها مع العلم بوجوده فليس تلك المنازعة والطلب يحصل القطع بوجوده
 إذ التخصيص بثبوته وهذا التأويل يشير إلى أن المطلوب بقول إبراهيم عليه السلام ولكن ليطلع قلبى هو سكن قلبه من المنازعة إلى رؤية الكيفية
 المطلوب رؤيتها وهو الآن أقصم عليه بن عبد الله في جواب السؤال والمطلوب سكنه يحصل مقتضاه من المشاهدة المحصلة للعلم بالبرهان
 العلم النظري والله سبحانه أعلم قولي ويعرج الله لوطاً إلى بعض المراتب العجيبة فيعلم لوطاً وطول البراءة والله أعلم بالترجيح لوطاً في الصلوة
 والسلام لاحقاً له شد برقمه وصبره على كثرة ما أودى إلى الله حتى اضطر إلى قوله لو أن لي كبر قرة أودى إلى ركن شديد يدعى هذا نوعاً من على لوطاً إلى
 صبره واستقامته في تلك المضائق مع الأعداء من تحق الأبداء إلى عشرة أضعاف من الخلوقات نازل عن ربه على نبياً وعليه الصلوة والسلام
 تحسبنا الله ونهرك الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقال يائي ما حاصله ان مصر قوله لقد كان يأوي إلى ركن شديد لوطاً عليه السلام
 كان معطناً الغضب كما استعان إلى الله تعالى في غير ملقت عنه أصلاً وإنما قال ما قال بلساناً عظيماً العنبر عند اضيافه وقد أكد النبي صلى الله
 عليه وسلم ثبوت الحق لوطاً عليه السلام إلى الله تعالى بالأمر المؤثرة في التمسدية الثلاثة في تحقيق وعبر أيضاً عن وهو أي التي التي على مستقار
 ذلك منه وعدمها في غاية العجز مسوق لإدخالهم أوداه لوطاً عليه السلام في ذلك كما أن قوته قبله من حق بانشاء من إبراهيم مسوق
 لتزييه ساحة إبراهيم عليه السلام من الشكر لودان ما حصل من منتهى سؤاله تعالى في المقصود به شيئاً آخر وأما قوله عليه الصلوة والسلام
 لوطاً فهو ثابت لا نفق وهو جاز على عرف العرب في خطابه حيث يقولون أي لا لله الملك وأصل الأمر وهو نظيره وقيل يعرج الله لوطاً إلى ركن شديد
 كان ليلى إلى الله والله سبحانه وتعالى أعلموا كتراب قوله لقد كان يأوي إلى ركن شديد إلى قال القائل يقال ان قوم لوط لم يكن فيهم أحد يقيم
 معه في سببه لانهم من سكرهم وهي من الشك وكان أصل إبراهيم ولوط من العراق فلما هاجر إبراهيم إلى الشام هاجر معه لوط فبش الله لوطاً إلى
 أهل سدوم فقال لوطاً في منعة وأقارب وعشيرة لكنني استعصم بهم فليكن لهم حيفاً في ذلك زمان في بعض طرف هذا الحرف كما أخرجه ابن
 من طريق عثمان بن عوف عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال لوط لو أن لي كبر قرة أودى إلى ركن شديد قال قال فأنه كان
 يأوي إلى ركن شديد ولكنه عفى عنه ثم فيما بعث الله نبياً إلى في ذروة من قومه زاذبان مكي ومنهم من هذا الوجه العزالي قول قوم شعيب
 ولوطاً ربهك لو جئتكم بأمر وقال النوى يجوز أن لما انشأ به بحال الأضياف قال ذلك لأنه أن الله في بطنه ونظيره هذا القول الأضياف
 اعتذر إلى وهي العشيرة فكان أن الركن الشديد يستند إليه ويتمتع به فتشبههم الركن من الجبل شدتهم ومعهم وقال الطبري ان كلهم لوطاً
 يدل على أن كل واحد من هؤلاء من أن يكون له نصيب منكم وكان الله تعالى عليه سبيل استعجب ذلك القول وعنده نادى لوطاً إذا كان أشرك
 الركن الذي يأوي إليه قوله طول لبيث يوسف إلى قال العنبر في ركن سبع سنين وسبعة أشهر وسبعة أيام وسبع ساعات والله أعلم قوله يجرى
 إلى أي كسرهم الأجيال في المخرج من التبين ولما قدمت طلب البراءة فوصفه بشدة الصراجه ثم يدر الخرج وإنما قاله صلى الله عليه وسلم
 تواضعاً والتواضع لا يحتمل الكبر بل يزرع رعدة وجلالاً وقيل هو من عجز خرقه لا تصناف في بطنه يرس وقد قيل ان الله قبل ان يعلمنا أفضل من
 الجحيم قال النوى المريد بالذي رسول الملك الذي أخبر الله سبحانه وتعالى انه قال أشرك في قدامه الركن قال العنبر إلى أن قال فأنه
 مآكل إلى أشرك الركن قطعت إلى أي قوله وحديثه ان شاء الله تعالى إلى هذا ما قد يذكر على مسلم من بطلان حديثه ولاخبره لديه كقول مسلم رحمه الله
 قال وحديثه ان شاء الله تعالى فيقول كيف يخرج شيء فيك فيه وهذا خيال باطل من قوله فان مسلم رحمه الله لا يخرج هذا الاستدلال وإنما ذكره

حكمنا مقسطا فكسر الصليب بقتل الخنزير بضم الخاء

وأمر بالجلل يوشربا لميشا من مفر حتى يلقى بين رجليه ثوب عيسى بين القططين ثم يقر له فريستوى قاشا هذه فتدبر لا توجرة فتدبر
منها فقبل ذلك أبلى المؤمنون ولزوا الزنا شديدا فكان الظاهر أن لا يقوم عقابها ثم قرأ أن جاحلة الكاذبين الأوغا قرا لانيام والمسلمين وهو
الذي أحل الله ميثاق النجيين فيهم ما بينه وبينهم وأمرهم من دونه يكون تحت لواءهم يوم القامة ودعاهم الخليل والذبح ويشتر بمقد صم
المسيح وما أسمر موسى لو كان حيا إلى ابتاعه وأنتهت إليه مرار للنبوة والرسالة حتى سبته وأثارت النيرة التي هي صفة الروح في جسده الكرم
بحيث كانت خاتمة النبوة في ما بين كففيه من علاماته صفة المأثورة عن الأقدمين وهو عبد الله المطلق الذي أرسل بالحق كافة للناس بشيرا و
نذيرا فلا يبقى على ظهر الأرض بيت وبر ولا مذبذبة أدخله الله دينه القويم فكان لا وفق في تكبيره للناس أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه
النفيسة يحجم على الله كما كبر نفسا لأحسن استمعا لأن الله سمعناه وهما كان رفر من زلته وجعل أمر الخليل جال العين أهن من أن يقوم في مقابلته صلى
الله عليه وسلم يخرج مباركاته ونوره يشان الأمانة المحمية المرحومة حيث انتهى قرا لانيام بني إسرائيل سيدنا عيسى عليه السلام وهو الملقب بمرسل الله
الخليل أما الصورة عليه مسبقا فأنما هي صيغة طرية إلى أن في حصنه العلى الصبين والموطن الذي ليس هو موطن الكون والفساد حتى ياتزل في خزانة
حكمنا لا يشهد على النجلى بل يشهد على قرا لانيام صلى الله عليه وسلم ونابا منابه لاهلال عداءه وظهور دينه على سائر الأديان واستصحاب اليهود
أولئك المذبح والجال وترغيبهم وطس معارف النصرانية وإصلاح ما خرف من الزيادة الضاربة ومن المعلوم البتة أن أعظم ما وصف به نبينا صلى
الله عليه وسلم وأخطره على الجدية المطلقة للمعروف المطلق وهو الموسوم بعبد الله في قوله تعالى وأكذبت كذا كذا في قوله كذا وكذا وكذا وكذا
وهذا القالب الخاص لم يخرج إطلاقه في القرآن على واحد من الأنبياء غير محمد صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
عبد الله فهذا إيماء لطيف إلى أن عيسى عليه السلام واسمها خاصة محمد صلى الله عليه وسلم في الشهر نعتهم وأخص بأصنامهم من العبادة الحضية فقل
أن عبد الله في المهد هو الآخر من يبر سائر الأنبياء عليهم الصلوة والسلام بأن يجب والنج وناجيا من الضمير المحمية ليتصل أمته وملكه على الكل
يستمكن من العبادة ويثبت الأروحية لنفسه معاد الله وما يزيد تحسن هذه المقابلة كون المسموع عليه السلام مع أدعائه لنفسه الصلوة الخاصة
من أخته أمه كبرياء الله تعالى الله عما يقول الظالمون عجب ما معجج الهاربة وعكبا معجج الصلاة على أكبر كرا خوارق التي تصد من الزلزال
العين استدراجا من أحباء الموات وفرو لنا كانت بحسب الصورة من جرح الخوارق التي ظهرت على راس المسيح والبركات العظيمة التي تظهر بعد
نزوله عليه السلام بطريق آخر أعجاز كان عيسى عليه السلام هو الحق باهلا لك العين من هذه الجهة أيضا، هذا تفصيل بعض أوجه فهم شيخنا
قاسم العلوم والخبرات فوالله مرقا في كتابه الهندى البعيات أم وقال المحافظ ابن حجر في الفتح قال العبد الحكيم في نزول عيسى عليه السلام
دون غيره من الأنبياء المراد على اليهود وزعمهم أنهم قتلوه فبين الله تعالى أن كذبهم وأنه الذي يقتلهم أو نزوله لدواجله ليدفن في الأرض
ليس مخلوق من التراب أن يموت في غيره وأقول الله دعا الله لما رأى صفته من أخته أن يجعله منهم فاستجاب الله دعائه وأبقاه حتى ياتزل في خزانة
منجدة الأمم الإسلامية فوافق خروج النجلى ليقبضه وألا زال وجه قوله حكمنا إلى أي حكمنا والحكمة هي بزل حكمنا هذه الشريعة فان هذه الشريعة
باقية لا تتغير بل يكون عيسى حكمنا من محكمات هذه الأئمة ولا يكون من زلته من حيث أنه نبى مستقل كما كان قد قيل قبل في بني إسرائيل قال الصادق
قوله حكمنا أي حكمنا وفيه شبهة على أنه لا ياتي على أنه نبى وإن كان نبيا في الواقع ولكونه حاكما وادعائه أمارة قوله مقسطا إلى المقسط العادل
مخلات القاسم فهو أوجب تركه من وجوه أخر من كبره في هرة أقره من رسول الله الشار قوله فكسر الصليب إلى قال ابن الملك الصليب في
اصطلاح النصرانية شعبة مثلثة بلحون أن عيسى عليه الصلوة والسلام صلب على خشبة مثلثة على تلك الصورة وقد كبر فيه صورة المسيح
قال المحافظ أي يبطل دين النصرانية بان يكسر الصليب حقيقة ويقتل ما تزعم النصرانية من تعظيمه، قوله ويقتل الخنزير إلى قال في الفهم ويستفاد
منه تحريمه اقتناء الخنزير وطريق أكله وأن تحسن لأن الشئ المنعوبة لا يشهر أن لا يه ووقع الظاهر في أن وسط من طريق إلى صليح من إلى هرة
فكسر الصليب ويقتل الخنزير والفرقة زاد فيه الفرد وسأله لا بأس به وعليه هذا فلا يصح الاستدلال به على نجاسة عين الخنزير لأن القدم ليس
بجس العين اتفاقا ويستفاد منه أيضا تأثير المذكرات كسالة الباطل، أم. وأحل في قتل الفرد إشارة إلى إبطال أوهام اليهود المشركين فافهم
يتقرب منها كما أن كسر الصليب وقتل الخنزير شعارا يجرهم رشا أو النصرانية الدينية وخصا أصهم المحاشية وأما اليهود فقتلهم واستصحبهم
منصوص عليه والله أعلم قوله وبضم الحزبة إلى والضمان الذي يصعب وأحيا فلا يجع احد من اهل الالهة يودى في الجزير ويقتل معناه أن المالك يكره
حتى لا يجع من يمكن صحت مال الجزية اليه فتترك الجزية استغناء عنها وقال في صحت من يحل أن يكون المراد بوجع الجزية تقربها على الكفار من الجزية

محمدين اذ قال شاعبل الملقى قال نامع عنهما من منية عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديثي العلاد عن ابيه
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم حل شاة اوكيون ابن شبة وزيد بن حرب قالوا ناكوم وحديثي زهير بن حرب قال
ناصح بن يوسف الارز جميعا عن فضيل بن غزول ح وحديث اوكرب بمثل من العلاد والمفضلة قال لنا ان فضيل عن ابيه عن
ابي حازم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث اذا خرجن لا ينفعنسا ايمانها لو تكن امننت من قبل الاكسنة
في ايمانها خير طاروخ الشمس من مغربها والدجال اذ داهية الارض حل شاة يحيى بن اوكرب واسحق بن ابراهيم جريقا عن ابن عتيبة
قال ابن اوكرب ناين عليه قال ناوش عن ابراهيم بن زيد السلمي معه فيما اطلع عن ابيه عن ابي خازم النبي صلى الله عليه وسلم

في تاريخه الآية فقال المعتز قال ابن المنير وابن العجايب وبسطه انه قال في لتلاخط المعتادين بقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه فمن اتبعه
فانجوه الآية هل انزل بقوله ان انزل الكتاب ان ازالة المعنى الزايف المحقق وعقبه بقرنه فذلك ان من يتقون ربهم وتكون ربهم
تبعك المود وتكون في التائب من ذنوبه لا يترك فقال ثمة فكل من كان الاية اذ انزل هذا الكتاب النبي وكشف الحجاب بها وبها والظاهر
الاستقيم وجهه من الله تعالى فيصير نداء المودعة فيها بقوله ومنه من ايمان والعمل الصالح فكل من اذبح عن الله ان كان له من الله ما يشاء
قال هل يمكن ان ياتي ما يبسط ظهور الملائكة ان كان ياتي به عذاب الذي يات به الملائكة في العذاب الذي يات به عذاب الله كما جرى من بعض
من الامم قبله واما ان به عذاب الاخرة يوجد بعض قوارعها فيحصل ثلوث تلك العظمة الثالثة فلا نفع شيء ما كان ينفعه من قبل ان يخلص
وكذا العمل الصالح مع ايمان نجا قبل بل يورث في بعض ايات ذلك لا ينفع نفس ايمانها ولا كتب العمل الصالح في ايمانها حتى اذا لم يكن امت من قبل
اوسيت في ايمانها غير من قبل فحق الآية ان لا يمكن ان يكون احد القديسين باقيا بعد النشر فظاهر قوله تعالى ومن لا يملك من امره شيئا
الذي خرجنا قال فوالله الذي عناه ابن المنير بقرنه ان هذا الكلام في البراءة يقال له الله والحق يورث في بعض ايات ذلك لا ينفع نفس ايمان
من قبل ذلك ايمانها من بعد ذلك لا ينفع نفس كانت مؤمنة لكن لو فعل في ايمانها عملها لما قبل ذلك ما فعله من اجل العمل بعد ذلك قال واما التفسير
يظهر من اهل السنة فلا ينبغي بظهور الآية الكتاب الخبر اى اخلاق باب التوبة وظهر الصفة المحظوظة وان كان ما سبق قبل ظهور الاية من
الامان ينفع صاحبها في الجملة ثم قال الطبري وقد غلبت بفضل الله بعد هذا التفسير على اخرى تشبه هذه الآية وتناسب هذا التفسير بعضه
لفظا وفيه الخلل ولا يتطابق وهي قوله تعالى ولكن جنتنا همز كتاب فذلك على قوله هل ينفع من قبل ان يورث في بعض ايات ذلك لا ينفع
كأنه لا يورث الا الذين كانوا من قبل ذلك جنة من قبل ان يورث في بعض ايات ذلك لا ينفع من قبل ان يورث في بعض ايات ذلك لا ينفع من قبل ان يورث
الآية في قاته يظهر منه ان الامان المحرر قبل كشف قوارع الشافعة تظهره وان الامان المقادير من اجل الصالحات فاعلموا ان هذا لا ينفع شيئا
اصلا لان حكم الامان والعمل الصالح حينئذ يكون من اعمل عند الغفره وذلك لا يفيد شيئا كما قال تعالى فلو انكم كنتم تعلمون انكم
بأنفسكم كما كتبت في الحديث الصحيح تقبل توبة المومنين بغير الغفره قال القاضي عياض الخط اعترضه توبة بعضه بل لا ينفع على عمل كل واحد
التي هو عليها وانما كتبت في ذلك ان هذا اقل التبرير بامر السابعة بتغير العالم العالي فاذا اوردته حصل الامان الضمري والمعنوية وارتفع
الامان بالنبي فهو كمال الامان عند الغفره وهو لا ينفع للمشاهدة بطوارع الشمس من المغرب مثله كذا في الغفره لئلا اذا خرج من اماكن ينفع
تقسما ايمانها بعد خروج مجموع الثلث كما افاد معنا المحرر نور الله هذا قال الحافظ والذي يترجم من مجموع الاخبار ان خروج النجم اقل
الايام اعطاهم المؤذنة بتغير الاحوال العامة في معظم الارض وينبئ ذلك بوجوب عيسى بن مريم وان طلوع الشمس من المغرب هو اقل ايام
العظام المؤذنة بتغير احوال العالم العالي وينبئ ذلك بقيام الساعة ودخل خروج الدابة يقع في ذلك اليوم وان في تطهيره اشهر الغيوب
وقال بطلان الاحاديث والآثار الكثيرة في المسباب فهذه آثار يشهد بعضها بمقتضى علم ان الشمس اذ طلعت من المغرب اعطى بالآية
ولم ينفع بذلك وان ذلك لا يختص بيوم الطلوع بل يعتد باليوم القيمة ويؤخذ منها ان طلوع الشمس من مغربها اقل الانذار بقيام الساعة
والله اعلم قوله وادب الارضين ان اخرج الترمذي عن ابن مبرزة وحسنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرج دابة الارض ومنعها
ووخا ترسمان عليها السلام فيجوز وجه المؤمنين بكتافهم وتخطو ارف الكافر العاصي حتى يجمع الناس على اخراج دين المؤمنين من الكافر قالوا
السيد محمود الكوفي الخلد اى والافضل في هذه الآية كثيرة وفي البحر ينسب وتختلف في ما بينها وشكها وعلى خروجها ومن خرجها وقدرها
يخرج منها وما نقل بالناس وما الذي يخرج من اختلافها مضطربا ما عارض بعضه بعضها فاطمأنا ذكره لان نقله تسهيل الورق بما لا يصح وتضييع
لنواياهم فلم وقد صدق الشافعي في كتابه البحر الزاخر للجمهور من هذه الاخبار المتعاضدة ولا يخفى ان في بعض ثرائف الاخبار المذكورة ارجحها

الله اياه فلا يمكن في مريته من لقائه قال كان فتادة يفتشها ان يتوب الله صلى الله عليه وسلم قد اقرق موسى عليه السلام حاشا احب
حنبل وشريش بن يوش قالانا هاشيد قالانا داود بن ابي هنري عن ابي العالقة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يروي
الانزريق فقال اي واد هذا فقالوا هذا وادى الانزريق قال كان في انظر الى موسى هاشيد اولى الشبهة وله جزاء الى الله بالتبليغ ثلثي
على شئيه هاشيد فقال اي شئيه هذه قالوا شئيه هاشيد قال كان في انظر الى يوش بن شئيه على فاقه حمران فاشد عليه حجة فمن صوب
خطا مرنا فقه حاشية وهو يروي قال ابن حنبل في حديثه قال هاشيد يعني لينا وحاشي عن ابن شئيه قال ثابث بن ابي عن
عن داود عن ابي العالقة عن ابن عباس قال سرتا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين مكة والمدينة فبئرنا واد فقال لي واد هذا
الله عليه وسلم يعني راى النبي صلى الله عليه وسلم الدجال مع آيات انخرأه الله النبي صلى الله عليه وسلم وما حكمه وقوله في آيات ما راهن الله اياه
من كلامه الراوى احدى في الحديث فاجاب الاستيعاد السامعين واماطة لمعصيان يتعلم في صدره وهو لو كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم لكان الدجال
الله في كذا ذكر شارح والظاهر ان كذا الضمير ليجاء الى الدجال والمدار في آيات خوارق العادات التي قد جاء الله سبحانه استبعاد الدجال الى ابتلاء
المؤمنين على ما تقرر والله تعالى اعلم قال الطبري رحمه الله قوله في آيات اي ذلك المذكور في جملة آيات واولها اذ جاءها الآيات المذكورة في قوله تعالى
لقد كنز كنز آيات ربك العزى في هذا في الكلام انك كيف وضع آياه موضع آياه او الراوى قد جعله ما تعلق به والله اعلم قوله فلا يمكن
في مريته من لقائه اي انظاره انه معقل باق الجلاء وهو حاشي موسى عليه السلام ليجاء الى ما في التزل من قوله تعالى ذلك الذي كنز موسى الكبريت
فلا يمكن في مريته من لقائه وفي الكشاف قيل من لقائه موسى عليه السلام والظاهر ان قوله في قوله تعالى ذلك الذي كنز موسى الكبريت
التيجة والادراج اي انك يا محمد في رؤيته رايت من آيات في شئيه فلهذا الخطاب في قوله فلا يمكن لرؤس الله صلى الله عليه وسلم ان يراه في قوله
متصل ليس فيه تغيير من الراوى الا لفظ اياه ويشهد له قوله في الحديث في شرح هذا الحديث قال فتادة يفتشها ان يتوب الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قد اقرق موسى عليه السلام وواقعة عليه جماعة منهم الجاهل والكلبي والسدي ومعه فلا يمكن في شئيه من لقائه موسى والظاهر ان قوله
الى ان قوله في آيات اراهن الله من كلامه الراوى الحق في الحديث فاجاب الاستيعاد السامعين واماطة لمعصيان يتعلم في صدره وهو قال الخطاب في
فلا يمكن خطاب عام من جميع الحديث الى يوم القيامة والضحية في لقائه فانه كما في الدجال اي ان كان حيا ومحيي وممورا فلا يمكن في شئيه من لقائه
وقال غيره الضمير يرجع الى ما ذكرنا في قوله فلا يمكن في شئيه من رؤيته ما ذكر من آيات الى يوم القيامة، كذا في الحديث قوله من بعد الانزريق انهم
بين المؤمنين حتى يلقوه فيقول منسوب الى الرجل يعينه، قال الحافظ هو خلفا ليعينه وبينه وبين مكة ميل واحد واكثر فبلغ الهمة والميل والميل
فان مزارع هناك قوله ولما حواري الله بالكلية ان يعينه جميعهم وقد يدل اي تصرع وقال الطبري رحمه الله في قوله من بعد الانزريق انهم
على شئيه هاشيد فاشد عليه حجة فمن صوب خطا مرنا فقه حاشية وهو يروي قال ابن حنبل في حديثه قال هاشيد يعني لينا وحاشي عن ابن شئيه قال ثابث بن ابي عن
كتيب بالياء كسرى على طريق الشام والمدينة قرب الحجة قوله على فاقه حمران فاشد عليه حجة فمن صوب خطا مرنا فقه حاشية وهو يروي قال ابن حنبل في حديثه
واختار الزاهد وهذا ما نقله المشوق ومن تبعه من العلماء كالكسائي وعلله ليهما على غير همة المستاد اذ كان جازا في شرحه المحرم ليس الميتة وهو
صطفا والله اعلم قوله خطا مرنا فقه حاشية اي زعموا وزعموا وهو الجبل الذي اكد ذبا البعير فيجعل على شئيه اي مقداره وقوله حاشية اي
بعض الحاشية وسكن الملاء وبضعة فوجها في ذنبل، قوله وهو يروي قال ابن حنبل في حديثه قال هاشيد يعني لينا وحاشي عن ابن شئيه قال ثابث بن ابي عن
قلنا احبب عن ذلك بوجه احداهن الانبياء افضل من الشاهد احياء عندنا بقوله فلهذا انبياء لا يعبدون ان يعبدوا وحاشي وادى
الى انما استطاعوا دامت الدنيا وهي دار كبريت باقية فاجاب الله صلى الله عليه وسلم ادى حاشي عن ابن حنبل في حديثه قال هاشيد يعني لينا وحاشي عن ابن شئيه قال ثابث بن ابي عن
وكيف كان مجرم وتكلم به ولما قال ايضا في روايته الى العالقة عن ابن عباس عنده مسلو كالى انظر الى موسى راكبا في انظر الى يوش ثابثا ان يمكن
اخبرنا اوى اليه صلى الله عليه وسلم انهم همروا كان منهم فلهذا ادخل جوف التشبيه في الرواية حيث اطلقها فهي محمولة على ذلك والله اعلم
وتدريج اليه في كذا لطيفا في حيرة الانبياء في قبره وهو اورد في حديثه انس الانبياء احياء في قبورهم فيكون اخرجه من طريق يحيى بن الزبير
وهو من رجال الصحيح المستعملين سبيل قد تفتة احد الذين جاز عن الحجاج الاسود وهو ابن زيدا البصري وقد تفتة احمد بن معين عن
ثابت عنه واخرجه ايضا ابو الويث في مستنفا من هذا الوجه، وشاهد هذا الحديث ما ثبت في صحيح مسلو من روايته حاشي عن ابن حنبل في حديثه
مرات يوش ليلة اسرى من عند الكعبة الاحمره فاقه موسى في قبره واخرجه ايضا من وجه اخر عن ابن حنبل في حديثه فلهذا فلهذا
له شاهدان من حديث ابي هريرة اخرجه مسلو ايضا من طريق عبد الله بن الفضل عن ابي حنبل عن ابي هريرة رفعه ليدري في ربحه وقريش

اذا اقبل في الولد يلبس **ح**ل ثياب قتيبة بن سعيد قال **ث**الث **ح** وحدثنا محمد بن ربح قال انا الليث عن ابي الزبير عن جابر
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عرض علي الانبياء فاذا موسى فمكروا من الرجال كانه من رجال شؤنة ورايت عيسى
ابن مريم فاذا اقرب من رايته به شهابا عرفت بن سعيد ورايت ابراهيم فاذا اقرب من رايته به شهابا كما صاحبك يعني نفسه
ورايت جبريل عليه السلام فاذا اقرب من رايته به شهابا دحية وفي رواية ابن ربح دحية بن خليفة **وحدثني عثمان بن**
راعي وعبد بن حديد وثقافة في اللفظ قال ابن رافع ثما قال عبدنا نعيم المراق قال انا معمر بن الزهري قال اخبرني سعيد بن
المسيب عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم حين اسرى بي لقيت موسى عليه السلام فمخه النبي صلى الله عليه وسلم
فاذا رجل حبسته قال مضطرب رجل الراس كانه من رجال شؤنة قال ولفقت عيسى ففتحه النبي صلى الله عليه وسلم فاذا راعي
أخبركم كما اخبر من دعي يس يعني حكاما قال ورايت ابراهيم عليه السلام وانا أشبهت ليلهم قال فاني كنت يا نعيم في احد هما ليل
وفي الآخر فخر غيل في حل بانه ثما شئت فخذت اللين فشربته فقال هديت الفطرة او اصابك الفطرة اما انك لو اكلت لاكل
غوث أمثلك **حدثني يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله اذا اقبل في الولد يلبس **ح** وفي الحديث ان التلبية في بطن الام ودية من شاة المثلين وانها تتكلم عند الهبوط كما تتكلم عند الصعود
قوله عرض علي الانبياء **ح** بصيغة مجهول اي اظهر لدي قوله مضطرب من الرجال **ح** هو الرجل بين الرجلين في كثرة المحنة عليه قاله القاضي
عياض والرجل الخفيف الصبر كاله النوى واضرب من الرجال **ح** يعني نوع من الرجال قاله علي القاري والله اعلم قوله فاذا اقرب من رايته به شهابا
بفتحة نى نظيرا **ح** قوله عرفت بن سعيد **ح** في قوله فاني كنت يا نعيم في احد هما ليل **ح** قوله دحية بن خليفة **ح**
كبير الدال وقد بلغ وهو من الصغرة وكان من اجل مناس صورته قوله حبسته قال مضطرب **ح** القائل حبسته هو جبريل انا واضطرب الطويل
غير الشريد وقيل خفيف الصدر **ح** ابن النين هذا الوصف مقابر لقوله في بعض احاديث البخاري انه جبريل وقال الذي وقع تحتها بانه جبريل انما هو
الجمال وقال عياض رواه يمين قال مضطرب **ح** اي من قال مضطرب لما قيل من الشدة قال وقد قيل في رواية اخري جبريل هو من الشدة
الان يراود بالجبريد الزيادة في الطول قال الحافظ والذبي يتعين المصير اليه ما جوزه عما من المروء بالجبريد في صفة موسى الزيادة في الطول
وروي قوله في بعض الروايات كانه من رجال الرطب وهو رطب غير فلاذ وقع في حديثه لا سلم وهو في الحديث عن البخاري رايته موسى جسا
طوا واستنكره الراوي فقال لا اراه عرقا لان الطول لا يوصف الجسد وتعقب باهما لا يتفقان وقال النوى المجهولة في صفة موسى **ح** اي
جودة الجسم وهو كتنازه واجتماعه لاجودة الشعر كانه جده ان كان رجل الشعر قوله رجل الراس **ح** كس الجبريد ويسكن وتنفذ في القاموس شعر
رجل لكثرة جبل بين الشجيرة والمجودة وفي النهاية اي لو كان شديد المجردة ولا شدة في السوط بل بينهما قلت الظاهر ان تكون مجودة فائدة
على سبوطه لئلا ينافي ما سبق من كون موسى عليه السلام رجلا **ح** كلا قاله علي القاري **ح** وفيه اعاد الى المروء بالمجودة في صفة موسى **ح** اي
لا جوده الشعر كما تقدم قوله فاذا رايته آخر **ح** اي رايته بسليل الموصلة ويجوز فهمها على ما ذكره السخاوي اي ما يقع الخلق وفي النهاية
اي طويل ولا قصير والتأنيث على تناول النفس **ح** قال القاموس وانا وصفت عيسى صلوات الله عليه وسلامه في هذه الرواية وهي رواية ابي هريرة
رضي الله عنه بانه ما **ح** وصفه في رواية ابن عمر جدها بانه آدم ذو اذنين **ح** وفي رواية البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما انه انكر ما يراى
وحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم اقبل من قبله يعني وانه اشتبه على الراوي فجوز بياذ لا يجره لعدم ما يكون المراد حقيقة بانه آدم والمجودة
بل ما رايها والله اعلم قوله كانه ما اخبر من دعي يس **ح** بكسر اللان وتنفذ على ما في القاموس الكوكب والريث والحبة قال البخري فاذا فخت
الذل جمت على دنايس مثل شيطان وشياطين وان كسره فاجمت على دنايس كثيرا وقرا ولفظ قوله يعني حتما **ح** اي النبي صلى
الله عليه وسلم بالدياس الاحتياط قال الحافظ هذا تفسير عبد الرزاق والمراد وصفه بصغار اللون وصفنا الجسم وكما في الوجه حتى كانه
كان في موضع كن فخرج منه وهو رعان وفي رواية ابن عمر يسطع لاسه ملة وهو محتمل ان يراى حقيقة وانه عرق حتى قطر الدم من راسه
ويحتمل ان يكون كناية عن مزيد صفاته وجهه وزيادته ان في رواية عبد الرحمن بن ادم عن ابي هريرة عن علي بن داود يقطر اسه ملة وان لم
يصبه بكن **ح** قوله اشبه ولابيه اي ابا ابراهيم صورة وصية فاشابهة الصورة عن النسيمة المعنوية مع ان الدير كناية في مبانيتها
ومعانيه **ح** قوله اما انك **ح** اي اما التحقير للتنبيه قوله لاختار الحمد **ح** اي شرب او اشرقت والحق لورثتها الى ابي المليل **ح** قول الجاهل
غوث أمثلك **ح** اي نوعا من العناية المتأثرة على شربها بناء على انه لو شربها لكان له شدة شربها فوقعوا في ضربها وشربها ولما كان هو

فأذرجل آدم كحسن ما ترى من آدم الرجل تضرب يده بين منكبَيْه رجل الشعر يقطر رأسه ماءً واضعاً يديه على منكبي رجلين
وهو بينهما يطوف بالبيت فقلت من هذا قالوا المسيد بن مريور أَيْت وراء رجل أجملاً قطعاً أعور عين اليمنى كاشبه من رأيت
من الناس يا ابن فطن واضعاً يديه على منكبي رجلين يطوف بالبيت فقلت من هذا قالوا هذا المسيد الرجل أصل ثمانين قالوا
إني قال ناخطة لعن سائر عن ابن عمير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت عند الكعبة رجلاً آدم سبطاً الرأس واضعاً يديه على
رجلين فيمنكب أشبه أوقطر رأسه فسألت من هذا فقالوا عيسى بن مريور أو الحسين بن مريور لا يدري أي ذلك قال قال رأيت وراء
رجلاً أجمراً رجل الرأس أعور العين اليمنى أشبه من رأيت به ابن فطن فسألت من هذا فقالوا المسيد الرجل أصل ثمانين
قتيبة بن سعيد قال قال ابن عثيمين عن الزهر عن ابن مسعدة عن عبد الرحمن بن جابر عن عبد الله أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لما كنت بنى قريش قمت في الحجر فخرجني الله إلى بيت المقدس

أما انقصه على ذلك مع أن أدلة الحديث في الرجل ظاهر لأن العزير المحمدي بن مريور العالو والعامي ومن لا يقتدى بالعبادة القطعية
فأذا دعي الزكية وهوذا قص الخطة ولا يملكها في عين النقص علم أنه كاذب قوله كاشبه من رأيت من الناس يا ابن فطن لا يقع القات المطام
المحفوظ عند عبد الحمزي بن قطن رجل من خزاعة هلك في الجاهلية كما قال الزهر رضي الله عنه قوله واضعاً يديه على منكبي رجلين ثم الظاهر
أن المراد بهما من يعاونه على بطله من أمته كما أن المراد من الرجلين الأولين من يساعداً في طبعه وحملهما المهرج المحض من أصحابه
قوله يطوف بالبيت إلا قال على القاري فيه اشعار بأن أصل البيت عن هذا المحتاب ولا يقع به من هذا الباب وفي قوله تعدد الأشكال
للتاس أسماء إلى ذلك وندوا ليل الكفار في الجاهلية ومن البهية ما كانوا يتركون الطواف والآن أيضاً يمتنع اليهودي النصارى أن يتشرفوا برؤية
هذا البيت والطواف حوله كذا في المرافعة قال المحفوظ واستشكل كون الرجل يطوف بالبيت وكونه يتلو عيسى بن مريور وقد ثبت أنه إذا دله يذهب
واجباً مع ذلك بأن الرثيا المذكورة كانت في المنع ورواها الأئمة وإن كانت وجهاً فيها ما يتبدل التغيير أم قال القرشي طواف الرجل
عند الكعبة مع أنه قد مرهون بأن رثيا النبي صلى الله عليه وسلم من مكاشفاته كوشيت بأن عيسى عليه السلام في صورة الحسنة التي يزين عليها
يطوف حول البيت قائمة أودم وأصلح فسأله وإن الرجل في صورته الكهية التي ستظهر ليكل حول الدين عيسى العروج والفساد أم
وقال على أصل رحمه الله أن منع الرجل من دخول مكة إنما هو عند خروجه في آخر الزمان قال المحفوظ ورواه ما دار بين ابن سعيد بن أبي سعيد
فيما أخرجه مسلم وإن ابن صياد قال له ألو في النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يدخل مكة ولا المدينة وقد خرجت من المدينة أريد مكة فتأولت من
جزم بأن ابن صياد هو الرجل على أن المنع إنما هو حيث يخرج وكذا الجواب عن مشبه وراه عيسى عليه السلام قوله لما كنت بنى قريش في الحجر
إلى الكذب في ما ذكرت من قصته المسموعة ووقع بيان ذلك التأكيد في طرق أخرى فروى البيهقي في الكمال من طريق صلح بن بكير عن ابن زحر
عن أبي سلمة قال ألقن ناساً كثيرين عقب الأسير فحارب ناساً إلى بكر فذكر الله فقال أشهد أنك صادق فقالوا وتصدقه بأنه إلى السجدة ليلية
واحد ثم رجع إلى مكة قال نعم إني أصبر لله باليد من ذلك أصبر لله بخير الشكوك قال نعمي بذلك الصديق قال سمعت جابرًا يقول فذكر الحديث وفيه
إبن عباس عن جراح واليزاب سادحين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان ليلة أسري بي وأصبحت بمكة مرياً عندي الله أبو جمل فقل
هل كان من شيء فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أسرى في الليلة إلى بيت المقدس قال ثم أصبحت بين أظهرنا قال نعم قال فان دعوتك
أخبرني ثم بعد ذلك قال له فقال ما مضى بك من شيء قال قال فقلت في الجاهلية إلى أسرى في مكة فقلت في حديثه ثم
قال فمن بين من عرفتني ومن بين واضع يديه على رأسه متجسماً قالوا وتستطيع أن تسطيع أن تسطيع لنا المسجد الحبيب قوله قلت في الحجر إلا في موضع
يدى بي الصغرى أو الكهية إلى الشهود في قوله فخرجني الله إلى بيت المقدس في بيت المقدس إلا بتسديد الألف من التولية أي أظهر قبل معناه كشف الحجب بيني وبينه
حتى رأيت به ووقع في رواية عبد الله بن الفضل عن إسماعيل عن سبطه أبا رايها قال فسألون عن أشياء لم أشهدكم فذكرت كبراً لم أكن بمكة مثلاً قطعاً
فخرج إلى بيت المقدس أنظر إليه ما يسألوني عن شيء إلا أنبتاً ثم يبعثني إلى بيت المقدس إلى أن أضع يدي في رداءه ثم يبعثني في حديثه
المذكور في المسجد وانا أنظر إليه حتى وضع عند رجليه ففتحت وانا أنظر إليه وهذا البغ في المحنة ولا استقامة فيه فقد حضر عن بلقيس امرأة
عبد الميمان وهو يفتي أنه أئيل من مكانه حتى يحضر إليه وما ذاك في قدر الله بغيري ووقع في حديث آخر أن عبد الله بن سعد بن أبي السرح
فطقت أخيراً عن أبيه قال لو لم يكن مخبراً من قول فحلي وكان ثابتاً احتال أن يكون المراد أنه يمثل قريباً منه كما تقدم نظيره في حديثه رأيت
الجنة والنار وتأتوني رجلاً يسجد لي حتى يمشي به والله اعلم ووقع في حديث شاذ عن ابن أوس عن ابن زرار الطبراني وأبو ثور الاحتال لأول فيه

[illegible]

فيا تبهوا لله في صورته التي يعرفون فيقول انا زكركم فيقولون انت كركنا

بين المتكلم والمستمع المتيقن ان الله اذا قطع لسان زكركم لا يكون له من اهل اللغة اذ هو من المتكلم والصدارة له لئلا يخلو دونه بما يحذر او
 صير يدها قطع لسانه لئلا يروى ثم سلطان اطلاق المشتق على الجبل بقا المنشأ بالتحليل جاز لغوي لكنه اذا شاذ انه حقيقة عرفية لا يحتاج هذا
 الاطلاق الى تأويل اصلا وذلك كانه في كونه حقيقة على الحقيقة العرفية هي المستعملة في كلامه المصنوع وليس ان ذلك سمعت فبما عرفت زيد مع المسموع
 هو الكلام دون ما هو من الكلمات التقليدية اورثت كلامه زيد مع المسموع هو النقص دون الكلمات او قد يصل الى امر الملك هكذا او غيره هكذا بل هو
 الواصل هو القياس المكتوب في النقص في الدلالة على امر او النهي لا يصل احد من اهل اللسان من الجاهل ان كان اهل اللغة حقيقة او جاز سهل الجاهل
 بفنائه هذا من اجل ان قضا المتصور ههنا قيا المنشأ من نفس الذات من الاثار في بعينها يترتب على قيا ما يجليها مشألا لا يترتب على وصول
 المعاني بالجوهر من اللفظ الى ذهن السامع من الاثار من حصول اطلاعه عليها وتكملة بالعلم بها وتبينه على رتبة سليمة المتكلم في المصنف في
 المعقولات وكلما صير دور ما هو باشي من قبل المتكلم ومشتق من شيء الى غير ذلك من الاثار في بعينها يترتب على وصول الاثار الى ذهنه فاذا اشتق
 في وجود المعاني بين اللفظ والمعنى وتخل ما سائر دارة السبئية اهل العلم مما قيل على اتحادها على الجواز القصدي لتأويله قيل فيكون في اللفظ
 كاطال تحتل موجز الحرف من الثبات المترتبة على العقائد الحقيقية بينهما التي يسببها هذا النظر من احدها الى الآخر لتعود المعاني الشاعرية
 المرأة الى قولها ومثلا من اجل هذه الحقيقة على وجهها للتغير بينه وبين الجاهل كمثل الجاهل بوضع اللفظ يستعملها ولا ينتقل ذهنه منها الى المعاني فالحقيقة
 كما ان المأخوذ في اللغة ليست حقائق المعاني صاهيها بل افادها كذلك المأخوذ في المشتق ليس هو حقيقة المنشأ من قياها بل كالات او تجليها بل ما
 يترتب عليه اثار حقيقة فتبينه ولكن من الغافلين حقيقة (٢) المؤولون الكلام لا ياتي من سائر الاثار الى المعاني المشتقة على اطلاق
 المشتقات واسناد الافعال الى الرب تبارك وتعالى بناء على حقيقة امرنا شيئا بالتحليل على شيئين وصحت قانون بتحقق المشتق في المسمى لانه انهم
 يمكنون بالتحليل في اطلاق المشتق وذلك لعدم كونهما ههنا متصلا بالتحليل في الحقيقة وكونه شيئا للثبوت بالحكم ووصل الى المشتقات لا مشتقا لله صلا
 لها وصيغة اخر وهو ان كثر من يحسن من عجب التحليل فيذكر وتحقق المنشأ في نفس الامر في اقل من اثنى عشر وتصور المعقول المحسوس في الحقيقة
 تصور بعينه سبق على علا في حقيقة الحقيقة لا يلق بناء الجاهل صاهيها من اهل اللسان والعجب ان ارباب الشك في صلوات الله عليهم لم يسموا قريبة على
 صحت الكلام عن الظاهر بل يذكروا انه علم هو قطعه عند احد من المتأخرين والمخلصين في الترتيب في الاصل ان ظاهر هذا الكلام
 ليس مجرد بل هو متضمن للحقيقة فقام ان الرب تبارك وتعالى امانه عما استند اليه كيت ولم يثبت حرف صحيح ولا ضيف لفظا بل يادعيه هؤلاء
 من نفى امثال تلك الاحكام عن كلامهم بنسبوا الاصل الى ارباب الكلام على نعتهم هذا الى الامراض عليه تارة وتعالى بانه انما
 لهؤلاء الناس رجاء لا تكشفوا لهم قطعه هو العلم من الجاهل لهؤلاء وهو الاثبات بل علموه هذا لفظا في الواقع اصلا سبحانه فانها علم عظيم
 قادر على كل خلع اربعة الشريعة من عقدهم فليسوا من اهل السنة في شيء وان لم يسم بعضهم نفسه به بل اهل السنة في الحقيقة هم الصواب وانما هم
 فلسفة تنكس على اعتقادنا جلاله من ان العلم على العرش استوى وانه ينزل في كل ليلة الى السماء الدنيا وانه يحول بين المومنين والذين وانه نازل
 من جانب الطور الايمن في البقعة المباركة من الشجرة وانه يوصي وانه حجة على الجبل في حمله دكا وانه رآه محمد على الله عليه السلام في منامه فوضع
 يده على كتفيه حتى وجل برده انما له بين يديه وقال يا محمد فيم تحصر الملأ الاعلى وان العرش يتأذى بأطباع الرجل بالراكب وانه يصعد و
 يتنشق وعجب ولعادي يرضى ويسقط ويتردد في قبض نفس عبد المومن وانه بين الصلوات بين قبلة في الصلوة وانه اذا احتضن عيدا وجل
 تحامه وان العبد لا يزال يتعرب اليه بالوقوف حتى يصير كعه وبعده ووجه واذا سجد على في الحشر يقول العبد ليس بينه وبينه وجهان
 وانه سيظهر في صورة اربعة المومنين شيئا ثريا اخرى يعرفها وانه سكرته عينا لروية القبلية البدر مستطرا او يعاق امير المؤمنين
 عشر من الخطاب وسيطع عليهم الجنة من فوق فيقول السلام عليكم وامثال ذلك كثيرة لا تعد ولا تحصى رتبة امثها وانزلت واتبعت الهوى
 فاكتمت مع الشهادت وما ادرك اولئك من سبب امثال هذه الحكا مرعة فليس لهم عليه حجة الا ما هو اوفى من جميع العناكبوت قوله فاما يحجم
 الله في صورته التي يعرفون ان قيل لمداد بل لك الصفة والمعنى فيقول الله لهم يا صفة التي يعلمونها بها واما عروها الصفة وان لم يكن
 لهم روية لانهم يرون حيث لا يشبه الخلق وان قد علموا انه لا يشبه شيئا من مخلوقاته فيعلمون انهم يعرفون قولهم انت ربنا وعبر عن
 الصفة بالصورة لاجل ان الله الكلام بقدر كماله في قولنا قال الحافظ ووقع في رواية هشام بن سعد ان نوح رستا وقامه انا في صورته التي
 فيها اول مع فيقول انا زكركم فنقول نعم انت ربنا وهذا فيه اشعار بانهم رآه في اول ما شجر او اخلع عنه الله وقيل يحتمل ان يشير بذلك الى

يعرفونه بأثر السجود تأكل النار من لبن آدم ولا أثر السجود حرم الله على النار أن تأكل أثر السجود فيخرجون من النار
قد امتحنا فيهم بآثار الحياة فينبشون مدة كما تنبت الحبة في حصيل السيل ثم يفرق الله من القضاء بين
العباد وينطق رجل مقبل بوجهه على النار وهو أخاهل الجنة دخولا الجنة فيقول إني رب أصرت وحي عن النار
فانه قد تشبني ربها وأخرقني ذكائها فيدعو الله ما شاء الله أن يلعنه ثم يقول الله تعالى

الظاهر في جميع المؤمنين هذه الامة وغيرها ولو ذكركم الهامة لكثرة عدد الرسل قلت الأول اولى ويحكم على الثاني انه ينفذ بلفظ جامع كان فيهم
مثلا ولو من يرسله وقد تشكك بظاهر بعض المبتدعة ممن زعموا من وحل الله من اهل الكتاب يخرج من النار ولو لم يفرق بين رسل الله
قول باطل غلط من جعل الرسل كالكاتب الله ومن كذب الله ليرسله كذا في القصة قوله ويعرفونه بأثر السجود قال الذين من النار تعرف صفة هذا
الأثر مما ورد في قوله سبحانه وتعالى في سورة النور في ذكر المؤمنين في النار السجود لأن وجوههم لا تشر فيها النار فيصنعها باقية قوله حرم الله على
النار أن تأكل أثر السجود الخ جاز من سؤال محقق نقدر وكيف يعرف أثر السجود مع قوله في حديث أبي سعيد عن مسروق قال سمعنا الله عز وجل
حتى إذا كانوا أجمعين أن الله تعالى بأشفاة فإذا صار تحتها كيف يتأثر السجود من غير حقيقة بعثت الأثر وحاصل الجواب أن تخصيص أعضاء
السجود من غيرهم لا يفسد التي دل عليها من هذا الخبر وإن الله منع النار أن تحرق أثر السجود من المؤمنين وهل المراد بأثر السجود نفس العضو الذي يسهل
أو الواحد من سجد فيه نظر الثاني الظاهر وكذا في القصة قال النووي ظاهر هذا أن النار لا تأكل جميع أعضاء السجود السجدة وفي المحجة والبيان
والركبان والفتاوى وقال القاضي عياض رحمه الله المراد بأثر السجود السجدة خاصة والمختار لا تأكل تأكل وفي الثاني ما سبق من الفتاوى
وما في رواية مسلم أنه دارت وجوههم وهو المتبادر لما سألنا في تحريم صورهم على النار وفي بعض الفتاوى أن منهم من قارب في النار لخصب
ساقه وفي بعضها أن النار كتبه وفي بعضها أن السجود كالمخلع إلى التأويل فهو المقل وقد استنبط ابن أبي حنيفة من هذا أن من كان ساجدا لله كما
لا ينفذ لا يخرج إلا لأمر الله لا كمن يحل عليه أنه يخرج في القصة لعنوه قوله ولا يعلوا حتى لا يظن وهو لم يرد في حديث أبي سعيد قال وهل المراد
بمن يسكن من الأحرار من كان يسهل أو عثر من أن يكون لا يفعل أو بالقوة الثاني الظاهر يدل عليه من أكثره مثلاً وأخلص فيقته الموت قبل أن يسجد
قوله فلا تخشوا الله بقية المشاة والمهلة وعظم المعجزة أي احترقوا وزموا معناه والحش احترق الحبلان ظهرا العظم قوله فيصير على ظهر الجنة
وفي تسمية ذلك الماء بآثار الحياة إشارة إلى أنه لم يحصل لهم الفناء بعد ذلك قوله فينبشون منه إلى أن تعود أبل منهم المهر قوله كما تنبت الحبة
في حصيل السيل الخ الحبة كبكر المهلة وتشد في المرحلة بزور المحرور والخبرة حبيب كبكر المهلة وفي المرحلة بعد ما شملها وأما الحبة فيخرج
أزله وهو يزعمه الناس فجعلها حبوب بصيتين قوله في حصيل السيل الخ إشارة إلى الحبة المفتوحة والمياه المكشوة أي بالماء السيل في
بعض الفتاوى إلى جانب السيل والمراد الفناء الذي يحيى به السيل يكون فيه الحبة فيقع في جانبها ولو لم يتعصب من يومها ثابتة قال ابن
أبي حنيفة فيه إشارة إلى أنه نبتت من غير ما كان الحبة أسهر في النبات من غيرها في السيل أسرع لما يجتمع فيه من الطين الرخو الحادث مع الماء
مع مغالطة من حرارة النزول الجذب معه قال وبعثنا منه أنه صلى الله عليه وسلم كان عارفا بجميع أسرار الدنيا بتعليم الله تعالى وإن
له يد بأثره لك قوله مقبل بوجهه على النار الخ أي متوجه قوله وهو أخاهل الجنة دخولا الجنة الإزود أحاديث في أخاهل الجنة دخولا
فيها فأخر أهل النار وأخر وجهها وفي سياقها نوع تفاوت كما استظهر عليه فاشارة إلى إجماع إلى العارية بين أحرار من يخرج من النار بعد أن
يسخلها حقيقة وبين أحرار من يخرج ممن يتبعها على الصراط فيكون ألبس بآثاره يخرج من النار بطريق الجواز لأنه أصابه من حرها كركبها
يشاء به بعض من مضطها قوله إني رب أصرت وحي الخ قد استشكل كون وجهه إلى جهة النار والمحال أنه ممن يترك على الصراط طالبا
إلى الجنة وجهه إلى الجنة لكن وقع في حديث أبي أمامة المشار إليه قبل أنه يغلب على الصراط ظن الطين فكأنه في تلك الحالة انتهى إلى آخره
فصادف أن وجهه كان من قبل النار ولو يقين على صفة وجهها بأختبار فسال ربه في ذلك كذا في القصة وهذا على تقدير إرادة الشق الثاني
مثلا فتدفع ابن أبي حنيفة في شرح القول المتقدم قوله فانه قد تشبني ربها الخ بقايت وشين محبة متوحدتين مخلصا وكل التشديد في حصة
قال الخطابي تشبه الذين أداموا أخيار شيعة وأخذ بكلمة وأصل التشبني خلط السيرة بطعام يقال تشبني إذا سامة شواسمة فيما إذا لم يلح اليها
والمرحمة الخفية منه غايته قال النووي صفة تشبني معني وأنا في وأهلكني قال ابن أبي حنيفة إذا تشبني التشب بالنار والمستقر كانت فيه
إشارة إلى طيب طعم الجنة وهو من أعظم نعمها وعكسها النار في جميع ذلك قوله وأخرق ذكائها الخ بغير المعنى والمثل قال النووي كذا وقع
جميع دوالات الحديث أي لم يبق لها واشتعلت لها وشدة وجهها ولا شهر في اللغة مقصورة وقيل المدة الفصح فإني لا أزال أطلع على ذلك لئلا

هل كُنْتُ رَانَ فَحَلَّتْ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ فَيَقُولَ لَا إِسْأَلَكَ غَيْرَهُ وَيَقْطَعُ رَيْبَهُ عَنْ وَجْهِ مَنْ عَزَّوَجَلَّ وَمَا شَاءَ اللَّهُ فَيَضْمَرُ
 اللَّهُ وَجْهَهُ مِنَ النَّارِ فَإِذَا قَامَ إِلَى الْجَنَّةِ وَرَأَاهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ثُمَّ يَقُولُ أَيْ رَبِّ قَدْ خَلَّيْتُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَيَقُولُ اللَّهُ
 لَهُ أَلَيْسَ قَدْ عَطَيْتَ عَزَّوَجَلَّ وَمَوَاشِقُكَ لَا تَسْأَلُ غَيْرَكَ الَّذِي اعْطَيْتُكَ يَدَايَا ابْنِ آدَمَ وَأَقْبَلَ كُنْ فَيَقُولُ أَيْ رَبِّ بِنِعْمَةِ اللَّهِ
 حَتَّى يَقُولَ لَهُ فَهَلْ عَسَيْتُ أَنْ اعْطَيْتُكَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ فَيَقُولُ لَا وَعَزَّوَجَلَّ يَقْطَعُ رَيْبَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ عَهْدِهِ وَمَوَاشِقُ نَفْسِهِ
 إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَإِذَا قَامَ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ انْفَقَسَتْ لَهُ الْجَنَّةُ فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْخَيْرِ وَاللَّهُ يَهْدِي فَيَسْكُتُ ثُمَّ
 يَقُولُ أَيْ رَبِّ أَذْخَلَنِي الْجَنَّةَ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ أَلَيْسَ قَدْ عَطَيْتَ عَزَّوَجَلَّ وَمَوَاشِقُكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ انْفَقَسَتْ يَدَايَا ابْنِ آدَمَ
 مَا أَقْبَلَهُ لَكَ فَيَقُولُ أَيْ رَبِّ لَا أَكُونُ أَشْخَصَ خَلْقِكَ فَلَا يَزَالُ يَدْعُو اللَّهَ حَتَّى يَخْرُجَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ مِنْهُ فَإِذَا ضَمِنَ اللَّهُ مِنْهُ قَالَ أَذْخَلَ
 الْجَنَّةَ فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللَّهُ لَهُ جَنَّةٌ فَيَسْأَلُ رَبَّهُ ثُمَّ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ لَيُنْزِلُ كَرَّمَ عَيْنُكَ كُلَّ وَاحِدٍ حَتَّى إِذَا انْفَقَسَتْ بِهِ أَلَمَاتِي قَالَ اللَّهُ ذَلِكَ
 لَكَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ قَالَ عَصَا بَنِي إِدْرِيسَ الْخُدْرِي سَمِعَ إِلَى هَرِيرَةٍ لَابِرْدٍ عَلَيْهِ مِنْ حَرْبِهِ شَيْءٌ حَتَّى إِذَا حَارَتْ الْوَهْرِيَّةُ أَنَّ
 اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ قَالَ لَلَّذِي لَكَ الرَّجُلُ ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ قَالَ ابْنُ سَعِيدٍ عَشْرَةَ أَمْثَالٍ مَعَهُ يَا هَرِيرَةُ قَالَ الْوَهْرِيَّةُ مَا حَقَّقْتُ
 إِلَّا قَوْلَهُ ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ قَالَ ابْنُ سَعِيدٍ شَهْرًا فِي حِفْظَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهَلْ تَمْلِكُ ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةَ أَمْثَالٍ
 قَالَ الْوَهْرِيَّةُ وَذَلِكَ الرَّجُلُ أَخْرَجَهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَدَخَلَ الْجَنَّةَ حَتَّى شَاكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ قَالَ أَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَنَا
 شَيْخُ بَنِي عَمْرِو بْنِ زُهَيْرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ أَنَّ يَاهُ هَرِيرَةَ أَخْبَرَهَا أَنَّ النَّاسَ قَالُوا لِلْبَنِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْسُولُ اللَّهُ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَرْبِ ابْنِ سَعِيدٍ وَحَدَّثَنَا عَنْ بَنِي إِسْرَافِيلَ
 قَالَ نَجِيبُ الْمَرْثَدِيِّ قَالَ أَنَا مَعَهُ مِنْ هَرِيرَةٍ قَالَ هَذَا مَا حَارَتْ يَا هَرِيرَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ
 تَدُوكَ ذَكَاءَ الْقَهْرِ وَدُكُوًا بِالضَّمِّ وَتَعْدِيلًا لَوَالِي كَثْرَتِ لَهْجَتِهَا وَاشْتِدَادِ اسْتِغْنَائِهَا وَوَجْهَهَا وَأَمَّا ذَكَاءُ الْغَلَامَةِ كَأَنَّهَا بِالْمَدِّ مَعْنَاهُ اسْتَعْتَبَتْ فَطَنَتْهَا
 قَوْلُهُ هَلْ عَسَيْتُ أَنْ فَحَلَّتْ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ قَوْلُهُ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ عَسَيْتُ وَبِالْجَمْعِ الشَّوْطِيَّةُ مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَ اسْمَيْ عَمٍّ وَخَوْرَةٍ وَالْمُضْطَرِّفُ هَذَا تَوَخُّعٌ
 مِنْهُ سَوْأَلٌ غَيْرُ ذَلِكَ هُوَ اسْتِغْنَاءٌ بِقَوْلِهِ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ بِقَوْلِهِ رَاجِعٌ إِلَى الْمُخَاطَبِ لَا إِلَى الْبَرِّ وَهُوَ مِنْ بَابِ إِضْمَالِ الْعَيْنِ إِلَى الْخَصْمِ لِيُجِبَهُ
 ذَلِكَ عَلَى التَّفَكُّرِ فِي مَرَمِهِ وَالْإِنصَافِ فِي مَقْصِدِهِ قَالَ الْكَلْبَاذِيُّ اسْمُهَا أَوْ كَعْنُ السَّوَالِ حَيًّا مَنْ رَبِّهِ وَاللَّهُ يُجِيبُ أَنْ يَسْأَلَ أَنْ يَجِبَ صَوْتُ عَبْدِ
 الْمُؤْمِنِ فِيْبَاسِطِهِ يَقُولُ أَوْ كَعْنُ الْعَيْنِ انْفَقَسَتْ هَذَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ وَهَذَا حَالَةُ الْمُتَضَرِّفِ حَالَةُ الطَّيْرِ قَوْلُهُ فَإِذَا قَبِلَ عَلَى الْجَنَّةِ انْفَقَسَتْ
 حَرْبُ الْبَابِ ذَكَرَ الشُّعْرَاءُ الَّتِي سَمَّاهُ ذَكَرَ هَاتِي حَرْبُ ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ الْمُؤَلَّفَاتِ كَمَا اسْتَطَاعَ حَرْبُ ابْنِ سَعِيدٍ تَابَتْ فِي حَرْبِ الْبَابِ مِنْ ظِلِّ الْقَبْرِ
 مِنْ بَابِ الْجَنَّةِ قَوْلُهُ وَيَكُنْ يَكُنْ أَعْرَاجُ الزَّيْلِ الْهَلَاكِ قَوْلُهُ فَإِنَّا أَغْدِرُكَ الْإِنَّمَا لِعَيْنِ الْهَجْرَةِ وَالْإِنَّمَا لِعَيْنِ الْهَجْرَةِ وَالْإِنَّمَا لِعَيْنِ الْهَجْرَةِ وَالْإِنَّمَا لِعَيْنِ الْهَجْرَةِ
 بِكَثْرَةِ غَدْرِكَ فِي عَهْدِكَ قَالَ الْكَلْبَاذِيُّ وَلَيْسَ لِقَفْصِ هَذَا الْعَبْدِ عَهْدٌ وَتَرَكَ مَا اسْتَوْصَى بِهِ جَاهِلُهُمْ وَقَدْ قِيلَ قِيلًا كَثِيرًا بِأَنَّ لِقَفْصَ هَذَا
 الْعَبْدِ أَوَّلِي مِنَ الْوَفَاءِ بِمَا كَانَ سَوْأَلُهُ رَبَّهُ أَوَّلِي مِنْ تَرْكِ الشُّوَالِ مَرَاعَاةً لِلْقَفْصِ قَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلِمَاتٍ عَلَى فَرَأَى غَيْرَهَا
 خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ عَيْنِهِ وَلِيَاكُتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْ هَذَا الْعَبْدِ عَلَى وَفْقِ هَذَا الْخَبَرِ وَالتَّكْفِيرُ قَدْ تَقَرَّرَ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ قَوْلُهُ فَأَوْعَزَّوَجَلَّ
 قَالَ بَنُو ابْنِ جَدَّةٍ أَنَا بَادِرُ الْحَمَلِ مِنْ غَيْرِ اسْتِغْنَاءٍ لِمَا وَقَعَ لَهُ مِنْ قُوَّةِ الْفَرَجِ بِقَضَائِهِ حَاجَتِهِ مِنْ قُوَّةِ نَفْسِهِ عَلَى أَنْ لَا يَطْلُبَ مِنْ رَبِّهِ أَلَّا يَكُونَ الْحَاجِ
 قَوْلُهُ انْفَقَسَتْ لَهُ الْجَنَّةُ بِالْبَقْعِ الْفَاءِ وَالْهَاءِ وَالْوَثَاقِ أَيْ انْفَقَسَتْ وَانْسَحَتْ قَوْلُهُ أَيْ رَبِّ لَا أَكُونُ أَشْخَصَ خَلْقِكَ انْفَقَسَتْ لِهَذَا الْخَبَرِ وَمَعْنَاهُ
 الطَّلَبُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ أُخْرَى لِلْبَقْعِ انْفَقَسَتْ خَلْقُكَ كَرَمَهُ انْفَقَسَتْ الَّذِي يَشَاهِدُ مَا يَشَاهِدُهُ لَا يَسْأَلُ إِلَيْهِ يَصِيرُ اسْتِغْنَاءً مِنْ مَا يَشَاهِدُ
 وَتَوَلَّى خَلْقَهُ خَصُوصًا بِمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ قَوْلُهُ حَتَّى يَخْرُجَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ مِنْهُ انْفَقَسَتْ يَدَايَا ابْنِ آدَمَ وَاللَّهُ تَعَالَى إِذَا خَافَ عَيْنَ
 النَّاسِ قَوْلُهُ فَيَسْأَلُ رَبَّهُ وَيَقْنَعُ بِمَا فِيهِ ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 أَيْ يَلْقَاهُ اللَّهُ مَا لَا عِلَّةَ لَهُ بِهِ كَمَا فِي حَرْبِ ابْنِ سَعِيدٍ قَوْلُهُ ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةَ أَمْثَالٍ فِي وَفْقِ حَرْبِ ابْنِ سَعِيدٍ لَطِيفُ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ بَلَاءِ حَرْبِ
 صِحِّهِ الْخَبَرُ مِنْ ظِلِّ الْقَبْرِ مِنْ غَيْرِ مَعْنَاهُ كَرَمٌ مِنْ خُرُوجِ مَنْ عَسَاةُ الْخُرُوجِ فَقَالَ فِي آخِرِهِ فَيَقَالُ لَهُ لَكُمَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلَهُ مَعَهُ فَيُذَكِّرُ وَفْقَ حَرْبِ ابْنِ هَرِيرَةَ
 فِي الْإِقْفَارِ عَلَى الْمَثَلِ وَقَدْ أَنْ جُيِّدَ أَنْ يَكُونَ عَشْرَةَ الْأَمْثَالِ أَمَّا سَعِيدُ ابْنُ سَعِيدٍ فِي حَرْبِ أَخْرَجَهُ مِنَ الْجَنَّةِ دَخَلَ وَالْمَذْكُورُ هَاتِي فِي حَرْبِ جَيْمِ بْنِ خُرَيْشٍ
 بِالْقَضَاءِ وَجَمْعُ عَيْنٍ بَيْنَ حَرْبِ ابْنِ سَعِيدٍ إِلَى هَرِيرَةَ بِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ هَرِيرَةَ سَمِعَ أَوْ كَقَوْلِهِ وَمِثْلَهُ مَعَهُ فَهَلْ تَمْلِكُ تَبْدُوحَ تَنْشِيطِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بِالْوَرَاةِ سَمِعَهُ ابْنُ سَعِيدٍ عَلَى هَذَا نِقَالَ مَعَهُ ابْنُ سَعِيدٍ وَالْوَهْرِيَّةُ مَا حَارَتْ يَا هَرِيرَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

فيمتسا قطون في النار حتى اذا الريق الامن كان يعزل الله تعالى من بين وقاخر آثارهم رث الضالين في ادنى صورة من التي لا روة فيها
قال لها انا استظنون بتعرج كل امرة ما كانت تعجل قالوا يا ربنا فلو قمنا الناس في الدنيا افقرنا كذا اليوم ولما نصاحبهم فيقولون اننا لم
فيقولون نعوذ بالله منك لا تشبه بالله شيئا مما كان اولنا حتى ان بعضهم ليكاد ان يقلب هل ينكر وبينه آية فتعزونه بها
فيقولون نعم فكيف عن سائر فلا يبيعه من كان يحيل الله من تلقاوه نفسهم الا الذين الله بالاسم لا يبيعه من كان يحيل الله
وركاة الاجل الله ظهوره طبقة واحدا كلما اراد ان يعجز حرة على افقها لم يبرهنون رؤسهم وقد تحول في صورته التي راوه فيها اول
مرة فقال اناركمو فيقولون اننا نشتبه بالحجر على حمده وتعل الشفاعة ويعقولون اللهم سائر سائر قتل برسولك الشجر الحمر
قال دحض منزلة فيخطاط طيف وكلا ليد وحسبك تكون يجني فيها شوكية يقال لها السعنان فيغر المؤمنون كطرب العين
وكالبرق وكالزنج وكالظن وكخاويل الخيل والركاب فتناج مسلم

وأخبرته اسم من أسماه النذر لكونها خطرة ما يلحق فيها قوله يادينا فارقنا الناس في الدنيا افترا كما قال النوراني معناه المقدر إلى الله في كشف
 الشبهة عنهم بذكرهم كقولنا طاعة دارقوا في الدنيا من راع عن طاعة من أقاربه مع حاجته إليهم في معاشهم ومصلحتهم كذا هو كبري في
 الصحابة حين طاعوا من أقاربهم من حاد الله ورسوله مع حاجته إليهم لئلا يردوا بغير هذا ظاهر في معنى الحديث لا شك في حقيقته، قوله
 حتى إن بعضهم ليكون إن يغلب إلا قال النوراني يغلب من الصواب ويخرج عنه الامتحان الشديد الذي جرى قال القليل وهو طاعة
 ليكن لهم رويح بين العلماء ولعلمهم الذين اعتقدوا الحق ويحكموا عليه من غير بصيرة، قوله فيقولون قد راى وفي رواية يسئل بين الامتحان
 على الجفرا في التوحيد فيقولون السائق قال في الحق تاتوا عن ابن بطلان هذا لئلا ينال الله فغير على السنة المرسل من الامتحان انما جعل المهر
 علامة تجلبه بالسائق، نتأمل قوله فيكشف عن سائق الإجماع من ابن عباس في قوله تعالى يوم يكشف عن سائق، قال عن شدة عزالته في العلم
 تقول قامت الحرب على سائق اذا اشتلت ومنه قد من أصحابك حزب الإعتاق وقامت الحرب بين عليا وسائق، راجع عن ابن مولي في شرحه
 في تفسيره راجع عن توقيفهم من قولهم معناه ما يتجوز للمؤمنين من الفرائض والألطاف وقال المحب بكشف السائق للمؤمنين رحمة ولغيرهم
 نقمة وقال الخطابي في تحذيب كثير من الشيعة والخوض في معنى السائق ومعنى قول ابن عباس ان الله يكشف عن قدر ما في نظيرها الشدة
 واستدراكه فيقول الاثر المذكور عن ابن عباس في سبيل ذلك منها حسن وقال الخطابي في معنى كشف السائق زوال الخوف والرهيل الذي يفرقه
 حتى قالوا عن رؤيته عوراهم قوله يجعل الله من تلقاء نفسه الذين هموا وجهتنا غلضا للجنة الله الخلق وتعلق الرجاء بهم قوله الا اذ الله
 له بالهجور الى اسبيل له وهون عليه، قوله من كان يصحدا لقاء الى اسبيل استرا من الشيف او خوفا من الناس قوله جعل الله ظهور طيبة
 واحدا في بفتح الطاء والياء قالوا الطيبة في آثار الظاهر اى مزارقة واحدة كالصفحة فلا يقدح به الجور قال ابن بطلان تسكن به من اجزاء تحب
 فالإيطاق من الاستماع قال وضع الفقهاء من ذلك وتمسكوا بقوله تعالى لا تحلفوا الله التمسك الوضوح وراجعوا عن الجور والتهود عن البيهقي
 اذا ادخلوا القصة في المؤمنين الساجدين في الدنيا فوجعوا المؤمنين الى السجود فقتل بهم فظاير الله بذلك نفاقهم واخرقهم قالوا في
 من التكبيت ما يقال لهم بعد ذلك انهم كانوا كوني القوم الزور وليس في هذا تحريف فالإيطاق بل الظاهر فيهم هو مثله كلف ان يعقل شواذ
 فاعلموا للزيادة في التبرير والعقوبة انتهى - والمسألة طرية الدليل ليس هذا موضع ذكرها قوله ختر على لقاء الى اسبيل فيقولون انما قال
 قال النوراني قد ازال المانع لهم من رؤيته وتجلى لهم، قوله ختر في الجسر على جند الفجر الجور وكسرها قننا مشهورتان في القاموس الجسر
 الذي يعبر عليه وهو المظلم قوله وحل الشفاعة في كمال الجهد ويعني اى تقرب ويؤمن فيها قوله وحقق منزلة ابن مولي من حضرة طالة مفتوحة
 الخاء ما كلف قال الشاعر الحضر والمزلة بمعنى واحد وهو الموضع الذي تزل فيه الأقدام واستقر ومنه وجهته الشمس اى آلت ونجته وخصه
 انما يت لها امر والمزلة بفتح الميم وكسرها الزاى ويجوز فتحها وتشديد اللام اى موضع الزلل يقال بالكسب المكان وبالفصح في المقال قوله ليه
 خطا طية لم يجمع خلاف بضم الخاء في المفعول والمحب بعماء وقد تقدم ما به قوله وحسن الحق الخاء الشبان المجلدين قال صاحب الهند في خبر
 الحسن تبا له ثم عرشه يتبع يا محبة النعم ودية الله من حرم وهو من آلات الحرب قوله تولى في فيها شوكه الى وفي رواية سجد في الخ
 عند الجفرا في التوحيد وحسبها لشوكه عقوبة تولى في الجفرا قال في التفسير في قوله كطعت العيون يقال طعن طعننا اذا طعن احد جنبيه على آخر
 قوله وكاجاب المليل الجمع اجواب وهو جمع جواد وهو الفاسق المشاك في الحديث كذا في النهاية فيجوز نعت من جكادوا الشريعة في السيرة وهو من إضافة الصفة
 الى الموصوف، قوله والركاب الى تكسار الهم عطف على الخيل والملاوي الى اكل وادخل من لفظة قوله فاجاب مستدرا الفاء للترديد والتفصيل

أذن بالشفاعة فجيء بهم على كذا صياغة فليقولوا اهل الجنة ثم قيل يا اهل الجنة اني صرت عليكم فليفتنون نبات الجنة
تكون في حيل السيل فقال رجل من القوم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان بالبادية **وحلثناه** عن ابن التثنية
وابن بشير قال لا تأخذ من جعفر قال فاشعرتني عن ابني مسلمة قال سمعت ابا نصرته عن ابني سفيان الخزرجي عن النبي صلى الله
عليه وسلم بعثه الى قوله في حيل السيل ولم يذكر ما بعده **حلثناه** عثمان بن ابني شيبه واسحق بن ابراهيم المصنف عليه من جليل
قال عثمان بن ناجير عن منصور بن ابراهيم عن عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اراكم
اخرج اهل النار خروجا منها واخرج اهل الجنة دخول الجنة رجل يخرج من النار نحو ما يقول الله تعالى اذهب فادخل الجنة قال فيأتيها
فيحتمل اليه اليها ملائكة فيزجرون فيقول يارب وجعلها ملائكة فيقول الله تعالى اذهب فادخل الجنة قال فيأتيها فيحتمل اليه
انها ملائكة فيخرجهم فيقول يارب وجعلها ملائكة فيقول الله تعالى اذهب فادخل الجنة فان لك مثل الدنيا وعشر ثم اقبلها
او ان لك عشرة اقبل الدنيا قال فيقول ائتني او تضيئي بي وابتك الملك قال لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج
حتى يركب ثوبا جرة قال كان يقال قالوا اذهب اهل الجنة منزلة **وحلثناه** ابو بكر بن ابني شيبه واوكرب والفظ لا في كريب قال
نا ابو خويصة عن الاحمدي عن ابراهيم بن عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اراكم اخرج اهل النار
خروجا منها والنار من جيل يخرج منها زحفا فيقال له انطلق فادخل الجنة قال فيذهب فيدخل الجنة فيخرج اليها من قبل النار والملائكة
فيقال له ائتكم الكر الزمان الذي كنت فيه فيقول نعم فيقال له نعم فيخرج فيقال له لك الذي تمكنت وعشر اصعنا الدنيا
فيقول ائتني وانت الملك قال فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج حتى يركب ثوبا جرة **وحلثناه** ابو بكر بن
وحسب من دخل الجنة طريقا كالمسجدين بجملة الكفار الذين لا يؤمنون اصلا بل وقوا العذاب ولا يؤمنون حياة يسبحون بما علم ان بعض
اهل العلم اقول ما وقع في حديث ابني سفيان من قوله يقولون فيها انما يذهب ليس للملوك انه يحصل لهم الموت حقيقة وانما هو كناية عن غيبته
احسن ما هو ذلك لا يفرق بينهم او كفي عن النور ما لموت وقد سمى الله النور وفاة ووقع في حديث ابني شيبه في قوله اذهب فادخل الجنة
اخرجهم اسمهم او العذاب تلك الشاة كذا في الفقه قوله فيجئهم صياغة صياغة في مسكونين وهو منصوب على الحال وهو في الفقه الصغار المخرجين
جميع طيابة بلغم الصغار وكسرها لفتن قال اهل اللغة الصغار صغار في تفرقة وروي عن صغار صغار اذ قال في قوله فيجئهم الصغار المخرجين
بعد هذا في قوله صغار فترقا قوله عن ابني مسلمة المخرج المخرجين اسما من السنين قوله عن عبيدة بن جعفر العبد وهو عبيدة السلمي قوله في آخر
اهل النار خروجا منها اخرجهم اخرجهم من النار رجل الدخول فيها حقيقة ويحتمل ان يركبها فيخرجها او وهو الجواز على الصراط ويؤتى
هذا الاحتقال ما سأل في قوله اخرجهم من النار في قوله جرة المخرجين في قوله اخرجهم من النار في قوله اخرجهم من النار في قوله اخرجهم من النار
الفتن اليها فقال تبارك الذي فجأ في منة قوله جرة المخرجين في قوله اخرجهم من النار في قوله اخرجهم من النار في قوله اخرجهم من النار
قالوا على الذين يركبون ويركبون في قوله اخرجهم من النار في قوله اخرجهم من النار في قوله اخرجهم من النار في قوله اخرجهم من النار
من ههنا ان الجيرة والرحمة من ثلثان ومثاقيلان ولو ثبت اختلافهما حمل على انه في حال يرحم في حال يجزا والله اعلم قوله استغفرني او
تقصير في الهملة شك من الراء فان كان الواقع في نفس الله فتصير في فمعه استغفرني ان السامري في القادة يصنع من يستغفر في قوله فتصير
موضع الاستغفر في قوله وانما يستغفر في قوله في قوله اخرجهم من النار في قوله اخرجهم من النار في قوله اخرجهم من النار في قوله اخرجهم من النار
الله لما كان لا يسأل عن سأل ثم روي عن رجل عن علي بن ابي طالب في قوله اخرجهم من النار في قوله اخرجهم من النار في قوله اخرجهم من النار
كونها ملحوة صواب من الراء على والسخرة بل جرة لما تقدم من قوله وعقوبة له فسحق الجزاء على السخرة في قوله اخرجهم من النار في قوله اخرجهم من النار
والقول الثاني قاله ابو بكر الصديق ان من معه في السخرة التي لا تجوز على الله تعالى كانه قال اهل انك لا تستغفر في لائق رب العالمين وما اعطيت من
جزيل العطا واضعفت مثل الذي يحسن ولكن العيب انك اعطيت هذه وانما اعطيت له قال في الهمزة في استغفر في هرة فقال وهو في الراء منسبط
مثل والقول الثالث قاله القاضي عياض ان يكون هذا الكلام من هذا الرجل وهو غرضه ما قاله لما قاله عن الشرير يلوغ ما لم يخطر
بأهله فيلزم ضبط لسانه فكيف خرجنا قال وهو لا يبعد حقيقة معناه وجرى على علمه في الدنيا في مخاطبة المخلوق وهذا كما قال النبي صلى الله
عليه وسلم في الرجل الاخر انه ليهيظ نفسه من الفرج فقال انت عبدك انما اراك والله اعلم قوله حتى جرت لوجه ابني الجليل والذليل المظنة حتى جرت
والمراد بجاءت الانياب وقيل الضوايح وقيل الاضراس قوله فيجئهم الناس فلاحقة المائل الى الوفي بعض الراءات فيجئهم اليها انما سأل في

الحديث فقال هبنة قلنا ما نزال نأقارل حتى حذرنا به منذ عشر سنين وهو لم يمتد جميعاً لقد ترك شيئاً ما درى أسمى الشئ أو كرم أن
يجل شتم فتكلموا قلنا له حل شتم فتصيح وقال حلل الإنسان من عجل ما ذكرت لكم هذا إلا وأنا أنزل أن أحل فتكلموا قال فخرج
إلى بقي في الرابعة فاجره بترك الحمار ثم أخرجه ساجداً فقال لي يا محمد ارفع رأسك وقل أشعرك وسئل قطعه واشفعه فتشفع
فأقول يا رب أنزلني في عيّن قال لا إله إلا الله قال ليس ذاك لك أو قال ليس ذاك إليك ولكن وعزتي وكبريائي وعظمتي
وجبريائي لا يخرج من من قال لا إله إلا الله قال فاشهد على الحسن أنه حدثنا به أنه سمع ابن مالك أراه قال قبل عشر سنين
وهو يومئذ جميع حديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن عبد الله بن مفرات اتفاقاً في سباق الحديث ألا ما نزل بها أحدهما من الحديث
بعد الحديث قال أنا محمد بن بشر قال نا الوحيات عزالي زرعة بن أبي مخنف قال إني رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ
فرغم إليه الذراع وكانت تعبته فنهض منها خمسة فقال أنا سيد الناس يوم القيامة وهل تدري بعد ذاك يجمع الله قلوب
يوماً القيامة الأولين والآخرين في صعيد واحد فيمضي بهم إلى نار أو إلى الجنة

واسمها كسرها الثانية قال أهل اللغة يقال في استزادة المحوئ أنه ويقال هبنة بالهاء بدل الهمزة قال الجوهري أي به اسم محوئ به
الفعل لأن معناه المهر تقول الرجل إذا استزادته من حديثه أو عمل أيه كبيل الهمزة قال ابن السكيت فإن وصلت ثوبت فقلت أيسحلت قال ابن
الشرى فأقلت أيه فأما تأمير بان يزيدك من الحديث المعهود به فكأنك قلت هبت الحديث وإن قلت أيه بالتشديد كأنك قلت هأت حديثاً
لأن التشديد يتكرر فأما إذا استكنته وكففته فأنك تقول إبعاده كذا في الشجر قوله وهو يومئذ جميع أي يجمع القوم والحفظ وهو أشد
إليه أنه كان حينئذ لم يخل في الكبر بالذي هو مظنة تدفع الأرض وحديث اختلال الحفظ قوله يارب آئمتي في عيّن قال لا إله إلا الله الخ قال
الطبري هذا يؤذن بأن كان قد قيل ذلك بمقدار شعيرة أو خول أو أدنى أدنى منها غير الإيمان الذي يعتبر به الصلوة والطهارة والحدود
في قلب المؤمنين من شئكم الإيمان هو طول وجهي إيماناً وأدباً واليقين وطائفة النفس لأن تعاقب الأدلة أقوى الدلائل عليه والثاني أن يراد العلم
أن الإيمان يزيد وينقص بالعلم ينقص هذا الوجه في حديث أبي سعيد لم يعلوا أخيراً قطعاً كذا في القوم قوله ليس ذلك إلا قال البيضاوي وأما
أفعل ذلك تعظيماً للاسم وإجلالاً له وهو متصّل بحوم حديث أبي هريرة أسعد الناس يشفق من قال لا إله إلا الله الله غصلاً قاله
يختل أن يجري على عمده ويحمل على حال ومما أخرجه الطبري أنا فاشترى ما يخص بالله بالنص في العجز عن القوم وما يخص برسوله
الإيمان جمع الثمرة من أزيد اليقين وأعمال الصالح حصل الجمع قلت ويحتمل وجهاً آخر وهو أن المراد بقوله ليس ذلك إلا ما شتم الإخراج لا
أصل الشفاعة ويكون هذه الشفاعة الأخيرة وقت في إخراج المذكورين فاجيب إلى أصل الإخراج ونعني من حيث شتمت ففسدت الشفاعة
في حديث أسعد الناس لكونه ابتداء بطلان لك والعلو عند الله تعالى قاله الحافظ قوله وجبريائي أي بكسر الجيم وعظمتي وسطعتي أي قوتي
قوله فاشهد على الحسن أنه حدثنا به أنه سمع ابن مالك أراه قال قبل عشر سنين وهو يومئذ جميع حديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن عبد الله بن مفرات اتفاقاً في سباق الحديث ألا ما نزل بها أحدهما من الحديث
بعد الحديث قال أنا محمد بن بشر قال نا الوحيات عزالي زرعة بن أبي مخنف قال إني رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ
فرغم إليه الذراع وكانت تعبته فنهض منها خمسة فقال أنا سيد الناس يوم القيامة وهل تدري بعد ذاك يجمع الله قلوب
يوماً القيامة الأولين والآخرين في صعيد واحد فيمضي بهم إلى نار أو إلى الجنة

وتدبروا الشمس فيبلغ الناس من الضم والكلب ما لا يطيقون وما لا يحتملون فيقول بعض الناس لبعض ألا ترى ما انترفه أكا
تدرون ما قد بلغكم ألا تطوفون إلى من يشفع لكم يعني إلى ربكم فيقول بعض الناس لبعض أنتوا أوفى فإني لئن أودع عليه السلام
فيقولون يا آدم أنت أول البشر خلقك الله بركة ونعم فيه من روحه وأما المشكلة فيقول لك اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه
ألا ترى أن الحق أيضا فيقول آدم أنت ربّي يغضب اليوم غضبا لم يغضب قبلة مشكلة ولن يغضب بعد مشكلة والله تعالى عز الشجرة
فخصيته نفسى انفسى اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى روح فيأتون فوعا عليه السلام فيقولون يا نوح أنت أول الرسل إلى الأرض
وسمك الله تعالى عبدك أشكرك اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا فيقول لهم إن ربّي قد غضب اليوم غضبا
لم يغضب قبلة مشكلة ولن يغضب بعد مشكلة والله قد كادى دحرج دعوت بها على قومي انفسى انفسى اذهبوا إلى ابراهيم فأتوا إبراهيم
فيقولون أنت بحق الله تعالى وخليفته إله الأرض اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا فيقول لهم
إبراهيم إن ربّي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبلة مشكلة ولا يغضب بعد مشكلة وذكر لك يا نبي انفسى انفسى
لاذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى موسى فأتوا موسى عليه السلام فيقولون يا موسى أنت رسول الله فصلك الله تعالى برسك إله
وبتكليمه على الناس اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا فيقول لهم موسى أنت ربّي قد غضب اليوم غضبا
لم يغضب قبلة مشكلة ولن يغضب بعد مشكلة والله قد كادى دحرج دعوت بها على قومي انفسى انفسى اذهبوا إلى عيسى فأتوا عيسى
عليه السلام فيقولون يا عيسى أنت رسول الله وكلمته للناس في المهدى كله منه القاهل المبرور وروح منه فاشفع لنا
إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا فيقول لهم عيسى أنت ربّي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبلة مشكلة
ولن يغضب بعد مشكلة ولربك كرامة ذم انفسى انفسى اذهبوا إلى غاري اذهبوا إلى محمد صلى الله عليه وسلم فأتوا
يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء وعظم الله ذلك ما تقدم من ذنبك وما تأخر اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى
ما قد بلغنا فانطلق فأتى تحت العرش فافع ساجدا لربّي ثوبف الله تعالى عليّ وأبهرني من محامده وحسن الثمن عليه شيئا
لم يفقهه لاحد قبلي ثم قال يا محمد ارفع رأسك سل تسطة اشفع كشفه فأزفر رأسي فأقول يا رب أترق أتترق فيقال يا محمد
ادخل الجنة من أمتك من لا حسبت عليه من باب الأيمن من أبواب الجنة وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك
من الأبواب والذي نفس محمد بيده أن ما بين المصراعين من مصراعي الجنة

المصراعين المستوي وغيره ويقال فلهذا البصرة بالبحر وجازوه والنفاد الجواز والخلوص من الشئ ومنه نقل السهر لوقد إذا خرقت الرمية وخوج
منها قوله تعالى انفسى انفسى اذهبوا إلى ربكم فأنصروا وهو الهمة الشديدين الحاصل من الغبار وذو الشمس المذنب عليه السلام
التام المحرج الحرق على وجه الإجمال قوله ما لا يطيقون الخ أي ما لا يقدر من على الصبر عليه فيجزعون وينزعون قوله فيقول بعض الناس
لبعض أمّا آدم فإنه هو يستشير بعضهم بعضا ويحجرون على الشئ المطلوب وانهم كغفط عنهم بعض ما علم في الدنيا لأن في ذلك اثنين
من سمع هذا الحديث ومع ذلك فلا يستحصل أحد منهم أن ذلك المقام يختص به نبينا صلى الله عليه وسلم فلا يستحصل ذلك لأحد من الأهل
ولما احتجوا إلى التوراة ومن بين الخبيث ولعل الله تعالى أن أسأله ذلك الحكمة التي تترتب على من أظهر فضل نبينا صلى الله عليه وسلم قوله
لربّي غضب اليوم غضبا لم يغضب قبلة مشكلة والله قد كادى دحرج دعوت بها على قومي انفسى انفسى اذهبوا إلى ابراهيم فأتوا إبراهيم
فيقولون أنت بحق الله تعالى وخليفته إله الأرض اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا فيقول لهم
إبراهيم إن ربّي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبلة مشكلة ولا يغضب بعد مشكلة وذكر لك يا نبي انفسى انفسى
لاذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى موسى فأتوا موسى عليه السلام فيقولون يا موسى أنت رسول الله فصلك الله تعالى برسك إله
وبتكليمه على الناس اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا فيقول لهم موسى أنت ربّي قد غضب اليوم غضبا
لم يغضب قبلة مشكلة ولن يغضب بعد مشكلة والله قد كادى دحرج دعوت بها على قومي انفسى انفسى اذهبوا إلى عيسى فأتوا عيسى
عليه السلام فيقولون يا عيسى أنت رسول الله وكلمته للناس في المهدى كله منه القاهل المبرور وروح منه فاشفع لنا
إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا فيقول لهم عيسى أنت ربّي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبلة مشكلة
ولن يغضب بعد مشكلة ولربك كرامة ذم انفسى انفسى اذهبوا إلى غاري اذهبوا إلى محمد صلى الله عليه وسلم فأتوا
يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء وعظم الله ذلك ما تقدم من ذنبك وما تأخر اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى
ما قد بلغنا فانطلق فأتى تحت العرش فافع ساجدا لربّي ثوبف الله تعالى عليّ وأبهرني من محامده وحسن الثمن عليه شيئا
لم يفقهه لاحد قبلي ثم قال يا محمد ارفع رأسك سل تسطة اشفع كشفه فأزفر رأسي فأقول يا رب أترق أتترق فيقال يا محمد
ادخل الجنة من أمتك من لا حسبت عليه من باب الأيمن من أبواب الجنة وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك
من الأبواب والذي نفس محمد بيده أن ما بين المصراعين من مصراعي الجنة

وأما التي أتت في البرق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرزق والبرق كيف يشاء ويرجع في طرفة عين ثم كثر من البرق ثم
كثرت الطيور وشهد الرجال تجزئ جوارحهم ونيكهم فما قرع الصراط يقول رب سبل سبل حتى تجزئ أعمال العباد حتى يجرى الجحش
فلا يستطيع السبي ولا زحفا قال وفي حافتي الصراط كلاليب معلقة صامورة تأخذ من أمته به فتغز وشن ناج وسكند ومن
في النار والذي يغز في غير قبيلة أن تعجزهم لستين خريفا **حاصل** ثنا قتيبة بن سعيد واسحق بن إبراهيم قال قتيبة ثنا
جرير بن الخنثاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أول الناس شفع في الجنة وأنا أكثر الأنبياء
تبعا **و** **حاصل** ثنا أبو كريب محمد بن العلاء قال نا محمد بن بن هشام عن سفيان عن قتاد بن دلق عن انس بن مالك قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أكثر الأنبياء تبعا يوم القيامة وأنا أول من يقرع باب الجنة **و** **حاصل** ثنا أبو كريب بن شيبه
قال نا حسين بن علي عن زائدة عن الحارث بن فضال قال قال انس بن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أول شافع
في الجنة يصعد في نبي من الأنبياء ما صعدت وإن من الأنبياء نبي ما يصعد من أمته إلا أدخل **و** **حاصل** ثنا عمرو بن
محمد الناذي زهير بن حرب قال نا هشام بن القاسم قال نا علي بن زبير عن ثابت عن انس بن مالك قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أتى باب الجنة يوم القيامة فاستقرت فيه فقولوا لئن لم يفتح لك أمرت قال لا فإني لأرجو لك
حاصل ثنا يوسف بن عبد الله بن علي قال نا عبد الله بن وهب قال اخبرني مالك بن انس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكل نبي دعوة يدعوها

قوله وشهد الرجال إلى الجبريين رجل هنا هو الصحيح المعروف والشهود نقل القاصي أنه في روايتين هما أن نا قال القاصي وهو ما ذكرنا
في الحفظ وشهدا ملاؤهما البالغ وصحها قوله جرى جوارحهم لعلنا هو كما تقدم ليس سابق أي يكون في صفة المرافع حيلاب وهو ما علم قولنا
حتى تجزئ أعمال العباد أي تجزئ أعمالهم من الجبريان وهو قوله أنا زحفا الذي أخبرنا قوله وفي حافتي الصراط أي هو تصفيق القدم وهو ما نسبنا
قوله فتغز وشن ناج أي يجرع من الوجع في النار قوله وسكند ومن في النار والذي يغز في غير قبيلة في هذا الباب ونحوه في أكثر الأصول
هنا مكرس بل لا أثر للدال وهو قريب من معنى المكدر، وفي النهاية هو الذي جعت يكله ويخله والفق في موضع قوله أن تعجزهم
لستين خريفا أي مسافة قدر جحر سدر ستين سنة وخمسين سنة **قوله** أنا أول الناس يشفع في الجنة أي أنا أول شافع للجنة
من أمته في دخول الجنة وقيل أنا أول شافع في الجنة يوم صارت الناس فيها ولا يدخل بها إلا من شفع الله عليه صلى الله عليه وسلم في الجنة
كما ورد في رواية هامة في حديث الشفاعة الطويل فاستأذن علي بن أبي طالب في داره فيؤذن في قال المأخوذ وحده هي الجنة واضيفت إليه أصناف
ومنته الله تعالى في حبال السلام على القول بأن المراد بالسلام هنا الاسم العظيم وهو من اسم الله تعالى قيل الحكمة في استئذان النبي صلى الله عليه وسلم
من مكانه إلى دار السلام أن أرض الوقت لما كانت مقام عرض حساب كانت مكان حلقه وشفاعتي ومقام الشافع ينبغي أن يكون في
مقام الكرم ومن لم يشفع من غيري لأمره المكان الشريف لأن الدعاء فيه أقرب للإجابة **قوله** وأنا أكثر الأنبياء تبعا أي يشفع
جميع تلج أي أتباعهم والقبيلة لأن أمته ثنا أهل الجنة وقوله اشعاريان أكثرية أتباعك توجب فضيلة المتبوع، قال القاري لو جئنا
له حفظ عظيمة ونصيب بحسب من ذلك فإن غالب أهل الإسلام من أتباعه في فروع الأحكام قولنا **و** أنا أول من يقرع الباب أي يقرع
ويستقر قوله ما صعدت إلا تصدعته أي لو صعدت في تصديق مثل تصديق أبي يعقوب به كثرة مصدقه قوله بك أمرت الخ لولاي
أن أمته **قوله** لكل نبي دعوة يدعوها في بعض الهياكل يصح لكل نبي دعوة مستجابة قالنا وهذا مستعمل في كل حال وما قدم لك من الأنبياء
من الدعوات الإجابة ولا سيما نبينا صلى الله عليه وسلم فإما أن لكل نبي دعوة مستجابة فقط والواجب أن المراد بالإجابة في الدعوى أن لا يظفر
بها ومعلل ذلك من وجوههم فهو على رتبة الإجابة وقيل معنى قوله لكل نبي دعوة أي أفضل دعواتهم ولكن دعوات أخرى وقيل لكل منهم دعوة
عامة مستجابة في أمته إما بأكثرهم وإما بغيرهم وإما الدعوات الخاصة فيها ما يستجاب ومنها ما لا يستجاب وقيل لكل منهم دعوة خاصة
لذاته أو لقسمه كقولنا لا تفرق بيني وبينك قالنا لا تفرق بيني وبينك قالنا لا تفرق بيني وبينك قالنا لا تفرق بيني وبينك
حكايا بن النين، وقال بعض شيوخ المصنف ما نقله علما أن جميع دعوات الأنبياء مستجابة والمراد بذلك الحديث أن لكل نبي دعوة مستجابة
بأهلها لا أن الله لا يفرق بيني وبينك قالنا لا تفرق بيني وبينك قالنا لا تفرق بيني وبينك قالنا لا تفرق بيني وبينك قالنا لا تفرق بيني وبينك
بأنه صلى الله عليه وسلم دعا على أحياء من العرب ودعا على أناس من مشركي بني أمية ودعا على رجل ودعا على امرأة ودعا على امرأة ودعا على امرأة

أدع الله أن يجعل منهم فقال سبقك بها عيسى **حل ثنا** أبو بكر بن الشيبه قال أخبرني فضيل بن عيسى عن سفيان بن عيينة عن
 قال نافع بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شئت على الأمة فذكر باقي الحديث نحو حديث شيبه وليذكر باقي الحديث
حل ثنا هناد بن السري قال قال إبراهيم بن موسى عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أما ترضون أن تكونوا أهل الجنة قالوا بلى قال أما ترضون أن تكونوا ثلاث أهل الجنة قالوا بلى قال فذكرنا ما قال في الحديث
 أن تكونوا شطر أهل الجنة وسأخبركم عن ذلك ما المستطاع في الكفار والأكثرة بصفته في أولئك أو كثره أو كثره أو كثره أو كثره
حل ثنا محمد بن المنصور بن محمد بن بشر قال اللفظ المأثور في الحديث أن تكونوا ثلاث أهل الجنة قالوا بلى قال فذكرنا ما قال في الحديث
 قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبه من أربعين رجلاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أترضون أن تكونوا
 رابع أهل الجنة قال قلنا نعم فقال أنتم رابع أهل الجنة فقلنا نعم فقال الذي نفس محمدية في الحديث أن تكونوا
 أن تكونوا نصف أهل الجنة وذلك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة وإنما أهل الدنيا لا لا لشعر البصائر في جلد البثور
 الأسود أو الشعر الأسود في جلد البثور إلا حرجل **ثنا** محمد بن عبد الله بن يحيى قال قال نافع بن مالك وهو ابن جرجل بن يحيى
 عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسند يده إلى ثوبه آدم فقال ألا لاين أهل الجنة
 نفس شيطنة اللهم هل بلغت اللهم أشهد أني حيون أنك رابع أهل الجنة فقلنا نعم يا رسول الله فقال أنتم حيون أن تكونوا
 ثلث أهل الجنة قالوا نعم يا رسول الله قال إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة ما نرى في سواكم من الأسماء إلا كالشعر الشمر
 في الثوب الأبيض أو كالشعر البصير في الثوب الأسود **حل ثنا** عثمان بن أبي شيبة قال قال أنس بن مالك عن عائشة عن أبي صالح
 عن أبي سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل يا آدم فقل لبيك تسبح والحي يري بك قال يقول آخر من بعد النار
 انهو لا يشأ من كانوا يفعلون في الجاهلية ، كانوا في الجاهلية يعتمدون على الطير فاذ خرج احد هو كرام فان رأى الطير طار فبعضه يمشي
 واستمر وان رأى طار فبعضه دبح ورسا كان احدهم يجمع الطير ليطير فيبعثها في البحر الشرع يا نبي عن ذلك وكانوا يمشون في البحر
 بمحلة فرون فحدهم محلة والباح محلة وآخيه محلة فالتفهم ما لا يك ميامنه بان يمشي عن يسارك الى اليمين واليمين بالبحر بالبحر كانوا
 يمشون في البحر ويذهبون في البحر وليس في شيء من سواهم طير في البحر لا يتفقوا في شيء من سواهم طير في البحر لا يتفقوا في شيء من سواهم طير في البحر
كوهذه الامه نصف أهل الجنة قوله عن عبد الله بن مبراهيم بن مسعود رضي الله عنه قوله أما ترضون أن تكونوا قالوا بلى قالوا بلى
 بلغنا الاستخفاف لارادة فقرر البشارة بذلك وذكره بالكتاب ليكون اعظم لسميهم قوله فذكرنا ما قال في بعض الروايات فذكرنا ما قال في بعض
 فخرجوا وفي ذلك كله دلالة على انهما استحبوا ما أبشروهم به فحمد الله على نعمته العظمى وكبروه استغفاراً لنعته بعد استغفارهم فبعضه
 قوله أن تكونوا شطر أهل الجنة إلا زاد الحكي عن أبي صالح عن ابن عباس راق لا رجحان تكونوا نصف أهل الجنة بل أرجح أن تكونوا شطر أهل
 الجنة ولا نعم هذه الزيادة لأن الحكي وإليه كل من خرج التردى في صحبه من حديث يزيد بن ربيعة أهل الجنة عشرة من مائة صديق أمتي منها ثمانون
 صفا وله شاهد من حديث ابن مسعود بنحوه وانتم ما أخرجه الطبراني وهذا يوافق رواية الحكي أيضاً فذكره صلى الله عليه وسلم لما نجا راحة ربه
 أن تكون أمتي نصف أهل الجنة أعطاه ما أرقاه وزاده وهو قوله تعالى وكسوت بيطيوك ركيناً فذكره في قوله شعرة بيطيوك قالوا بلى قالوا بلى
 أطلق الشعر وليس المراد حقيقة الوصف لأنه لا يكون ثوباً من غير شعرة واحدة من غير ثوبه قالوا بلى قالوا بلى قالوا بلى قالوا بلى قالوا بلى
 فان قلت لا يتوجه بل بعد الاندفاع كما قالوا كالشعر المذكور فكيف يكون الشطر قلت اسقط الرازي في هذا الطريق ما يتوجه به ترجيه وهو ان
 في الآخر لا يدخل الجنة إلا المؤمنون أي لا يستعمل كونهما الشطر مع أنهم كالشعر المذكور لأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون وهو من المؤمنين الشطر
 قوله في ثوبه وفي بعض الروايات اسند رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه لم يظهر وجهه إلى ثوبه من آدم قوله لا يدخل الجنة إلا المؤمنون
 هذا نافع صريح في أن من مات على الكفر لا يدخل الجنة أصلاً وهذا النص على عمومته بما جاء في السليمان قوله اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت
 أن التبليغ واجب على من بلغ فاشهد في بيه قوله حدثنا عثمان بن أبي شيبة التميمي في بابك الموحدة والسين المجهلة قوله يقول
 الله عز وجل يا آدم ائتني في الروايات أن الخطاب آدم قبل ذلك أول شيء يقع يوم القيامة قوله والحي يري بك الذي في انقطاع على الخبر
 نوع تعقيب ورعاية للآلاف والآلة أيضاً بقدر الله بالخبر قوله أخرجه بعث النار الخ البعث بعث المبعوث وأصلها في السرايا التي فيها
 الأمل إلى جهة من المجهلة المحبوب وغيرها وبعثها هاتماً ميز أهل النار من غيرهم وانما أخضع بذلك آدم لكونه والد لجميع ولكن كان قد

باب ثمانية من فقه المذاهب الأربعة

[illegible]

توَّسَّلَ يَدَكَ الْيَسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ تَوَسَّلَ بِرَأْسِهِ تَوَسَّلَ بِرِجْلِهِ الْيَمْنَى

فمن الكتاب يخطئه وهو جعل فيه وقوله على الله فيعمل بيان جعل الكتاب ومما وثقه المرفق ليس في محل الاعتقاد ليجب بذلك، ثم قوله توسم برأسه الخ وفي بعض الرعايات مجازات الباء قال ابن رشد في بداية المجتهد اتفق العلماء على أن معنى الرأس من فرض الوضوء واختلافوا في المعنى الجازي منه ذهب مالك إلى أن الواجب مسح كله وذهب الشافعي وبعض أصحاب مالك وإحدى حيل أن توسم بعضه هو الذي هو الأصل مالك من محل هذا البعض بالثلاث ومنه من محل بالثلاثين وإنما إسناده ضعيف فلو كان توسم جميع هذا القدر من اليد اليسرى لكان توسم به المسح فقال أن معنى بأقل من ثلاثة أصابع لم يجزئها وإنما الشافعي قد جعل في المسح وكذا في المسح حلاً وأصل الاختلاف في هذا الثلاثة الذي في اليمنى في كلام العرب وذلك أنهم تركوا ثلاثة مثل قوله تعالى ثبت باليمن على قراءة من قرأ تنبى بضم النون وكسر اليماء وثبت مرة تدل على التبيين مثل قول القائل أخبرت بثوبه وجودته ولا يصح أنكار هذا في كلام العرب أعني كون الباء مبعدة وهو قول الكوفيين من الغربيين فمن رأى أنها ثلاثة أوجه في معنى الثلاثة هي أنها ثمانية كلمة ومن رأى أنها مبعدة وأوجه مبعدة، أم - وفي شرح المختار الآية مجازة في رسم الرأس لأنه يختل إرادة الجبريم وإرادة ما يطلق عليه اسم المسح وإرادة بعضه وقد عرفت أن النبي صلى الله عليه وسلم إله خسر من حماسته ومحمداً على ناصيته فصار بياناً للآية وجده على أن الفرق المختار مقلداً للناحية هو ريم الرأس لكونه إحدى جوانبه الأربع أي الناصية والقدال والقولان فإن قيل لوقات أنه عمل في حق المقدار والمحل مما لا يمكن العمل به قبل البيان وقد لا يمكن العمل به قبل البيان فمنها لا يثبتها كان المراد به مطلق البعض يخرج عن الصلابة وأما ما يطلق عليه اسم البعض كما قلنا في الركوع والسجود قلنا مطلق البعض غير مراد بالإجماع إذا لم يحصل قبل الوجه فلا حاجة إلى الجلب على حدة فعلم أن المراد به بعض مقدم كما دللنا وأما ريم كما قلنا فلهذا فحققت المدعى بالجمع معين والدليل يدل على الجمع معين وهو الناصية لمراد في المبدأ والموافقة شطرين بينهما ما كان الشهادة والندوى قلت المروي يخطئ معينين المتعينين وبيان المقدار قد عرفت أن خبر الواحد لا يثبت على العمل للكتاب في البيان أن يكون موضع الإجمال ولا الجمل في المحل لأنه معلوم وهو الرأس وأن الإجمال في المقدار لأنه الثلث وأما ريم قوله عليه السلام يصير بياناً له، كذلك في شرح إجماع الصواعق في الكلام على نسخ الريم فرض على اعتقاد أن خبر الواحد لا يثبت في نفسه مع قطع النظر عن صحة دلالة وقد يطلق الفرض على ما يعرف الجواز فيتم كسر القولان في الضل وبسبب ذلك فرضاً ظنيّاً قاله القاري في شرح التفسير وقال الضمير بعد تسليم أن الفرض لا يثبت إلا باليد لفظي الأصل في هذا أن خبر الواحد إذا ثبت بياناً لمجمل كان الحكم بعد مضافاً إلى المجمل كقول البيان والمجمل هذا من الكتاب والكتاب دليل قطعي، وقال الشيخ ابن المصنف في شرح البحث إلى دلالة الآية وقوله في أن اليد لا لا تصان وهو الضمير المجرم عليه لها بملاحظات التبيين فإن التحقيق من مائة العربية فيفتركه معنى مستقلاً للآية بخلاف ما إذا جعل في ضمن الأصناف فلم يستخرج عن الصلابة بذلك البعض كالآلة هو المفاد بالآلة وما حقيقته في كذا على البدل في الوصول وحديث معين الريم لأن اليد إنما تستوجب قنن غالباً فلم يرد - وفي الغنية شرح النية كما كان معنى اليد لا الصلابة ومعنى المسح راسخ على شيء بطريق المباشرة ولا شك أن المراد بالشئ الأول هي هنا اليد لاها التفسير واليد تعاقب يمين الرأس في المقدار فإذا أمرت أن تدبر راسخاً يميناً حصل اليمين ككأنه مسح اليمين وفي ما يطلق عليه المسح المراد من الآية - وقال الشيخ الأوزاعي أن الله بقائه بعد بقائه بدلالة الفوائد لأن القيمة الدالة على الفرق بين قولهم قرأت سورة كذا وقوله قرأت يسورة كذا أن المراد بالآلة أنه قرأ هذا الشئ والمراد بالثاني أنه أتم القراءة المعروفة بالمعهود فالتقوا في الشهرة بهذا الاسم بين الناس ومحدثاتها أوجه ثمانية في هذه السورة ووجهة أن قرأ في متعارف اللغة متعاقب نفسه فإذا قلته الشريعة إلى عرفها ولقيت به قراءة الصلوة صار لازماً أن كان معنى قرأ على هذا فعل قبل القراءة وهذا لا يحتاج إلى مفعول به فلما زيد فعله بسورة قرأت بالآلة ومثل هذا في قوله تعالى فاسموا بربكم بالدعاء وقوله سميت رأس النبي صلى الله عليه وسلم على عرفت الشريعة وهو أمر باليد المبجلة على الشئ فالتقوا في البلية جلالات الثاني فإنه على صراط اللغة أم قلت وعلى هذا المعنى الآية المسح وأما قول المسح المعهود للمعروف في الشعر والرأس وهذا مجمل باعتبار معناه الشعرى المنقول إليه وتعيين مراد التمكن وقد عرفت من السنة السقضية أن المسح بالرأس المعهود الذي تأكلت عليه صاحب الشعر ليس أقل من أمر باليد المبجلة على ناصية فصار فعله عليه السلام بياناً للمحل الذي إذا البيان يكون باليد المتارة وباليد الأخرى كقوله في هيئة الصلوة وصعد ركعاً ثم فعله في سناسك الحج وقوله في مقايير الزكاة والعشر غير ذلك فبان المراد من المسح بالرأس مقداراً للناحية ببيان النبي صلى الله عليه وسلم كما نبه عليه صاحب البدائع، وقال القرافي الباء للتعريف فيخرج حتماً وأثبتها لأن ذلك يقال سمحت رأس اليتيم وسمحت برأسه وقيل إنما دخلت اليد لتعريف معنى بدائع وهو أن الضل لفظاً فيضرب به والسج

إلى الكعبين ثلاث مرات ثم غسل اليدين مثل ذلك

لا يشقن مسوحاه فقليل رد مسك لإزالة السم باليد من الأمان فيروى على الرأس فدخلت اليدين مسوحاه وهو الماء فكانت قاله في مسوحاه
 يروى مسك الماء في شرح المطايع للزرقاني رد وقال الشوكاني والتحقيق لا يتوقف على مباشرة ألت الفعل بل جميعه بغيره المفعول كما لا يتوقف في قولك
 حرت عكرا على مباشرة الصليب جميعه جازائه فهو رأسه وجود الصليب الحقيقي بوجوده المسك لكل أو البعض ليس الزاوي في معنى الرأس قال
 هو حقيقة في جميعه بل الزاوي في إيقاع المسك على الرأس والمضغ الحقيقي لا يقع بوجوبه المباشر ولو كانت مباشرة الحقيقة لا توجد إلا
 بمباشرة الحال لجميع الحال لوجود الحقيقة في هذا الباب بل يكاد يلحق بالعدم فإنه يستلزم أن يكون متبوعا زيلًا وابتعد عن المجاز لعموم
 الصليب والرؤية. أم قلت وكذلك قوله تعالى وأخذ برأس أخيه يجره فإياه الظاهر المتبادر منه عند كل أحد بحسب العادة أن الأخلاق قد
 ببعض رأسه وهو المقدس منه كما يظهر من قوله يجره الله ومن وجهه الرأس مع الحقيقة في الأخلاق لغير هاتون لا تأخذ بالحقيقة ولا برأيه وهذا في
 الأخلاق والمجرى بقدر الرأس الذي يقال له الناصية في اللغة كان هو المتبادر عندهم في أخذ الجرم ولا يسمونه ولا الفكر منه ولذا قال بعضهم تعالى
 وما من ذاتهم إلا أخراخذ بكاهنيتها وقال كشفاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة وقال فيكون في التواضع إلا في ذلك فطوران الأخلاق الرأس
 في نصه موسى وهاتون عليها الصلوة والسلام رأساً أطلق على الأخلاق بالناصية التي هي مقدار الرأس وكذلك لا استبعاد في إطلاق المسك الرأس
 على المسك بالناصية وقال شيخنا المحقق نور الله روحه هب أن المراد في الآية مسح جميع الرأس وهو المفضل عن كما قاله مالك رحمه الله أن السنة قد
 تغير الجزء مقام الكل في إسقاط الذمة قال ابن القيم في إعلام الموقعين لا تروى أن السنة قد تغيرت فمن نذر المصلاة في جميع حاله لا يجره
 الثالث (مع قوله تعالى وليؤذيكم الله الموتى) فأما الشك في النذر فمقتضى جميع رحمة بالناصية وخفيته كما أنه لا يغير مقفاه في الوصية بعد
 بالوارث ونظر له لا مع قوله تعالى من قبل وصية في الوصية بما أوذيته وقد روى عن ابن عباس أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم إن من
 تروى أن الجهر والرقوى التي أصبت فيها الذنوب وإن الخلع من ماله كله صدقة قال يجرى عنك الشك كذلك فنقول أن المفضل في الأصل
 مسح كل الرأس إلا أنه يأتي بمسح مقدس الذي يقال له الناصية وذلك هو الرأس واحد وجوانبه الأربعة فإن الرأس ناصية وقدر وفود قاله
 الشيخ في الأصل ما لا يخفى أن الله عز وجل أشار صاحب الهداية في أبواب المحرمات والها على وجعل هذا فلا شك في أولوية استبعاد المسح بجميع الرأس
 وصحة احتوايته ولكن دون الجزء بالوجوب معذور بل في الظاهر في توضيح مسح الرأس وتثليثه فليس في شيء من طرق حديث الباب في الصحيحين
 ذكر عدم المسح وبه قال أكثر العلماء قال الحافظ ابن تيمية مسح الرأس مرة يكفي بالنافع كما يكفي في تطهير رأس الأضغ مرة واحدة
 في مسحه ثلاثاً هل يجب فذهب الجمهور إلى أنه لا يجب كذلك إلى خمسة وأصل في المشهور عنه وقال الشافعي وأصل في روايته عنه استحباب المسح
 أنه لو شغل ثلاثاً ثلاثاً وهذا عموماً في سائر أبي داود أنه مسح رأسه ثلاثاً ولا يحضر من أعضاء الموضوع فمن فيه الثلاث كسائر الأعضاء
 والأول أهم فالأول في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يمسح الرأس إلا بغير رأسه مرة واحدة ولهذا قال أبو داود والسمعت في أحاديث عثمان
 الفصاح تدل على أنه مسح مرة واحدة وهذا يسلط الله عليه ويصوم ثلاثاً فائدة يبين أن الصحيح أنه مسح رأسه مرة وهذا المنفصل يقتضي على الجمل
 وهو قوله توصاً ثلاثاً ثلاثاً كما أنكره قالوا أنه معتد لمؤذن فنزلوا مثلاً يقول كان هذا مجلاً وتفسيره من غير أنه يقول عند الحاجة لا
 قوة إلا بالله فإن الخاص المفضل يقتضي على العام والمحل وإيضاحاً فإن هذا مسحه والمسح لا يس فيه التكرار كسم الحقت والمسح في التيمم مسح الجبهة
 والحلق المسح بالمسح أو في الحلقه بما نسل لأن المسح إذا كرر كان غسل. أم قال في الجواز إذا كان التثليث غير مستوفى قبل كبره فالد كوفي
 المحيط بالبدن أنه يكبر وفي الخلاصة لم يكرهه وقبل كبره أسرى بدوني فتاوى تافهين وعن تأويلهم ثلاث مرات ثلاثاً مائة أو أكثر ولكن كذا كنت
 ولا أدباً. وهذا أولى كما لا يخفى إذ لا دليل على تكراره ويرى شافعي المنية الكراهة وإليه ابن علقمة في تعليقه على الجهر واستدل بجواب من زاد على
 هذا فقد أساء وظل قال البيهقي وقد روى من أوجه غريبة عن عثمان رضي الله عنه تكرار المسح ثلاثاً مع خلاف الحفظ ليس بحجة عند أهل العلم
 قال في الهداية والذي يروى من التثليث مجمل عليه بما رواه وأصل وهو مشرع عليه روى الحسن عن ابن حنيفة وقال الحافظ في التمهيد لم يروى
 الأحاديث في تثليث المسح أن صحت على راحة الاستيعاب بالمسح لا أنها سمحت مستقلة بجميع الرأس جوازه لتأمله قال الترمذي وتكراراً في التيمم
 والأظهر أن يضع كفيه وأصابعه على مقدس رأسه ويقرأ بها إلى الفع على وجه يستوجب مسح الرأس ثم يمسح به يديه بأصابعه. أم وما قيل من أنه
 يخاف في المسحين ولا يخاف في مسحهما إلا من ذنوب الكبار جميعهما جازي الرأس خشية الاستعمال يقال في العلم لا أصل له في السنة ثلاث
 الاستعمال لا يشترط جمل أو فصل قال الأثران من الرأس وكذلك في المختار وفيه إلى الكعبين إلا في العظماء والناظر من جاني القدم واليد

الوضوء أسبغها يتوضأ به أحد الصلوات **وحديث** زهير بن حرب قال قال يعقوب بن إبراهيم قال قال ابن عباس عن ابن شريك
عن عطاء بن سيار عن النبي عن عثمان بن مولى عثمان أنه رأى عثمان إذا توضأ بالوضوء قال فأنشده ثلاث مرات
أكره من ذلك والصلوة كذا كبر من ذلك خرجوه عن بعض الروى وأما الكبر فلهذا لما من الترتيب لأن الله أمر بالصلاة وجعل من تركها
قال فقال لا تأكل من ثمرها ولا تأكل من ثمرها ولا تأكل من ثمرها ولا تأكل من ثمرها ولا تأكل من ثمرها ولا تأكل من ثمرها ولا تأكل من ثمرها
في تلك الآيات خصال التقوى ولا العمل الصالح فإن من جملة ذلك التوبة النصوح وأما من لم يؤدب فهو فاسق وانفقت الصلاة
على التقوى خرس والغرض لا يردى إلا بغيره وقيل ولو وقت الكبر مكفرة بالوضوء والصلوة إذا دام بغيره كان الإسلام رخيصة إلى الله
وهذا ما اطل به على الجاهل وأيضا فلما كبرت الكبر لم يزل الفرائض لم يبق إلا أحد ذنبين يخل به التارفا إلى ما يغرض قال قال حافظ ابن حجر
وهذا يشبه قول المرتبة وهو اطل كما ذكر ابن عبد البر في التهديد وحكى جماعة المسلمين على ذلك واستدل عليه بأحاديث منها قوله صلى
الله عليه وسلم الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنب الكبر ثم تنقضي عليه من حيث لا يشعرون
رضي الله عنه وقد حكى ابن عطية في تفسيره قول ابن حجر في معنى هذا الحديث أصلها عن جمهور أهل السنة أن اجتنب الكبر ثم تنقضي المنقضي
هذا الفرائض للصحة فإن لم يترك هذا الفرائض شيئا بالكلية والثاني أنها تكمل الصلوة مطلقا ولا تكمل الكبر وإن وجد
لكن بشرط عدم الأصل وعليها مراده أنه إذا أصهت عليها صارت كبيرة فلو تركها لم يعمل وفي صحيح مسلم عن حديث عثمان بن عفان رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يترك مسلوحة صلوته مكتوبة فحسب وضوئها وخشوعها ألا كانت كفارة لما قبلها من الفرائض
ما لوثت كبيرة وذلك الدهر كله وفي هذا الموضع أحاديث كثيرة قال الحافظ أبو جعفر في حقه هو قوم من أهل الحديث إلى أن هذه الاحتمال تكفر
الكبر ثم يتركها إلى يوم القيامة على من تركها الظاهر وأما عن الإمام ابن عبد البر في كتاب التهديد بالرواية وقال قد كنت أظن نفسي من الظاهر
في هذا الباب لو أقول ذلك القائل وخشيت أن يغتر به جهل في فهم من الموقفات التجار على ما تكلم بها الفرائض من الصلوات فوها
حزون النذر والاستغفار والتوبة والله نسأله الصعوبة والتوفيق قال في غير جملة الظاهر والله أعلم في هذه المسألة يعني مسألة تكفير
الكبر بالاعمال أنه إن ارتكب الكبر ثم يجزى بغيره لا يتيان بالفرائض وتكفر مكفرة بذلك كالصلاة ثم اجتنب الكبر ثم فعل ما باطل وأنت
أنه قد يوازن يوم القيامة بين الكبر وبين بعض الأعمال فيحسم الكبيرة بما قبلها من العمل ويسقط العمل عما قبله له ثواب فهذا ما يقع
وفي صحيح مسلم عن ابن حجر رضي الله عنه ما أنه ضرب عبد الله فاعتقه وقال ليس له فيه من الجرح وهذا ما أخذ من ابن حجر في بعض
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من لم يترك مسلوحة صلوته مكتوبة فحسب وضوئها وخشوعها ألا كانت كفارة لما قبلها من الفرائض
فيه من الجرح حيث كانت كفارة لذنبه ولو لم يكن ذنبه من الكبر ثم تركت بما كان من الأعمال مكفرة للكبر ثم تركت بما كان من الأعمال مكفرة
في مسئلة له من حديث ابن عباس رضي الله عنه ما أن النبي صلى الله عليه وسلم يقول يؤتى بحسنات الصلوة يستأنه يوم القيامة فيقص ويقص
بعضها من بعض فان بقيت له حسنة وسبح له بها في الجنة. اهـ - قوله أسبغها يتوضأ به أحد الصلوات إلا السبيل في اللغة إلا أن منه
درج سابع قال النووي معناه هذا أمر الوضوء وقال جمع العلماء على كراهة الزيادة على الثلاث قال وإن أكلوز أربعة بركة ومكرهه
إذا فعل كونهما رابعة والله أعلم ومن تشديدات ابن عمر رضي الله عنهما ما روى ابن المنذر بإسناد صحيح أنه كان يقول في الوضوء سبع
مرات قال الحافظ وكان ثانيا فيهما دوز غيرهما لا يعمل إلا بغيره فالتأني على ما مضى حقا والله أعلم قال الشيخ الأئمة والعلما
رضي الله عنه أخذ التيسير في الطهارة من حديثه الذي رواه أبو داود وفي سننه كانت الصلوة تحسن والصل من الجماعة سبع رطل
وغسل البول من الثوب سبع مرات فلو نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلوة تحسنا والصل من الجماعة بركة وغسل البول
من الثوب مرة. اهـ - وفي اللز الحذف لوزاد على الثلاث لطمانية القلب لئلا يسهل على من يسهل له كونه أميرة كذا في حديثه وينبغي أن قيل
هذا بغير الموسس أمهات فلو لم يقطع مادة الوسواس عنه وعله المتأني إلى التشكيك لأنه فعل الشيطان قال الصلاة ابن عبد البر في
التأني تأني عن التأني لوزاد على الثلاث فهو بدعة وهذا إذا لم يفرغ من الوضوء إذا انقضى الوقت واستأثف الوضوء فلو كان بالالتفات أو وشله
في الخلاصة وعارض في الجرح معنى الاتفاق بما في التلويح من أنه مكروه محلي لا واجب في التهاون ما من حيث إذا عاده مرة واحدة وفي
السبيل فيما ذكره مرارا ونظرة في التلويح في الوضوء في مجلس واحد مرارا لم يستحب بل لم يذم فيه من الجرح فلو لم يتركه لكان
يؤد ما في شرح التلويح الكبر حيث قال وفيه اشكال لا يطابقه في أن الوضوء عمادة غير مقصورة لئلا يها فاذ الرؤد بل عمل مما هو المقصود من

فَيَحْسِنُ وَصُوتُهَا وَخُشُوعُهَا وَرُكُوعُهَا

قوله يحسن وصوتها وخشوعها قال لما فطاني الفقه المشعور تارة يكون من فعل القلب كخشية وتلاوة من فعل اليدين كالشكر وتبيل
 لا من اعتبارها كراه القز الرأسي في تسيير وقال غيره هو معنى يتقرب للنفس بظهوره عند سكون في الاطراف فلا أثر مقصود العبادة وكل على
 ان يكون من فعل القلب حديث علي المشعور في القلب اخرجها لما كثر في وضع هذا خشعت جوارحه فقيه اشارة الى ان النظام هو ان الياطين
 دعوى البهيقي باسناد صحيح عن عمار قال قال ابن الزبير انا قهر في الصلوة كانه عور وجلس ان اياك الصليقي قد كان كذلك قال وكان يقال
 خاله المشعور في الصلوة، وقول يحيى النوري الاجماع على ان المشعور ليس بواجب، قال ابن بطال فان قال قائل فان الخشوع فخر في الصلوة
 قيل له بحسب ما انسان ان يقلل صلواته بقلبه وينتبه ويؤيد بذلك وجه الله عز وجل ولا طاقة له بما اعترضه من الخواطر وحاصل كلامه
 ان القدر المذكور هو الذي يجبي من الخشوع وما زاد على ذلك فلاه وانكر ابن المنذر اطلاق الخشعية وقال الصواب ان علمه من الخشوع تابع
 لما يظهر عنه من ذلك خا وهما متفاوتان ان شئت فقل في الواجبات كان حراما وكان الخشوع واجبا والا فلا، وفي شرح المقامة الكيدانية
 للمفتي ساقى بيب حضور القلب عند الخشوع فلا اشتغال قلبه بتكلم مسئلة مثلاً في اثراء الاكابر فلا تسحب الامامة وقال البقال لو ينقص
 اجرة الا اذا قصر وتبيل يترتب على كل ركعة ولا يؤخذ بالتسليم كانه معصونه لكثرة لم يستحق ثواباً، كذا في رد المحتار، وقال الامام الهادي رحمه الله
 الفخر الى بعد ما اشبه في اشارة الى المشعور واجبا في الصلوة وجب على كل رجل من كل حال ولا خلاف في مشعور في الصلاة في كل ركعة
 اي صحة الصلوة مع الغفلة فان ذلك ضرورة للفتنة ولكما حصل ان حضور القلب هو روح الصلوة وحياها وان اقل ما يقع فيه رضى المرح
 الحضور عند التكبير والقلب فالتقصان عنه هلاك وبطلان الزيادة عليه تنبسط الروح في اجزاء الصلوة وكون من غير الاحراك به قريب من صفة
 فصوله المتعاقب في جميعها اي جميع اجزائها الاعناء التكبير كحي الاجزاء به لسأل الله حسن العون، ام - قال في الدر المختار المعيان العبادة
 ذات الانفال تنسحب نيتها على كل ما فان افتتح خاصاً فتركه لخط الرتبة اعتبر السابق وقال في موضع آخر وشفا في اوائها (اي الغرض)
 الاختيار اي الاستيقاظ اما لو لم يتجدد اولاً كل الركعة في الركعة فان اتي بها او احدها بان قاروا وقرأ او ركع او جالس وقول لا يغيره ما لا يغيره
 بما اتي بعمل بعيد وقال المختار في جرحه امّا اذا نوى العبادة وخلطها بشئ ما يغيرها الا خلاص فقد قلل الوجوه في جرحه الطبري
 جرحها اشعلت ان الاعتبار بالابتداء فان كان في ابتداءه الله خالصاً لم يضره ما لم يضره بعد ذلك من عجايب وغيره، وقال المختار في الخشوع
 الوسواس لا يبطل الصلوة اذا كان قليلاً بما فاق اهل العمل بل ينقص الاجرة كما قال ابن عباس ليس لك من صلواتك الا ما عاكف منها
 وفي الشرح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان العمل لم يضر من صلواته ولم يكتف بها الا تصعبها الا ثلثها الا ثلثها الا ثلثها الا
 سلسها الا سبعها الا ثلثها الا تسعها الا عشرها ويقال ان النوافل شرحت بخبر النقص الحاصل في الغرض كما في السنن عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال اول ما يسب العبد من عمله الصلوة فان أحكلها والآقيل انظر اهل له من تطوع فان كان تطوعاً أحكلها بالقرينة
 ثم يرضع بشارته اكله وهذا الإحكال بينا ولما نقص مطلقاً واما الوسواس الذي يكون غالباً على الصلوة فقد قال طائفة منهم من هو
 ان حمله او حمله الغرض الى غيره انه يوجب الاعادة وقال الجمهور لا لما اخرجها في الصحيحين عن ابن هبيرة رضي الله عنه انه قال
 صلى الله عليه وسلم قال اذا اذن المؤذن ادبر الشيطان وله ضابط حتى لا يسمع التاكيز فاذا قضى التاكيز انقلب فاذا ثوب بالصلوة ادبر فاذا
 قضى التاكيز انقلب حتى يخطي طين لمرء ونفسه فيقول اذكر كذا اذكر كذا لما لم يكن يذكركم يظن الرجل لو لم يذكر صلى فاذا وجب حصر
 ذلك فليسهل يسهل بين قبل ان يسلم وقدمه عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة مع الوسواس مطلقاً ولم يفرق بين القليل والكثير ولا بين
 ان الوسواس كان في الصلوة كان احكل كما في الصحيح عنه من حديث عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان تروا
 نحو وضوء ثم عطف ركعتين لم يجزئ فيهما نفسه عطفه ما تقدم من ذنبه وكذلك في الصلوة انه قال تروا فاضح من الرضوء فوهل ركعتين
 يقبل عليهما بوجهه وقلبه عطفه ما تقدم من ذنبه وما نال في الصلوات من هو كذلك كما قال سعد بن معاذ رضي الله عنه في ذلك صحاح
 لو كنت في سائر احوالي اكون فيهن كنت انا، اذا كنت في الصلوة لا أحل نفسي بغير ما اتانيه واذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حديثاً لا يقع في قلبي ريباً، ان الله واذا كنت في جهنم لم احدث نفسي بغير ما اتانيه ويقال لها وكان مسلم بن بشير يصلي في المسجد
 فاعطه رقعة طمته وقام الناس وهو في الصلوة لم يشعر وكان عبد الله بن الزبير رضي الله عنه يسمع في الخفق فاحل طائفة من ربه
 وهو في الصلوة لا يرفع رأسه وقالوا العامر بن عبد القيس ان حدث نفسك في شئ في الصلوة فقال اوشح احب الي من الصلوة احب الي نفسي

لأن كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم تؤت كبيرة وذلك الدهر كله حدثنا قتيبة بن سعيد بن سعيد بن عبد الصمد
قالنا نعيم العزير وهو الدارودي عن زيد بن أسلم عن حنبل بن محمد بن عثمان قال أتيت عثمان بن عفان بوصوة فتوضأ
ثم قال أن ناساً يحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث لا أدري ما هي إلا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
توضأ مثل وضوئي هذا ثم قال من توضأ هكذا غفر له ما تقدمه من ذنبه وكانت صلواته ومشيته إلى المسجد نافذة وفي رواية
بن عبد الله أن عثمان فتوضأ حدثنا قتيبة بن سعيد بن عبد الله بن بكر بن شيبه وزهير بن حرب واللفظ لقتيبة بن بكر
قالوا نأ وكيع عن سفيان عن أبي النضر عن أبي أنس أن عثمان توضأ بالماء فقال لا أراكم وضوء رسول الله صلى الله
عليه وسلم فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وزاد قتيبة في روايته قال سفيان قال أبو النضر عن أبي أنس قال وعنده رجال من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا أبو بكر بن محمد بن عبد الله واسحق بن إبراهيم جميعاً عن وكيع قال أبو بكر بن وكيع
قالوا أنا أحدث انفسنا في الصلوة فقال أبا الجهم والحارث بن محمد ذلك فقالوا لا ولكن باهلياً واموالنا فقال لأن تختلف الأمية في أحث إلى
ومثال هذا متعود لهم - وأما قصة تجزي عمر بن الخطاب في الصلوة فقد تقدم تحقيقه قريباً في شرح قوله لا يحلث فيها نفسه وقد ظهر للعبس
الضعيف أن أن الخشوع قد وصف الله سبحانه وتعالى به الأوصاف والأصوات والوجه في آيات كثيرة ووصف به القلوب في مثل الحكا
فقال عز وجل أن الذين آمنوا قلوبهم يغفلون لا يذكرون وما نزل من الحق لا يؤمنون به وكان من قبل فقال عز وجل
الذين آمنوا قلوبهم يغفلون لا يذكرون وما نزل من الحق لا يؤمنون به وكان من قبل فقال عز وجل
لو كنت قلوبهم لا يغفلون لكانوا قلوبهم يغفلون لا يذكرون وما نزل من الحق لا يؤمنون به وكان من قبل فقال عز وجل
سورة التآثر من ذكر الله والخشوع من ربه سبحانه وتعالى والخشوع في الصلوة بهذا المعنى لا ينفك ما لم يذكره في وقت من أوقاته
جميع مكره وحضوره عنده من المعابر الشرعية والأدب في المحادثة وتجهيز الجيوش لحفظ طاعة الإسلام وسدك الشقوق في الخشوع المذكور
لا يجد أن يتم هذا النوع من الإلهام لمجد الحديث المتكلم وليس هذا منافية للخشوع وحضور القلب مع الله بل هو من غرائزها وقاؤه المباح
والله أعلم وهذا الجواب قد ثبتت له اجازته بما تقدمه من بعض كبارنا الثقات من علماء مشيختنا أكابر العارفين بالله هو كما
الحاج الشافعي أمداد الله أتمها نرى لها جرد الله روحه وافاض علينا من شيايب قيضته آمين، قوله كفارة لما قبلها من الذنوب إلى أي
يحبهم ما قبلها وإذا إلى الكبيرة لو كان كفارة لجميع فان هذه الكبيرة أيضاً من جميع أعماله وهي لا تقف إلا بالاتباع وبرحمة الله وفضله
قوله ما لم تؤت كبيرة إلى كبيرة لأنه معلوم أن التوبة وقيل مجهول أي ما لم يجعل كبيرة، قال النووي معناه أن الذنوب كلها تغفر إلا الكبائر
فإنها لا تغفر وليس المراد أن الذنوب تغفر ما لم تكن كبيرة فإن كانت لا يغفر شيء من الصغائر فإن هذا وإن كان محتملاً فسيكون الحديث
يأباه أو يقال إن اجتناب الكبائر شرط لتكفير هذه الصغائر خاصة فإن لم يجنب هذه الصغائر لم تكن الصغائر شياً بالكلية والمردود على الثاني الكبيرة
في الحديث إلا صلا على الصغائر والصفاء لعل الأصار تكون كبيرة لما نقلنا عن ابن عسلة سابقاً والله أعلم وقوله وذلك الدهر كله إلى الدهر
بالنصب على الظرفية وكل ما قبله أي أي وقت دون وقت قال الأشرع المشار إليه بذلك أن تكفير الذنوب أي تكفير الصلوة المكتوبة بالصفاء لا يقتضي
بعضها وحل في فرائض الدهر كغيرها وما سجدته والرويات أي عدة لا تان بالكبيرة في الدهر كله مع الأتيان بالكتابة كفارة لما قبلها من الذنوب
أن هذا هو أشبهه صالح للتكفير فإن وجدنا تكفيراً من الصغائر ككفره وأن صلاته كبيرة ولو صلاته صغيرة يعني غير مكفرة ونحو أن يخفف من
الكبائر ولا يكتب له به حسنات ورضع بدو حرات كلها كرم الطبع قوله ومشيته إلى المسجد نافذة إلى أي زائداً لا ينافي ما شئ من الذنوب في
الهندية معناه مفت قوله عن سفيان أن أي الثوري قوله عن أبي النضر أن اسمه سلم بن أبيه المديني القريشي المتحجج إلى حمير بن عبد الله القسبي
وكانت قوله عن أبي أنس أن اسمه مالك بن أبي بكر الأصم المديني وهو جليل مالك بن أنس وأمامه والدي سليمان بن مالك، قال الشافعي وهذا
الاستدراك من جملة ما استدركه الدارقطني وغيره قال أبو الولي الغساني الجعفي ذكره وإن وكيع بن الجراح وهو في أسناد هذا الحديث قوله عز وجل
وأما زيود أبو النضر عن بشير بن سعيد عن عثمان بن عفان رواه هؤلاء عن أحمد بن حنبل وغيره قال وهكذا قال الدارقطني هذا هو وكيع
على الثوري وخالفه أحمد بن أبي الثوري المتأخر منهم لا يفتي عبد الله وعبد الله بن الوليد وزيد بن أبي حكيم والفرغاني وصحابة بن هشام بن أبي بكر بن
رواه عن الثوري عن أبي النضر عن بشير بن سعيد عن عثمان بن عفان وهو صواب، هذا هو وكيع بن الجراح، قوله باللقاء على بنع المديني القاتل قول هو وكيع
دار عثمان بن عفان وقيل مدح وقيل بقر المسجد القتل للمتوفى في لقائه جرح الناس والوضوء ونحو ذلك قوله وعنده رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]

هذا ما حمله ثمانية اهريرة عن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ذكر احاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل اوتوا
احكامكم فليست تشق ولا تخرق من الماه ثلثين ثم رجع الى يحيى بن يحيى قال اكرات على ما كان عن ابن شهاب عن ابي ادريس الخزازي
عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من توضأ فليست ترو ومن اخرج فليست ترو ومن اخرج فليست ترو ومن اخرج فليست ترو قال ناس من
ابراهيم قال ناس من بني ابي اوس بن زيد ٧٧ حدثني حمزة بن يحيى قال انا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني
هراخراخ المكي بكذا الاستسقاء مع ما لا ياف من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه قال يونس قال وجوب الاستسقاء في اورد
الامر به كاحكامه على ان لا ياف من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه قال يونس قال وجوب الاستسقاء في اورد
الاستسقاء في الاستسقاء لا ياف من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه قال يونس قال وجوب الاستسقاء في اورد
واستدل بالجموع وعلى ان الامر به للطلب بما حوته الترمذي ومحمد بن الحارث من قوله صلى الله عليه وسلم لا ياف من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه
وليس فيها ذكر الاستسقاء بالجموع بل بالجموع ان يراد به الامر به من اورد الوجوه فقد امر الله سبحانه باليقين بنية صلى الله عليه وسلم واليقين
عن الله امه، ولو ترك احد من هذه الوجوه عليه الصلوة والسلام على الاستسقاء انه ترك الاستسقاء بل ترك المضطرة وهو رد على من
لوجوب المضطرة ايضا واذا ثبت امر بها ايضا في سائر ابي داود واستاذهم، قال الشوكاني ويمكن مناقشة هذا بانه انما يتروا حاله فقط فاما
بالنظر الى تمام الحديث وهو فاعمل وجهك ويدك ولا ياف من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه قال يونس قال وجوب الاستسقاء في اورد
لا في يوم القرآن فلا ياف من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه قال يونس قال وجوب الاستسقاء في اورد
بما والواجب الاخر بما حوته، قال اما هذا فقد ذكر ابن القتيبي ان الشافعي لم يوجب على من وجوب الاستسقاء مع هذه الاربعة الا لو كانت له
خلأ في ان قاله لا يفي وهذا دليل قوي فانه لا يفي في ذلك من احد من الصحابة ولا التابعين الا من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه
ذكره كله من المنذر، اما ان هذا الاطلاق يوجد ما ذكره ابن حزم في الحلي ان جماعة من الشافعية منعه من الاربعة بالجموع من غير ان يوجب على من
ابن عتيبة وابن ابي الحلي وهذا ما ذكره ابن حزم في الحلي ان جماعة من الشافعية منعه من الاربعة بالجموع من غير ان يوجب على من
قال صاحب الدر المنثور ان الواجب في باب الوضوء غسل الاضغدة الثلاثة وسحق الاراس (راي بعض القراء) وداخل الفرو والافان ليس من وجوبها انما
سوى الوجوه فظاهر وكذا الوجه لا ياف من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه قال يونس قال وجوب الاستسقاء في اورد
عن سلوة ما ذكر من رجل يقرب وهو روي في بعضه ويستشق فينتوي الاخرت خطايا فيه وفيه شيء مع الملك ثوابا فاعمل وجهك كما امر الله الاخر خطايا
وجهه من اطراف حقيقته مع الملك الحارث وفيه دليل على ان داخل الفرو والافان ليس من الوجوه حيث بين ان غسل الوجه المأمور به فيها بخلاف
باب الجنابة لان الواجب هناك تطهير اليدين بقوله تعالى وان كنت من المشركين فاعلموا اني قد اخرجتكم من ابيكم فاعلموا اني قد اخرجتكم من ابيكم فاعلموا اني قد اخرجتكم من ابيكم
كان او باطناً ومواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه في الوضوء دليل الشبهة دون الفرضية فاما ان لو اظ على سائر الاضغدة، ام قال العلامة
الشعراني وجه الاستصحاب ان الفرو والافان باطنهما من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالاصالة الا على الظاهر من اليدين فانما شرعت بها فاعلموا
على سبيل الاستصحاب فكلما ياف من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه قال يونس قال وجوب الاستسقاء في اورد
الحدث وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ياف من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه قال يونس قال وجوب الاستسقاء في اورد
يا بن الجسد الا اذا لم ياف من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه قال يونس قال وجوب الاستسقاء في اورد
ظاهر الجسد الى باطنه فلا يكون غسل الباطن من اعضاء الوضوء واجبة في الامور الدورية المضطرة والاستسقاء والاستسقاء محمول على اللزوم
المقتضاه للوجوب الشامل للضمة المذكورة في الفرو والافان واما ما أخرجه البيهقي عن حماد بن عيسى عن ثوبان عن عبد الله بن المبارك عن ابن جريح عن علي بن
ابن موسى عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المضطرة والاستسقاء من الوضوء الذي لا ياف من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه
والطهارة وكما حكى ما ورد في رواية بلطفان من الوضوء الذي لا ياف من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه قال يونس قال وجوب الاستسقاء في اورد
عن ابن جريح عن سليمان بن موسى عن ابي الحسن بن علي بن فضال قال قال الله عز وجل فاعلموا اني قد اخرجتكم من ابيكم فاعلموا اني قد اخرجتكم من ابيكم
الصلوة لم اجد في رواية صحيحة تصريحاً بان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بغير مضطرة ويستشق وتزيب فري متأكدة في الوضوء غيرة او كراهة
وما طارها ان مستعملان من خصائص الفطرة فمما مع الوضوء ليكون ذلك توفيقاً لهما ولا ياف من عطاء وشبهه قال لما خلق الله خلقا فاهلها من الوجوه
الا بآية، قوله فليست تشق الا الاستسقاء ايصال الماء الى داخل الافان وجوز به النفس الى اقصاه قوله بمخترية الم بغير الميرة وكذا الخاء وقيل

الذي اشتمل عليه القرآن العزيز وقوله تعالى النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل في القلوب وتجلى في السموات والارض كلها والذات على ثبوت الحسن والقبح والذاتين
بالحيث الذي ذكره ابن القيم ثم لا يخفى في ذلك ما راجع إلى الحسن والقبح واختلاف مراتبها فبعض الاعمال المأمور بها درجة من الحسن والمعصية
ما يقتضيه قترانها وتحتج به في البعض الآخر من الحسن ما يقتضيه وجوبه أو نفيه التام خارجا عن الوجوب أو نفيه أو لو كان في المنهيات في بعضها
مرتبة من القبح والتكبر ما وجب كونه حرمًا شديدًا وفي البعض الآخر في وجوب الكراهة الشرعية أو التامية أو الكراهة أو عدمها ولو لم يرد ذلك
هذه المراتب والحكم على الاعمال بما تقتضيه له من درجات الحسن والقبح هو منصب الاجتهاد والتجهد هو الذي يدل على ذلك العمل الفلاني فيمن لم يستحسن
الواقع ما يقتضيه كونه صالحًا لأن يحكم عليه بالوجوب أو التام أو الكراهة فليس المجتهد لما معه من الظهور الموهوب ولغوا البصيرة ولو انفق
واشتغاله ما علم وما رسته فيه معرفته بخلاف الاعمال ومرايب حسنها ونجسها محصورًا في دائرة الامر للوجوب والنهي القوي ومتفقًا على حقيقة
الثبوت والذات وظنيت به بل ربما علم اليه الامر القطعي بشئ وهو يعلم قطعا ان ليس نفس هذا المأمور به مع قطع النظر عن الفرائض الخارجة على
لكونه واجبًا مطلقًا الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالكرهى الله عنه حين أمر بالناس ان يثبت مكانه بعد مجيئه صلى الله
عليه وسلم فلم يثبت وقال ما كان لاني اني تخافون ان يتدبر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي
فيه بان ياتوا بغير طمس يكتب لهم كتابا فلو كانت به احد وقال بعض من الله عنه حينما كتب الله وارضى الله عن في الحركية
بمحافظة رسول الله من الكتاب فما علم على غيره فلو ان هذا لفظا شرعا لكان على ارباب الاجتهاد ينظرون في نفس المأمور به المنهي عنه هل هو
صالح للوجوب المقتضى أو المحرم بالشديد أم لا فربما يصرف ثبوت ما في الشفا هيبة التي هي مقطوعة عما كلفوا ان في حق منعهما من النبي صلى الله
من الوجوب البصري وقد قلقت فيما مر من الامر الشك في انه قال لا يصلح مخالفا في ان تاركا لاستشاق لا يبعد الرضوخ مع صحة الامر بمواظبة
النهي صلى الله عليه وسلم عليه فكأن الامر اجتمع على ان الاستشاق ليس فيه من الحسن ما يوجب له في الوجوب وكل ذلك التماس في الوضوء
قد اتفق الحكماء على أنه على وجهه مع ثبوت الامر به في السنن والقرآن الذي نحن بصدده من الامر بالوادة في حديث الباب ارجو فحسن
وضوءه ان كان معناه الرخصة فتعبر حول عند الجمهور في وجوب الوضوء كغيره من الاعمال فغيره من الوجوب كونه واجبا مفترضا كالتيمم
وغيره وما اوجب فلا خلاف في ان هذا الامر وساد في الجمهور على بعض كون الامر للوجوب أو الاستحباب من غير ان المجتهدين
والله اعلم ومما ينبغي ان يتحفظوا انهم انما الله ظهورا لظهور وجوب عليه كما قال تعالى وانك منكم السورة في وجوب الوضوء وهذا الظاهر
من صفات الازمنة الطبيعية التي اتفقت عليها كافة الامم وطوائف الناس قديما وحديثا ولهذا لا يصح الله سبحانه وتعالى في اية الوضوء
يقع به التطهير غسلًا واستحسانا مع ان المقصود من مشيئة الوضوء والتسلل وما تاب سنا به ليس الا التطهير كما قالوا ولكن في قوله يسلطون
انما هو المتعين للتطهير طبقا على الاطلاق فنقول اذا تم استعمال المطهر الطبيعي في محال التطهارة فلا يتبع حالته من نظرة في حصولها وعمل
وهو المطهر من الوضوء ومنتاح الصلوة بخلاف الذي صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي ان يتوقف تأثير الماء الطيب الطاهر على من يتكسبه من
الصالح والكنية والمنسية في صلبه والرتب بان محال التطهارة والوحد بينهما وغير ذلك لانه لا يستعمل في فعل هذه الاعمال من محضات هيبة
التطهير وانما كونه من وجوبه ويسمى الطهور مع ما عاين هذه الاعمال الشرعية وضوءه ومع عزل الخط عنها ظهورا على صفة فالطهارة
ليست عمارة الا انهم انما التمسكة فقط واصل الوضوء من الرضوخ وفيه معنى الحسن والظافة والهاكم فالشارع لما اعتبر في الطهور لما في
المعنى لحسن التطهير واكملها الزكاة على نفس ازالة الاطلاح اطلق عليه لفظ الوضوء وهذا الوضوء لا شك انما مطلوب الشارع وهو عينية
الا ان جعل منتاح الصلوة الطهور السادج فقط وهو الذي اكتفى به في القرآن ومن ههنا يظهر لك الذي بين قوله صلى الله عليه وسلم
منتاح الصلوة الطهور وقوله صلى الله عليه وسلم ان حق الوضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وقوله في حديث الباب ارجو فحسن وضوءه والتيمم
والوادة واصلها شط في الوضوء دون الطهور وهذا الفرق اللطيف قد علمت شينها الحضور قد رضى الله روحه يقول ان شينها فاسم الطهور والصلوة
قدس الله ما قال به، نعم قل يتوسع في اطلاق احد الملقبين اى الوضوء والطهور في موضع الامر عند بعض رؤاة الاخبار بالخطأ فانه قولنا
يكون باثمال هذه الفرق المعنوية الدقيقة وليس فيه كبر ضيق وطاق التصدير واسع واصل ما لولا ان ليس موقوف على تسليم هذا الفرق
هذا الذي ذكرنا لانه كان في الطهارة بالاء واما الصعيد الطيب في التيمم فانه ليس بخواتم الاصل للتطهير بل جعل لنا اوزمة
المحتملة معجوزا وطهورا لتفصيل من الله سبحانه وتعالى وادراك رماسته وكان هذا من خصائص هذه الامة فان التطهير ليس من
خواص القربا الطبيعية فيمكن في استعماله اشارات الدية من المؤمنين وغيرها ان دل عليه دليل وهذا ظاهر جليل والله سبحانه وتعالى اعلم

باب غرض الخطايا

فخرج ثم صلب على شجرة سوين بن سعيد عن مالك بن انس حرو حدثنا أبو الطاهر في القظة قال اتبعنا الله بن وهب عن مالك بن انس
عن شبيب بن أبي صالح عن أبيه عن علي بن مرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأ أحدكم المني أو المومن فغسل يديه فخرج من
وجبه بكل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء وجميع آخر قطرة الماء فغسل يديه فخرج من يديه بكل خطيئة كان يكسبها ليلة من ليله
باب غرض الخطايا مع ماء الوضوء قوله أو المومن في شدة من الراوى وكذا قوله مع الماء من غرض الماء قوله فخرج من وجهه بكل خطيئة
المراد بغير وجه الماء الحجاز والاستغفار في غفرانها لأنها ليست بأحد من فخر حقيقة لكن قال النوى وقال ابن العربي في شرح الترمذى قوله
خرجت الخطايا يعني غفرت لأن الخطايا هي أفعال وعراض لا يتغير فكيف توصف بدخول والخروج ولكن البكرى لما أوقف الغفران على الخطايا
الكاملة في الغفران من ذلك مثلاً والخروج به - قال السيوطى في في قوت المتقدي بل الظاهر جملة على الحقيقة وذلك أن الخطايا توثرت في
الظاهر ما بين سواك يطعم عليه أرباب الأحوال والمكاشفات والظاهرة تزيده وتشاهد ذلك ما أخرجه الترمذى والنسائي وابن ماجه الحاكم
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا نزل العبد إذا ذهب ذنبه تكبى في قلبه فكأنه سوره فان تاب ونكح واستغفر صحت له امره
زادت حتى تعلق قلبه وذلك البران الذى ذكره الله تعالى في القرآن كلاً بل كان على كل من كان في وجهه ما كان في كونه من خير من غيره
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الاوسدي قوته من جهة من جهة وكان أشد بيضاء من الثلج وانما أسودته خطايا المشركين - قال السيوطى
فأما أثرت الخطايا في الحجر ففى جسد فاعطى على فأنما انقذت فخرج من وجهه أثرت خطيئته أو السواد الذى أخرجه وانما ان يقال أن الخطيئة
نفسها تعلق بالبدن على انها جسد عرض مثلاً على اثبات علم المكاشف وان كل ما هو في هذا العالم عرض له صور في عالم المثال - ام - قالت
انما علم المكاشف قد يرون على وجوده الشيعى ولى الله الدهلوى قد مر الله روحه في ادراك حجة الله الباطنة بآلة جمعية كثيرة واستغن عن
شاهدنا اليوم حفظ الاموات التي هي عرض بوسيلة الآلات فونعرا في غير ما قلنا ان الموت والحل أصواتا ومخففاتا يمكن ان تحمل أعضائنا
انما لكنا الصادرة منها ونحفظها ونحمل الماء الذى جعله الله ذريعة إلى تطهير المومن شيئاً منها وامن أنها بقدر الملك التقاد والحق لا يحرمها شيء
قال الشيخ الشمرانى في في الميزان ان هذا الحديث هو مأخذ من معنى الطهارة بالماء المستعمل في غرض الطهارة لكون الخطايا أثرت فيه كما ورد في الصحيح
وقال وصحت سيلى على الخواص رحمه الله تعالى يقول اعلموا يا بني ان الطهارة ما شرعت بالإصالة إلا ليزيل أعضائكم العبد نظافة وحسن
وتقوى شأناكم ودياركم والماء الذى أثرت فيه الخطايا حشاً وكشفاً وتقوى وإيماناً لا يزيل الأعضاء لا تقوى وإيماناً لا يزيل الأعضاء لا تقوى وإيماناً لا يزيل الأعضاء
التي أثرت في الماء فلو كشفت للبدن أى الماء الذى يظهر منه النفس في المظاهر في غاية النظافة والتميز فكانت لنفسه لا تطيب باستعمال
كما لا تطيب باستعمال الماء القليل الذى مات فيه كلب أو هرة أو قرة أو نحو ذلك كالبعض والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي أثرت
من كثر ووضعت وصكروها وخلافت الأولى ففان له فذل كان الأمر بالوجبة وأبو سعيد من أهل الكوفة حيث قال في نجاسة الماء المستعمل
فقال نعم كان أبو حنيفة وصاحبه من أهل الكوفة حيث كان الماء الذى يتوضأ منه الناس يعرفون أعيان تلك الخطايا التي أثرت
في الماء ويميزونها كالبكاء عن الصفات والصفاء عن المكرهات والمكرهات عن خلاف الأولى كالأمور المجردة حيث على حكم سواء
قال وقد بلغنا انه دخل مطهره جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فنظر في الماء المتعاطاه فقال يا ولدى شئ من عقوب الوالد بن فقال
تبت إلى الله من ذلك ورأى شاباً غصص لغف فقال لهما اثنى شئ من الزنا فقال ثبت من ذلك ورأى شاباً غصص لغف فقال لهما اثنى شئ من الزنا فقال
الغصص سماح آلات الله فقال ثبت منها فكانت هذه الأمور كالحجوة عند على حل سواء من حيث العلم به فربما كان الله تعالى العجب
عن هذا الكشف لما به من الظلال على عتبات النار فلما كان الله الذى ذلك فصور ان الامام حلال شقة كان قوله في الماء المستعمل تارة المكرهات قد
من الخطايا من صفات وكذا وصكروها وخلافت الأولى لانه كان يعبر بالقول بنجاسة كل ما خرج من المتطهرين على حد سواء كما قد يعبر بوضوئه
ام - تأمل فان كلمات فقها تشار رحمة الله تعالى في البحر وغيره لا تجد تلاوة وذكر الشيعى رحمه الله مع امكان مسامحة والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله نظر إليها أى إلى الخطيئة يعنى إلى سببها اطلاقاً لاسم السبب على السبب سبباً قوله يعنى إلى سببها اطلاقاً لاسم السبب على السبب سبباً قوله يعنى إلى سببها اطلاقاً لاسم السبب على السبب سبباً
به من المذوق وبما يلمح من ذلك والوجه شغل العين والاعتدال من فلو حشيت العين والذكر ما يجب بان العين طليعة القلب لأنه فإذا ذكر
أغصص من سائرهما - ويمكن ان يقال ان الألف والساكن بالمضغفة والاستشاق فاذن بالمسح فيعين العين وهذا صريح في حديث
عبد الله التميمي عن عبد الملك والنسائي كما في المشكوة وحديث عمر بن عبد العزيز عن مسلم وأحمد كما في المشكوة ويقال فحشيت العين لشدة
عمر فخرج ذنبها بعد غسل داخلها والله اعلم قوله مع آخر قطرة الماء ان القطر اجزاء الماء وان القطر به قوله بكسبها ليلة من ليله أى الكسب بها

قوله
في الخبر
الذي
في صحيح
مسلم

او مع آخر قطر الملك فاغسل رجله خرجت كل خطيئة مشتمها رجلاه مع الماء او مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب
 حبل شامخ من معز بن يحيى القيسي قال نا ابو هشام الخزازي عن عبد الواحد بن هارون زياد قال عثمان بن حكيم قال نا علي بن
 المنكدر عن جمران عن عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فاحسن الوضوء خرجت خطايا من جسده
 حتى يخرج من تحت اظفاره كل شئ ابو كريب محمد بن العلاء والقاسم بن زكريا بن دينار وعبد بن حميد قالوا نا خالد
 ابن مخلد عن سليمان بن بلال قال حدثني عن عمار بن غزيرة الانصاري عن نعيم بن عبد الله الميموني قال رايت ابا هريرة يقول
 لغسل وجهي فاسبغ الوضوء ثم غسل يدي اليمنى حتى اشرع في العضد ثم يدي اليسرى حتى اشرع في العضد ثم مسح برأسه ثم غسل
 رجله اليمنى حتى اشرع في الساق ثم غسل رجله اليسرى حتى اشرع في الساق ثم قال هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يتوضأ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتم الغزاة المحجوزون يوم القيمة من اسبغ الوضوء فيه من استطاع منك لم يفلح ثم تمحيط
 قوله مشتمها رجلاه الا الصبر الخطيئة ونصبت بترجم الخاص اي مشتمت بها الى الخطيئة قوله يخرج نقياً من الظاهر من صدر الحديث ان
 التكبير يفتن بعضاء الوضوء لكن قوله في الاخر حتى يخرج نقياً ظاهر العموم ويحتمل ان يخص بالذكر ان يكون العموم لقوله من الخشوع
 والا خلاص كما قال الباقي قوله من الذنوب الا اي الصفات نحو حديث ما لوت الكلب كرامة تفصيله قوله ابو هشام الخزازي ان اسبغ الوضوء
 ابن مسعود كان من اخيرا المتكبرين المتواضعين قوله من غسله الا اي جميع دينه واعضده وضوئه قوله من تحت اظفاره الا اي مشتمها
 باب استحياب اطالة الغرة والتجديل في الوضوء قوله عن نعيم بن عبد الله بن الجهم بنهم النون وهم العين والمجرعهم الميم الا و
 كرامة الثانية واسكان الجهم من الاصحاب الا مشهور وهو صفة لتبوية لايه كلهما حقيقة فاعلمنا كانهما يريان مسبقين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اي يجزانه كذا في الخبر وغيره وقال السيويني كان عبد الله بن جهم السجستاني قد علم على المنبر وقيل كان من الذين يجزئ الكعبة زادوه وقيل كان
 عبد الله بن جهم السجستاني النوبدي في رمضان وقوله وكذا تم من الجهم كذا في شرح الموطأ للزهري قوله حتى اشرع في العضد الا اي ادخل العسل
 فيه وكذا قوله اشرع في الساق قوله انتم الغزاة المحجوزون الا قال اهل اللغة الغرة بياض في جمعة الفرس والتجديل بيلصق في يديها ورجلها
 قال العلامة شمس النور الذي يكون على ما صنع الوضوء يوم القيمة غرة وتجديل بغيره الغرة من التجديل والله اعلم قوله من اسبغ
 الوضوء الا الظاهر انهم اداوهم عند التزوي من حديث عبد الله بن مسعود صححه ابن خزيمة وغيره من الثوري ومحمد بن الوضوء قال
 في المصالح وهو معارض بظاهرها في البخاري (اي حديث الباب) قلت لعل نور الجملة ويباحثها يكون ان من في الاطراف لا يجتمع السببين
 اي الوضوء المحجوز والمعلق له من استطاع منك الا ظاهره انه بقية الحديث لكن رواه احمد بن مطر بن جعفر بن نعيم روى عنه ورواه نعيم لا ادرى
 قوله من استطاع علم من قول النبي صلى الله عليه وسلم اومن قول ابن هزيمة ولو اذعته الجملة في رواية احمد بن روى هذا الحديث من اصحابه وهم
 عشرة وامن رواه عن ابن هزيمة غير رواية نعيم هذه والله اعلم قاله البخاري وقال المنذري قوله من استطاع علم من كلام ابن هزيمة
 موقوف عليه ذكره غير واحد من الحفاظ كذا في المرقاة قوله غلة غرة وتجيلة الا اما اطالة غرة فبان فضل شيئا من مقدم رؤسة فليجوز
 وجهه زائلا على القدر الذي يجب غسله لاستحياب كمال الوجه وفي الحلية والتجديل يكون في اليدين والرجلين وهله حد لا يوافق فيه
 على شئ الاصحاحات ونقل الثوري اختلاف الشافعية فيه على ثلاثة اقوال الاول انه يسحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين بلا توقيت
 الثاني ان نصف العضد الساق الثالث الى المالك الركبتين قال واذا حدثت قصص ذلك كله وقل الثاني من شرح الشافعية مقتضا
 عليه كذا في الروايات قال الحافظ الفقيه وقال ابن نطل طاعة من لا لا تسحب الزيادة على الكعبين المرفقين لقوله صلى الله عليه وسلم
 من زاد على هذا او نقص فقد أساء وظلأ وكلامهم معترض من وجوه ودواية مسلوحة في الاستحباب في الاضطرار بالاحتمال واما دعواهم
 اتفاق العلماء على خلاف ما ذهب اليه هزيمة في ذلك فهي مردودة بما نقلناه عن ابن عمر قد صرح باستحباب جماعة من السلف اكثر الشافعية
 ونحن في واما تأويلهم الاطالة المطلية بالماء وعلى الوضوء فمعترضان الراوي ادرى بحضرة راى كيف وصرح برفضه الى الشافعية صلى
 الله عليه وسلم قال الحافظان الثوري والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجزئ الا ثلاث في الوضوء وكذا لما روينا عنه انه يجزئ
 المرفقين والكعبين ولكن ابو هريرة كان يفعل ذلك ويتأول حديث اطالة الغرة واما حديث ابن هزيمة راى المخرج عن مسلم ورواه النباي
 في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم انه غسل يديه حتى اشرع في العضدين ورجليه حتى اشرع في الساقين فانه يدل على ادخال المرفقين
 والكعبين في الوضوء ولا يدل على مسألة الاطالة ام - اي لا بد من غسل المرفقين والكعبين من غسل شئ يسير من العضدين ولا المتأقن حادثة

وحديث ثقي ها روى بن سعيد الايلي قال حدثني ابن وهب قال اخبرني عن عمر بن الخطاب عن سبيد بن ابي هلال عن نعيم بن عبد الله
 انكراي ابا هريرة بن يثرب قال فضل وعمر بن الخطاب حتى كان يبلغ المنيكبان ثم غسل رجليه حتى بلغ الى الساقين ثم قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ان امتي يا تون يوم القيمة غرا محجلين من اثر الوضوء فمن استطاع منكم ان يطيل عمره فليفعل
 فالاشهاد المذكور في الحديث ليس لقصد الاطالة بل لتحقيق غسل ما ذكره الله تعالى سبق من غير شق وتردد قلت وان اردت على المحدث والشي
 نصها بالشكر عليه السلام بما روى اوقافا تاحل من الاعمال كالرفقان والكعبين هنا بغير واجتهاد قلنا بفتح باب الغلو والتعق والذين في
 الى التماس غير المفضل بالمرض وقال الشيخ في الله الدهلوي من المقاصد الجلية في التشرع ان يستدباب التعق في الذين يخلو بقصدا علميا
 يتواجل هم فيا في مزاجهم فمر يظنوا نماز الطاعات السماوية المرفوعة عليهم ثم تأتي طبقة اخرى فيصير النظم عندهم قديما والمجمل معتقدا
 به فيضل الذين يترقبونه وهو قوله تعالى ورفيعا كما بيند كثرها ما كتبتا معا عليه وقال في موضع اخر اعلم ان من المقاصد الممتدة في باب الصوم
 سئل دارنا المتعق ورد ما احل الله فيه المشعشعون فان هذه الطاعة كانت شائعة في اليهود والنصارى وتختص العرب لما رواه ان اصل الصوم
 هو قهر النفس تمعقوا وانما كثر اشياء فيها زيادة القهر وفي ذلك تحريف دين الله وهواها بزيادة الكبر والاكبر فمن الكبر قوله صلى الله عليه وسلم
 لا يتقدم احدكم رمضان بصوم يوم او يومين الا ان يكون رجل كان يصوم يوما فليصم له اليوم ونهية عن صوم يوم الفطر يوم الشك ذلك
 كانه ليس بهذه وبين رمضان فقلنا فقلنا ان اصل ذلك المتعقون سنة فليكنه منهم الطبقة الاخرى وهكذا يكون خيرا واصل المتعق
 ان يدخل موضع الاحتياط لازما ودمية يوم الشك ومن الكليات النهي عن الوصال والتعقيب في السجود والامر بتغييره وقيل ان الفطر فعل ذلك تشديد
 واعق من صحيح المعالجة كما اخلافت بين قوله صلى الله عليه وسلم اذا انتصفت شعبان ان الله انصف شعبان فلا تصوموا وحديث اخر روى الله عنها ما رآه النبي
 صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الاشعبان ورمضان لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل في نفسه ما لا يامرهم الفجر والذكر ذلك ما هو
 من باب سد الزللح وضرب مغلفات كلية فانه صلى الله عليه وسلم لم يكن من ان يستعمل الشقي في غير عمله او عيالا والحمد الذي امر به الى اصحابنا
 المزاج وملال الخاطر وغيره ليس بما نحن فيحتاجون الى ضرب تشريع وسد حق ام قال الحافظ في الفقه المتعق الباقية في تحفة المومنين
 وعق الوادي قد روى قال النبي صلى الله عليه وسلم في الشهر ما صلت وصا لا يبرع المتعقون تعقهم وقال في شرح حديث البخاري زان
 الناس بخلافه ليجعل القطر زادوا وتر في حديثهم واخره السحور اخبره احمد ما ظفيرة اى مدة فلهو ذلك امتثالا للمسنة واقفين عند حلالها
 غير متسطين يقولون بغير فراصدها قال الدهلوي ان هذا راجع الى تنويز الملة الى ان يتعق فيها ولا يخلطها بغيرها وتغييرها
 وقال القاضي عياض وهو في حكمة قوله صلى الله عليه وسلم الصبر ايقا للجل الذي رآه يصلي ركعتين وقد اقيمت الصلوة ثلاثا يتطاولا
 فظن وجوبا في قوله في بعض الرعايات يوشك احدكم وعلا هذا اذا حصل الامن لا كونه ذلك قال الحافظ وكان الغنى في كراهة التطويل
 في الموضع الذي صلى فيه الفريضة خشية التماس التافهة بالفريضة وفي مسلع السائبين بنزل انما صلى مع معاوية الجمعة فتشغل بعدها
 فقال له معاوية اذا صليت الجمعة فلا تفعلها بصلوة حتى تكلم او تخرج فان النبي صلى الله عليه وسلم امرنا بذلك ففي هذا الشك الى طريق الامن
 من التماس قلت فلا شك ان الحكم يستحب الزيادة على المقتصر والكعبين على الاطلاق ينافي هذا الاصل الشرعي والمقصد المحمدي
 مراعاة سئل دارنا المتعق والامس من التماس الفريضة بالفريضة واخشى ان يكون من قبيل الاعتدال في الطهور ابا هريرة رضى الله عنه ايتنا
 لم يكن والله الحمد اهلا من هذا الاصل الجليل الحق قد روى المؤلف في اخر الباب عن ابي حنيفة قال كنت خلف ابي هريرة وهو يتوضأ للصلاة
 فكان يمد يده حتى يبلغ ابطه فقلت يا ابا هريرة ما هذا الوضوء فقال يا بني فرغ ان ترهنا ولعلنا انكره فها ما توضأت هذا الوضوء قال
 القاضي واما اذا ادا بوجهه من كلامه هذا انه لا ينبغي لمن يقتدى به ان يترك في المصنوعة او تشغل فيه الوضوء او اعتقاد في ذلك ولا يمتد
 شدة به عن الناس ان يفعل بخصه العامة فتعذر لثلاثا يترخص بوضوءه بغير ضرورة او يعتقد ان ما تشغل فيه هو الفطر الا ان شاء الله تعالى
 ما روى ابن ابي شيبة واؤيد بن اسنا وحسن بن ابراهيم روى في كتابه بل بالوضوء الباطي في الصلابة في تخييرها لمجيء وليس عندى من هذا لث
 الغرة والتجمل في شيء والظاهر انه كان لقصد التبرؤ في الصلابة والافاسحباب الاطالة لا لتحقيق بصيغة وشا من عند من يقول به والله اعلم
 قوله ان امتي يا تون يوم القيمة غرا محجلين من اثر الوضوء من هذا الحديث على ان الوضوء من خصائص هذه الامة وفيه نظر كما ثبتت
 في قصة سارة رضى الله عنها مع الملك الذي اعطاها ما حبان سارة لما هتم الملك بالذممها فامتنعت من وضوء وتصل في قصة جبريل الراهب
 ايضا انه قام وضوءا وصلى تركا للذلل والظاهر ان الذي اختصت به هذه الامة هو الفرة والتجمل لاصل الوضوء وقد صرح بذلك

حدثنا أبو بكر محمد بن الجواد قال ثنا ابن بشر عن مسعر عن المقداد بن شرحبيل عن أبيه قال سألت عائشة قلت يا بني شوكتك
 بيد النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل بيته قالت بالسواك وحديثي أبو بكر بن نافع العبدي قال قال عبد الله بن عمر عن عبد الله بن
 المقداد بن شرحبيل عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل بيته بكأ بالسواك حدثنا محمد بن يحيى بن محبوب
 المحاربي قال قالنا ثنا محمد بن زيد عن عبد الله بن وهب عن جابر بن عبد الله عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت على النبي صلى الله
 عليه وسلم وطرف السواك على إسناده حدثنا أبو بكر بن شرحبيل عن أبيه عن عائشة قال قالنا ثنا محمد بن زيد عن عبد الله بن وهب عن جابر بن عبد الله
 كان من مطهر ما يدخله يتراب أو غير متطهر كمن لم يجعل ماء ولا ترابا والثاني عند الوضوء الثالث عند قراءة القرآن الرابع عند الاستيقاظ من
 النوم الخامس عند تغير القرواخرة يكون بأشياء منها تركه الأكل والشرب ومنها كل ما له رائحة كريهة ومنها طول السكوت ومنها كثر الكلام
 فقال ابن عابد بن قال في موارد الفتاح وليس السواك من مخصصات الوضوء فأنه لا يتحجب في حالات منها تغير النعم والقيام من النوم والوضوء
 ودخول البيت والاجتماع بالناس قراءة القرآن لقول أبي حنيفة أن السواك من سنن الذين تستوي فيه الأحوال كلها، فقلت وقصر كثر من
 الشافعية والمختصة باستصحاب السواك عند الوضوء وهذا القياس إلى الصلوة عليهم فحسن نقل الخلاف في لزوم سنن الوضوء ومن سنن الصلاة
 فعل مراد من الكلام في تعيين الموضع الذي كان قصد النبي صلى الله عليه وسلم السواك فيه لولا أن يثبت على أنه كان ذلك الموضع يفي
 أن يكون محلًا لمزيد تأكد الاستيقاظ بالنسبة إلى سائر المواضع وهذا البحث أنما يذكر على الغالب في باب فقه بعض الرمايات لولا أن أشرك على
 أمق قهرهم بالسواك على كل وضوء وفي بعضها عند كل وضوء وفي بعضها عند كل صلاة وفي رواية واحدة في غير ذلك من طرائق مالك بن أنس
 عن أبيه عن ابن جبرية عن أبي هريرة عن كل صلاة في الفقه أشرك إلى شدة هذه اللفظة فقال له أراها في شيء من روايات الموطأ
 ممن يذهب إلى أن السواك عند كل صلاة وكذا النساء عن قتبية عن مالك وكل رواه مسلم وطريق ابن عثيمين عن ابن الزناد وحاله مسيرين إلى
 هلال عن الأعرج فقال مع الوضوء عند كل صلاة أخرجه أحمد بن حنبل في رواية عن مالك بن أنس عن ابن جبرية عن كل صلاة بوضوء
 ومع كل وضوء بسواك وفي حديث زيد بن زحلا عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن السواك عند كل صلاة وفي حديث أبي هريرة عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بسنن الحسين أن السواك عند كل صلاة كما يوضؤون وأما ما قيل أن السواك عند كل صلاة في حديث أبي هريرة عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ذكره بلفظه مع إجماعنا بلفظه عند قد صرح العلامة الرضي في شرح الكافية أن مقتضى القرب جسا معناه وأما لفظ "مع" فيقال جسا
 معناه في زمان واحد وكما معناه في مكان واحد على الظنانية وقيل انصافه على الحالة أي مجتمعين قال والفرق بين فعلنا معًا وفعلنا
 جميعًا أن "معًا" تفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعًا تفيد كلًا سواء سواء اجتمعوا أو لم يجمعوا هذا مقتضى القرب معناه فالحكمة تستلزم الصلوة
 ولا عكس فالذي يظهر من مجموع الروايات المعتمدة أنه كان قصد النبي صلى الله عليه وسلم السواك عند كل صلاة أي قرب منها مشتملًا
 لإجلها كالوضوء على كل وضوء أي مقصودًا لمتصلها به واقفاً في زمان بغيره الوضوء وأما حديثي في هذا الموضع ما رواه ابن جابر في صحيحه
 حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أشق على أسقى لأمرهم بالسواك مع الوضوء عند كل صلاة، فقلت ونيل الأوطان
 وقال النعماني استاده محمد، فهذا يدل على أن السواك الذي أشركه عند كل صلاة على الوضوء لا وقت القيام إلى الصلاة فلو كان
 على ما حكته بعض المختصة بتقدير المضاعف في قوله عند كل صلاة أي عند وطء كل صلاة ولما كان السواك مطهرة للفم كما في حديث
 النفساني وفيه تعليل لأفواه التي هو طريق القرآن كما أشار إليه في حديث رواه البرز قال الصالح في سائر حديث ما سألني أن يكون معًا في الزمان
 عند المصطفاه وأما عند القيام إلى الصلاة فلا يشترط استحبابه كما لا تنكر في سائر المواضع التي صرح الفقهاء باستحبابه فيها إلا أن الكلام في
 تعيين محل العمل الذي كان قصد النبي صلى الله عليه وسلم السواك فيه لولا أن يثبت على أنه كان ذلك الموضع يفي
 التي هي مناجاة الرب سبحانه وتعالى من استحيى للاجتماع بالناس أم - وقال ابن دقيق العيد الحكمة في استحباب السواك عند القيام إلى
 الصلاة كونهما على الترتيب إلى الله فالتعبدان يكون حال كمال ونظافة أظهرًا لاشتهت العبادة وقد ورد من حديث علي بن عبد الله بن مالك عن علي
 أنه لا يترقب في الملك الذي يستمع القرآن من الصلاة فلا يزال بين يديه حتى يضع يده عليه لكنه لا يباين في ما تقدم قوله قالت بالسواك إلا
 فيه بيان فضيلة السواك في جميع الأوقات وشدة الأهمية به وتكراره بعد تعيينه بوقت الصلاة والوضوء قوله هو ابن جبرية عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فبقية الميم وسكان العين المسحاة وفتح الواو منسوب إلى المعول بطن من أزد قوله وطئت السواك على لسانه في الغالب هذه الرواية قد
 استشهدت على الحفاظ في الفقه فإنه أضاف الطم إلى اللسان لا إلى السواك فقال جعل السواك على لسانه كما عند مسلم ثم فسره

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام ليصلي فقام بالشواك حل ثنا الحق بن ابراهيم قال انا جبر من مصووح و
 حدثنا عن غير قال ثنا ابى واوبى عن ابي العباس كراهه عن ابى واثل عن حذيفة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام
 من الليل يبتلى ولم يوقوا لئلا يفتن حل ثنا جابر بن المشيخي واثيريا قال لا نأخذ الرجل قال ناسفان عن منصور وخصيص والاعشى
 عن ابى واثل عن حذيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يشوص فاه بالشواك حل ثنا عبد بن حميد قال قال
 ابو يعقوب قال انما جعل من مسلم قال ما ابوالولت وكل ان ابن عباس حدثنا انه بات عند ابى الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقام
 بنى الله صلى الله عليه وسلم من آخر الليل فخرج فنظر الى السماء ثم قال هذه الالية في ال عمل ان في خلق السموات والارض والحيوان
 الكليل والكمار حتى يبلغ فبقنا عاكب الثائر فخرج الى البيت فستوك وتوضا ثم قام فصلى ثم اصطفى ثم قام فخرج فنظر الى السماء
 فتلا هذه الالية ثم رجع فستوك وتوضا ثم قام فصلى فحل ثنا ابو بكر بن ابى شيبة وعمر الزاهد وهما بن حرب جميعا عن عبد الله
 قال ابو بكر ثنا ابى عبيدة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الفطرة خير من الفسقة
 بان المراد به الفاضل كما عند احمد يمان في فوق فتنه له وفي هذا الحديث تأكيد للشواك وانه لا يخص بالاسنان ورواية البخاري
 فوجدته بسنن بسواك يده يقل أم ثم والشواك في فيه كانه يتكلم قال الحافظ الهيثمي القتيبي اى له صوت كصوت النقيع عيسى بن العترة
 وفي حجة الله اقول ينبغي للانسان ان يبلغ بالشواك اقاصي الفم فيخرج بلاغم الحلق والصدء ولا يستقص في الشواك يذهب بالقول (دالم)
 ويخصى الصوت ونظيره النكبة: ام ذوال الشواك كثيرة ذكرها نفا ونرا فليراجع شرح الاحياء للزبيدي في قوله اذا قام ليبتلى اى يقال
 هو الرجل اذا نام وتجهج اذا خرج من النوم وهو النور بالصدوء كما يقال تحنث وتأنم وتحنث اذا جتنب الحنث ولا ثور اخرج فحق له
 يشوص فاه اى اختلف في معنى الشوص هنا فقيل هو الضم وقيل الدلك وقيل التنقية وقيل يشوص يستاك عرضا قال ابن دريد
 الشوص الاستياك الى اعطى ويقال شصت مهر شصت يحض غسلت بالقاسية قلت ومصدر شصت زيادة التون كلات
 العلامة الزبيدي في شرح الاحياء: قوله نأبوا للتركول اسمه على بن داود يقال ابن داود البصري قوله فنظر الى السماء قولنا اى فيه ان
 ليست قبله هذه الالية عند الاستيقاظ في الليل مع النظر الى السماء لما في ذلك من عظيم السرور واذا كان نومه واستيقظ فاضا وخروجه
 متكررا فراهة هذا الايات كما ذكر في الحديث وفي هذا الحديث قولنا كثيرة ويستنبط منه احد فقيسة قوله مسلم هذا مختصرا وقد
 بسط طرقة في كتاب الصلاة وهناك بسط شرحه وفوائده ان شاء الله تعالى قوله ثم رجع فستوك اى فيه تكرار الشواك كلما قام من النوم
 وان قصر: قال ابن دقيق العيد اسحب اليد عند انقضاء النور لان النور مفقود لتغير النور لما يتصل عليه من الزيادة للمادة والشواك
 الية تنظيفة فيسحب عند مفقوده باب خصا الفطرة قوله الفطرة خمس المفهوم الصلح ليس بحجة لانه انحصر في هذا الحديث وهو
 حديث ابى هريرة على خمس وفي حديث ابن عمر على ثلاث وفي حديث عائشة على عشرين ورود غيرها واوصلها ابو بكر بن الصري في الثلاثين
 فانما ناذ ذلك ان ذكر الصلح لا يقتضف الزيادة عليه وهو قول اكثر اهل الاصول ومن قال به فيحيى بان الله اعلمه بالزيادة فيخصا الفطرة
 لجدان لو يكن عليه لما حاثت بعضها والله اعلم كذا في شرح الاحياء وقيل بل الاختلاف في ذلك اى بيان خصا الفطرة بحديثه وذكره في
 موضع الاثرين في الحاشية وقيل اريد بالمصالح الية لتأكيد ما لم ينسج كالحق في الدليل النسيج والجمع عرفة ونحو ذلك قوله واخص
 من الفطرة اى شك من الراوى وهو شيان من ربيعة قاله الحافظ في الفتح قال ابن دقيق العيد لا يلزم على البعض في هذه الالية اظهار
 دلالة الية السابقة على الحصر باختلاف في المراد بالفطرة في هذه الاحاديث فقيل السنة حكمها الخطا في حركات العلل وويل عليه رواية
 ابى حنيفة في المسحوق في حديث عائشة من السنة في هذا المراد بالسنة الطهارة اى انك سنان الانبياء وطريقهم وقيل المراد
 هنا الذكر وقيل الاسلاف وكل وجهه: وقال ابو اسامة اصل الفطرة الخلقة المتبدلة (سنة) ومنه نظائر السموات والارض اى المتبدل
 خلقهم وقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة اى على ما تولى الله خلقه عليه وفيه اشارة الى قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس
 عليها والمصنف اى كل امرئ يولد على فطرة او يات بها فطرة الله التي فطر الله بها وهو الحق وهو التوحيد ويؤكده قوله تعالى فطرها فطره
 الذي خلقها فطرة الله واية تشير في بقية الحديث حيث عقبه بقوله فطرها فطرها وهو الحق وهو التوحيد ويؤكده قوله تعالى فطرها فطره
 الاشياء اذ افاضت النصف فاعلمها بالفطرة الحق فطر الله العباد عليها وحسنهم عليها واستحبها لهم ليكونوا على اكمل الصفات اشرافا وعزرا
 اى قال ابو بكر بن العربي اى المراد بتركها لم يترك على صورته بل على شكل من جملة المسلمين خال هذه الفطرة من الخصا في هذه الحاشية

باب خصا الفطرة

في هذا الباب حديث مسند غريب وقد رقت هذه المسألة بين رجلين فخالصا من صنف أحدهما مصنفاً في أنه ولد محتوماً واجلب فيه من أحواله
 التي أخطأ لها ولا زمام وهو كمال الدين من طهارة مفضضة عليه كمال الدين من عدمه وإن فيه انه ختن على عكده العرب كان عزم هذه الفتنة
 للعرب قاطبة معنياً عن نقل معين فيها والله أعلم بقوله ولا يستحل له المتزوج من العاترة حتى يستحل له الاستعمال المبرور وهي موسى وهوسنة
 والمطرب به نفاضة ذلك الموضوع والأفضل فيه الحلق ويحيز بالنقص والتفت والتورة والمراد بالعاترة الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه وكذلك
 الشعر الذي حوالى فخذ المرأة قال المازري وحكى حلق العاترة التطشع ما يكره عادة والتشع للزوجين وهو المذموم أكل وقال أبو بكر بن العربي
 شعر العاترة أولى الشعر ولا تزال له لا زلته يكسب وتبينك فيه الشيخ بخلاف شعر الأبط وقال ابن ديق العبد الأولى في إزالة الشعر هنا الحلق المتألف
 ويحيز للثنت بخلاف الأبط فإنه بالعكس لأنه يحتبس تحتها لا يخرجه بخلاف العاترة والشعر من الأبط بالتفت يضعف والحلق يقوى فحكم الحكر في
 كل من الموضعين بالنسب وإما ردت حلقه فاختار أنه يضبط بالحاجة وطوله فإذا طال حلقه وكذلك الضبط في قص الشارب ونقت الأبط
 وتقليم الأظفار وأما حديث ابن المذکور في الكتاب وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار ونقت الأبط وحلق العاترة أن لا يترك أكثر
 من أربعين ليلة فحتمه لا يترك أكثر من أربعين ليلة انتهى وقيل له ترك أربعين والله أعلم كذا في الشرح قوله وتقليم الأظفار والمزهر
 تقيل من الشعر وهو التقطع والأظفار جمع ظفر بضم الظاء والقاء ويسكوها والمراد بالتميز بين على الأيدي والأصابع من الظفر كالأظفار
 بحيث فيه فيستغنى وقد انتهى إلى حلق يمنع من وصول الماء إلى ما يجب غسله في الطهارة وقد حكي أصحاب الشافعية فيه وجهان ففعل المتولى بأن
 الوضوء حينئذ لا يصح وقطع الظفر إلى في الأحياء بانه ينع من مثل ذلك واجتنب أن يغلب الأظفار لا يتعد ذلك وصح ذلك لروى في شريح
 الأثر إمام وهو إعادة الضلالة وهو ظاهر لكن قيل قل بالظفر ما ظفر الخيزل استغنى بملكه ولم يمنع غسله من أن يغسله فافعل كما لا يستصحب
 في إزالة الشارب إلى حلق لا يخل منه الضرب على الأصح واستحب أحمد المسافر أن يبق شيئاً لحجته إلى الاستعانة لذلك فالنساء والحقيقة قد قد
 استنبطوا من حكر تقليم الأظفار وقص الشارب الجاهل في دار الحرب قالوا فيجب توفير شاربهم وأظفارهم ووجهه أن عابدين وعمر بن الخطاب
 في ترتيب الأصابع عند التقص شيء من أحوالهم لكن جزم النووي في شهر مسلولاً به استحباب البداية بمشقة يعلف ثوباً بالوسط ثوباً بغيره بالخص
 ثوباً بغيره وفي اليسرى بالبدلة بخصها ثوباً بغيره إلى الأقدام ويبدأ بالرجلين بخصه اليمنى إلى الأقدام وفي اليسرى بأجسامها إلى الخصص
 لم يذكر الاستحباب مستنداً وقال في شهر المحجب بعد أن نقل عن الغزالي أن المازري اشتد الحكة عليه فيه لباسه بما قاله الغزالي إلى
 في تأخيرها ما بدأ اليمنى فالأولى أن تقدم لليمنى بكما لها على اليسرى قال وأما الحديث الذي ذكره الغزالي فلا أصل له أم وقال ابن القيم
 العبد يحتاج من ادعى استحباب تقليم اليد في التقص على الرجل إلى دليل فإن الإطلاق يابى ذلك فذلك يمكن أن يدخل بالقياس على الأقدام
 والجميع التطشع وتوجيه البداية لليمنى لحديث عائشة التي عرفت في الطهارة كان يجبه التبين في طهوره وترجله في شاة بكحة البداية
 باليسرى منها كونهما اشرف الأصابع لهما آلة الشهادة أما اتباعها بالوسط فلأن غالب من يقلعوا أظفارهم يقلعها من قبل ظهر الكف فنكرت
 الوسطية جهة يمينه فيستعمل أن يخبر بالخصص لم يكمل اليد بقص الأظفار وأما في اليسرى فإذا بدأ بالخصص لم ير أن يستعمل على جهة اليد اليمنى
 قال شيخنا في شهر الترمذي وكان ينبغي أن لو أحرم اليمنى لغيرها ويكون قد استمر على الانتقال إلى جهة اليسرى ولعل الأول لحظ فضل اليد
 على الأخرى وذكر الزبيدي على أنه يقع عن بعض المشايخ أن من قص أظفاره غفلت اليمنى وشبهه رداءه كركب ذلك مع طوية وقد نص أحمد
 على استحباب قطعها على يمينه وبين ذلك أبو عبد الله بن بطة من أصحابهم فقال يبدأ بخصه اليمنى ثوباً بالوسط ثوباً بغيره ثوباً بغيره المستبكر
 ويبدأ بأجسام اليسرى على العكس من اليمنى كذا في القم والمطرب وفي الموهوب الذبابة قال المحقق ابن حجر أنه يستحب (أي تقليم الأظفار)
 كيداً احتاج إليه ولم يثبت في كيدية شيء وكذا في تعيين يوم له عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا قلع أظفاره أجزع شعره فينبغي أن يرفقه
 فان رعى به فلا بأس وإن التقى في الكيفية في القتل كرم، كذا في مرجع المختار، قوله ونقت الأبط الخ كسب المهر والموهوب ويسكوها واستحب
 البداية فيه باليمن ويتأذى أصل السنة بالحلق ولا سيما من لم يزل في السنة الثنت وقيل يخرج إلى ابن حاتم في من أن لم يزل في سنة ونسب من على الحلق
 قال حدثنا علي الشافعي ورجل يحلق أبطه فقال لي هل علمت أن السنة الثنت ولكن لا أرى على الوجه قال الغزالي هو في الابتداء مخرج ولكن
 يسهل على من احتاده قال والمحقق كات أن المقصود النظافة وتعتيق بدن الحكة في منقعه ما على اللحية الكثرة وإنما يشاء ذلك من الوسخ
 الذي يجتمع بالرقبة فيه فينبغي شح شعره فيه الثنت الذي يصنع ففتحت الرابطة به بخلاف الحلق فإنه يعرض الشعر بحجة فكذلك الرابطة
 لذلك ومورد المنق إذا احتل صفة مناسياً محتمل أن يكون مقصوداً في الحكم لا يترك والذي يقوم مقام الثنت في ذلك التبرك كغيره في الحلق

عن أبيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بأحكام الشوارب اعطاء الحية حل ثلثا سهل ثلثا عنان قال تايين بن زياد عن
 عمر بن الخطاب قال لما نفع من ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا المشركين احضروا الشوارب وحل ثلثي الشوك
 ابن اسحق قال تايين بن زياد قال ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم احضروا الشوارب وحل ثلثي الشوك وحل ثلثي الشوك
 قال بن زياد الله صلى الله عليه وسلم احضروا الشوارب وحل ثلثي الشوك وحل ثلثي الشوك وحل ثلثي الشوك وحل ثلثي الشوك
 قالوا وانك عن كركم بن ابى زائدة عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم احضروا الشوارب وحل ثلثي الشوك وحل ثلثي الشوك وحل ثلثي الشوك وحل ثلثي الشوك وحل ثلثي الشوك
 العانة وانتصروا الماء قال كركم بن ابى زائدة عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى
 وحل ثلثاه اوكركم بن ابى زائدة عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وحل ثلثاه اوكركم بن ابى زائدة عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من اقامة السبب مقام المستبى كان حقيقة الاخفاة الترك وترك الشعر من الحية يستنصر كثيرها وقال الحافظ من ثلثي عمر فحط عن اهل الحقيقة
 والذي يظهر انه كان يحمل لهما الاخفاة على غير الحلة التي تشبهه فيها الصوة باقوا طول شعر الحية او عرسه وقال الطبري ان الرجل لو ترك الحية
 لا يقرعها حتى تحس طولها وعرضها لمرع نفسه من تشبهه واستدل جويش عمر بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ
 من الحية من عرضها وطولها اخرجه الترمذي وقال يعنى يكره وحل الحية وقصها وتحل فيها واما الاخذ من طولها وعرضها فاعظمت تحريم
 تركه الشهرة في تعظيمها كما يكره في قصها وفي الدار المختار لا بأس بأخذ اطراف الحية واستنصر فيها القبضة قال ابن عبد البر هو ان يقبض
 الرجل الحية فما زاد منها على قبضة قطعة ذكرا عمر بن كريب قال اخبرنا عن ابيهم قال وبناخذ اوه وصريح في النهاية يوجب قطع ما زاد على القبضة
 والعصم ومقتضى ما لا يشترطه الا ان يحمل الوجوب على الثبوت واما الاخذ منها وهي ذوات ذلك كما يقطعه بعض الفقهاء ويحذره الرجل فلم يستح
 احد واخذ كلها فعل يعود الهند (لعله الهنود) كما في المرقاة ويجوز الاخذ بها قال علي القاري وهو اليرموه شاركا في من المشركين افرج و
 بالهنود ومن اخلاق له في الدين من الطائفة القتل لينة ام قال الشيخ والى الله الهلوع والحية هو الفاروق بين الصغير والكبير هو جمال
 الفحل وتعام هيتهم فلا بد من اخفاها وقصها سنة الجوس وفيه تغيير خلق الله ولحق اهل السوود والكرام بالعلم بغير الولد اى عرسه
 الناس وسقط لهم واخلاطهم (لطيفة) نقل عن هشام بن المغيرة قال حفظت ما لم يحفظ احد وسيت حاله في سنة احد حفظت الفاروق في سنة
 ايام واروت ان اقطع من لحيق ما زاد على القبضة فقطعت من اعلها قوله واوقوا الحية اى اتكروها وافية في جرد الشوارب من جزير
 بالجيرة وانزالي التثليل قص الشعر بالصوت الى ان يبلغ الجذ قوله وارخوا الحية الى الجاه المجرة بلا هذى اى اطيها وقال بعضهم ارجوا بيا
 والهمة اى اخروها قوله عشر من الفطرة الى قال الحافظ ويتفق بهذه المصالح مصلحة دينية ودنيوية تدرك بالتبعية منها تحصيل الهبة وتنظيف
 البدن بجملة وتغذية والاكتساب للطعام واللباس الى الحسن الى الخلق والمقارن بالكتف ما يتأذى به من راحة كهيئة ومخافة شعاع الكفاة والرجوع
 واليهود والنصارى وعلماء الاوثان واستمال امر الشارح والحافظ على ما اشار اليه قوله تعالى وصوركم فخر فخر صورككم لاني الحافظ علفه
 المصالح من صانعية ذلك وكان دقيق قد شئت صوركم فلا تشبهوها بما فيها او حافظا على ما يستمر به حسنهما وفي الحافظة عليها فظفر
 على المودة وعلى التآلف المطلوب لان الانسان اذا بدل في الهبة الجيلة كان ادعى لانها نط الى الهية فيقبل قوله ومحل لكره العسكر
 كان في الفخر قوله غسل البدن ارجوا هو بالمرحوة والجيو جمر برجة بضمير وهي عقد الاصابع التي في ظهر الكف قال الخطابي هي الموضع التي
 تشبه ويحبب فيها الوشم ولا سيما كالمكوك طرقي البدن وقال الفخر الى كانت العرب لا تفضل البدن عقب الطعام فيقيم في تلك الغفون وسخ
 قام بفضله قال النووي وهي سنة مستقلة ليست مختصة بالوضوء بل هي انما يحتاج الى غسلها في الوضوء والغسل والتطهيت وقلنا يحتمل
 ان التآلف به من الوضوء في محافظه الاذن وقصر الصالح فان في بقائه احدا اذا بالعم قوله وانتصروا الماء في بالغات والاصا والمصلحة وقد
 فسر وكثير في الكتاب بانه الاستنجاء وقال ابو عبد الله وغيره منه انتصروا البول يسبب استعمال الماء في غسل ذلك كله وقيل هو الانتصاف
 وقد جازى في رواية الانتصاف بدل انتصروا الماء قال النجاشي في الانتصاف فسر الفرج بما قيل بطل الوضوء فيبقى عنده الوضوء اخرج البيهقي
 من طريق سعيد بن جبير ان رجلا اتى ابن عباس فقال ابي اجعل لاني اقامت اهلك فقال له ابن عباس اني اقم بيا فاذ اجعلت من ذلك شيئا
 قتل هو منه وقيل الانتصاف هو الاستنجاء بالماء قوله الا ان تكون المفضلة الى قال ابن الملك كان المفضلة ولا يستنشق في ذلك ريقا

بالحديث

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال قالنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن وحيد بن يحيى بن يحيى واللفظ له قال أن
 أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان قال قبل له قال قد علمكم نبيكم صلى الله عليه وسلم كل شيء
 حتى الجراءة قال فقال اجل لقد فهمنا أن مستقبل القبلة لغايط أو يبول أو يستنجي باليمين أو ان تستنجي بآفة من ثلثة أحجار
 وقال القاضي لعل الخصلة التي نسيها الختان المذكور مع الخس في الحديث الأول من حديث الباب وهو أولى والله اعلم باب الاستطابة
 في جميع الأحجار الاستطابة والأطابة كناية عن الاستنجاء لا نهيط به جسدنا بأزلة رغبته أي نظمة أي يقال عنه أطاب استطاب قال بعض
 الاستطابة الاستنجاء وبطل أو مجر مجر وقيل مجر فقط قوله عن سلمان أنه عوفى في القاء يمينه لما يصل الله في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان أصله من فارس من زمار مؤمن وقال بل كان أصله من أصلهم من قرية يقال لها جمن سافر يطلب الذين قلن أو لا يدين النصارية وقد أكتفى
 وصير في ذلك على مشقة متناهية فأخذه قوم من العرب فيأخوه من اليهود ثم أنه كتب فأمنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابته وقال
 أنه تدار له بضو عشر مسية حتى يفضي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأستكر لما وقع النبي في الملبدة وقال سلمان من أهل البيت وهو أحد
 الذين اشتقت إليهم الجنة فكان من المعتزين قيل عاش مائتين وخمسين سنة وقيل ثمانمائة وخمسين سنة والأول أصح وكان ياكل من عيال
 ويتصدق ببطائمه مات بالرافض سنة خمس وثلاثين روى عنه ابنه أبو هريرة وغيره ما كان في المرقاة قوله قيل له أي أو استمنز أو ألقا ثلثون
 هو المشركون قوله حتى الخرافة أي أي أديها وأخرها بكسر الهمزة والميم وتخفيف الراء والميم في مائة ليلة من الحديث وأما النصيحة فليست
 وبالمعنى فخر الخلة وكسرها قوله فقال اجل الم تخفيف الراء أي نعم ورواه سلمان رضي الله عنه أنه علمنا كلاما يحتاج إلى يقين ديننا (من
 جليل أو دقيق) حتى الخرافة التي ذكرت فيها القتل فإنه عشتنا أديها فيها فأنها غير كل واحد وكان هذا دليل على الكمية ومنها أن جرحته وليس على
 الطعن والتشميم كما عرفت قال الطبري جواب سلمان من ياب أسلوب الحكيم كان المشرك لما استشهد وكان من رقة أن يجدد أو يستخرج أجرام
 لكنه رضي الله عنه ما التفت إلى ما قال وما فعل من الاستشهاده وأخرج الجواب عن جرح المرشد الذي يعلق الشائل فيقول يعني ليس هذا مكان
 الاستشهاده بل هو جرح حق فالجواب أن تتركه العناد وتلزم الطريق المستقيم والمنهج القويم يظهر بأيدك وأظفارك من الأوصاف من الخلف
 قوله أو ان يستنجي الم قال في القاء في الاستنجاء قطع الخصلة من تحت الشجرة والنجاء واستنجاء أي تطهيرا من الخوض قوله باليمين
 أي تتركها وصيابة عن أن يرد هذا من محسن العادات فقد روى أبو داود بسند صحيح عائشة رضي الله عنها قالت كانت يد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على يمينه الطهر وطعامه وكانت يده اليسرى على الخلاء وما كان من أذى فأن قلت النبي عن الاستنجاء باليمين غرور
 أو تنزيه ذلك للتزيين الجهر وكان النبي فيه لعينين أحدهما رقة قلبه باليمين والأخرى أنه لو باشر الخصلة بها يتكره عند تناوله الطعام
 بأشرب يمينه من الخصلة فيمنع طهره من ذلك دخله أهل الظاهر على التحريم وهو وجه عند المتأخرين وطائفة من الشافعية وقال الشوكاني
 في نيل الأوطار قد روى النبي عن من ذكر باليمين في الحديث المستقيم عليه وروى النبي عن الاستنجاء باليمين في حديث الحديث وغيره فلا يجوز استعمال
 البير في أحدهما من وأقارعت الضرورة إلى الاستئذان على أحدهما استعمالها فاحتمل الحاجة في إغفل كبره في نظام قوله بآفة من ثلثة أحجار رافض
 اختلاف في اشتراط العذر في الاستنجاء فقال الشافعية وأجل بشرط حديث الباب ولما روى أبو داود عن عزة عن عائشة أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال إذا ذهب أحدكم حاجته فليستطيب ثلثة أحجار فأنها تحرق عنه وقال أبو حنيفة ومالك وأبو داود وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 حكاه العبد يلى ليس بشرط دليل ما رواه البخاري من حديث ابن مسعود قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم الخائف فأمرو أن استنثره أحجار
 فوجدت حجرتين ولما جعل الثالث فأتيت به روثه فاختار الحجرتين وألقى الروث وقال هذا ركس فاستدل الطحاوي بقوله والركس الذي هو على عذر
 اشتراط الثلث وعلى يانه لو كان مشروطا لطلب ثلثه وأجيب بأن في مسند أهل في هذا الحديث بطله هذا ركس انتهى بخر فقلت فقلت
 الحديث الذي رواه أحد من طريق أبي إسحاق عن علقمة مع مروي كانه على التائين بالثلاث أن أراه عليه صلى الله عليه وسلم في الشام مطهر عند
 الطحاوي فإنه قد ثبت عند عمر سمع إلى إسحاق عن علقمة وبالحديث لا يرى العمل به وقال أبو الحسن بن القيس الرضائي لا يكره أنه أتاهم ثلث
 لكن لا يصح رجوعنا الاستدلال به لأن شرط الثلاثه قالوا أنه اقتصر في الموضعين على ثلثة فحصل الجواب عما قلنا من ثلثة كذا في قوله الثاني
 وقد جاب عن من استدل بالطحاوي بأنه عليه السلام كلف بطرح أحد الحجرتين عن الثالث لأن المقصود بالثلاث أن يجمع بها ثلاث مسحات فلو كان
 حاصل ولو بأحد له ثلث مسحات فقلت المذكور في حديث الباب ونظائره تثلث الإحجار لا المسحات ألا أنهم أقاموا المسحات الثلاثه
 في حجر واحد له ثلاثه أحوت مقار الإحجار الثلاثه وهذا خلاف الظاهر أيضا لم يمتدوا أحدهما للمعدة وكما امتدوا لرواه فجوهرها

اوان نستنجي برجيح او بغيره حل شأنا نحن من المشي قالنا عبد الرحمن قالنا سفيان عن الاعش منصور عن ابراهيم عن
عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان قال قال لنا المشركون اني ارى صاحبكم يعلمكم حتى تعلمكم الخزاة فقال اجل انهما ثمان
يستنجي احدا بيمينه ويستقبل القبلة ونها عن الرث والعظام وقال لا يستنجي احداكم بدون ثلثة انما حل شأنا فهدر
ابن حرب قال نازح بن عباد قال نازك بن ابي نجي قال نازك بن ابي نجي قال نازك بن ابي نجي قال نازك بن ابي نجي
يعظم او بغيره حل شأنا فهدر بن حرب بن ابي نجي قالنا سفيان بن عيينة حرو حدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قلت لسفيان
الزنجية سمعت الزهري يذكر عن عطل بن زياد الشيباني عن ابي ايوب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة
الا يستنجوا بالاعتر وغيرهما من الدبر والمخشب والخزوة وهذا ايضا عدل من ظاهر لفظ الحديث وايضا لم يكنوا بالاثلاث اذا لم يحصل الاكل
بها بل قالوا يوجب الزيادة عليها ما لم يحصل التعاقب ان ظهر من ذلك الباب الاكتفاء بها بل حديث عائشة في سنن ابى داود صحيح في الحكم بها
تجوز في عنه فالشارع يكره لاجزاه وهو محرم بدمه لعود حصول التعاقب الذي هو المقصود وبناؤن الاختيار للشارع بخلافه في هذا كله
ترك لما يدل عليه ظاهر اجازة التحليل لما لا يحد بحجج مذكورة الا نكاحه هو المقصود من الاستنجاء فاقى ذنبه بل المحنة في صلها النبي صلى الله
الثلاث على التنزيه كما في المرفوعة والامر بالتثليث على العادة او الاستحباب لرواية ذلك المقصود بيمينه كما في الصحيح ما ورد صحيح في حديث ابي
عدي بن داود وغيره وصح سفيان بن عيينة عن ابي داود عن ابي داود عن ابي داود عن ابي داود عن ابي داود عن ابي داود عن ابي داود عن ابي داود
اذا لم يحصل الاكل كما قاله البيهقي ليس عليه قرينة وهو ايدى عند الرق السليم مما حلت عليه احاديث الباب والله اعلم بالصواب قال في
الجور وذكر الثلاث في بعض الاحاديث خرج من غير العادة لان التعاقب حصوله لا يقع بها ايجل على الاستحباب ام - فذلك وهذا كاحل الشافعية
وغيره هو الفتى في الايط والحلق في العانة على العادة او الاخيصة نظرا الى المقصود منها والله سبحانه وتعالى اعلم بقوله وارجعوا اليه ليس
لخصيص الحكم لان غير الجور مشارك للجور في حصول المقصود والاستنجاء ولعل ذكر الاختيار جرى لغلبتها والقدرة عليها في عانة الايمان، قال صاحب
ولو ان الله اراد الجور وما كان نحو في الاكل لم يكن لاستئثاره العظم والرث حصة (اي لو كان الجور معيتها لنيها سواء مطلقا) ولا حصة لتعديل
الني عنهما بكونهما من طعم الجور وقد صح عنه التعديل بذلك ام - قوله بارجع الى قيل معنى المغلول والمراد الرث والعلو لا لانه رجع عن حالته
الا لى بعد ان كان طعنا ما اوعا وقيل رجع الى رذ من حال هو الطهارة الى اخرى وهي الفحاسة وكل واحد رجع كذا في المرافقة قوله يعظم الى
وفي الدار لاختياره وكما تحمي يعظم وطعام ورث ام قال في الجور فاستنجى بها اجزاء مع الكراهة حصول المقصود (اي الاكل) والرث شأن كان
يخشى اعتدنا لقوله عليه السلام في ما ركس اوجرح كركس لما كان يائسا لا يتفصل عنه شيء من الاستنجاء به لانه يخشى على الدين من الفحاسة
المريبة والرجح العنصر في الياسة وقيل الجور الذي لا يستنجى به، وفي المرفوع فان فعل ذلك يعني الاستنجاء بالعظم يتعدى بعدا فليكن مفعلا شئ
وممكن كراهية قال العيني ذكره ابراهيم بن الطبري ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان له عظم يتخذه ثوبا وضأ ويخفيه ام وقال ابن عباس بن ابي
العظم والرث فانما ورد فيها صريحا في صحيح مسلم لما سألته الجور الزاد فقال لكم كل عظم وكل سم الله عليه يتبع في اي يكره او فيها كان محمدا كراها
علف لدا وانكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستنجوا بها فاعلموا طعام زادا خا انكم وعمل في العبدية المورث في الفحاسة والبر يشتر قوله صلى الله
عليه وسلم في حديث اخر انها ركس كثر الظاهر ان هذا لا يبعد التخيير ومثله يقال فلا تستنجوا بغيره الاستنجاء به لان يكره شيئا في ايضا قال في العبدية
واذا ثبت النفي في مطعم الجور وعلف ذكابه في مظهره الا ان علف دوابهم بالادى واستيف من حيث مسر السائق انه لو كان غلو في
لا يكره الاستنجاء به تامل كذا في رد المحتار وقال صاحب المختار في حديث مسلم تنبيه على النفي عن الطعام الى ابي الفحاسة ام - لا لتعديل النبي عن
الاستنجاء بابعده بكونها طعام دواب الجور يشتر بذلك قوله عز الرث الى الرث السجدة في العيب الرتبة واحدة الرث والادوات وقد روات
الفرس يروث وقال الترمذي قبل الرتبة انما يكره لتعديل والبعال والمخير قبل الجور بكل جنس او يقتبس قوله والعظام اجمع عظم، قال الخطابي
لا يجوز الاستنجاء بغيره فميتة او ملكة قيل علت النبي صلى الله عليه وسلم العظم فلا يزال الفحاسة وقيل علتها انه يكرهه او مضغه عند الحاجة وقيل قوله
عليه الصلة والشارع ان العظم زادوا كونه الجور ام يعني وانهم يحرمون عليه من الجور او ما كان عليه قتل لان العظم رما يجرح، قال
في شرح النقاية وقد ضبط بعض العلماء ضبطا جيدا فقالوا لا يجوز الاستنجاء بكل جمل طاهر ميتة فلام لا لا غير ميتة ليس بنى في حرمته وكافين
ولا يخلق به في المغفر قوله فلا تستنجوا القبلة الا في تعظيها لليلة الا لا صفة ان الله سبحانه وتعالى اجل الكعبة يبرأها ما قال ومن
يعظم حرمايت الله فهو خير لكونه عظمه ربه وقال ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب ويثبتك على هذا التعليل الطلاق ما ورد في

ولا تستسكن بزوجها بول ولا غائط

صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً من ثعلب تجاه القبلة حمار يوم القبة وقوله يات عنه وفي رواية ابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعاً بحيث صاحب القبلة يوم القبة وفي رواية أخرى في صحيحه فظاهر أن التعمُّط والقبول إلى القبلة أشد فحش من التعمُّط إليها ليدخلها ومن في رواية لميل غلبت حتى على كل مسلم أن يكره قبلة الله أن يستقبلها فكذا أوّل وأما ما عُلِّق به الشيخ من أن الله عبادة (في الصحيح) ملائكة وجنّ فيكون فلا يستقبلهم أحد بول ولا غائط ولا يستدبرهم وأما كنفك هذه فالتأني ببول بيت لأقله فيها فقد قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي اختلفت في تحليل المنع في الصحراء قليل ذلك بحركة المصلين وقيل ذلك بحركة القبلة ولكن جاز في الحرام الضيق والعليل بحركة القبلة أولى خمسة أوجه أحدها أن الوجه الأول قاله الشيخ فلا يلزم الرجوع إليه الثاني أنه اختيار من غيب فلا يشبّك أعم الشاسع أنه الثالث أنه لو كان بحركة المصلين لما جاز التشرُّع أيضاً لأن العروة لا تخفف معه أيضاً عن المصلين وهذا يعرف باختبار المعانيّة (فيكون لا يجوز قصده الحاجة في الصحراء أصلاً) الرابع أن النبي صلى الله عليه وسلم لما غام على بحركة القبلة فرى أنه قال من جلس بول في مكانة القبلة فذكر ما خرجت عنها أجلّ لأهلها ليقهر من مجلسه حتى يغير له أوجه البرار (وفي حديث مرسله مرفوعاً إذا خاف أحدكم العتق فكفره قبله الله ولا يستقبلها أخرجه الدارقطني وروى عنه مرفوعاً كما في كتبه) الخامس من مصنف عبد الرزاق الفاساني ظاهره لا حديث يقتضيان الحرمة تأني النبي للقبلة لقوله فلا تستقبلوا القبلة فذكرها بلفظها فاضت أحاديثها أن النبي عليه السلام حرّث البراري بغير رداء الطير في تحديق الأفاعل من الحسن مرسل وفيه كذب كما في سنن الأعمال قال ابن العربي والاختيار والله الموفق إلى ما يجوز الاستسكان له الاستسكان في الصحراء ولا في البناء لأننا نلظنا إلى المعاني فقد يركبها الحرمة للقبلة ولا يختلف في المأوى ولا في الاستسكان وان نظرت إلى الآثار فإن حديث أبي أيوب عام في كل موضع معطل بحركة القبلة - أم - فوهية الاستسكان أشد فحش من الاستسكان في الصحراء فحش منه في البناء كما يحكيه الرجلان السيلون والنفقة المصيبة قال الشيخ والي بالله الأهلي وفيه حكمة أخرى وهي أنه لما كان رجلاً للقبلة إلى تعظيم الله أمراً اختصاً ليكون بين من أقامه مظنة ظاهرة مقالة فكان الشرايع المستقيمة تجعل تلك المظنة الجليل بالصوامع المبنية لله تعالى من شعائر الله وحجته وجعلت شريعتنا المظنة استسكان القبلة والتكبير فلو جعل الله تعالى استسكان القبلة قائماً مقام تعظيم القبلة إلى تعظيم الله وحجته المظن في ذلك كما كان سبب إقامته أن هذه الهيئة تذكر الله استسكان النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الحكم لا يجب أن يجعل هيئة الاستسكان مختصة بالتعظيم وذلك بأن لا يستعمل في الهيئة الميكانيكية للصلاة كل الميكانيكية - أم - قوله ولا تستدبروها إلا اختلفت العلماء في معنى قول كراهة الاستسكان والاستقبال والتكبير والقبض والتكبير وهو مذموم إلى حنفية وأحد المذاهب ابن عمر أحمد وإباحتهما مطلقاً وهو مذموم في الظاهر وتحرّمها في القبض كقول الزبير وهو مذموم بالتكبير وهو مذموم بالتكبير والله أعلم وأقول أخبركم بالشك في قول لا وطار وصاحب الكفاية من الحديث طال الشك في استسكان القبلة لغيره قاله ابن الحنفية ابن القيد في الهدى وأصح المذهب في ذلك أنه لا فرق في ذلك بين القبض وبين القبض لغيره لئلا قد ذكرت في غير هذا الموضع وليس مع ذلك ما يفتقروا فيها ومنها الهيئة مع تنافسهم في مقدار القبض والبناء أم ثم قال وعامة هذه الأحاديث أي أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وسائر حسان والمعارض لها المتداولون السنن أنما صنف الذين لا يذكرون صريحه المستفيض عن ذلك كحديث عبد الله بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه إذا شأ بك هوزان يستقبلوا القبلة فخرجهم فقال أودعواها تحركوا ومعد في قبل القبلة دولة الامام أحمد وقال هو الحسن ما روى في الرخصة وإن كان لا يركب ولكن هذا الحديث قد وقع فيه البخاري وغيره من أئمة الحديث ولم يثبتوه ولا يفتقروا له الامام أحمد شيبه ولا تحسبه قال الترمذي في معجمه العلل الكبيرة سألت أبا عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال هذا حديث فيه اضطراب الصحيح عندي غير أنه قد رواه في سنن أبيه وقال السنن في شرح ابن ماجة رجاله ثقات مع خروج أخطأ من قال خلاص ذلك وقول البخاري الخواص ليس يوجب فيه قتال ورواه عن عائشة أنها كانت تذكر قولهم لا تستقبلوا القبلة وهذا صحيح فإن ثبوتها قال لا يستدبرونها في هذا فيلزم صحة الاستسكان ويجب القول بصحة وسياق الكلام على الحديث يدل على أن قولهم لا تستقبلوا القبلة من ذلك أي ما يوافق حديث النبي صلى الله عليه وسلم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما استقبل القبلة بول غابته قبل أن يقبض بعم يستقبلها وهذا الحديث عكسه الترمذي بعد تحسبه وقال الترمذي في كتاب العلل سألت محمد بن يحيى البخاري عن هذا الحديث فقال هذا حديث صحيح رواه غير واحد من أئمتنا فإن كان مراد البخاري صحيحاً عن ابن عباس لم يدل على صحته في نفسه وإن كان مراده صحته في نفسه فهي واقعة غير حكاها كحديث ابن عمر لما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبض فاستقبل القبلة

وهذا يحتمل وجهاً مستنداً من النبي به وحسبه وتخصيصه به صلى الله عليه وسلم وتخصيصه بالنبياين أو يكون لعنه إفتقاره المكان أو غيره
كما قالوا في البول قائماً في حديث الشبابة مع ورود النبي عنه وأما صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك وإن يكون يائناً لأن النبي ليس على
النجس ولا سبيل إلى الجرم لو اختلف الوجه على التبيين وإن كان حديث حياكة لا يحتمل الوجه الثاني منها إلا أنه يحتمل بالاستقبال الفصل
دون الفرج والمقتر عندنا في النبي كسك كما في رد المحتار فلا سبيل إلى ترك أحاديث النبي الصحيحة الشرعية المستفيضة بهذا الفصل وقولنا
أما نحن من ذلك في الصحيح فغير منه لاختصاص النبي بها وليس بكناية لفظ النبي وهو معارض بفهم إلى أيوب العموم مع سلامة قولنا أصح
العموم من التناظر الذي يلزم المفارقة بين الغضاء والنبياين فائتقنا لهما واحد الحاجز الذي يجوز ذلك معه في النبياين ولا سبيل إلى
ذكر حكم فاضل وإن جعلوا مطلق النبياين مجزاً لذلك لزوم جواز في الغضاء الذي يجوز بين البائل وبينه جل قريب أو بعيد كظهوره في
النبياين وأيضاً فإن التكرير بحجة القليلة وذلك لا يختلف بفضله ولا فينبان وليس مختصاً بنفس البيت فكيف جليل وأما حافل في البائل
وبين البيت بمثل ما يجوز من النبياين وأعظم وأما جهة القليلة فلا حائل بين البائل وبينها وعلى جهة وقوع النبي على البيت نفسه
فأما له - أم - قلت وما ذكره ابن القيم من احتمال تخصيصه في حديث ابن عمر جازياً بالنبي صلى الله عليه وسلم يؤيد ما قاله الفقيه في طهارة
فضله صلى الله عليه وسلم كما في رد المحتار وابتلاع الارض ما يخرج من الأنبياء واستدراك ثابت عند الدارقطني كما في الخصائص وجواز
مروره جدياً في المسجد كما في جامع الترمذي وغير ذلك من التوثيلات وفي بدل اليهودي لو كان الفقيه خيراً لعل قدس الله روحه ولاولى في الجواب
عن حديث ابن عمر قال الشوكاني أن فضله صلى الله عليه وسلم لا يباح في الغرض القول الخاص بنا كما تقرر في الأصول ويمكن أن يؤيد هذا بأن هذا
الفصل الذي وقع عنه صلى الله عليه وسلم في الخلوة حيث أحب أن لا يطلع عليه أحد من أمته لا يكون تشريفاً للفعل بل يكون خصوصاً بآثاره التي
قطعا وأيضاً يمكن أن يكون صلى الله عليه وسلم متبوعاً استقبال عازي الكعبة الشريفة واستدراكها ويكون صلى الله عليه وسلم منصرفاً عن عبيتها
مستلماً بها جميعاً وكانت أئمة ممنوعة عن استقبال الجهة واستدراكها فظهر أن عرض الله عنه أنه مستقبل بيت المقدس ومستلماً عن
الكعبة - أم - وقال الشيخ الأوزاعي تعلمان حديث أبي أيوب نصي في الباب تشريع في المسألة وحكم على صفة معلوم منضبط وهذه الأحاديث
أي حديث ابن عمر جازياً لم يعلو سببها بل وكيف تترك ما هو معلوم السبب بما قبل سببه وكيف يحذر الناطق بالثبوت واعتبره وكن على ذكر
فإنه قضاء للمذهب على المتقدم المجهول على المعلوم - أم - قال ابن عابد في رد المحتار المجلد إلى حديث أبي أيوب بأنه قول كل واحد
إنه غير فعل جزئي والقول أولى كان الفصل يحتمل الخصوصية والعذر وغير ذلك وبأنه تحريم وهذا صحيح والتميز مقدم وقال القاضى
إبراهيم بن رشد ومن ذهب لمذهب الترجيح رجح حديث أبي أيوب (أي على حديث ابن عمر) لأنه إذا تقرر حديثنا أحداهما تقرر
موضوعنا الآخر موافق للأصل الذي هو عدم المحسوس ولو تعلم المتقدم منها من المتأخر وجب أن يصار إلى الحديث المثلث للشرع
لأنه قد وجب العمل بمثل من طريق العدل وتزكاه المني ورد أيضاً من طريق العدل يمكن أن يكون ذلك قبل شرع ذلك المحرم يمكن أن يكون
بعضه فالظن الذي تستدل بهما المحكم عروءه بالشرع لغيره في وجوب رفعها أو إيجابها وليست هي أى ظن اتقوا ولذلك ما يقولون إن العمل
لحسب الظن وأنما وجب بالأصل المقطوع به يدل ذلك الشرع المقطوع به الذي أوجب العمل بذلك النوع من الظن وهذه الطريقة
التي قلنا على طريقة العمل من حرمة كذا ناسى وهي طريقة جيدة مبنية على أصول أهل الكلام الفقهي وهو راجع إلى أنه لا يرفع بالشك
ما ثبت بالدليل الشرعي وأما من ذهب لمذهب المرجح إلى الأصل عند التنازع فهو معنى عطاء الشك يسقط المحرم ويضعه وأنه لا حكم
وهو مذهب داود الظاهري لكن خالفه إبراهيم بن حزم في هذا الدليل مع أنه من أصحها - أم - قال الشيخ الأوزاعي وأما حديث عراك عن عائشة
فهم قول الذي في الميزان أنه حديث مكره ومعهم البخاري وقفة لم يعمل بهما عن عبد العزيز رضي الله تعالى عليهما يظهر من المصنفين
مع أنه حديث مجسم على عند الدارقطني وقال بعض الفضلاء المصريين في تحقيقه على المجلد حديث عائشة رواه خالد الحذاء واشتد
المزاج عنه فيه فرواه بعضهم عن خالد الحذاء عن عراك عن عائشة ورواه بعضهم عن خالد الحذاء عن رجل عن عراك ورواه جابر بن سلمة
وعلى بن زعاف وعبد العزيز بن المنذر عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك، فرواية جابر بن سلمة في ابن ماجه (١٩٤)
والدارقطني (٢٨٤) وإشراقها البيهقي في السنن الكبرى (٢٩٩) ورواية على بن زعاف في السنن البيهقي والدارقطني ورواية عبد العزيز
ابن المنذر في ابن ماجه ومزيين وتخطئة على ما هو له لم يحفظ وأصح الروايات رواية على بن زعاف فرواه الدارقطني من طريقين
ابن عبد الله والبيهقي من طريقين إلى طالب كلاًهما عن علي بن زعاف، ثم خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال قلت لعنه بن عبد العزيز

عن هشام بن الله بن مهران عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم الحرام فلا يقسم بذكره يمينا حلالا شيئا أبى إلى عمر قال نا الشافعي عن أبيه عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من لم يقسم بذكره يمينا وان يقسم بذكره يمينا وان يقسم بذكره يمينا وحل شيئا يمينا
ابن يحيى التميمي قال نا أبو العيص عن شعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحب التيمم
في طهوره اذا نظف و في رجليه اذا رجليه اذا اغتسل وحل شيئا عاكف الله بن معاذ قال نا في قال شعبة عن
الاشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيمم في شاة كله وفيه فلهما وترجله وطهوره
حل شيئا يمينا بن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيمم في شاة كله وفيه فلهما وترجله وطهوره
عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتقوا العائنين قالوا وما العائنان يا رسول الله قال الذي يغتسل في وطريق
الناس او في ظهره حل شيئا يمينا بن يحيى قال نا خالد بن عبد الله عن خالد بن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم دخل حائطا وثبته فلامه مرة مبيضا وهو اصفرنا فوضعهما عند من ثقب فغضى رسول الله صلى الله
عليه وسلم حاجته فخرج علينا وقد استنحب بالماء وحل شيئا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا وكيع وعنده عن شعبة عن حماد بن
عبد بن المشي واللفظ له قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة ان أنس بن مالك يقول

هنا ان الثالب من اخلاق المؤمنين انما شى بافعال النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان اذبال اوصاف ثمت انه شرب فضل وصوته فلو لم يجر
بصكره ان يفعل ذلك فعله ادب الشرب مطلقا لا استحسانا وقوله عز شام والاسواق الى بنفخ الدال واسكان السين المحلطين وجوبا
لكه مشاة من فوق مفتوحة واخره هرة لافون ودوسه كورة من زواياها من كان يبيع الثياب التي تجلب منها فتنسب اليها قوله ان كان
يبيع الثياب ان انا هذه هي الخفض من الثبيلة قال عاصم بن عبيدة ذلك تبركا باسم النبيين وادانة للخيار قال تعالى وكذا يبيننا من جازنا لغير
الأنبياء قال تعالى انصبا للبرهان وقال تعالى فاكثروا في كتابي بحريه قوله في ظهوره الى انظاره انهم قوله في ترجمه الى ان سهره شعرا
والعصية قوله وفي انكساره الى ايس الغل قوله في شانه كراهه الانسان الحال والطلب وتاكين بفضل يدل على التعبد وقد خص من ذلك
دخول الخلاء والمؤخر من السجود قال النوى قاعدة الشرع المستمرة استحباب البياضة باليمن في كل ما كان من يلبس الكبر والتزيين وما كان
بعضها استحباب فيها التيسار قال واجمع العلماء على ان تقديم اليمن في الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وترصوه ودوى ابو داود
في سننه عن عائشة كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمن لظهوره وطعامه وكانت يد اليمنى لخلعهم وكان من مزادى قال في المقارن
وكثيرا ما رأيت ناعرا وطيلة العلم يأخذ في الكتاب اليسار والى اليمنى المصطفى او لغفلهم قوله انقذ اللسان الى قال الخطابي
المروا بالاعين الامران الجالين للسن المحالان الناس عليه والاعيان اليه وذلك ان من فعلها كعن وشتره يعني بحاجة الناس لفضله
فما كانا راسين استدل اللعن الجها على طرية الجناح على قوله وقد ذكرنا للاصحاح في الملحق في علمنا فهو كذلك من الجناح العسقل
قوله الذي يفتح الى يفتح قوله في طرية الناس الى اى موضع يبره الناس قوله او في ظهوره الى المروا با نفل فانه على ما قاله الخطابي
وقوله مستغل الناس الذي يفتح زنه متيلا ومنزلا ومنزلة ويقبل فيه وليس كل ظل يحرم فضله المجتهد فيه فخر قصي النبي صلى الله
عليه وسلم حاجته في حاش الفحل وله ظل بلا شك والحديث يدل على تحريم الفحل في طرق الناس وظلهم لما في مزانية المسلمين ونجس من يزين
ونته واستقل او قال الاطهرى وموضع الشمس في الشتاء كالظل في الصيف يعني في موضع يتشبهون ويتدفقون في مكان في البلاد الباردة
قوله ومعه ميثقة الى بكبر المليم وبهمة يدل الضاد المعجزة وهي الالة الذي يتوهابه كالنوة والابرين وشهرهما قوله وقال سفيان باءا الى
اعلم ان القهقهة قد اختلفت في فضيلة الاستسقاء فانما زاحها بامسلة تأكله وان كان مسيئا في تركه وقال الشافعي لا يحرم اذا تركه رأست
وظاهرا لا يدل على صحة القول الاول ودوى في التفسير ان معناه اذا اقتصدت الى الصلاة وانت بعد ثوب وقال في نسق الالة او تحبها احسن
منك ومن الخياط الى الاكسمة النساء فذكر في قوله انكسمة فاحت هذه الالة الكالة من زوجهين على ما قلنا احد الجاهل على الحديث ضلل هذه
الاعضاء والباحة الصلوة به وموجب الاستسقاء فرضا ما في ما باحه الالة وذلك في جانيها ونحوها في الالة لا بد من وجوب العلمون الفضل
المقترن وذلك في غير معلوم في إيجابه الاستسقاء ويح ذلك فانهم متفقون على ان هذه الالة غير منسوخة وانها ثابتة بالحكم وفي انقائه في ذلك
ما شغل قول موجوب الاستسقاء ونصا والوجه الاخر من دلالة الالة قوله تعالى انكسمة منكم الخياط الى آخره فاقوا حشره على زواجه

قال انا جبر عن منصور عن ابي واثل قال كان ابو موسى يشك في البول ويبول في قاذورة ويقول ان بني اسرائيل كانوا
اصحاب جلالا وجرهم قول قرصنه بالمعاريض فقال تخلفه لو دئت ان صاحبكم لا يشك في هذا التشديد فقل اني انا
ورسول الله صلى الله عليه وسلم انما شئنا في سبطه قوم خلف جانيك كما يقوم احدكم فياخذ فاشك منه فاشك اياي
فجئت ففهمت عنده عقبه حتى فرغ من حديثنا فتيبة بن سعييل قال ناليث بن سعد وحديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن يحيى بن سعييل عن سعد بن ابراهيم عن نافع عن جابر عن عروة بن المغيرة عن ابيه المغيرة بن شعبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام انه خرج لحاجته فالتبغ المغيرة باذوقه فهاكه فصب عليه حين فرغ من حاجته فوضا ومسح على الخفين ووضا لير
ابن نعيم مكان حنيفة وحديثنا عن محمد بن ابي النضر قال ناعدا بن وهاب قال سمعت يحيى بن سعييل عن ابي الاسود وصال
فصل وجهه وبلية ومسح برأسه ثم مسح على الخفين وحديثنا عن يحيى بن سعييل عن ابي الاسود عن ابي الاسود
حتى احتاج الى البول فلما بعد العصر واستند في حليفة ليسان من خلفه عن ربيعة عن لعنه بن يبره وكان قد اقامه مستورا بالحنطة ولعل الحلة
ليمان الجواز فهو في البول وهو اخذ من الخافط لاحتياجه الى زيادة كشف ولما يقرب منه من الراحة والوض من الاجساد الشرا وهو يحصل
بأمره الخليل والدنو من الشاير وفي الطبراني عن حديث عصة بن عقال قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مسكن المدينة
فانتهى الى سبطه قوم فقال يا خنيفة استند في ذكر الحديث وظهر منه الحكمة في ادائه حذيفة في تلك الحالة وكان حذيفة وقف خلفه عند
عقبه استند برو وظهر ايضا ان ذلك كان في الحضر في السفر فيستدل به على جواز المسح على الخفين في الحضر وكذا في السفر قوله يشك في البول
يدان ابن المنذر وجه هذا التشديد فخرج من طريق عبد الرحمن بن ابي اسود عن ابيه انه سمع ابا موسى يروي عن جابر بن عبد الله قال قال
قالوا اني اذكر قصة بني اسرائيل وهذا يظهر مطابقة حديث حذيفة في تحقيره على ابو موسى قوله ويبول في قاذورة اي ان لا يتستر البول
ويصيب ثيابه البرد او الثوب قوله جلالا وجرهم اي في رواية البخاري ثوب احدهم قال القليل مراده بالمجلد في رواية مسلم واحدا
المجود التي كانوا يلبسونها وحمله بعضهم على ظاهره وعمره من الاصل الذي حموه ورواه في رواية ابن داود فقيها كان اذا اصاب جسد احدهم
لكن رواية البخاري صريحة في التياب فعمل بعضهم بوجهها في الحضر كذا في الفقه قوله لا يشك هذا التشديد بل في مقصود حذيفة ان هذا التشديد
خلال السنة فان النبي صلى الله عليه وسلم بال تأملا ولا شك في كونه لا يشك مع هذا للرشيح ولما لم يمتنع النبي صلى الله عليه وسلم من هذا
الاحتقال ولم يكتف البول في قاذورة كما فعل ابو موسى رضي الله عنه والله اعلم قوله فانتدب منه اي بالون وذلك المجبة له
تحتك يقال جلس فلان شدة بغير النون وضعها اي ناجة وهذا يدل على انه لم يعد منه بحيث لا يراه وانما صنع ذلك ليجبر به على الصلوات
عمره مشاهدته في تلك الحالة وسماع رواية ناعدا لو كانت له حاجة او رواية اشكره اذا اشار له وهو مستدرأ قوله خرج لحاجته اي كان هذا
في السفر في غزوة بترك عن صلوة الفجر قوله فالتبغ المغيرة اي بتشديد المثناة المقلوبة وسأى ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام والى امره
ان يتبعه باذوقه وقاله الحنفية قوله فصبت عليه حين فرغ من حاجته وانهما رواه ابو جعفر الطبري عن ابن عمر انه
عليه وسلم واثار روايته حتى فرغ فعمل معهما فصب عليه في وضوءه حتى فرغ من الوضوء فيكون المراءى بالحاجة (وضوءه) وقد بول في الرابية
المخرى مبيئا ان صبه عليه كان بعد رجوعه من قضاء الحاجة والله اعلم وفي هذا الحديث دليل على جواز الاستئانة في الوضوء وقد ثبت
ايضا في حديثنا ان سامة بن زيد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم في وضوءه حين انقضت من غزوة وقد جاء في الصحيح
ليست بابتانة النبي عز وجل استئانة قال اصحابنا الاستئانة ثلاثية اقسام احدها ان يستعين بفخرو في احضار الماء فلا يراه فيكون لا يضره ولا يضر
ان يستعين به في غسل اعضائه ويأخذ اجنبت بنفسه غسل اعضائه فلهما كراهية الاستئانة والثالثة ان يترك عليه فلهما كراهية الاستئانة والثالثة ان يترك عليه فلهما كراهية
فيه وجهان كلاهما النوى قال الحنفية ان يستعين باصلا اي بلا حائل كما في حديثنا وانما رواه ابو جعفر الطبري عن ابن عمر انه
كان يقول ما بالي من انا على طهورى او على ركوى او على مجرى فحمل على الحاجة نالها شرعا لا بالصب بل بالاداء الطهرى ايضا وشيخ
عن جابر بن عبد الله قال سامة بن زيد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم في وضوءه حين انقضت من غزوة وقد جاء في الصحيح
الله عليه وسلم بوضوءه فقال اسبى سبكت عليه وهذا الصريح في عدم الكراهية من الحديث المذكورين لكونه في الحضر ولكنه بصيغة الطلب ام والله اعلم قوله
وحي على الخفين اي قد تقدم انه من القصة كانت في غزوة بترك عن صلوة الفجر قوله فالتبغ المغيرة اي بتشديد المثناة المقلوبة وسأى ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام والى امره
التي رواه ابو جعفر الطبري عن ابن عمر انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم في وضوءه حين انقضت من غزوة وقد جاء في الصحيح

ابن زياد عن المغيرة بن شعبه قال سمعت أبا جعفر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة أنزل فقضى حاجته ثم جاء فصبغت عليه من إدارة كانت حتى فتوا وسمع من خفيه وحل ثيابه إلى شية وأبو كريب قال أبو بكر أبو موية عن المغيرة بن شعبه عن مسروق عن المغيرة بن شعبه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقال يا مغيرة خذ الأدوة فاحملها ثم خرجت معها فأنطق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توارى حتى فقص حاجته ثم جاء وعليه جبة شامية ضيقة الكمين فذهب يخرج يده من كمينها فضاقت فأنزعه يده من أسفلها فصبغت عليه فتوضأ وضوءه للصلوة ثم سعى على خفيه ثم صلى وحل ثيابه حتى برأه ربه وعل برزخه جميعاً عن عيسى بن يونس قال أنشدني ابن عيسى بن يونس قال يا أبا جعفر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مسروق عن المغيرة بن شعبه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقتض حاجته فلما رجع تلقينته بالأدوة فصبغت عليه فغسل يديه ثم غسل وجهه ثم ذهب ليفعل ذراعيه فضاقت الجبة فأخرجهما من تحت الجبة فغسلهما ومسح رأسه ومسح على خفيه ثم صلى بنا وحل ثيابه حتى برأه ربه ثم قال نأى قال أنا ذكر بك عن عامر قال أخبرني عروة بن المغيرة عن عيسى بن يونس قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فمسيروا فقال لي أمعك أدوية قلت نعم فأنزل عن جلسته فبشر حتى توارى فمسيروا الليل ثم جاء ففرغت عليه من الأدوة فغسل وجهه وعليه جبة من صوف فلما يستقطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما من أسفل الجبة فغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهبط الأنزع خفيه فقال دعهما فاني أكنحكهما طاهرتين ومسح عليهما وحل ثيابه محمد بن حاتم قال أنشدني بن منصور قال نأعمر بن أبي زائدة عن الشعبي عن عروة بن المغيرة

القاء تفصيلي في المراء بقوله فتوضأ وضوءه بالكتابة المذكورة قوله ذات ليلة إلى أي في الليل قبل الفجر قوله وعليه جبة شامية ضيقة الكمين روى على بعض أهلها أن ليس إلا ناساً غير بني أهل إقليمه يسقط المروءة قال الحافظ في الحديث لا تتقرب بشباب الكفا حتى يفتن بها ستمه

لا والله صلى الله عليه وسلم ليس الجبة وليس يتصل وأشار البخاري إلى أن ليس النبي صلى الله عليه وسلم الجبة الضيقة إنما كان يحل إلى الأسفل احتياج المسافر إلى ذلك وإن الشفر كخفف فيه ليس غير المعتاد في الضفر قوله ثم صلى بنا إلى قال السدي ظاهره أنه أقرهم ويجمع أن أهل الحرم هو الذي كان أما ما للفرع في ذلك اليوم لاجب بعض الحاضرين أن صلى بنا بمسح معاً وبين أن يقال أنه أقرهم في هذه الظاهر ذلك الضوء والله تعالى أعلم

قوله وعليه جبة من صوف إلى استدل به القائل بأن الصوف يلغس بالموت لأن الجبة كانت شامية وكانت الشعار ذكاً وذكراً كما هو مأثور أهلها الميثاق كذا قال قال ابن بطال كرم مالك بن ليس الصوف من يجد غيره لما فيه من الشهرة بالزهد أن أخافه العمل إلى قال المحضر

الناظر في كسبه بل في القطن وغيره ما هو من ثمنه قوله ثم أهبط إلى أي قصدت إلى الهوى من القيام إلى القعود وقيل الأهود ما نزلت اليد إلى شيء ليأخذ أي الخنثى قوله لا نزاع خفيه إلى أن الله يجب غسل الرجلين في مطلق الأحوال قال ابن بطال في خبره عن العمل وإن الحاضرات

يقصد إلى ما يعرج من عادة من قبل أن يأمروا قوله فاني أدخلتها طاهرتين إلى دورى الحمير في مسند عن المغيرة بن شعبه قال قلنا يا رسول الله أيعمر أحداً على الخفية قال نعم إذا أدخلتها وهما طاهرتان وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على خفيه فقلت يا رسول الله رجلك تسلمها قال إلى أدخلتها وهما طاهرتان رواه أحمد وعن صفوان بن عيسى قال ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فمسح على الخفين أدخلها على طهر ثلثاً رواه أحمد وابن خزيمة وقال الخطابي هو محمد بن أسد قال الشيخ أبو بكر الرازي قال أحمد بن داود غسل رجليه وليس خفيه ثم أحل الطهارة قبل الحدث أجزاءً عن عيسى بن خزيمة وهو قول الثوري ودورى عن مالك مثله وذكره علي بن عزمه مالك ومالك بن عيسى بن عمار بن أبيه ليس خفيه بعد إحلال الطهارة وحديث الباب وما يشاهد لا يدل على وجوب إحلال الطهارة قبل اللبس فأن من غسل رجليه فقل طهر ثم قبل إحلال طهارة سائر أعضائه كما في غسل رجليه وكما يقال ركعة إذا كان لم يمسح على رأسه قال الشيخ أحمد الدين البكري في أننا لا نقفنا في المسح لا يجوز أن يعد طهارة كاملة وإن اختلفت في وقتها (أي في وقت إحلالها) فلو كانت الطهارة ناقصة عند إحلالها لزم أن يكون الخف رافقاً للحدث لمحك المحال بالمقدرة أنه وإن ذلك بالماء حقيقة لكنه باق حكمه الحدث العتري وعن بقية الأئمة أيضاً لا بد المسح على طهارة كاملة وكان رافقاً لما نأهوا من الخف، فإن قلت هذا يقتضي وجود الطهارة الكاملة وقت الحدث ونحن لا نعلم ذلك وإنما نقول إنما لا تكفي بل يحتاج إلى وجودها وقت اللبس أيضاً وما ذكره لا يمنع ذلك، فقلت هذا ناض وداق أنه وجودها يحتاج إلى بعد طهرين من الحدث وهو الحدث تحقيقاً لا لازماً وإنما قبل ذلك فمستغنى عنها فلا فائدة في مشراطها، ألم قال صاحب الجواز المقصود رفع المسح على خفك يكون كبرك ساعاً إلى حد حدث يحدث بلبس على طهارة كاملة وهذا المقصود مخرج في جميع الصور التي تجز الخفية فيها المسح

عن ابيه انه وصّا النبي صلى الله عليه وسلم فتوضّأ وصلى على خفيه فقال له فقال اني ادخلتها طاهرتين وحلّ ثني محل
ابن عبد الله بن بزيع قال تايزيد يعني ابن زريق قال تاخير الطيل قال تاخير يعني الله المزي عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن
ابيه قال تخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وتخلّف معه فلما قطع حاجته قال أمعك ماء فأتيت به بمطهرة ففصل كفيه
ووجهه ثم ذهب يحكم عن ذراعيه فضاق كفه الجبة فأخرج يده من تحت الجبة والحق الجبة على منكبيه غسل ذراعيه مسح
بناصيته وعلى العمامة وعلى خفيه ثم ركب وسكبث فانتهى الى القوم

منه لان يبدل رجله ثوبينهما ثم يكمل الوضوء ومنها ان يتوضّأ الأرجلية ثم يغسل واحدة ويلبس خفها ثم يغسل الاخرى ويلبسه ،
وقال الشافعي ابراهيم بن عيسى على وضوءه تاثير ابتداء لما في الصحيحين عن المغيرة بن عبد الله بن عيسى عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في سفره فاهوت لا تزع خفيه قال
دعها فاني ادخلتها طاهرتين مسح عليهما واهريت بحيث قصرت هذا اخرج ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما عن حذيث ابن بكرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم رخص للمسافر ثلثة ايام وليا ليهن وللمقيم يوما ولية اذا تطهر فليس خفيه ان مسح عليهما ونص الشافعي على ان اسنحج
والنجاري على انه حديث حسن والجباب ان مسحه ادخلتها كل واحدة كل واحدة الخفف وهي طاهرة لانها اقترنا في الطهارة ولا تدخل الا في ذلك
غيره متصوره وكذا وهذا كما يقال دخلنا البلد ونحن ركبنا يشترط ان يكون كل واحد راكبا عند دخوله ولا يشترط ان يكون جميعهم ركبنا عند دخول
كل واحد منهم ولا اقترانهم في الدخول كذا الجاب في التبيين وغيره ، على ان كل من الحائضين اما كل من ليس بهن عرض لدهن الجوارق في الضيق
المذكورة اللهم لا ان كان حديث ابن بكرة بطريق مفهوم والمخالفة وهو طريق غير صحيح عند اهل المذهب على ما عرفت في علوه لا يصلح من كراهتهما
وما عداهما يجوز ان يكون خرم خرم البياض لما هو اكل وذلك والا حسن واهل المذهب يقولون بان هذا الذي حلت في الطهارة هو خلا الجوارق
ان هذه الاحاديث هو الوجه الاحتمال ، كذا في النجاشي في قلت والتعليل في حديث الباب بقوله فاني ادخلتها طاهرتين كذا تعليق السرخسي على دخول
القدمين على طهر في حديث صفوان بن عيسى وغيره تنبيه على ان سطا جواز المسح على طهارة القدمين فقط عند اللبس لرحس تحقنها في ضمن
الوضوء المذهب الحاصل واما طهارة سائر اعضاءه الوضوء عند اللبس فلا مدخل لها في تجزئ المسح ووضوءه والا فلا فائدة في ذكره لغيره خاصة في
موضع التعليل فبما في حديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضّأ احدكم وليس خفيه فليصل بيما هو عليه او ليصلحهما ان شاء الله
من جنازة اخرجها الحاك في مستدركه وقال اسناد صحيح على شرط مسلم ورواه عن اخره ثقات واخرجه الدارقطني في سننه قال صاحب
التتبع اسناد قوي ، محمول على احسن صور تطهير القدمين واعرفها التي يغلب وقوعها لا على اصل الاباحة والجواز فان الاحاديث التي
ذكرناها سابقا تدل على ان المدخل في جواز المسح ليس الا طهارة القدمين عند لبس الخفين دون سائر اعضاءه الوضوء وجعل الطهارة
عند الحديث ثبت بالليل كركبنا والله سبحانه وتعالى اعلم ، قوله وصّا النبي صلى الله عليه وسلم الخ أي سكب الوضوء على يديه قوله
بن عبد الله المزي عن عروة بن المغيرة الخ قال انما هي عروة بن المغيرة هو الصحيح عن عروة بن المغيرة في هذا الحديث وانما عروة بن المغيرة
في الاحاديث الاخرى وعروة بن ابيان المغيرة والحديث مروي عنه جميعا لكن رواه بكر بن عبد الله المزي انما هي عروة بن المغيرة
وحن ابن المغيرة غير مسمى ولا نقول بكر عروة ومن قال عروة عنه فقد وهم ، كذا في النسخ ، قوله تخلف رسول الله الخ اي تأخر قوله غير
عن ذراعيه الخ اي يكشف بقية اليه وكسر اللين قوله وسبح بناصره الخ الناصية هي مقدم الرأس قوله وعلى العمامة الخ قال الشيخ الطائفة
ابوبكر الرازي اخلف في المسح على العمامة فقال اصحابنا وما لك ونحن بنصالحم والتخفيف في (يؤمن المسح على العمامة ولا على الخمار قال الثوري
دله ابو الثور فان الثوري مع الفرقي لا كما نقله الثوري في) والاولا في (واحد) وادواتهم يحس على العمامة والدليل على صحة القول الاول قوله
تعالى وامنحوا زروعكم وحقيقة تقتضي لمسسه الماء ومباشرته وما يحس العمامة غير ما يحس برأسه فلا تجزئ صلواته اذا حصل به وايضا
فان الاثر متواتر في مسح الرأس فلو كان المسح على العمامة جائزا لورد النقل به متواترا في رواين وزود في المسح على الخفين فلو لم يثبت عنه
مسح العمامة من جهة التواتر لم يجز المسح عليها من وجهين احدهما ان الآية تقتضي مسح الرأس فغيره انما هو العمل عنه لا يجوز رجوع العمل الى
عموم الحاجة اليه فلا يقبل في مثله الا المتواتر من الاخبار ، قال الشيخ وان استحي اجماعنا في بلال والمغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم
مسح على الخفين العمامة وما روى راشر بن سعد عن قبان قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم برة فاصابها بالبر فدلنا قس واطل النبي
صلى الله عليه وسلم امهران مسحا على الصماتين المتسكين قبل لهم هذه اخيرا مضطربا لاسانيد وفيها رجال مجهولون ولا استقامت لسانيد
لما جاز لا حارص عنهما على الآية وقد بينا في حديث المغيرة بن شعبة انه مسح على ناصيته ومامته وفي بعضها على جانب عمامته وفي بعضها

ومنع يد على عاتقه فأخبر أنه فعل المعروف في اسم الناصية ومع على العامة وذلك ما وجدنا ويحتمل ما رواه بلال ما يثبت في حديث المغيرة
وأما حديث ثوبان فمحمول على معنى حديث المغيرة أيضاً بأن سمع على بعض الراس وعلى العامة والله اعلم - اهـ - قلت أما حديث بلال قال لفظ
بالحال الذين الزنيخ أخرجهم مسلم ورواه النسائي بقتة فيها فائدة حسنة وطله أشار إلى ما أخرجه النسائي في باب علم على الخفين من حديث أسامة
ابن زيد قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال الأسوات فذهب لحاجته فخرج قال أسامة فأسألت بلالاً ما صنع قال بلال ذهب النبي صلى
الله عليه وسلم لحاجته فأتوه فمنا فصل وجهه وبه يد ومعه راسه ومع على الخفين ثم مضى، وهذا يدل على ما قاله الشيخ أبو بكر من احتمال أن الخنجر
العامة لعله كان مع الرأس وأما حديث ثوبان فمع عدم طلع راسه بل بن ثوبان كما صرح به بعض وغيره قال ثوبان رأيت الشجر في مكان النبي
صلى الله عليه وسلم يخص به تلك السيرة لعن وهو فقد كان عليه الصلوة والسلام يخص بعض أصحابه بأشياء كما حصل عبد الرحمن بن عوف رضي الله
عنه بئس المحروم وخزيمة رضي الله عنه بشهادته وحده - اهـ - وقد رويهم بعض التحفة بسقوط اسم الراس لبعض الأرواح وروى عثمان بن عفان عن النبي صلى الله
عليه وسلم أن سمع الرجلان بل وسألا بعضهما البعض في وضوءه من لم يحن شكرا رواه الطحاوي عن علي رضي الله عنه قال العلامة عبد القادر بن يوسف
الشهير ببلال بن رضى الله عنه في المحقق في وقائع المفتين، ذكره الجلال في كتاب الصلوة لأنه من به ودفع في رأسه لا يستطيع معه سوطه فيسقط
الفرص في حقه وأشد منه ويسقط اسم الرأس عن برأسه ومن الدواعي ما أن بكه يتقرب، وقال الحافظ ابن القيم ومعه أي النبي صلى الله
عليه وسلم على العامة مقتضراً عليها (أي مع عدم ذكر الرأس) ومع الناصية وثبت منه ذلك فعلاً وأما في عدة الأحاديث لكن تضاماً أعياناً يحتمل
أن يكون خاصة بحال الحاجة والضخمة ويحتمل العموم للخفين وهو ظاهر - اهـ - قلت حديث ثوبان نص في أن أمره صلى الله عليه وسلم لم يكن
حق المعذرة بل الذين هم أهل البرد فمما رواه أحمد في مسنده ما من طريق مكحول عن نعيم بن جابر عن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
سمع على الخفين والحداد مع قول ابن عبد البر أن حديث مكحول عن نعيم منقطع لم يسم منه بهما كثيرين ثم يحتمل أن يكون في حق من وضع فيه
حديث ثوبان ويحتمل العموم ويحتمل أن يكون تعبير حديث بلال الفعلي الذي رواه مسلم وأصحاب الشك بالقول من تعهد بعض الرواة والله
اعلم، قال الخطابي فرض الله سبحانه الرأس والحديث في اسم العامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن المحتمل، والقياس على الخفين يعني أن حديث
السمع عليهما زويت متواترة كما ذكرنا ولو يثبت فيه الاختلاف في الصور الأولى ولا مسوغ فيها للتأويل والتخصيص وفي كلامه بنزاع الخفين عند
كل وضوء مشقة شديدة وخرج عظيم كما لا يخفى بخلاف المتعمم - اهـ - قال الشيخ في المجلد كبر حرج في إدخال اليد تحت العامة والسمع
على الرأس - اهـ - قال مالك أنه بلغه أن جابر بن عبد الله الأنصاري سئل عن السمع على العامة فقال لا سمع الشعر بالداء قال الزخافى رأى
الله تعالى قال لا سمعوا برؤسهم ويسموا على العامة لم يسم برأسه - اهـ - قلت وهذا كما لا يقال لمن بلل حلماته برأسه أو شعره وينبغي أن يقع
هنا ما قلناه في بيان اسم الرأس من الفرق بين قولهم سمحت رأسي وسمحت برأسي في باب صفة وضوء وكما أنه لا يثبت على ظهور هذا المقام
ويمكن أن يقال أن المراد بالسمع في الأحاديث التي ذكرها كرايم على العامة فقط إتيان فعل السمع المجهول المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم
وحديث المفعول به اكتفاء بذكر الرأس وسمعت برأسه على العامة فالنقد برأسه على علمته وقوله على علمته من قبل قولهم تعالى وأضله الله على
قال في روح المعاني على علم حال من قال فعل أي أضله الله تعالى كما لا بد له من ذلك لفساد وجهه ونحوه من الفعل أي أضله الله تعالى
بطريق الهدى فهو قوله تعالى فما أضلوكم إلا من قبل ما حكاه هم الجمل وهكذا سمع سمع على علمته أي سمع برأسه متعمداً ومخطئاً
حيث والله أعلم بيان ترك الاستيعاب في السمع وعدم نزول العامة عن الرأس كما يشير إلى هذا المقصود ما رواه أبو داود في سننه عن ابن
مالك قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضأ وعليه عمامة فطرية فأدخل يده من تحت العامة فسمع مقدم رأسه ولم يرفع العمامة
وكذا ما رواه الشافعي في مسنده عن عطاء بن رباح أن النبي صلى الله عليه وسلم يوضأ فحضر العامة ومع مقدم رأسه ولا يهول أن يكون سمع السمع على
الخفين الذي يوترق برأسه على العامة في أحد هذه الأحاديث أيضاً السمع على الرجلين متحققاً أي ما احتج به نزع الخفين بل سمع على الرجلين
في حالة الخفيف وقد رويهم مسلم في باب تعدد الجماعة من يخطئ به إذا أخر الأثر حديث صغيرة بلفظ ثم توضأ على خفيه وهو ظاهر
في المعنى الذي ذكرناه أي وضأ متحققاً، نعرض بين صحيح الرأس في حالة التعمم ومع الرجلين في حالة الخفيف بأن الأولى يقع على علمه
حقيقة والثاني إذا يقع على علمه توضأ كما حاكمه الجز في أن جعل ذكر على الخفيف تأويله وعطف العامة على الخفين أو العكس الأحاديث
لا يستلزم أن يكون السمع في كلهما بل هو واحد وهذا كما قالوا في قوله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي أن الصلوة المصطفاه إلى الله ثم
لها كرم والمصطفاه إلى الملائكة لها كونهم وكلها اختلاف كيفية اتزانها في قول تعالى إنا أنزلناه من السماء ماء فأنزلناه ماءً

والله اعلم بالصواب

مرفعاته عليها وذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر نبيا من قبله قال تعالى قال ناسفان عن علقته من مرفد
 سر وحدثنى محمد بن حاتم واللفظ له قال ثمانية عشر نبيا من قبله قال حداثي علقته من مرفد عن سليمان بن بريدة عن ابيه
 اكفك منك للسنة ثلثة ايام ولها ولها للمعبر وليلة وسبيل عن غفلة عن عبد الله قال ثلثة ايام ولها لها للسنة وليلة للمعبر
 وقد ثبت عن عبد النبي تقيت على الخلق الذي يثبتوا فاحتمل ان يكون قوله صلى الله عليه وسلم لعلته حيان من خلقه حجة أصيلة لئلا يثبت
 في الحديث قوله من حجة إنما عني ان الله سمع حجة على الوجه الذي يجوز عليه ما سمع كما يقول القائل سمعت هذا على الحقيق وهو يعني على الوجه الذي
 يجوز فيه السمع لانه معلوم انه لم يرد به انه سمع شهرا او اياما لا يفتر وانما اراد به السمع في الوقت الذي يحتاج فيه الى السمع كذلك انما اراد الوقت
 الذي يجوز فيه السمع وما نقلت الحديث الشهيرة والحق في الاوقات التي يجوز فيها فعل الجمعة وما قول الحسن ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 الذين صاروا معه كانوا لا يؤفون فانه اتفقوا عليه والله اعلم انهم لم يراعوا الخلفات فيما بين يومين او ثلاثة وانهم لم يكونوا يؤفون على
 سبعة اشلال حينا قد جرت به العادة من الناس انهم ليسوا بكادون بل يكون خفاهم لا يزعمونها ثلثة ايام فلا دالة في فعلهم انهم كانوا يسبحون احوال
 من ثلاث، فان قيل في حديث خزيمة بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال قال للمعبر على الحقيقين للسنة ثلثة ايام ولها ولها للمعبر وليلة
 ولو اسأروا لانه اذا زاد في حديث أبي بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحقيقين قال نعم قال ابو اسحاق قال ثلثة ايام ولها ولها للمعبر
 وفي حديث آخر قال حتى بلغ سبعا، قيل له اما حديث خزيمة وما قيل فيه ولو اسأروا لانه اذا زادنا فانما هو ظن من الراوي والظن لا يغني عن الحقي شيئا
 واما حديث أبي بن عمار فقد قيل انه ليس بالقوي وقد اختلف في سنداه ووثبته كان قوله وما شئت على ان يسبح بالثلاث، فاشهد وفي رواية شز
 الا معارض على اختيار التوقيت بمثل هذه الاشياء القادرة للعدا في جميع استغاضة المرام ليعتد عن النبي صلى الله عليه وسلم انما ثبتت فالتوقيت
 لما جاز السمع وجب ان يكون غير موثق كسب الرأس قيل له لاحظ للنظر مع الاشارة فان كانت اخبار التوقيت ثابتة فانظر معكاسا قط وان كانت
 غير ثابتة فالعلم حينئذ ينبغي ان يكون في اثباتها وقد ثبت التوقيت بالخيار المستقصية من حيث لا يمكن فيها وايضا فان الفرق في ما توافر
 من طريق النظر وهو ان السمع هو المرفوع من نفسه وليس ببل عن غيره والسمع على الحقيقين بدل عن الفعل مع امكان من غير ضرورة،
 فلو جاز ثباته بل لا في المقدار الذي ذكره التوقيت فان قيل قد جاز السمع على الجواز بغير توقيت وهو بل عن الفصل قيل له اما على
 مذهب ابني حنيفة فهذا السؤال ساقط لانه لا يخرج السمع على الجواز وهو عندنا مستحب تركه لا يضرم على قول ابني يوسف ومحمد ايضا الذي لو كان
 انما يفعله عند الضرورة كما لا يخرج السمع على الحقيقين جاز بغير ضرورة فذلك اختلعه ام رقت ويمكن ان يقال ان كان السمع في اول الامر ضرورة
 ثم ساقا او المدة واكثر في المسألة كما يظهر من حيث أبي بن عمار فقد ان النبي صلى الله عليه وسلم التحسين التشديد فيهما كما ان كثرة الاسوال من
 بني اسرائيل في البقرة صارت موجبة في جهنم التشديد التقييد بقوله لم تكن لازمة في فصل الحاكم ابن عباس لو اختلفوا في بقره كما كلفوا
 بما كلفهم شرا دوا فتدبر عليهم ولها ورد في حديث ابني هبيرة عند البخاري وحق في ما تركوا كما انما اهلك من كان تركه سواهم واختلافهم
 على انبياءهم وذكر مسلم سبب هذا الحديث فقال عن ابني هبيرة تخيلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل
 اكل عامي يا رسول الله فسكت حتى قالوا لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال ذكر في ما ترك تركوا
 الحديث ولا يبطل ايضا ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد التحريم التوقيت لكثرة سؤاله وما احب ان يقضي فيه بمحصل خيرا بل أي
 المصلحة في ان يستصر من بعض اولى النبي بالخبرة من اصحابه فاستقر الراي على جعله للمعبر يوما وليلة ولست في ثلثة ايام ولها له من وجبت
 فيمنع قول خزيمة بن ثابت رضي الله عنه ولو اسأروا لانه اذا زادنا انما لو كنا مستدعين الزيادة في اصل توقيت السمع وتحويله لكان المرجح ان يقبلها
 النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم ولكننا نقولنا وصيغتنا بما دلت به صلى الله عليه وسلم ولا يخفى عليك ان لست بما بعضا من امور وسؤالاتهم من جهة التوقيت
 بعض الاحكام الشرعية المتعلقة بمصالح العباد عموما وتوسعة على هذه الأمة المرجوة وادراكها لها، وهذا كما استشار النبي صلى الله عليه وسلم
 في توقيت الصدقة حين نزل اليها الذين امنوا اذ انا جئهم الى المثل فقد عاينوا بيني وبين محمد صلى الله عليه وسلم فقال الحق ما ترى ديننا قال لا يطيقون
 قال نصف ديننا قال لا يطيقون قال ما ترى قال شعيرة قال لما النبي صلى الله عليه وسلم انك لم تزد، قال علي في حق الله عن هذه الامعة
 دو ابني جرير ورواه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب فطن خزيمة رضي الله عنه توقيت السمع على الحقيقين من جهة التوقيت كذا اذا جعله
 تخفيفا للمعبر قلنا الله رزقنا، والله اعلم، وقال ابن سيد الناس في شهر الترمذي لو ثبت (اي زيادة قوله ولو اسأروا لانه اذا زادنا) لم يقرع بها
 حجة لان الزيادة على ذلك التوقيت مظنون انهم لو سألوه زاده وهو اصح في انهم لو سألوا ولا ينفك ثبوت زيادة بخلافه بل على ما وقعها

أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم القيمة بوضوء واحد في سعة خفيه فقال له عمر لقد صنعت اليوم شيئا لو تركت
تصنعه قال عملك صنعته يا عمر وحللت ثيابي عن علي بن الحنفية وحمل من عمر البكر ابي قال لا تأثر بين المفضل عن حائل
عن عبد الله بن شقيق عن ابي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما استيقظ احدكم من نومه فلا يغتسل الا في ثلاث ما نزل
قال الشوكاني وفيها ما تسليد فيمنعها ان الصلوات في ذلك ولو تنقيل بنقل هذا وقال وحلله عجة وقد وردت توقيت الصلوات من طرأ جماعة من
الصحابه ولو ينظروا ما ظنهم مخزيه ثم حلت راما قصه عقبة بن عامر رضي الله عنه فما اقبل به الصلاة ابو بكر الرازي ولا يجزى بقا لواءه المارقطف
قال خرجت من الشام الى المدينة يوم الجمعة فدخلت المدينة يوم الجمعة وخطبت على عمر بن الخطاب فقال متى اؤتيت خفيك في رجلين قلت يوم الجمعة
قال فعمل نزعتهما قلت لا قال اصبت السنة قال ابو بكر هذا حديث غريب قال ابو الحسن وهو صحيح الاستاذ لكانا نقول ان هذه الرواية مع عفا لغتها
الماروي والرازي في التوقيت ومع غريبها كما اعترف به ابو بكر النيسابوري شيخ الدارقطف والحلي في ان عمر رضي الله عنه قال اصبت او
قال اصبت السنة لا اذكرها لاحاديث كثيرة المروعة المعروفة الصحيحة في الرواية والتحليل قال ابن السكيت الناس في شهر الترمذي في المصنفات المتواترة
وافقت عليه اهل السنة والجماعة واطلعت النفس الى اتفاقهم فلما قال اذكرها لا يجزى للسهم للمعتبر اكثر من خمس صلوات يوم الجمعة ولا يجزى
للمستأقر اكثر من خمس عشرة صلاة في ايامها ولما ليها فالواجب على العالم ان يؤتي صلواته بيقين واليقين الغسل حتى يجعوا على السهم ولو يجعوا
فوق الثلاث للمستأقر ولا فوق اليوم والمعتبر - باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد قول بوضوء واحد قال النووي وهذا جائز
بما جاء من معتد به وسكن اوجعه في طريقه ابو الحسن بن بطال في شرح صحيح البخاري من طائفة من العلماء انه لو اوجب الوضوء لكل صلاة وان
كان مقطوعا او اوجها يقول الله تعالى اذ انتم على الصلوة فاعلموا انكم ستكلمون ربكم فلا تكونوا مستهزئين ولا تكونوا في صلواتكم مستهزئين
يقول يدل الوضوء عند كل صلاة ودليل الجمهور والاحاديث الصحيحة منها هذا الحديث وحديث ابن مسعود في صحيح البخاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتوضأ عند كل صلاة وكان احدا يلقينه الوضوء ما لم يزل وحديث شبيب بن النعمان في صحيح البخاري ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
الصوم ثورا كل يومين في صلبه المغرب ولو توضأ في وقتها حديث كثيرة - ام قال الحافظ وما كان حديث الف من التوضأ لكل صلاة طاهرا او غير
طاهرا الظاهر ان ذلك كان قاله صاحب صلبه صلى الله عليه وسلم حديث شبيب المذكور وحديث بريدة بن الحنفية قال قال علي بن ابي طالب انك لا تراجبا
عليه خاصة ثم خرج يوم الجمعة لحديث بريدة ويحتمل انه كان يفعلها استقبالا لفرسخي ان يظن وجوبه فذكره ليكن الجواز قال الحافظ وهذا أقرب
ويحتمل نقول لا قول فانما كان قبل الفجر بثلثي حديث شبيب بن النعمان فانما كان في خبره وجعل الفجر بزمان بريد على الفجر ما خرج اوهواؤه ومجده
ان خزيمة من حديث عبد الله بن حفظة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان الوضوء لكل صلاة فلما سئل عليه ابراهيم التواتر - ام ووجهه عن الوضوء اذا
من حديث وكان عبد الله بن عمر يري ان به قوة على ذلك كان يفعل حتى تمت وروى ابو داود والترمذي باسناد ضعيف عن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال من توضأ على ظهر كعب الله بعد عشرين سنة وروى احمد باسناد صحيح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان اشق على
أحدكم أم شئت من عذابي صلوة بوضوء وحمل كل وضوء بسوكا وهو يدل على عدم الوجوب مع التذلل اليه والله اعلم قوله لو تركت صنعتك الا فيه
تصريح بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يواظب على الوضوء لكل صلاة عملا بالافضل وصلى الصلوات في هذا اليوم بوضوء واحد يمينيا للجواز كما
قال صلى الله عليه وسلم عملك صنعته يا عمر في هذا الحديث جواز سؤال المفضل الفاضل عن بعض اعماله التي في ظاهرها مخالفة للعادة كما قد
تكون عن نسيان فيخرج عنها وقد تكون تشكلا فيخفى على المفضل فيستفيد والله اعلم بآركه غسيل المتوضئ وغيره يدل المشرك
في نجاستها في الاثاء قبل غسلها ثلاثا قوله نصبر على الجحيم حتى لا ينفق الجحيم والضاد المجيء قوله وحاصل ما زعم البكر ابي في بفتح
بالوجه واسكان الحيات وهو حامل بن عمر بن حفص بن عمر بن عبد الله بن ابي بكرة فنعين من الحارث صحابي فغضب حامل الجحيم قوله
اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغتسل الا في ثلاث ما نزل قوله في الاثاء الا اى الله المار وفيه ما
كل باع ومن العلوم ان ما كانا له لم يكن الا قليلا فلا يخرج تقييد بالليل قوله حتى يغسلها ثلاثا الا والى يقول على التثنية يدل على العلة
فيكون الفضل ثلاثا وفيه دليل على انها تقييد ولا تظهر النجاسة الغير المرئية بغسلها ثلاثا فانه لما حكم الشرع في النجاسة للتميز
بالتنقية فالمقتضى ان ذلك لان الظاهر ان النجاسة لا تزول بالمرارة الواحدة الا ترى ان النجاسة المرئية قد لا تزول بالمرارة الواحدة فكذلك
غير المرئية ولا فرق سوى ان ذلك يري بانحس وهذا يعلم بالاعتقاد احتيايا بالحديث غير سديد لان ثمة النجاسة رأسا وانما غرضنا وجوب
الغسل نقض غير العقل المميز والنص ورجح بالاحتياط مرة واحدة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يواظب على الوضوء ولا يقبل الله

باب في الصلاة في وقتها
باب في الصلاة في وقتها
باب في الصلاة في وقتها

كتاب الطهارة

وخلد شني علي بن حجر السعدي قال تعالى بن مسهر قال انا الاعمش عن ابى ترزين وابى صليح عن ابى حمزة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكف

وتغطيتها ويدخل في حله الملعون الذي لا يمين صوته من مثل ما سأله كيف يحكم بكونه خبيثا يحض ذلك العلم الحلي الاجماع ولو جاز هذا
الحكم لاحتهم استعمال ماء المعاون بالكلية ويزيد كطهارة رأسهم من اتقوا مع العباد به وفيه تعجيزا وكبح الله وادخل حرج عظيم على الناس فذكر
القلتين او لا ولا يراعى اعتبار مفهوم الشرط بل هو كذا يصح كذا في الملة وخرجه من حرجا كذا والى حله الملعون الذي يستحيل صيانتهما
عن المستقلات وقرب منه ما ذكره السعدي عن ابى يوسف قال سألني الامام اوجنية عن قوله عليه السلام اذا ولغ الملعون قلتي نعم قلت لا
اقول لا ويرض بها فقلت ما معناه ويرحمك الله فقال معناه اذا كان حارفا (اي كثر) فقلت رأيت رأسه وبكيت من الفرح قال الكودي وحيث
الحديث على هذا ان شاء الله تعالى بلغ الما من جريانه من قلة الى قلة قال الشيخ ولى الله الهوى وكان اعلى ما ولى القلة ولا يعرف
اعلى منها عند هروانية وليست القلة سواء قلته عند هروان كون قلة ونقصا وقلة وريقا وقلة وثلاثا ولا تعرف قلة تكون كثلثين فهذا حال
الاستحالة الاولى ولا يزل منه الحد والى السنة لا يسمى حوصا ولا جوبة وانما يقال له خبارة او فها تنبيه منه صلى الله عليه وسلم على
سبب التاء العلم الحلي الجلي بوقوع الغفاسات في الملعون فاعتبار فيضالى تعطيل مياه المعاون بالكلية وهذا محال بالضرورة فاعتبر عندنا
طهورة الماء مطلقا صحيح الاحتراز عن استعمال الخبائث وعين الأمر من صهر القلن الحكيم وليس لنا دليل على ان الشاهد عن عني نستعمل
الخبائث التي يتكلم بوجودها في بعض المياه مع امكان التحرز عنها واما دعوى استعماله الغفاسات بعد وقوعها في الماء على الفور فذكر
لادليل عليه ويعلم بطلانها باختبار اخبر عن تغير اوصاف الماء دليل على كون الغفاسات غير قابلة على الماء لا على نفى وجودها لغيرها فذكر
الخبثية بان الغفاسات اذا وقعت في طهر من القدير العظمي يجوز التطهر من الطهر الذي لا يظن الخبيث بخلوص أثر الغفاسات اليه. وعنده
الخرجة ايضا فيعمل تأخير العلم الحلي الجلي بانتياب السبع والذواب في المعاون والماء الكثير الذي لا يظن خلوص الغفاسات من حرجا فذكر
الى الآخر فانما التماسه في طهر معين وجزء متخص منه ونعلم ان الغفاسات لم تخل الى سائر اطراف بقى الأمر على التوهم
في كل طهر دون التيقن والحق ثمة الزهر والاستغناء منه حار بيقين غير مسدود فعمل الاجزاء الغفاسات خرجت بخروج بعض الماء
قال الحافظان تيمية بما ان الاحتياط بمجرد الشك في امور المياه ليس متجبرا ولا مشتملا على الاستصحاب السؤل عن ذلك بل المشرع ان يفتي
الأمر على الاستصحاب فان قدر دليل على الغفاسات بجمعتها والافلا يستحب ان يجنب استعماله بمجرد احتمال الغفاسات واما اذا قامت اقاوة
ظاهرة فلان مقامه بخروا الدليل القاطع انما زال البنى صلى الله عليه وسلم بالفتنة والتايجون يتوضئون ويستسجون ويشترجون المياه
التي في الأبنية واللاء الضعاف والرخايس وغيرها مع وجود هذا الاحتمال بل كل احتمال لا يسند الى اقامة شرعية لم يلتفت اليه وذلك الزهر
نوعان محرم بوصفه محرم لكسبه فالزهر والروبا والميسر المحرم بوصفه كالميتة والذهر والمحرم الخنزير وما أهل لغير الله به لا يخل
اشترطه والتوهم فيه مشهور ولهذا كان السلف يحترجون في الاطعمة والاشباب من الشبهات الناشئة من المكاسب الخبيثة واما الثاني فممن
حرمة لافيته منوصلة لخبث وقد أباح الله لنا طعام أهل الكتاب مع امكان ان لا يمين كوة التزكية الشرعية او يستمر عليه غير الله واذكركم
انهم يحرموا عليه غير الله حرمة ذلك في حقهم في العلماء وقد ثبت في الصحيح من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوم اوزون لهم
ولا يدين اسموا عليه امرأ فقال سموا انتم وكفوا واما الماء فهو في نفسه طهر ولكن اذا خالطه الغفاسات وظهرت فيه صارت استعماله المستحالة
لذلك الخبيث فانما هو من استعماله لما خالطه من الخبيث لا لانه في نفسه خبيث فاذا ارتكبت هذا امرأه ظاهر على غلبة الحديث لكان
هذا التقدير والاحتمال مع طيب الماء وعدم التعدي فيه من باب النجس الذي نفاه الله عن شرايعتنا ومن باب كساره لاشلال المرفوعة عدا
وقد ثبت ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه توقفا من جرأة نصرانية مع قبحه هذا الاحتمال وصرح عمر بن الخطاب رضي الله عنه وصاحبه يزياد
فقال صاحبة يا صاحب الميزاب ماؤك طاهر انما نحن نقول انما يصاحب الميزاب لا نختاره فان هذا ليس عليه كذا في رواية ابن تيمية هذا ما اعتد
وعند الناس ما عندهم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واما الكلام في حاشيتي برضاة والقلتين على طريقة المحررين فالقائمة لا يحتمل
هذا التفصيل وعليه راجعة انا والشان التيموني وغيره من مظان هذا البحث بأب حكم ولو توسع الكتاب قوله اذا ولغ الملعون الخ

في أثناء أحدكم فليترقنه ثم ليغسله سبع مرات **وجعل في محرابي القليل** قال انما سمع ابن زكريا عن ابي عبد الله
اذا ولغ في حفرة الحمار على ذلك لكن اذا قلنا ان الماء يغسل للتغيب يتولى الحمار الى الحمار والحق مثلاً ويكون ذكر الورق للعالم، كذا
في القوم قوله في أثناء أحدكم في الظاهر العمومي بالآلية ومفهومه يخرج الماء المستعقم مثلاً وبه قال اذا دعي مطلقاً لكن اذا قلنا بان الغسل
للتغيب يجري الحمار في القليل من الماء دون الكثير كذا قال الحافظ وقد مر عن ابي هريرة ما رواه سعيد بن منصور في سننه ان ابا هريرة سئل
عن الحوض يلغ فيه الحمار يشرب منه الحمار فقال لا يخرج من الماء شيء، كذا في اعلاه المرفوعين، وهذا يدل على الفرق بين الاول والى والمعدن كما
قد مرنا والله اعلم قوله فليترقنه هذا يقوى القول بان الغسل للتغيب اذا مر في أعين من يكون ماءً او طعماً اذا كان طاهر الموضع بل اذ كان في
من الصناعة المال لكن قال النسائي لا يعلم احد انما على بن سفيان على زيادة فليترقنه فقال حنيفة الكوفي انها غير معروفة وقال ابن عبد البر
لربما كانها كذا فانما يصحاب ابي عبد الله بن معاوية وشعبة وقال ابن مندة لا تعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجوده الوجه الا ان علي بن
مسهر يحكي لاسناده، كذا في القوم وقال في التغيب حسن اسناده الذي كوفي واخرجه ابن خزيمة في صحيحه، وقال في القوم قد ورد في ابي هريرة كذا رقة
ايضا من طريق عطاء بن ابي هريرة مر في اخره ابن علي لكن في رفعه نظر في صحيحه انه موقوف وكذا ذكر الازالة في تخاريف زيد بن اسلم عن
ابن سيرين عن ابي هريرة موقوفاً واسناده صحيح اخرجه الدارقطني وغيره، قوله ثم ليغسله سبع مرات الا قال في البحر المرقى انما سئل عن رجل
طاهر عنده ماء ومن تبعه ولكن يغسل الازالة منه سيكناً جيداً وقال الشافعي انه نجس ويقبل الازالة منه سيقناً احلها من القرباب لما رواه
ابو هريرة رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم انه قال يغسل الازالة اذا ولغ فيه الكلب سبع مرات ولا هن او اخره من القرباب رواه الترمذي
السنن في كتابه وفي القوم المسند في داود طهره اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبع مرات ورواه ايضا مسلمون حديث ابي هريرة
اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليترقنه ثم ليغسله سبع مرات ورى مالك في الموطأ عن ابي الزناد عن ابي هريرة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اذا شرب الكلب في اناء احدكم فليغسله سبع مرات قال ابن عبد البر ان حديث ابي هريرة تواتر طريقته وكثرت عنه واكثر
بالأزلة دليل التغيب وكذا الظهور لانه مصدر، يحذف الطهارة فيستلحق سابقة الحدث او الخيف واحديث في الازالة فتعين الثاني والحمل على
التجريد والعدول عن الحقيقة الشرعية ليس له مقربة ولا زلة حتى دار الحكم بين كونه تعديلاً ومعقولاً المنع كان جعله معقولاً المحقق هو الوجه
لثبوت التعديل وكثرة التثقل، قال الحافظ في القوم والتعليل: التغيب اقوى لانه في معنى المنع وهو قول ثبت عن ابن عباس ان النبي صلى
بان الغسل من زرع الكلب بانه حرجي رواه محمد بن زعفران السدي باسناد صحيح ورواه عن ابي هريرة عن ابي هريرة بن عمار انه قال ولغته يغسل ثلاثاً
ولم يبق له صلى الله عليه وسلم يغسل الازالة من ولغ الكلب الا في روي عن ابي هريرة فعلاً وقولاً ومرقا من طريقين ان اول اخرجه الدارقطني
باسناده صحيح عن عطاء بن ابي هريرة اذا ولغ الكلب في الازالة اهرقه وغسل ثلاث مرات قال الشيخ تقي الدين في الامام هذا اسناد صحيح ومثل
خزي ابي هريرة افقي عطاء بن الروي عنه كما في مصنف عبد البر في باسناد صحيح، كذا في آثار الشافعي، الطريق الثاني في اخره ابن علي في الحاصل
عن الحسين بن علي الكرابيسي بسند ابي عطاء بن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليترقنه و
ليغسله ثلاث مرات ولوي رحمه غير الكرابيسي قال ابن عبد الله لما احل الحمار للحيث والحيث الى الحمار في كسبه كسبه مصنفه وذكر فيها اختلافنا من
المسائل وذكر فيها اجاباً كثيرة وكان حافظاً لها ولم يجعل له منكره غير هذا الحديث والذي حل احمد بن حنبل عليه انما هو من اجل اللفظ
بالعدول فاما في الحديث فلم يرد به باسناد، ام وكان من صحيح ابي الشافعي وكان البخاري وداود بن علي لهما الظاهر من صحيحيه واما البخاري
اكثر المسائل الخلافية ومنه ومن ابن كلاب وتشابهت احوال الكرابيسي والبخاري وداود رحمهم الله في مسألة النظرة للكل وقد جعلوا في الحديث
بمثل ما حل احمد بن حنبل على الكرابيسي في تلك المسئلة وامثال هذه الجورح لا توشع شيئاً في امثال الكرابيسي والله اعلم قال العلامة ابن
الحاج قال شيخنا الحافظ راي ابن حجر الكرابيسي في فاضل، ام - ومن المعلوم ان الحكم بالضعف لا يثبت انما هو في الظاهر اما في القوم
في صحيحه ما حكى بضعه فاهراً وثبت كون مراب ابي هريرة ذلك كما تقدم بالسند الصحيح قريبة لتقدير ان هذا ما اجماعه المراد بالضعف
ويؤيد دعوى ما عدل على او من ابن سيرين ابن كل حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ فيارض حديث السبع ويقدم عليه
لان صحيح الشيعي كالاتي لا تقدم للعلم بان كان من التشديد في أمر الكلاب اول اخرجه في أم يثبتها والتشديد في سوء رايها يسبكون
اذ ذلك وقد ثبت نسخ ذلك اذا عارض قرينه معارض كانت التدنيس تلة، كذا قال صاحب البحر، قلت الاول ان يقرر بانما ثبت الاخران
بالسبع والتشديد ومحل كل واحد منهما على الوجوب ومحل كل واحد منهما النسخ ولا يعلم التاريخ فاقرب الاحتياط ان يكون في التشديد

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شرب الكلب في اناء احلكم فليغسله سبع مرات وحل ثمنه زهر من حرب قال ابي ابي
 ابن ابراهيم عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهور اناء احلكم
 اذا وقع فيه الكلب فيغسله سبع مرات او لو كثر بالتراب حل ثمنه زهر من حرب قال ابو عبد الله الرزقي قال نامت عن هشام
 ابن مسعدة قال هذا ما حدثنا ابو هريرة عن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذكر احاديث منها وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يطهور اناء احلكم اذا وقع الكلب فيه ان يغسله سبع مرات وحل ثمنه زهر من حرب قال قال ابو عبد الله
 عن ابني التيجاج سمع مطرف بن عبد الله عن ابن المغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل الكلاب ثم قال ما بالهم
 صلى الله عليه وسلم يور الكلب بالنجاسات وجعله من اشدّها لان الكلب حيوان ملوّن يفر منه الملائكة وينفون افتقاره والحال معه بلاغ من الكبر
 كل يوم في الاطراف في ذلك انه يشبه الشيطان في حيلته لا تدركه لعق وعضاب والطراح في النجاسات ليزله للناس ويقبل الاناء من انفساطين
 فرائضه من عود لا ذواتها ولو لم يكن سبيل الاثني والكلية لعنم ذرة الزهر والماشية والحراسة والصيد فالحال ذلك باشتراط امره بظواهر ذات واكبرها
 ونافيها بعض الحرج ليكون بمنزلة الكفارة في الزهر والمتم واستشعر بعض كماله بان ذلك ليس بشيء بل نوع تأكيد واختار بعضهم رعاية ظاهر
 الحديث والاحتياط افضل - ثم قال العلامة الشافعي وم يقل جزم اهل الكلف بان اكلوا الشرب من سور الكلب يورث التساوة في القلب حتى
 لا يصير الصلح بين الامو عظة ولا لافلا من الغيوت وقد جرب ذلك شخص من اصحابنا المالكية فشرّب من لبن شرب من كلب فمك تسعة اشهر هو
 مقبوض القلب من فعل خبيث كان ان يحلّه، ولما كان سور الكلب يورث في القلب الذي عليه مدار الجسد وما هو مضاف اليه من قول الموعظ
 الحق تدخله الجنة بالغ الشارح صلى الله عليه وسلم في الغسل من اشره سيقا احلها بتراب وقد قال ذلك الاشراك الكلية فانه جمع فيه بين اكله والشراب
 اذا اجتمع اثنتان الزهر، كذا في اليزان، فذلك من لطائف اعتبار مخرج السبع من التطهير من سور الكلب ان الكلب الذي هو من اجزاء الحيوانات نجسها
 قد اتمح ذكره بمرّة الظاهر من المتبتّلين المتكلمين في جوار الله كما قاله في رد المحتار بمصاحبة اصحابنا كلفه الذين كانوا اهل التحقيق سبعة
 كما اشير اليه في القرآن العزيز قال المخطوط عند الذين كثيرهم وشملت كلهم بركتهم فاصابه ما تصابهم من الزهر على تلك الحال وهذا فائده
 محيية الاختيار فانه صار لهذا الكلب ذكر غير وشان ولعمري ما قال السعدى الشارح في الغاية من سببها كلف في حرجه في بئس مكان
 ومردم شدة، فكذلك اجابة السبعة قد اشرت في نجوم من تطهير الكلب كذلك برجي تأثير هذا العلم من المياه في تطهيره ولو وقع فيه والله سبحانه وتعالى
 قوله او لئلا يتراب الا قال المخطوط لم يقع في رواية مالك الترتيب ولو ثبت في شيء من الروايات الا ان ابن سيرين لم يعلل ان بعض اصحابنا يورث
 ورمي ياهن من الحسن والى ذلك على الدلالة قطعي عندنا من والده الشافعي عندنا ان الزوا تختلف الم من ابن سيرين في فعل غسلة الترتيب
 فليس له وغيره من طريق هشام بن حسان عنه او لاحق وهي رواية ابا بكر عن ابن سيرين وكذا في رواية ابي رافع المذكور واختلف عن قتادة عن
 ابن سيرين فقال سيدنا بشير عنه او لاحق ايضا اخرجه الدارقطني وقال ابن عز قنادة السابعة اخرجه ابو داود والشافعي عن شعيبان عن
 ابي بن سيرين او لاحق او لاحق في رواية السلي عن الزاوار احوالهم وكذا في رواية هشام بن عروة عن ابي الزناد عنه
 فطريق الجمع بين هذه الروايات ان يقال احوالهم مبهمه او لاحق والشافعية معينة او ان كانت في نفس الخبر في التغيير فمقتضى عمل المطابق
 على القيدان بجل على احوالهم لان فيه زيادة على المية المية وهو الذي يقع عليه الشافعي في كلامه والبطلي وصحبه بالمعنى وغيره من
 الاصحاب وذكر ابن دقي الصيد والسبك بحثا وهو منصوب كما ذكرنا وان كانت او شاعرا عن الزاوي غرواية من عينه ولو يشك اولى من روايته من
 ابراهيم او شافعية في الترجيح بين رواية او لاحق ورواية السابعة ورواية او لاحق ابراهيم من حيث الاكثرية والاحتياط ومن حيث الاحتياط
 كان ترتيب الاخيرة يقتضي الاحتياط الى غسلة اخرى لتطهيره وقد اصر الشافعي في حمله على ان لا يؤكل اقله والله اعلم واما المالكية فلو يقولوا
 بالترتيب اصلا لم يجزواهم التسليم على المشهور عندنا لان التعريب لم يقع في رواية مالك قال القرافي منهم في حجة فيه الحديث في العجب
 منهم كيف لم يقولوا بها، كذا في الحق، قال الزرقاني هذا القول مدفوع بان احاديث التعريب شاذة وان صححت كما افاده المخطوط ما تقدم به
 واعتد، بعضهم بلها مضطربة لانها ذكرت بلفظ او لئلا وخبرها وحلها وفي رواية السابعة وفي رواية الثامنة والامتنان بترتيب
 الاطراح، كذا في فيل الاوطار، قوله عن ابني التيجاج انهم انفقوا المشاة فوق بعضها مشاة تحت مشاة واخره حله والله وبسبه بترتيب الشافعية
 البصر في العمل الصالح قال شعبة كذا تكتبه ابني حادق وبلغني انه كان يكتبه ابني التيجاج وهو غلام قوله عن ابن المغفل ان بعض المذنبين اتهم
 المجرة والقاء وهو عبد الله بن المغفل المزني قوله يقتل الكلاب الا قال النوى قال اصحابنا ان كان الكلب غورا قتل وان لم يكن غورا لم يورث

باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

هشام بن عروة بهذا الاستناد مثل حديث يحيى بن سعيد **محل** ثنا أبو سعيد الأشج وأبو كريب محمد بن العلاء وإسحاق بن إبراهيم قال المصنف أنا وقال الأخران تأويلهم قالوا لا المصنف قال سمعت مجاهد بن جبر عن عطاء بن رباح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على خيرين فقال أما أنهما المتحذران وما بعدن بانه في كبر أمانا أحدهما كان يشق التمسك وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله قال فعلى يحيى ركب فشققة بأشتر فرغ من عمل هذا العمل وحل

دان كان يجب به كنه من المذخور فأنما علم قطعا أن الماء الكثر يحيل الفسدة وتقلب حينها في الطهارة وكذلك اجتمع العلماء على أن الماء لا ينفسد الفسدة القليلة فأنما جاز الفسائل صحت الماء على المكان الخس والعضو الخس يحيل الماء من روي من الفسدة بكثرته ولا فرق بين الماء الكثر برآن يور على الفسدة الواحدة بعينها دفعة أو بر عليها جزءا بعد جزء فأنما هو لا إنما احتجوا بوضع الاجتماع على موضع الخلاف من حيث لا يشعرون بذلك والموضعان في غاية التباس - أم وقال صاحب البحران القياس يقتضي تحييس الماء بأول الملافة الفسدة لكن سقط الضرورة سواء كان الشوب في الماء أو في الماء عليه أو كان الماء فيهما وأورد الشوب المتحيز عليه عندنا فهو ظاهر في الحل فيشك إذا انفصل سواه تعديرا ولا وهذا في الماء لا يتفق وإن شاء الماء الثالث فهو ظاهر عند هذا إذا انفصل أيضا لأنه كان طاهرا وانفصل عن طاهر عدلنا حذيفة بن جريح أن طهارة في المخلصة طهره وقد نالت وأما حكره فإظهاره على الحل عند انفصاله ولا ضرورة في اعتبار الماء المنفصل طاهرا مع غلبة الطهر في الماء الرابع فأنما لم يخلطه وهو محكوم شرعا بما يستحقه في الحل فيكون طاهرا وأما عن الملافة في فسادنا سقط هذا القياس في الماء وأورد على الفسدة أما في الماء الذي ذكره عليه الفسدة فلا يطره عنه وعلى هذا فالأولى في غسل الشوب الجس ومنعه في أن ينجأ به من غير ماء كثر صحت الماء عليه لا يضر الماء أو في موضع الشوب فيه خروج من المخلو - أم وقاله صواب عندنا قاله الشيخ الإمام أبو البراء في الحل في الماء وقد نقل كلامه في شرح حديث المستيقظ من برك كراهة غسل المتوضي ويرويه المشكوك في نجاستها في أناء قبل غسله ثلاثا فلا يراجع باب الدليل على نجاسة البول وجوب الاستبراء منه قوله على قبرين **لم** زاد ابن ماجه جليلين قال الحافظ فانتقم منهما فيهما هلية وفي حديث أبي أمامة عندنا هلانة صلي الله عليه وسلم في التيمم فقال من دفنته اليوم ههنا فهو يدل على أنهما كانا مسلمين كان المقيم معقب المسلمين والخطاب للمسلمين مع جريان العادة بأن كل من أتى ببول أو بول من هو منهم ويقرى كونهما كانا مسلمين رواية أبي بكر عندنا عمل الطبراني بإسناده صحيحين **يعدان** وما **يعدان** في قوله في بول ما **يعدان** في الآية في الغيبة والبول فهذا المصنف يروي كونهما كانا كافرين لأن الكافران غائب عن ترك الحكم بالإسلام فانه يُعد مع ذلك على الكفر بالأخلاق - أم - قوله وما **يعدان** في كبر **لم** زاد البخاري في روايته أنه كبير قال ابن الأثير في قوله في كبر شاهد على روي في التعليل وهو من قوله صلي الله عليه وسلم **يعدان** امرأة في حديث قال روى ذلك على أكثر الضعيفين مع ورود في القرآن لكونه تعالى كشكركم **ففيما** **أخبر** وفي الحديث كما تقدم في الشعر فذكر شواهد انتهى - وقد اختلفت في معنى قوله في رواية البخاري بعد قوله وما **يعدان** في حكمه وأنه كبر فقل أن الصغير في قوله وأنه يعود على الغالب ولور في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة **وعدان** **عندنا** شاهد على ذنب هان وحيل ليس بكبير في اعتقادها أو في اعتقاد الخطاطين وهو عند الله كبير كقوله تعالى **وكنسوا كونه كبريا** **فوجع** **الله عظيم** وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان **أشس** عليهما الاحتراز من ذلك وهذا الأخير جزئية البعري وغيره وركعة ابن أبي عمير العمل بجماعة وقيل بخلاف ذلك والله أعلم كذا في النعم - قال النووي وسبب كونهما كبيرين من عدم التنزه من البول يلزم منه بطلان الصلاة فذكره بكبره بلا شك والشبي بالغمزة والسعي بالفساد من أفعال التيمم لا سيما مع قوله صلي الله عليه وسلم كان يشق بلفظ كان التي هي الحالة المستمرة فإذا والله أعلم قوله **يعدان** بالغمزة **الم** قال ابن دقيق العيد هي فعل كراه الناس والمراد منه ههنا ما كان بقصر **لم** زاد فأنما **أشس** فعل صحيح أو تركه مقصود فهو مطلوب - أم - وقد تقدم في باب غلظ غير الغيبة من كتاب الأيمان بياننا وأضفنا فرجه - قوله لا يستتر إلى روي فيه ثلاث روايات يستتر بآيتين متباينتين ويستتر بالزوال والهاج ويستتر بالبكاء الموحدة والمهمزة وهذه الثلاثة في البخاري وغيره وكلها صحيحة فمتعدها لا يتجنبه ويحترز منه والله أعلم وسبق الحديث يدل على أن البول بالنسبة إلى غلب القبح خصصه بيشير إليها ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعا أكثر غلب القبح من البول أي يسبب ترك التيمم منه **قوله** من بوله **الم** قال الحافظ فيتحقق ببول من هو موضع من الناس لعدم الفارق وكلنا غير المأكول وأما المأكول فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بنجاسة بوله ولمن قال بطهارته **تج** أخرى - أم - قلت وسنذكر على تلك الآية في موضعها من شاء الله تعالى قوله فعلى يحيى ركب فشققة بأشتر فيقول ابن الجريفة التي لم يثبت فيها شخص فان ثبت فحسب السعة وقيل أنه حصل الجريد بذلك لأنه لم يطمع الجفاف - قوله فشققة بأشتر **الم** زيادة **الم** للتأكيد **أشس** منصوب على الحال

وكان في الخبرين من فقه المصنف في شرح صحيح مسلم

وقال لعنه ان يخفف عنها ما لم يتيسر احد بن يوسف الا زوي قال لا تمعلي بن اسد قال ناعبد الواسع في الدنيا
الشمس بهذا الاسماء غير انه قال وكان الاخر لا يستأخره عن البول او من البول يحل لنا ان يشبهه وذهب بن
حرب واصح بن ابراهيم قال اصح انا وقال الاخر ان شارب من منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عاتشة
قالت كانت احمل انا انا كانت حائضاً امها رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله لعنه ان يخفف عن الغضب قال ابن مالك يجوز ان يكون الهاء في لعنه ضمير الشأن وحذف تشبيهه وان وصلها لانها في حكم
جوز الاشتغال بها على مستند مستند اليه قال ويجوز ان يكون في قوله ناعبد الواسع كناية عن ناعبد الله تعالى في قوله ناعبد الواسع
قوله ما لم يتيسر ان مفتوح اليه المرحلة قبل السين ويجوز كرهاى العود ان قال المازي يحل ان اؤخر اليه ان الغالب يخفف عنها هذه المرحلة
وعلى هذا الفصل هذا للتعليل وقيل انه صلى الله عليه وسلم سأل الشفاعة لهما فاجيب شفاعته صلى الله عليه وسلم بالتخفيف عنها الى ان يتيسر وقد
ذكر مسلم في آخر الكتاب في الحديث الطويل حديث ما في من حاجي القدرين كالمجيب شفاعتي ان يرفع ذلك عنهم ما عاصوا القديسين رطلين كذا قال
المتروك وظاهر الخبر ان هذا هو المراد من قوله بين القديسين المذكورين في حديثي بن عباس وجابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
على ما دعا له ما تخفف سورة بقره المداوة لاق في الجريدة معنى بقره ولا في الربط حتى ليس في الياقوت قال وقد قيل ان المعنى فيه انه يستغفر
ما عاصى رطلين فيحصل التخفيف بذكر التسليم وعلى هذا فيقطع في كتابه رطلين من الاشجار وغيرها وكل ذلك في غاية تركه كذا ذكره تالوة القرآن عز وجل
وقال الطبري الحكمة في قولهما ما عاصيا طبعان فتعذر الغالب يحل ان تكون غير موصولة لانهما من انانية وقد استدل الخطابي ومن تبعه في منع التنا
الجريدة في قوله عز وجل في الحديث قال الطبري ان ذلك خاص بذكره يدع وقال القاضى عياض لا بد من ذلك في قوله على القبر بامر محب وهو قوله
ليطيان قال الحافظ في قوله من كوننا لا علم لعنه ان لا تنسب لانه في امر يخفف عنه الغالب ان لو عصى بما لا يمتنع كوننا لا نذكرى انما امرنا
ان لا نعلمه با امره وليس في السابق ما يقطع على انه باشر بالوضع بيده الكريه بل يحتمل ان يكون امره بذكره بغيره في الحبيب الصالح في ذلك
فاوصى ان يوضع عليه جوارحه كما في الجنون في جميع الجوارى وهو اولى ان يتبع من غيره فكذلك الفقه قلنا وما وضع الرمحين والبول ونحوها على
قبر اولياء الله الصالحين دون النصوص المعاني اى الذين كان ظاهرها لهم الفسق والعصيان كما يفعله كل من المشرك في عصرنا ليس من اتباع
هذا الحديث في شيء من شأنه لا يترك ترويه بعد التحذير فلا يترك الله الحق كتاب الحيض باب مبشرة المحارص فوق الا زار
قوله كانت احمل انا اى الزواج النبوى صلى الله عليه وسلم قوله امرها رسول الله في هذه النكاح الكريمة المستمرة مع كونها صلى الله عليه وسلم
أهلك كآبيه يشير بذكر الحيض منها عطفوا الا ان حديثه القوي عن مسلم وغيره اصغر كل شيء الا الكناج قول عائشة راوية حديث البدر البخاري
في تاريخه على قول الفقيه في جواب ما لا بد من امره اذا كانت حائضاً حتى في المنطق بل كان على تحرير الكناج اى الجماع وجواز نسائه قال الشوكاني
انما الاول محرم ينجس المسلمين ونص القرآن العزيز والاشنة الصبيحة وشحها كافر وغير المستحل ان كان ناسيا او جاهلا بوجوب الحيض او جاهلا
بالتحريم او مكرا فلا أثر عليه وكذا كفارة وان وطئها ما لم يعلمها لا بالحيض في التحريم غفارا فقد ارتكب معصية كبيرة نقص كبرها الشافعي ويح عليه
التوبة وفي وجوب الكفارة خلاف بين العلماء واما الثالث في معنى جواز نسائه فهو ضمان التسلل بالباشرة فيما فوق الشرة وتحت الركبة بالذكر او
القبلة او المصافحة او اللبس وغير ذلك ذلك حلال باتفاق العلماء وقد نقل الجماع على الجواز خاصة وقد علق عن حيلة المسلمين وغيره انه لا يباشر
شيئاً منها بشيء منه وهو كقول النووي غير معروف ولا مقبول ولو حرم لكان مروجاً بالاحاديث الصحيحة وبما جامع المسلمين قبل الخائف وبعد
الفسق الثالث في مبشرين الشرة والركبة في غير القبلة والذكر وفيها ثلاث وجوه الاولى في الشافعي الاشهر منها التحريم والثاني في عدم التحريم وجوب الكراهة
والثالث ان كان الباشرة يضبط نفسه عن الفرج الماشرة ويرى او يصفى شدة جأروا لا ينجس وقد ذهب الى الوجه الاول مالك وابو حنيفة وهو
قول اكثر العلماء منهم سعيد بن المسيب شمر وطائوس وعطاء وسليمان بن يسلم وقتادة ومن ذهب الى الجواز كرامة وعنه الشافعي النخعي والحكم
والثوري ولا يوزن واحداً من قبل وجهين من الحسن واصحهما ما بنى رايهم والبول والبول المستدرك داوود وحديث اصغر كل شيء الا الكناج يثبت
على الجواز بمتهم بجم تخليل كل شيء ما عدا الكناج قال قول بالتحريم سئل للدرية لما كانا في الحرم من الحرمى مظنة الوقوع فيه لما ثبت في الصحيحين
من حديث النعمان بن بشير فرجها بلفظ من وقع كذا الحديث ان يواظبه وله الفلانة عدها وعندها وبشرها في هذا حديث لك ما فوق
الانار وحديث عائشة حديث الهياك ما تقي من امرها بالبشارة بان تأترو قولها في دعائها لهما ولما علمك اربة كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يملك اربة وما رواه مالك في الموطأ وسأل عن زيد بن اسلم ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما يحل من نصفي وهي حائض فقال

عليه السلام **بأنه** حلل ثيابي بن يحيى قال أنا خال زعيم الله عن الشيباني عن عبد الله بن شاذان عن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر نسائه فوق الأزارع من حصص **وخلل ثني** أو أطاها قال أنا ابن وهب عن ميمونة حرو حلل ثيابي بن سفيان بن عيينة عن ابن جابر عن أبيه عن كريب بن مولى ابن عباس قال سمعت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضيغ يحيى وأنا خالض بيني وبينه ثوب حلل ثيابي بن الخثعمي قال أنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن يحيى بن أبي كثير قال أنا أبو بكر بن عبد الرحمن أن زينب بنت أوفى حلت ثيابي بن يحيى قالت بنتي أنا مصطبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيلة إذا حضت فأنسلت فأخبرت ثيابي جيتني فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنقصت قلت نعم فإني أنا فاضطجعت معه في الخيلة فقال لي وكانت هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم يغسلان في الأناة الواحد من الجنات **وخلل ثيابي بن يحيى** قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عمة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يركب في رأسه فأرجله يستنم به ويقل حاجته والحاجة تسمى أركبا بالكسر ثم الشكون وأركبا بفتح الهزة والركوب في الخطأ في شرجه أنه رأى هذا بالوجهين وأكر في مخرج أخر كما نقله النووي وغيره رواية الكسري كذا أنكره الخليل وقد وثقت رواية الكسري ترجمها طاهر فلا مضى لأخباره والمراد الله صلى الله عليه وسلم كان لهلك الناس لأمر فلا يمشي عليه فاشي على غيره ومن أن يجوز حول الخيل ويصح ذلك فكان يباشر فوق الأزارع تشرقا للخلاء ومن ليس بمصطفى وعمل أكثر العلماء وهو الجاهلي على قاعدة المالكية في باب سلك الدار ثم قوله ومن حيض إلا بضم الحاء ونحو الشاة الختانية الشدة جمع حصن باب الأصطبة مع الخاض في الحاق أحد قوله يضطجعي في فيجوز الأصطبة مع الخاض وما رواه الإمام أحمد عن عائشة قالت كنت إذا حضت نزلت عن المثلث إلى الفاش على الحصيرة فليركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولورثته من حتى تقطر فقال لي الخثعمي قال لعلي منسوخ إلا أن يجيل الدنو والركبان على القسيان فان كل واحد من الزوجين يركب ويركب من الآخر عندا انقياسا وقد أخرج البيهقي عن ابن عباس أنه كان يعتزل فراس زوجته إذا خلت ذلك خلت مع غيره المؤمنين فأرسلت إليه أنزعه عن سنته رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان يباشر مع المرأة من نساءه الخاض فبينه وبينها إلا بفتح الخاء وركبتان أمه وقال الخافظ ابن كثير إن حديثا حاشا في حادث محمول على التثنية الإحصاء والله أعلم وقوله في الخيلة إلا بفتح الخاء المعجمة والأرو في بعض روايات البخاري التصاويل الأرو قيل الخيلة القطيفة وقيل الطنفة وقال الخليل الخيلة ثوب له خلل أي هلب وعلى هذا المساقاة بين الخيصة كما في رواية البخاري والخيلة كما في عامة الروايات فكانت كسلاسيرو لها اعلان كذا في الفقه قوله فأنسلت إلى بلالين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة أي ذهبت في خبنة وفي بعض الروايات لم تحجب منها أي الخيصة قال النووي كانت خاتفت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي اضاقت أن يطلب الاستمتاع بها فذهبت لتتأهب لذلك وأقبلت نفسها ولزقتها لمصاحبه فلذلك أذن لها في العود أمه قوله فأخذت ثيابي جيتني في بفتح الحاء وكسرها معا وضعت الفتح اخذت ثيابي التي ألبستها من الحيض كان الحيضة بفتح الحاء وضعت الكسرة ثيابي التي اعلدتها لألبستها حاله الحيض وجزء الخطأ في رواية الكسري ترجمها النووي ورجح الخليل رواية الفخر في قوله بلطف جيتني بفتح الخاء وفي قولها ثياب جيتني استحباب اتخاذ المرأة ثيابا للحيض غير ثيابها المعتادة وقد ترجم البخاري على ذلك قوله أنست الإنا قال الخطابي أصل هذا الحكمة من أن النفس هو الذي لا تهمه قروا بين بناء الفعل من الحيض النفس فقالوا في الحيض نصت بفتح النون وقروا لدة بضمها انتهى وهذا قول كثير من أهل اللغة لكن يحيى أروا ثوبنا أصح قال يقال نفست المرأة في الحيض والولادة بضم النون في ما قرأته في روايةنا بالوجهين فخر المزني كذا في الفتح يغسلان في الأناة الواحد أي على عادة العرب من وضع طرف كبير مملوء من لبنه ثم يفرق منه ويثاق ويثاق الحمار في اغتسال الرجل بفضل وضوء المرأة وبالعكس في موضع آخر إن شاء الله تعالى قال الخطاطوا سدل بهي جيتني عائشة عند البخاري قالت كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من أركب واحد إلا أن دورني على جواز نظر الرجل إلى عورة امرأته وعكسه وفي رواية ما رواه ابن حبان عن طريق سليمان بن موسى أنه سدل عن الرجل ينظر إلى عورة امرأته فقال سألت عائشة فقال سألت عائشة فذكرت هذا الحديث بمعناه وهرنص في المسألة والله أعلم باب جواز غسل الخائض رأسها في الحيض وطهارة سورها والأحكام **فخرجها** وقروا القرآن فيه قوله يركب في رأسه إلا في رواية ابن عباس في النسيان كان يأتي وهو مسك في السجود فيستعمل على باب حجر في غسل رأسه وسأرو في المسجد قال الخطاط وحجة عائشة كانت ملاصقة بالمسجد في الحوائض كذا على طهارة ربة الخائض وعرقها وأن البياض المتونة للعكف هي المجمع ومقلباته وأن الخائض لا يدخل المسجد قوله فأجله إلى عز الرجل الإلهو تسخير شمس بأسمه

باب الخائض في الحيض
ورجعه وطهارة سورها
فخرجها وقروا القرآن فيه

عنه

ان قد وجد علمها فخرها فاستقبلها هدية من لبن الى النبي صلى الله عليه وسلم فاقبلها فان لم يجد علمها
 مثل شاة او بكرة من ابي شيبة قال تاكبر واوبعده وحشم عن الاحمش عن منذر بن يعقوب يعني ابي يعقوب عن ابن ابي حفص
 علي بن ابي طالب كنت رجلا مائة فقلت يا سفيان ان اسأل النبي صلى الله عليه وسلم لكان ابنه فامرت المقداد بن الاسود فاسأله فقال
 يغسل ذكره ويتوضأ وحمل ثيابي بن جبيب الحارثي قال نأخذ لربي بن الحارث قال نأشبهه قال اخبرني سليمان قال احدث
 والشهاب والبيوت يريد ان المواقفة للمواقفة وقيل تحوت ترتيب ذلك الصبر الذي يذكره كذا قال علي المقاري، وقال ابي توهام ان من
 من قبلهم شرب لهم سألوا هل يفعلون ذلك وتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شربوا ذلك من زول الخمر وعن بين النبي صلى الله عليه وسلم
 ويحتمل انهم ارادوا مخالفة اليهود فوق مشرعت بحيث استجازا في جعلها نفس ايضا حتى يكون امر المسلمين على غاية البصيرة مخالفة والمباينة
 من اليهود فغضب النبي صلى الله عليه وسلم الى طلب هذه مخالفة التي لم يشربها الشارب والله اعلم قوله ان قد وجد علمها ان من لم يجد علمها
 غضب عليها قوله فخرها ان ابي خازم الزبيري في التتبع والاضطراب قوله فاستقبلها هدية ان ابي اسحق بن اليزيد بن شخص معه هدية عليهما
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ساءلها عازي، قوله من لبن ان من كثره، قوله الى النبي صلى الله عليه وسلم ان ابي اسحق بن اليزيد بن شخص معه هدية عليهما
 في اناهما ان ابي اسحق بن النبي صلى الله عليه وسلم في عقبها احل فاداهما فداء، قوله فسقاها ان ابي اللين تلافيا لها وهذا من حسن عشرة صلى الله
 عليه وسلم تطبيق لنفسه، قوله ان لم يجد علمها ان ابي لم يغضب او استمر الغضب بل زال وهذا من كمال اخلاجه صلى الله عليه وسلم الى النبي
 قوله رجلا مائة ان ابي حنيفة مائة من المدي يقال مدي مائة كعصا مائة ثلاثا ويقال مدي مائة كعصا مائة ثلاثا ويقال مدي مائة كعصا مائة
 كذا في نيل الاوطار، قوله يا سفيان ان اسأل ان فيه اسم ان لا يلب في تركه المواجهة لما تسفيح منه عرفا وترك ذكره ما يتفق بجمع المراءى ونحوه
 اقرارا واستدلالا لخير في كتاب العلوي من الخويلد بن اسحق فامرت به السؤل ان فيه جمعا بين الصلطين استعمال الحكمة وعلو المقرب في
 معرفة الحكم قوله لكان الشدة ان ابي فاطمة رضي الله عنها كثرها كثرته والمدي كثرها كثره بسبب ملازمة الرجل كان في السؤل عرفت
 تعرض بشئ من اهل البيت التي يستحي من اظهارها كان مثل ذلك لا يكاد يصعبه او لا الاحلام خصوصا بحجة الاكابر العظام، قوله فامرت
 المقداد في رواية للنسائي عن علي بن ابي طالب قال قلت لرجل جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فاسأله فالتظاهرة ان عليا كان حاضرا لسؤال وهو لم يأت اصحابا
 المسكين ولا طراف حيث اطلقوا على ابي اسحق هذا الحديث في مستند على في مستند المقداد وفي رواية للنسائي ان عليا قال امرت عمار ان
 يسأل في رواية لابن حبان والاصحاب على ان عليا قال سألت وجميع ابن حبان بين هذا الاختلاف فان عليا امر عمار ان يسأل ثم امر المقداد
 بذلك ثم سأل نفسه وهو جريحه انما بالنسبة الى غيره لكونه معاذرا لقوله انه استحي من السؤال فيفسد لاجل فاطمة فليعين حمله الى
 بأن بعض الرواة اطلقوا سأل لكونه أمرا بذلك وهو خارج عن الامور التي انشأها النور وفي رواية انه كلام من المقداد وعاريا لسؤال عن ذلك رواه
 عبد الرزاق من طريق عمار بن ابي اسحق قال تذاكره في المقداد وعاريا الذي فقال علي انني رجل مثله فاسأل عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم
 فسأله احد الرجلين وسبح ابن يشكول ان الذي تولى السؤال عن ذلك هو المقداد وعلي هذا نسبة عمار الى انه سأل عن ذلك محمولا على الجواز
 ايضا لكونه قصدا لكرهى المقداد الخطاب ودونه والله اعلم كذا في الحق، قوله يغسل ذكره ان كاسه الى داود يغسل ذكره وأنشبهه يتوضأ
 قال الشوكاني واستدل به على وجوب غسل الذكر والأنثيين على الحمزى وان كان محل المذي بعضا منهما واليه ذهب الاوزاعي وبعض المذاهب
 وبعض المالكية وذهب القنوة والفرقيان وهو قول الجمهور والى ان الواجب غسل المحل الذي اصابه الذي من البول ولا يجزئ ان يمسح
 بالثيابين ويؤخذ ذلك عند الامام علي في رواية يلفظ توضأ أو غسله فاعلم الصبر على المذي ومن الجحيم ان ابن خزيمة ظاهره ذهب الى
 فاداهما اليه الجمهور وقال الجواب غسل كل شيء دليل عليه وهذا يدل ان روى حديث فليغسل ذكره وحديثه وغسل ذكره وليرقى في حقها
 وغاب عنه ان الذكر حقيقة يجمعو عجا لبعضها كذا انك انشأت حقيقة يجمعها الحجاز الا في بظاهره النهاب اليه اذهب الا ولولم يختلف
 الفقهاء كل البعض معقول او كرهت تدعى وعلى الثاني تجب النية وقيل لا يغسل ذلك ليقصد الذكر قاله الطحاوي كذا في نيل الاوطار قد ليس
 النزاع في سمي الذكر يقال له حقيقة في جميعه بل التوام في ايقام الفضل على الذكر والبعض الحقيقي فلا يعلق بوجوبه وصيا شرف الفضل ولما كانت
 المباشرة الحقيقية لا توجب الا معاشرة المحل لجميع المحل لعل وجوب الاحتيا في هذا الباب بل يكاد يلحق بالعدم فانه يستتر ان نحو من يترك
 واصررت عمار من الجواز لعدم عموم الضرب والرؤية والله اعلم، قوله ويتوضأ ان استدل به على ان الغسل واجب بخروج المذي صرح
 بن ذلك في رواية لابي داود وغيره وهو اجمع على ان الأمر بالوضوء منه كالأمر بالوضوء وحل الطاهر من تحميمه انما هو الا بوجوب الوضوء

باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم
باب توضؤ الرجل إذا اراد ان ياكل او يشرب او يبيت او يحياض

منذ كان محمد بن علي بن علي انه قال استحبة ان اسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المذي من أجل فاحشة فأمرت المقداد
فساله فقال هذه الوضوء وحل شئ من بن سفيان قال لا تأكل من أكل من يمسح بيده عن الماء وقال في آخره عن محمد بن بكر عن أبيه
عن سليمان بن يسار عن ابن عباس قال قال علي بن أبي طالب ارسلنا المقداد بن الأسود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله
عن المذي يخرج من الكأسان كيف يفعل به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم توضؤا وضوء فرجك مثل شئ أو بركن إلى
أو كركب قال لا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن عبد بن عباس عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من المذي فامسح
حاجته أو غسل وجهه ويديه ثم امسح مثل شئ أو كركب بن يحيى التميمي عن محمد بن زحر قال لا تأكل من أكل من يمسح بيده عن الماء
لشئ عن ابن شهاب عن ابن سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان ينام وهو جالس
توضؤ وضوءا للوضوء قبل ان ينام وحل شئ أو بركن إلى شبة قال ناس فكلية وكيع عن غندر عن شعبة عن الحكم عن
ابراهيم بن الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان جديا فأراد ان ياكل او يشرب توضؤ وضوءا
حل شئ أو كركب بن المشي وابن بشير قال اجمعنا عن محمد بن جعفر وحل شئ أو كركب بن معاوية قال نأبى قال لا تأكل من أكل من
يجوز خروجه فردة عليه وحقائق حكم المذي حكم البول وغیره من ذائق الوضوء لانه واجب الوضوء بمجردة فوار عن المذي الى المذي
فكانت اقصا بغير الميعوسون الذليل المجهر وتخفيف الياء فوكيد للذليل وتشديد للياليك قال النوري هو ماء ابيض رقيق لزج يخرج عند شهوة
لا شهوة ولا ذوق ولا يعقبه فتور وربما يحس بخروجه ويكون ذلك الرجل والمرأة وهو في السنة أكثر منه في الرجال وفي الفحش يخرج عند المراجعة
أو ترك الجماع أو ارادته وفي كل حال من جرم انه ماء عذم في حكمه الودى بالمسحطه هو ماء ابيض شفاف يخرج عقب البول أو عند حل شئ أو كركب
عزيم بن بكر عن أبيه انه هذا الاسناد ما استدل به الدارقطني وقال قال جل بن سلمة سألت عن محمد بن علي عن أبيه قال لا تأكل من أكل من يمسح بيده عن الماء
عن بكر بن بكير عن أبيه ابن عيسى وتابعه قال عن أبي النضر هذا كلام الدارقطني وقال قال النسا في البصائر سنة عن محمد بن أبيه شيئا
وروي النسا في هذا الحديث من طرق بعضها طريق مسلم هذه المذكرة في بعضها عن الليث بن سعد عن بكر بن سليمان بن زياد قال ارسل إلى
المقداد هكذا أتني به فرسلنا وقد اختلف العلماء في سماع عن محمد بن أبيه فقال مالك رضي الله عنه قلت لمحمد بن علي عن أبيه ما سمعت منه
خلعت بالله لقد سمعته قال مالك كان عن محمد بن زياد عن أبيه ان عن محمد بن أبيه وذهب جماعات الى انه لم يسمعه قال
احمد بن حنبل لم يسمعه عن أبيه شيئا انه لم يسمعه من كتاب أبيه وقال يحيى بن معين وابن أبي شيبة يقال وقع اليه كتاب أبيه لم يسمعه
وقال موسى بن مسلمة قلت لمحمد بن حاتم انك تقول لم أذكره ولكن هذه كسبة قال ابو حاتم عن محمد بن صالح بن عيسى ان كان مع من أبيه وقال علي
ابن المديني ولا اظن عن محمد بن أبيه كتاب سليمان بن زياد ولعله سمع الشئ اليسير ولو اجاز حل باليد فيجب عن محمد بن أبيه ان كان يقول
في شئ من حديث سمعت الى والله اهل فمنا كلام ائمة هذا الفن وكيف كان فمنا الحديث صحيح من الطرق التي ذكرها مسلم في هذه الطريق
ومن الطريق التي ذكرها غيره والله اهل فمنا في الشرح قوله وانتم فرجك الخ قال النوري بكسر الضاء ومعناه اغسله فان التوضؤ يكون غسل
ويكون رشقا وقد جاء في المزية الاخرى في غسل ذكره فيتمين حل التوضؤ عليه، يأك غسل الوجه واليدين اذا استيقظ من النوم
قوله فيمن حاجته الخ قال النوري الظاهر ان الله اعلن ان المراد بقضائه الحاجة للحديث قوله ثم غسل وجهه الخ قال النوري كذا في الناس
واثار النور قوله ويدين الخ قال القاضي لعله كان شئ نالهما قوله ثم نام ثم فيه ان النوم بعد الاستيقاظ في الليل ليس بمكروه وقيل جاز
بعض رقاع السلف كراهة ذلك ولعله اذا لم يكن استغراق النوم بحيث يلوته وظيفته والنبي صلى الله عليه وسلم كان ينام ثم قام باب
جواز نوم الرجل استحبابا او وضوءا وغسل الفرج اذا اراد ان ياكل او يشرب او يبيت او يحياض جميع قوله توضؤ وضوءا وضوءا للصلاة الخ
الباب يدل على انه يجوز الحنيط ان ينام او ياكل قبل الاغتسال وكذلك يجوز له معاودة اهل واهل كسبه عليه قاله النوري قوله فاراد
ان ياكل الخ وروي احمد بن النسا عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان ياكل او يشرب وهو جالس فيضرب يده شراياك فيشرب
واستاده عند النسا في فيه محمد بن عبيد الله وبعثه رجالا لاستدائمه قاله الشوكاني تبة استدلى من فرق بين الوضوء لارادة التوضؤ
لارادة الأكل والشرب قال الشيخ ابو الصالح الملقب بطي هو مذهب كثير من اهل الظاهر وهو رواية عن مالك وروي عن سعيد بن المسيب انه
قال اذا اراد الحنيط ان ياكل غسل يديه ووضوء فاه وعن مجاهد قال في الحنيط اذا اراد الأكل ان يغسل يديه واكل وعن الزهري مثله
واليه ذهب احمد وقال ان الاحاديث في الوضوء من اراد النوم كذا في شرب التمر في لابن سبيط الناس وذهب الجمهور الى انه كراهة الصلاة

واللفظ الابي كريب قال سهل ثنا وقال الاخرا ان ابا ابن زائدة عن ابيه عن مصعب بن شيبة عن مسافع بن عبد الله عن عروة بن الزبير عن عائشة ان امرأة قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل تغسل المرأة اذا احتلمت انصرفت الماء فقال نعم فقالت لها عائشة ثوبت يديك وانك قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يكون الشربة الا من قبل ذلك اذ اعلاكمها ماء الرجل انشبه الولد اخواله واذا قلتم ماء الرجل ماها انشبهت لكم مثل شئ يا محسن فزعل الحواشي قال قال ابو ثوبة وهو ربع بن نافع قال نام غيبة يعنى ابن سلا عن زيد بن ابي اخاه قال بلغ ابا سلا قال حدثني ابي انك ما العرجي ان ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم حلة قال كنت قائما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت من تحتها الى الرود فقال السلام عليك يا محسن فذقته دفعة فكدت يصبر عنها فقال لوه تدعني فقلت لا انتقل يا رسول الله فقال اليهودي افما ندعو باسمه الذي سماه به اهله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سمي محمدا الذي سمي به اهل فقال اليهودي حيث اسألك فقال الرسول صلى الله عليه وسلم انصفك شي عريان حد تشك قال اسبح باذني فقلت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدد معه فقال سل فقال اليهودي ابن يكرث الناس يومئذ يركب في الارض عيانا لا يلبس والشعوات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هه في الظلمة

[illegible]

وكنيت غنمنا أنا وهو في الإنياء الواحد وفي حديث شفيان عن أنباء واحد قال فتية قال شفيان والفقه ثلاثة أصمغ
حل شني عبيد الله بن معاذ العبدي فتا إلى شافعية عن أبي بكر بن شخص عن أبي طلبة بن عبد الرحمن قال دخلت على عائشة
أنا وأخواهما من الرضاعة فمسأها عن غسل النقي صلى الله عليه وسلم من الجنابة وفتت بأن لا قبل الصلوة

[illegible]

فانقضت وبيننا وبينها سيرة فاقعنت على رأسها ثلاثا قال وكان ازواج النبي صلى الله عليه وسلم بالحذن من رؤسهن حتى تكون كالوفرة وحل شأنا هرون بن سعيد الكيلي قال تأبين وهب قال اخبرني عن عروة بن زبير عن ابيه عن ابي سلمة بن عبد الرحمن قال قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل ببلأيميد فغضب عليها من الماء فغسلها فغسلها بالماء على ما عاذي الذي بين يمينه وغسل عنه بشماله حتى اذا فرغ من ذلك صلب على رأسه قالت عائشة كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد ونحن جثيان وحل شأني محمد بن رافع قال ناشبته قال ناليت عن يزيد عن عروة بن عبد الرحمن عن ابي بكر كانت تحت المنذر بن الزبير ان عائشة اخبرتها انها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم في اناء واحد كبغير ثلاثة امداد او قريبا من ذلك وحل شأنا عبد الله بن مسلمة بن قعقبة قال ناليت

في كون صاحبها مؤذيا ما وجب عليه يقين وقد لفظ مالك نفسه القول في الظهار وقال ابن الكفا في حديث هشام بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة عامل المدينة لعبد الملك بن مروان وهو المدرك لظن ابي بكر واختلفت في انما ذلك ثلثان من النبي صلى الله عليه وسلم او ثلثا من الزبير في شهر الحوطا نعم يشهد الضمك العلوي ورواهه كان في عهد الفاروق اعظم رضي الله عنه ولا ناسب اليه كما سبوا بولاء له في الحج وفي التبيين ان الحجاج كان يعجز به على اهل العراق ويقول الم اخرج لكوصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في شهر الاحياء واداره الصلح الفائق في توليد في المد والصلح حتى قال السكاكيني بن يزيد رضي الله عنه كان الضمك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ملكا وثقا عظيم البؤرة فيه في زمن عمر بن عبد العزيز بن ابي الجار في كفارات اليمان قال ابن بطال هذيل على ان ما تروى من حديث به الشاشكان ارجو اني اظال فاذا اذن عليه ثلثة وهو رجل وثلث قام منه خمسة ارجل وثلث وهو الضمك عامر ساي الحجاز وما على طريقة اهل العراق فالمد من حديث التسامك كان ستة ارجل فاذا ضم اليه ثلثة وهو بطلان صدق الضمك النبوي ثمانية ارجل وبالحكمة فالحسن يدل على ان ما هو من ثلاثة امداد بمدة صلى الله عليه وسلم وعلى ان الصاع قد زيد فيه ايضا في زمن عمر بن عبد العزيز ولا نعلم مقداره ومن لا زعمنا قلنا ان يكون نصيبهم ستة عشر رجلا على مذاق اهل الحجاز واربعة وعشرين رجلا على مذاق اهل العراق والله اعلم قال الشيخ الانور اطلال الضمك اهل هذا من استجابة دعائه صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى في قد بارك في ملكهم كما بارك في ملكهم وجعلهم في ملكهم حتى صار الضمك مقدرا لثلاثة اصبع ولعل قول مالك اني قتيبة من ثمانية ارجل من ملكر ولا زني الفضل في مل النبي صلى الله عليه وسلم كما في كفارات اليمان معناه ان ما تروى في البؤرة ما ذكر من المد الهشام في القدر الا ان الفضل في مل النبي صلى الله عليه وسلم في ثمانية ارجل قلت وان كان معناه من اعظم في البؤرة دون القدر كما قاله الحافظ فهذا القول لعله وقع في مقابلة المد الحاشي الذي يبلغ في المد من كاجل في البشاشي ادا في ثلاثة امداد من مل النبي صلى الله عليه وسلم كما اخبره في حديث الثمام بن يزيد رضي الله عنه والله اعلم قوله وبيننا وبينها سيرة قال القاضي صاحب ظاهر انهما رايا على ما في رأسها واعلى جسد ما يحيل نطفه للصوم لانها خالصة ابي سلمة من الهذلي ارضعتها أمها ثم واما سارت اسفل بطنها مما لا يحل للصوم والنظر اليه قال والا لو يكون لاغتسلها بمحضتها معني وفي فعل عائشة دلالة على استحباب التعليم والفضل لانه اوقع في النفس ولما كان السؤال محظرا للكبيرة والكسبة ثبت لهما ما يدل على اتمام معاني الكيفية في الاقتصار على افاضة الماء واما الكسبة في الاحتفاء بالضمك كما قال الحافظ في الخبر قوله حتى تكون كالوفرة ثم اخبر عن المدة والمنة ما يليه المنكي من الشعر قاله الاصمعي وقال غيره الوفرة اقل من المنة وهو لا يجوز الا في ان قال ابو حاتم الوفرة على ما كان من زين من الشعر قال القاضي عياض من جرد عائشة المعروف ان نساء العرب اعتادت تخبئ في القرن والذوق ولعل ازواج النبي صلى الله عليه وسلم فعلن هذا بولاء صلى الله عليه وسلم في تركهن التزين واستمقن من عن تطويل الشعر تخفيف المؤنة ورسول وهذا الذي ذكره القاضي عياض من تركهن خلعن بغير خلع صلى الله عليه وسلم في حديثه كما قاله ايضا غيره وهو متعين ولا يخفى من خلع في حجة صلى الله عليه وسلم في خلع ليل على جوار تخفيف الشعر لخدمته والله اعلم اننا في الشهر قلت وعندى المراد بالبحث ان نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن من شعور المسترسلة ويضعها على النقا ادى الى الزهر من غير ان يتغير حالها فوافوا وذا حتى تكون كالوفرة في هجر عجا وقصص الا في ان كما فعلت كثير من الحجاز في انما في عصرنا بل مائة النساء في حاله كالاغتسال بغير غسل الرأس فبالشعر المطوية لو استرسلت على حالها فياصيل الماء الى البؤرة المستور تحت الشعر المسترسلة لا يخلو عن كلفة ومشقة وغرض ابي سلمة من هذا الكلام التنبيه على انما لم يحجب عن رؤيته رأس عائشة وكيفية غسلها والله اعلم قوله ونحن جثيان في الاصل الجاثية في اللغة البذل طلق على الذي وجب عليه غسل جميع افرجه مني لانه يجنب الفسادة والفرامة والمسيون يتابعها والله اعلم قوله من عزاءك انك تسبها في تخفيف الروي قوله سبع ثلاثة امداد قال النوروي

ابن حميد عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد فاحتلت
 ايدينا فيه من الجنابة وحل ثنايحيى بن يحيى قال أنا ابو حنيفة عن عاصم الاحول عن معاذة عن عائشة قالت كنت
 اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء بيني وبينه واحد فبداؤني حتى اقول دع لي دع لي قالت وهما جنبان
 وحل ثنا قتبية بن سعيد والوكبر بن ابى شيبة جميعا عن ابن عيينة قال فتية قال تقيبة تأسفان عن عمر عن ابى الشعثاء
 عن ابن عباس قال اخبرتنى ميمنة انها كانت تغتسل هي والنبى صلى الله عليه وسلم في اناء واحد وحل ثنا اسحاق
 ابن ابراهيم وحميد بن حاتم قال اسحاق انا قال ابن حاتم قال ابن حاتم قال ابن حاتم قال ابن حاتم قال ابن حاتم قال ابن حاتم
 علمى والذى يخط على بالى ان ابا الشعثاء اخبرنى ان ابن عباس اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل
 ميمنة وحل ثنا حميد بن المشي قال نا معاذ بن هشام قال حدثنى ابى عن يحيى بن ابى كثير قال نا ابو سلمة بن عبد الرحمن
 ان زينب بنت اقرسمة حدثته ان اقرسمة حدثتها قالت كانت هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسلان
 في الاناء الواحد من الجنابة حل ثنا عبيد الله بن معاذ قال نا يحيى وحل ثنا حميد بن المشي قال نا يحيى
 ناقل عن القاسم بن نيه وحميد بن احدهما ان كل واحد منهما يتغوى اغتسله بثلاثة امداد والثاني ان يكون المراد بال هذا الضاع ويكون مرافقا
 لحديث الفرق ويجوز ان يكون هذا وقع في بعض الاحوال واغتسل من اربع ثلاث امداد وزاد ما فرغ والله اعلم ثم انه وقع في هذا الحديث ثلاثة
 امداد وقربا من ذلك وفي الرواية الاخرى كان يغتسل من اناء واحد وهو الذي في الرواية الاخرى ذهبت باناء قد انصدم فاقسدت برفي واخرى
 كان يغتسل بمس كيك ويوضأ بملوك وفي الرواية الاخرى يغتسل انصدم ويوضأ بالمل ويغسل بالقدم الخمسة
 امداد قال الامام الشافعي وغيره من العلماء المجتهدين هذه الروايات انها كانت اغتسلات في احوال وحل فيها كثيرا استعملوا وقوله ذلك
 على انه لاحد في قدر ماء الطهارة يجب استيعاؤه والله اعلم واما الاثر فلهذا من الروايات والغسل مسحب قوله فبداؤني الى ابي بصير
 اخذ الماء قوله دع لي دع لي ما اكل غسل والتكرار للتأكيد او للتعديد قوله وما جنبان الى ابى النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة
 قال ابن القيم قال علما جميعا لو ادخل الحديث او المجتبى او الحالف التي ظهرت اليد في الاناء لا فرقان لا يصير مستحلا للحاجة واستدل
 بهذا الحديث قوله عن ابي الشعثاء الى اسمه ما بين قول قوله اكبر على قول هوشك وتردد في السند فيسقط التعشك به وقد ورد في الحديث
 لا شك وغيره لو احدث انما يغتسل بالظن وايضا قال ترمذي خرج من غير طريق عن حميدة ولم يذكر فيه ما اكبر على قوله والذى يخط على
 بالى الى نعمت الظاهر وكسبه لفتان والكسبه هو معناه يتر ويحرق والى الال قلبا لذهن وهذا الحديث ذكره مسلم رحمه الله تعالى في كتابه الا قد
 الاحتاط عليه والله اعلم قاله النووي قوله بفضل ميمنة نا فيه جواز تطهر الرجل بفضل المرأة وهو من جهة الجهر وبغيره ما روى الترمذي
 صححه عن ابن عباس نا قال اغتسل بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم في حفنة فبداؤني صلى الله عليه وسلم فبداؤني صلى الله عليه وسلم فبداؤني صلى الله عليه وسلم
 اني كنت جنب فقال ان الماء لا يجنب ومنع حماد واسحاق التطهر بفضل المرأة اذا خلعت باستعمال الماء وعشكوا بما حسنه الترمذي وصححه ابن ماجه
 عن الحكم بن عمر الفخاري نا رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل في حفنة فبداؤني صلى الله عليه وسلم فبداؤني صلى الله عليه وسلم فبداؤني صلى الله عليه وسلم
 عليهما نا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل الرجل بفضل المرأة ويغتسل الرجل بفضل المرأة ويغتسل الرجل بفضل المرأة ويغتسل الرجل بفضل المرأة
 ولم ارفق لمن اعاد على طلبة قوية قال الامام احمد ان الاحاديث الواردة في منع التطهر بفضل المرأة في جواز ذلك مضطربة قال البخاري فظن انما
 يصار الى القول بالاضطرار عند تعدد الجهر وهو من بان محل حديث النبي صلى الله عليه وسلم في جواز ذلك مضطربة قال البخاري فظن انما
 ويحل النبي على التنزيه مما بين الابد والله اعلم قلت الارتباط الواقعي بين الزوجين اعطوا الارتباطات المنزلية بأمرها اكثرها اعتبارا
 احتجاجة فلذلك كان اكثر توجه الشرائع الى البقاء في مسكن وتوفير مقاصد وكراهية تنقيصه وابطاله وكل ارتباط لا يمكن استيفاء مقاصد
 الا باقامة الالفة والآفة لا يتجصل الا بتجصل انفسهما عليها كالمواساة وعفوا لفرط من سوء الادب والاحزان كما يكون سببا للصفتين وحس
 الصبر اقامة المفاكدة وطلاقة الوجه وغرض ذلك فالتصديق بالحكمة ان يرغب في هذه المصالح ويحس عليها قولا وفعلا وبهذه النكتة قال صلى الله
 عليه وسلم من تزوج شيئا فلا جناح له في ذلك واعياك وكانت عائشة رضي الله عنها تشرب من اناء ثم تناوله النبي صلى الله عليه وسلم فبضع ثا
 على موضع فيها فيشرب وهكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يترقى العرق من حيث تفرقت وكان هو صلى الله عليه وسلم وعائشة يغتسلان من اناء
 واحد بينهما وتبادلا حتى يقول دع لي ويقول دع لي وهذه الافعال جالبة للتقوى بين الزوجين ومبانية لهما في الارض والسموات

راسي ثلاثا قال ابن سالك في روايته ثنا هشيم قال انا ابو بشر قال ان وفد ثقيف قالوا يا رسول الله وحل شي عن النبي
 قال نعم لا والله يعني الثقيفي قال لا نجعفر عن ابنيه عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل
 من جنبه صب على راسه ثلاث خدقات من ماء فقال له الحسن بن محمد ان شئني لكثير قال جابر فقلت يا ابن ابي
 كان شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر من شعر ابي طاب واطيب حلل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر بن القاد وسفيان بن ابراهيم
 وابن ابي عمير كلهم عن عيينة قال اسحق ان شافعين عن ايوب بن موسى عن سعيد بن ابي سعيد معلق عن عبيد الله بن
 رافع مولى ابي سلمة عن ام سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشهد صفر لاسي افا نقضه لغسل الجنابة قال لا انما
 يكفيك ان تحشي على راسك ثلاث خدات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين وحل ثنا عمر بن القاد قال لا يزيد بن
 هرون ح وحل ثنا عبد بن حميد قال ناعدا للزلق قال انا الثوري عن ايوب بن موسى في هذا الاسناد وفي حديثه قال لا
 افا نقضه للجنبه والجنبه فقال لا ثم ذكر بعض حديث ابن عيينة وحل ثنا احمد بن محمد بن سعيد اللامي قال ما ذكر يا عبد
 قال لا يزيد بن يحيى ابن زريع عن روح بن القاسم قال نا ايوب بن موسى بهذا الاسناد وقال افا تحلها فاغسل من الجنابة ولو كان
 الجنبه وحل ثنا يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي شيبة وعلى بن محمد جريح عن ابن عميرة عن ابي عبد الله بن علي
 عن ابي الزبير عن عبيد بن عمير قال بلغ عاتشة ان عبد الله بن عمر يامر النساء اذا اغتسلن ان ينفخن رؤسهن فكانت يا عبيد
 لان عن هذا يامر النساء اذا اغتسلن ان ينفخن رؤسهن اقلها يامرن ان يجلعن رؤسهن لقد كنت اغتسل انا ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اياه واحد واثنين على ان افرغ على راسي ثلاث افرغات حثل ثنا عمر بن عثمان قال ابن ابي عمير
 عن ابن عيينة قال عمر ثنا شافعين بن عيينة عن منصور بن صفية عن امة عن عاتشة سألت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم
 كيف تغتسل من جنبه قال فذكرت انك علكها كيف تغتسل ثم تأخذ فرصة من مسك فتطهر بها قالت كيف

قوله قال ابن سالك في روايته انا اي صرح هشيم في هذه الرواية بصفته الاخبار عن ابي بشره هشيم وليس والملاس بالجنبه بعضته
 فذهب مسطور رحمه الله على ان شاء شبة التاليس والله اعلم قوله فقال له الحسن بن محمد اي ابن الحنفية والحنفية كانت زجر على بن ابي
 تزوجا بعد فاطمة رضي الله عنها فولدت له عملا فاشهر بالنسبة اليها قوله ان شعري كثير اي اي فاحتاج الى اكثر من ثلاث غزوات قوله اكثر
 من شعر الا ومعه لك فقد اكثرت بالثلاث فاقض ان الاثني يحصل بها وقوله واطيب الى وطلب الا زاد من الماء لحفظه من الجوع فخصاله
 الماء الى جميع الجسد وكان صلى الله عليه وسلم سيد الوعاين والفقهاء الناس لله وعلهم به وقد اكثرت بالصام فاشهر بجاها ان الزيادة على ما
 اكثرت بتطهر فذكر بن مثنى الواسطه فلا يخفى اليه باب حكمه فاقض المقتضيه قوله عن ام سلمة انها هتد وقوله اشد صفر لاسي
 اشد فحق المبرزة وصغر الشين اي احكم وصغر لاسي بالاضداد المفتوحة المجهر والغاء الساكنة نجر الشعر ادخل بعضه في بعض الضغيرة التي تلي
 قوله افا نقضه اي افرقه واحلها وقوله فقال لا اي لا يتحقق بمعنى لا يلزمك نقض ولا احسان هذا الحكم يخص بالنساء قوله ثلاث خدات
 هي بعض خدات والحنفية مائة من مائة شي كان وهذا الحكم يحتمل على ما اذا واصل المدك الى باطنها كله ولا رجب لحديث كل شرة جنبه
 وعلى هذا اكثر اهل العلم وقوله ثم تفيضين اي على سائر اعضائك قال السدي هذا الحديث ظاهر في انه صلى الله عليه وسلم اراد ان
 لها تمام قدره المقاتبة في الفضل والا فحاجب قد حصل بقوله كما لا يخفى، وحديثه في قوله هذا الحديث ان المفضضة والاستسقاء ليس من
 فرائض الوضوء كما يظن منه ان الملك ليس من فرائضه قوله ان عبد الله بن عمر يامر في وهذا الامر يحتمل ان يكون شعور لا يصل اليها
 الماء او يكون منها بل انه يجب التقصير بكل حال كما حكيناك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعاتشة ويحتمل انه كان يامرن على
 الاستسقاء والاضطراب لا للاجباب والله اعلم بالتحسين لا يستعمل الغسلة من الخيض فرصة موصلة في موضع الذوق وقوله عن
 منصور بن صفية اي هي بنت شيبة بن عثمان بن ابي طلحة البصري نسي اليها لشهرها واسم ابي عبد الرحمن بن طلحة بن الخرب بن طلحة
 ابن ابي طلحة البصري وهو من سبط زوجة صفية وشيعة له صحبة ولها ايضا مثل الخرب بن طلحة باطن لجد الرحمن رؤية قوله ثم تأخذ
 فرصة الى بكس الماء واسكان الرواد والاضداد المملة وهي القفظة قوله من مسك الى الصحيح المختار عند المحققين انه كبر الليم وهو الطيب
 ويل على الزم ليزا لخمري المذكورة في الكتاب فرصة مسكة وهي بتم الميعاد الاولى وفيه الثمانية وفيه السان الشد قاي قطعت من قطن او
 صوف او خرقه مطيبة بالمسك، ويقترن في رواية علي بن ابي رافع حيث وقع هذا من ذرية وما استبعد ابن قتيبة من امتها الزم المسك للنبض

الاجابة على ما ذكره من فقه المذهب بشره محمد مسطور

فلا يطهر فأدغم الصلوة فقال لا إنما ذلك عرق وليس الحيضة فإذا أقبلت الحيضة فذرع الصلوة فإذا أدبرت الغسل عليك الله صلى
يقال فيحيضت المرأة إذا استمر بها الدم أربع أيامها المتتادة فهي مستحاضة والاستحاضة جريان الدم من فوه المرأة في غير أوانه من أحكام
المستحاضة مبسوط في كتب الفقه أحسن بسط وأتمه وقد عُدَّ في فقه الديار المستحاضات من الصغرى يأت في زمن الحيض غسل الله صلى
عشر أبنات جيش الثلاثين ووافط بنت أبي جيش المتقدمة سودة بنت زهرة وحصلت عند أبي داود معلقا وابن خزيمة موصلة وأبنة
وحديثها في سنن سعي بن منصور وأسماء بنت عيسى رواء الدارقطني وهو في أبي داود لكن على المردود هل هو عنها أو عن فاطمة بنت أبي
جبيش وسهيلة بنت شهيل ذكرها أبو داود أيضا وأسماء بنت ميثل ذكرها البيهقي وغيره وبأدب بنت غيلان ذكرها ابن مندة وروى البيهقي
والأسماء على أن زينب ابنة أم سلمة فيحيض لكن الحديث في أبي داود من حكاية زينب عن غيرها وهو أشبه فانها كانت في رفسه صلى الله
عليه وسلم صغيرة لأنه دخل على أمها في السنة الثالثة وزينب تزوجت وقد كملت عشر أعوام في زينب بنت أبي سلمة، انتهى ونظر السيوطي روى في
قلائل الفوائد تسعاً، قوله فلا يطهر قال الحافظ كان عند هاتين طهارة الخاص لا طهارة البدن فقلت بعد النظر عن إقباله
وكانت قد علمت أن الخاص لا يصلح لظن أن ذلك الحكم مقتضى جريان الدم من الفرج فإذا تدقق ذلك فقلت أفادغم الصلوة
قوله فقال لا إنما هي كالحديث، قوله إنما ذلك عرق إنما ذلك عرق في كبر الحوائط وعرق بكسر الحاء واسكان الرواء وهذا العرق يقال له العاذل بكسر
اللام المجهز فمد في أدنى الرحم ويضع في كتب الفقه من أن ذلك عرق التقط فلفظ التقط زيادة لاتعرف في الحديث وإن كان لها معنى
قال ابن العربي جلد في حديث ابن الاستحاضة من ركض الشيطان واصل الركض الضرب بالرجل فيحتمل انقطاع العرق أنه من ركض الشيطان
وقيل ركض الشيطان أنها لما دخلتها هذه الطرة جعلها الشيطان موسوسة وشاككة وذلك سببه قوله وليس بالحيضة إلا بغير الحاء كما نقله
الخطابي عن أكثر الحديثين وأظهره وإن كان قد أخذوا الكسر على إرادة الحالة لكن الفقه هنا أظهر وقال النووي وهو متعين أو قريب من المتعين
لأنه صلى الله عليه وسلم أراد اثبات الاستحاضة ونفى الحيض وأما قوله فإذا أقبلت الحيضة فيجوز فيه الوجهان معاً جازاً أحسنهما انتهى كلامه
قال الحافظ والذى في روايةنا بفتح الحاء في الموضوعين، والله أعلم - قال على القارئ ودم الحيض ودم غيره القوة المولدة بإذن خالقها
لأجل الجنين وتلغى إلى الرحم في غير وجهه فيه ولا سقى جفياً من قولهم استحضر الله إذا اجتمع فإذا كثر واستمر ولم يكن جنين
أو كان أكثر مما يحتمل الغيب منه، - قوله فإذا أقبلت الحيضة قال العلامة ابن التكمي في في المحرمات ليس فيه إلا في قوله فإذا
أقبلت الحيضة (ال) أنها كانت مميزة بل قد يستدل بما في بعض روايات في الصحيح من قوله صلى الصلوة قد لا يأمركم كانت تحيضن فيها من
يرى المرأة إلى أيام العادة سواء كانت حائضاً أو غير حائض وهو اختيار أبي حنيفة وأحد قول الشافعي والعسك بن عيسى على قاعدة أصولية وهي
يقال إن تركه أو استئصاله فيضاً بالاحوال يستزول منزلة عموم المقال فلما لم يستفصله النبي عليه السلام عن كونها مرة أو كان
ذلك دليلاً على أن هذا الحكم عام فيها وعلى هذا يميل إقبال الحيضة على وجود الدم في أول أيام العادة وأدبارها على انقضاء أيام العادة
وفي قوله فإذا ذهب قد مر إشارة إلى ذلك إذا لا شبهة أنه يريد قدر أيامها وقد اتفق الجميع على أن من لها أياماً معدودة اعتبرت أيامها
كالون الدم وإن الناس لا يقررون فيها اللون مع أنه لا يحض في أحكامها كالغسل وسقوط الصلوة وحمة الوطئ فثبت أن هذا الحديث كما يكمل على
التمييز، - وأما ما وقع في بعض روايات عند أبي داود والنسائي أن كانا زجر الحيض فانه دمر أسود ليعتق في العلل لأن أبي حنيفة سأله عن
فقال هو مستكر وقال ابن القطان هو في رأي منقطع، - وكل الخطأ في حاشيتك، - أما أن أحمد بن حنبل حدث به عن محمد بن علي بن عبد الله وقد
على عرق ولم يجز ونبه ابن عثمة وذكر البيهقي في فقه الأضراب، وقال الخطابي في بيان الأضراب قبل فيه مرة عن مرة عن عائشة ومرة عن
عرة عن فاطمة بنت أبي جيش، - وعلى فرض صحة الحديث كما أدعاه ابن حزم قال على القارئ أنه عندنا محمول على ما إذا وافق التمييز
العادة، وهذا هو مقتضى الجمع بين الفاظ الحديث في القصة الواحدة وهي قصة فاطمة بنت أبي حنبل وقد يقال إن قوله صلى الله عليه وسلم
فانه دمر أسود ليعتق على الإشارة القلبية لا الكثرية كما في المرأة، وعلى هذه الآثار لا من يمكنه عرقه عند الاحتياط لا
أنهم اعتبروها في بعض التفاريق نوع اعتبار والله سبحانه وتعالى أعلم، وأما ما وقع في البخاري عن أم عطية قالت كنا لا نعد المدة والصنعة
شبهاً وما وقع فيه أيضاً تليقاً وصله مالك في المواضع من قول عائشة رضي الله عنها لا يحضن حتى ترين القصة البيضاء، تبيين بذلك الظاهر
من الحيضة فاشترى البخاري إلى الجمع بينهما ما قول عائشة محمول على ما إذا رأت الصنعة أو الكثرة في أيام الحيض أما في غيرها فليكن ما قالت
أم عطية ولا يوجب داود زيادة حديث أم عطية قالت كنا لا نعد المدة والصنعة بل الكثرة والنجاسة في قولنا فليكن ما قالت

وحدثنا يحيى بن يحيى قال أنا عبد العزيز بن محمد أبو معاوية وحدثنا قتيبة بن سعيد قال أنا جريح وحدثنا أبو نعيم
قال أنا بزي وحديثنا خلف بن هشام قال أنا حماد بن زيد كلهم عن هشام بن عروة يمثّل حديث وكيع واستأذنه وفي حديث
قتيبة عن جريح حدثنا فاطمة بنت أبي يحيى عن عبد المطلب بن أسد وهي امرأة حماد قال وفي حديث حماد بن زيد رواية حماد
تركنا ذكره حدثنا قتيبة بن سعيد قال أنا بزي وحديثنا محمد بن ربح قال أنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة
أنها قالت استأذنت أرحم جيبه بنت جحش رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي في استأذنت فقال أنا ذلك عرق فاغتسلت فغسل
صلى فكانت تغتسل عند كل صلاة قال الليث بن سعد لم يذكر ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرحم جيبه
بنت جحش أن تغتسل عند كل صلاة ولكن شقي فعلت وهي وقال ابن زكري في رواية ابن جحش ولم يذكر أرحم جيبه
أي بعد الاغتسال كما وقع التصريح به عند البخاري من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في هذا الحديث قال في آخره ثم اغتسل وصلى لم يذكر
غسل الدم وهذا الاختلاف واقرب ابن أصحاب هشام منه ومنهم من ذكر الاغتسال ومنهم من ذكر الاغتسال ولم يذكر غسل الدم
وكلهم ثقات وأما بشير بن الصبيح فيجوز على أن كل فريق اختص بأحد الأمرين لوضوحه عنه كذا في الفهرست قوله جاءت فاطمة بنت أبي جحش
عبد المطلب بن أسلم كذا وقع في الأصول ابن عبد المطلب واقف العلماء على أنه وهو الصواب ابن المطلب بحرف لفظة عبد الله اعلم قاله
النوري وقوله وهي امرأة حماد لا معنى من غيري لمس والقتال هو هشام بن عروة وأبو معاوية بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى
قوله زينة حوت في قوله اغتسل عنك الدم وتوضيحه ذكر هذه الزيادة النسائي وغيره واستطاع مسلم لئلا ينفرد به غيره قال النسائي في
أحاديث قال وتوضيحه في الحديث في حديث هشام كذا في الشهر وقال ابن الترمذي ولم ينفرد بذلك حماد عن هشام بل رواه
أبو عروة أخرجه الطحاوي في كتاب الرد على الكلابيين من طريقه يسند جيد رواه عنه أيضا حماد بن سلمة أخرجه الدارمي من طريقه ورواه عنه أيضا
أبو حنيفة كما ذكر الباقين وأخرجه الطحاوي من طريق أبي نعيم وعبد الله بن يزيد المقرئ عن أبي حنيفة عن هشام وأخرجه المازني في صحيحه من طريق
وكيع وصحبه وأبو معاوية عن هشام وقال في آخره قال أبو معاوية في حديثه وقال توضيحه لكل صلاة وقد جاء في الأمر بالوضوء أيضا فيما أخرجه
البيهقي في باب المسح فخر إذا كنت ميمزة من حديث محمد بن عيسى عن ابن شهاب عن عروة عن فاطمة بنت أبي جحش عن أبيه عن حماد بن زيد
لما قدوم بل كان كافيا لفته وحفظه لاسيما في هشام رواه عنه في زيادة ثقة وهي مقبولة لاسيما في مشيئة كذا في المحفوظ
قوله واستأذنت أرحم جيبه بنت جحش الأمخت زينة أم المؤمنين وهي مشهورة بكنيتها وقلائل اسمها جيبه وكنيتها أرحم جيبه بقية ما رواه
الواقفي وتبعه الحوفي وعبد المطلب في المشهور في الروايات الصحيحة أرحم جيبه بأخبار الله وكانت زوجة عبد الرحمن بن عوف كما ثبت عند مسلم
من رواية عمر بن الخطاب ووقع في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينة بنت أبي سلمة أن زينة بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف
كانت تسحق الحارث فليل وهو هو وتيل بل صولح أن اسمها زينة وكنيتها أرحم جيبه وأما زينة بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف
كما صلى وأما كان اسمها برة وغيره النبي صلى الله عليه وسلم في أسباب الغزول للواحد إلى أن تغير اسمها كان بعد أن تزوجها صلى الله عليه وسلم
فلعله صلى الله عليه وسلم سماها باسم أختها لكون أختها قبلها الكنية فأمسك باللبس ولها أخت أخرى اسمها حمزة بنع المملوك وسكوذليم
بدرهاون وهي إحدى المستحاضات كما تقدم وتحدث بعض المالكية فزعوا أن اسم كل من بنت جحش زينة قال فاما أبو المؤمنين فاشتهرت
بأسمها وأما أرحم جيبه فاشتهرت بكنيتها وأما حمزة فاشتهرت بلقبها ولربما على يد جدها بان حمزة لقب بل ينفرد الموطأ بتسمية أرحم جيبه
فقد ورد في الإرداء والطحاوي في مسنده عن ابن أبي ذئب حديث الباب فقال أن زينة بنت جحش وقد تقدم توجهه كذا في الفهرست في قوله فاعلم
الحافظ وهذا الأمر لا يقتضيه مطلق فلا يدل على التكرار فلعلم ذلك من باب برة فلهذا كانت تغتسل لكل صلاة وقال الشيخ في كتابها
صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتطهر وأما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعا قال الحافظ وفي هذا حديث الجوزي قالوا لا يجب على المستحاضة الغسل
لكل صلاة إلا لمصلحة كالحجج عليها الوضوء ولو لم يكن ذلك لم يكن عزيمة أن أرحم جيبه أختها فاعلم صلى الله عليه وسلم أن تنظر
إياهم إياها ثم تغتسل وتطهر فاعلم أن شيقا من ذلك توعدت وصليت واستدل المهلب بقوله في حديثه عن عائشة لم يوجبه عليها الغسل
لكل صلاة لأنهم عرقوا في وجوب غسلهم قال قال الشافعي وما ذهب إليه الجمهور من وجوب الغسل في كل صلاة إلا لوجبه في كل صلاة
الدليل الصحيح الذي تقوم به الحجج لاسيما في مثل هذا التكليف الشاق فأنما يجلو فيقوم بما دونه في المشقة فأخلص الصواب وكفينا لفساد النافعة
أخيرا بل يصح الحديث والتيسير وعدم التنديد من المطالب إلى أن أكره الاختار صلى الله عليه وسلم لا ردا لها قال الرواة الأصلية المحضين

فقال الحجري يوثقه قال الحجري موسى عليه السلام يا شوه يقول ثوبي حجري حتى نظرت بنو اسرائيل الى صنوعة موسى عليه السلام
وقالوا والله ما يوثق من راس فقار الحجري حتى نظرا اليه قال فخذ ثوبه فطبق بالحجر ضربا قال ابو هريرة والله انه بالحجر ضرب ستة
او سبعة ضرب موسى بالحجر **وحدثنا** اسحاق بن ابراهيم الحنظلي ومحمد بن جعفر بن ميمون جميعا عن محمد بن بكر قال انا
ابن جريج **وحدثني** يحيى بن منصور ومحمد بن زهير واللفظ لهما قال اسحاق انا وقال ابن زهير ما عجلت لئلا قال انا ابن جريج
قال اخبرني عمر بن حريز ان سمع جابر بن عبد الله يقول لما بينت الكعبة ذهبا لحي صلى الله عليه وسلم

للابد والمسكور متادبا وهذا الادب واجب مراعاة عند القدح عليه الا لغير صحيح كتحفظ واستحبابه وحكي في القنية اوقا في الحجر
لاغتسل منفرجا منها انه يكره ومنها انه يعذر ان شاء الله ومنها لا بأس به ومنها يجوز في المدة اليسيرة ومنها يجوز في بيت الحمام الصغير
كذا في رذائل الحشا قال ابن حجر وحاصل حكم من اغتسل عاريا انه ان كان يحل له البراءة اهل حجره عليه نظر عورته وجب عليه التستر منه اجامعا
على حكي وهو بعض مزايا علم عند وقال الواجب على ذلك خفض البصر عنه فلا يراه التستر وهذا كلام ساقط لان وجوب النقص لا يمنع التستر
ولا يقاس هذا بما حكى من ارجاع على ان التستر ان يخرج من سافرات الوجوه وعلى الرجال النقص انما اوله فلا حاجة المشقة في ستر الوجه
في الطرقات وانما ثانيا فهذا يستلزم فيه ان التستر محرم في ذلك لان وجه المرأة ليس بعورة ولذا اباح النظر لرجل من الفتنه كثير من مجلات
العورة الكبرى التي هي السورتان فانه لم يقل احل رجل نظرها وكذا بقية ما بين السرة والركبة عند من يقول بانه عورة فوجب ستر الكل هذا
من تطرق نظر محرر اليه فيكون مستسببا له بعد تستره والتسبب في الحرام ولو من العار حرامه كذا في المراقبة قوله فقار الحجري الى بنية وادخل
خلفها من الله عز وجل لانه وحسن لا يشترط في ذلك بنية اعني البهانة والرجحية المزاجية فهو على مذهبنا بين وبين حركة في ذلك حركة المحية فحتم
ان حركته ان فعل مالك وفيه خرق العادة للانبياء عليهم السلام كذا قال في ٢ - قول الحجري موسى الى اى جرى اشد الحجري من ينج
الفرس اذا غلب صاحبه قوله بانثروا انكسر الهمة مع اسكان الشاء ويقال انثروا طبقا لثقتان مشهورتان قوله ثوبي حجري الى اى حجري الى اى
الاخيرة من ثوبي اى اعطى ثوبي اورد ثوبي وجبر الضم على حذف حوت المذلة وفي بعض الرعايات ثوبي يا حجري كذا في الفخر قوله حتى نظرت
بنو اسرائيل الى الظاهر ثم اوردوا اجسده وبه يترك استدلال على جواز النظر خلاصة لمدادوا اوجهه قوله ما موسى من بأس من ان فيه
ان الانبياء في خلفهم وحلقهم على غاية الكمال وان من نسب نبيا من الانبياء الى نقص وفي خلفه فقد كاده ويشبهه فاعلم الكفر قال في ٢
قوله حتى نظرت اليه انهم التون وكسر الظلم معنى لم يسم فاعلمه قوله فطقت انكسر الفم فحقها مضاع جعل الرجل صارا مكرما لذلك
كذا في الشرح اى اخذ ضرب الحجر وأجره حجري من يعقل لكونه في يوثقه فانتقل عنه من حكم الجماد الى حكم الحيوان فتكاده فلما لم يعطوا
وقل يجمل ان يكون موسى اذ يضربه اظفار الحجرة بتأثير ضربه فيه ويجمل ان يكون عن وحى قاله الحافظ في الفخر قوله بالحجر ضربا زاد
في رواية الحسن وغيره بعضه وفيه ان الادوى تغلب عليه طباع البشر لان موسى علموا ان الحجر ما سب يوثقه الا بما من الله ورجع ذلك عاصلة
معاملة من يعقل حتى يضربه ويجمل انه اذ ارباب من حجرة اخرى القوم بتأثير الضرب بالصفا الحج كذا في الفخر قوله والله انه بالحجر ضرب
في احوال احوال المعلم علموا في هيرة ان الاثر الذي بالحجر من ضرب موسى يجمل انه معه ولا يقال فيه الحلف على النظر لانه سوا ترانه اشو
العصا لان ما سمع الصفاي هو معلوم وانما هو ظني لمن بدع قوله نذب الى بالنون والدلال المحلة المفتوحين وهو الاثر في رواية مستر

او سبعة الحج كذا وقع بالمشك ههنا ووقع عند ابن مروي من رواية جيب بن سالك عن ابى هريرة ان الحجري ضربت قوله ضرب حتى حجري الى
وزاد في اخره من طريق الحسن وغيره عندنا بخارى فذلك قوله يا ايها الذين آمنوا لا تذكروا كذا الذين اذوا موسى فذكر الله تعالى وقالوا
كان عبد الله وجنتها باب الاعتناء بحفظ العورة وقوله انه سمع جابر بن عبد الله يقول ان كانت القصة قبل البصنة فرواية جابر
لذلك من مزايا العلم فاما ان يكون مع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك لم يرض من ضرب ذلك من الصلابة والذي يظهر
انه الجاس وقد حدثت عن عبد الجاس ايضا انه عليه السلام وساقه امر اخرجه الطبراني وفيه فقام فأنزل الزرع وقال عجبت ان امشى
عريانا قوله لما بينت الكعبة الى سميت الكعبة لغوتها وادلتها وقيل لاستدلتها وعلوها قال السهيلي يثبت في الدرر جابر بن
الأكو في حين بنها شيت بن آدم وكانت في حياة ادم عليه السلام خيمة من ولوة حرام يطوف بها ويأمن منها من الجنة الثانية حين
بناها ابراهيم عليه السلام انما الترحين بنيتها فترش قبل الاسلام خمسة اعرابهم قبل المبعث خمس عشرة سنة وهي التي فوض اليها
الاربعين احترقت ايام ابن الزبير بشارة طارت اليها من ابى قيس فاحترقت الاستار فاحترق البيت فهدم ابن الزبير وبناها على

قال ابن شهاب أخبرني عمر بن عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ أخبراه أنه وجد أبا هريرة يوصي على المسجد فقال
 أنتما أو توصيا من أو أرقطاً أكنتم (أخبرني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول توصوا بما أمست النار قال ابن شهاب أخبرني
 سعيد بن جابر بن عمر بن عثمان وأنا أحدث هذه الحديث أنه سأله عن عروة بن الزبير عن الوضوء مما أمست النار فقال عروة يمسح
 عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم توصوا بما أمست النار وحديثنا عبد الله بن مسعود
 ابن قعب قال نأكل من زين بن أسلم عن عطية بن يسار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كفت شاة ثعلبية
 ولم يتوضأ وحديثنا زهير بن حرب قال نايجي بن سعيد عن هشام بن عروة قال أخبرني وهب بن كيسان عن محمد بن
 عمرو بن عطية عن ابن عباس عن وحيد بن زهير عن علي بن عبد الله بن عباس عن ابن عباس عن وحيد بن زهير عن علي بن عباس

مستقباً ما سألكم بأمر عليه والله اعلم ام - قال المهلب انهم كانوا يقولون في الجاهلية قلنا للتطيق فاجروا بالوضوء مما أمست النار فلما قربت
 النظافة في الاسلام وشاعت خرج ام - وقد ورد في حديثي إلى أئمة البهلي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لأصحابه إذا كان احدكم على وضوء
 فأكل طعاماً لا يتوضأ منه إلا أن يكون لبن الألبان أو خاشعياً أو متعضضاً بالماء أو ماء الطير أو في الكبد قال الهيثمي ورجاله لم أر من ترجم
 أحداً منهم ورواه الضيق في الخفائة وقد ذكره صاحب الكنز من غير تعقيب والله اعلم وهذا القول العدل عندنا ما حققه
 الشيخ روى الله الدهلوقد سأل الله روحه ان موجبات الوضوء في شريعة عظيمة ثلاث حبسها ما اجتمع عليه جمهور الصحابة وتطابق فيه الرواية
 والعدل الشافعي وهو البول والغائط والريح والمذي والنوم الثقيل والثانية ما اختلف فيه السلف من فقه الصحابة والتابعين وتوافق فيه
 الرواية من النبي صلى الله عليه وسلم كسائر الشريعة ولاشبهة أن لمس المرأة في حجب الشهوة مظنة لفقد الشهوة دون شهوة الجماع وأن لمس الذكر فحل شافع
 ومن لا فالسبيل عليه في صريح الشريعة ولاشبهة أن لمس المرأة في حجب الشهوة مظنة لفقد الشهوة دون شهوة الجماع وأن لمس الذكر فحل شافع
 ولا لعله التي عن مس الذكر يمينه في الاستحشاء فإذا كان قبضاً عليه كان من أفعال الشياطين كالحالة والدر السائل والفقير الكبير ولو كان
 للبدن مبدل للنفس والفقيرة والصلوة خطيئة تحتاج إلى الكفارة فلا يجب ان يامر لا يجب ان يامر لا يجب ان
 يرغب فيه من غير عزيمة والثالثة ما وجد في شريعة من لفظ الحيث وقد اجمع الفقهاء من الصحابة والتابعين على تركه كالوضوء مما أمست النار
 فإنه ظهر على النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام والخلفاء وابن عباس وأبي طلحة وغيرهم بخلافه وبين جابر أنه منسوخ وكان السبب في الوضوء منه أنه
 ارتفاق كامل لا يفعل مثله الملائكة فيكون سبب الانقطاع مشاً بهم وايضاً فان ما يظن بالنار فيكون نار جهنم ولذلك هي عن النبي
 الملعونة فذلك لا ينبغي للإنسان أن يشعل قلبه به ما يبالى بقسم الملائكة من موجبات الوضوء وقد أشار الشيخ قدس الله روحه في شرح
 المحطأ إلى أن الوضوء من أمثال هذه الأمور يمكن أن يكون مندوباً في حق الخواص المستغنيين بتعذيب النفس للمعصية وتركها ولا يكون
 شريعة عامة فيجب لها ما سأل العباد والله اعلم ام قال الامام الشافعي في وجوه الوضوء مما أمست النار ان النار مظهر غضبي يعذب الله تعالى به
 من شاء من الفصاة فلا يناسب من اكل مما أمست النار ان يعذب بآثار الله تعالى إلا بعد ان يظهر منه طهارة كاملة ووجه ترك الوضوء منه
 خفاء هذا الوجه على غالب الناس، ولذلك كان الوضوء منه خاصاً بالأكابر الذين يعرفون وجه ذلك بخلافه فلا يؤمر به بالوضوء
 وكان ذلك آخر الأثرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم توسعة على أئمة ام - وقال المحافظ ابن القيم ان المعنى الذي أمر به بالوضوء
 منها هو اكتسابها من القوة النارية وهي مادة الشيطان التي خلق منها والنار تطفأ بالماء وقد ظهر اعتبار نظيره في الأمر بالوضوء
 من الغضب ففي الحديث ان الغضب من الشيطان فإذا غضب احدكم فليتوضأ ام - قلت رجلة الكلام في هذا المقام ان أحداث الأثر
 بالوضوء مما أمسته النار أما إيجاب منسوخ وأما استحباب غير منسوخ والثاني أظهر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

قوله ان عبد الله بن إبراهيم بن قارظ أخبراه أن قال النووي هكذا هو في مسطورها وفي باب الجمعة والبرء وقع في باب الجمعة
 من كتاب مسلم من رواية ابن جرير إبراهيم بن عبد الله بن قارظ وكلاهما قد قيل وقد اختلفت المصنفين على هذا القول بين
 ضمائر إلى واحد منهما جماعة كثيرة وقارظ بالفتح وكسر الراء والظلم العجزة قوله يتوضأ على الصلاة قال النووي فيه دليل على جواز
 الوضوء في الصلاة ونقل ابن المنذر إجماع على جواز ما لم يرد به أصلاً قوله من أو أرقطاً في الأثر اخرج في رواه القطعة من الأقط وهو
 يأنشاء المثلثة والأقط كمن جاعل مسجوداً وهو ما أمست النار وكذا في قول الأقطار قوله لا في سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام أن
 بالعمود وقد وقع في حديث أبي هريرة عند ابن الزرار رسول الله صلى الله عليه وسلم توصوا بما أمست النار قال ابن شهاب أخبرني

في الحديث فقلت يا محمد بن عبد الله بن علي بن الحسين الطاهر في حديثه

من محرم الأبل قال صلى في مريض الغفر قال نعم قال صلى في مريض الأبل قال لا أحب أن أكون في بيت مريض إلى شدة قال نعم بن علي
قال نازنا من سمعنا من صاحبنا وحديثي القاسم بن زكريا قال سمعت أبا عبد الله بن موسى عن شيكان عن عثمان بن سعيد بن عبد الله بن موهب الأشعث
ابن أبي الشعثان كلهم عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرق عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل خبر أبي كامل عن ابن جواز
وثن عن شفي عن النافق زهير بن حرب وحدثنا أبو بكر بن أبي شبة جميعاً عن ابن جنيبة قال عمر بن حارث بن شفيان بن عيسى
عز الزهري عن سعيد بن جابر بن عتيق عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يمشي في الليل في الضلوة قال لا يضر حتى يصير إلى أبيه
منه قاله الحافظ أبو القير في إعلام الموفيقين أنه قد جزم أن على ذروة كل بعر شيطان وأما ما نحن خلت من جن فيها قوة شيطانية والتأدي
شبهه بالمختد في هذا من محرم الأبل وفيها تلك القوة الشيطانية والشيطان خلق من نار والنار رطقت الماء هكذا جاء الحديث ونظيره الحديث
الأخران الضعيف من الشيطان فإذا اغتصب حكمه فليدفعه فإذا توفى العبد من محرم الأبل كان في وضوئه ما يقطع تلك القوة الشيطانية فيقول لو كان
المفسدة ، أم ، وقال الشيخ أبو الله المجلد في قوله روحه أما محرم الأبل فالأمر فيه أشد من قبله ، أحد من فقهاء الصحنين والتابعين ولا سيما
إلى الحكمين فلهذا لم يقل به من قبله بل في الجواب وقال به صاحبنا في المحقق وعندي أبي شيبان أن يحثنا عليه الإنسان والله أعلم ، وأسر في الجواب
الوضوء من محرم الأبل على قول من قال به أنها كانت حرة في التوراة واقنع جمهورنا بنينا وبنينا على ما يحرمها فلما أباح الله لنا شرع الوضوء
لجميعنا إحداهما أن يكون وضوءه شكراً لما فعله الله عليه من لها بها بعد تحريمها على من قبلنا وذلكما أن يكون وضوءه لا يفسد على غيره من حضرة العبد
من أبحاثها بعد تحريمها إلا أن يكون من غير ما إسرائيل قال العقل من التحريم إلى كونه مباحاً فيجب الوضوء أقرب ما كان من نفسه وعنده الله كان في ذلك
بالإسلاف ثم نسخ ، أم قلقت وأعله صلى الله عليه وسلم بذلك في نسخ الجواب الوضوء مما مسته النكاح كما ذكره في نسخ قول الخلافة صلى الله عليه وسلم
أولاً يقتل الحلال مطلقاً ثم يقتل الأصوف فقط وقال أنه شيطان فاستقر الأمر على الترخيص وهكذا لا يبعد على العدل أن يؤمر بالوضوء مما مسته النكاح
مطلقاً ثم من محرم الأبل خاصة لو كان محرم الأبل من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ترك الوضوء مما مسته النار واستقر الأمر على ما في حديث
إلى إمامنا أبا عبد الله الضعيف في الفتاوى كما ذكرنا في شرح الوضوء مما مسته النار ، وكان من واجب الوضوء من محرم الأبل فقط لم ينظر إلى زيادة
الأبل في حديث سمرق الشوافي (كذا في الأصل والظاهر أنه مرة السواني الصحنين في ذكر ترجمته في التلخيص) قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت أنا أهل بكة وميتة فهل توفى من محرم الأبل أو أبا قال نعم قلت فهل توفى من محرم الغفر وأبا قال لا والله الطاهر الطاهر قال
الشيخ وأما حسن أن شاء الله تعالى ، وله شاهدان حديث أبي أسيد بن خضير وعبد الله بن عمر بن عبد الله بن ماجة ومقتضى مجموع هذه الأحكام
أن يكون الوضوء واجباً من الأبل أيضاً عند من وجب من محرمها والله أعلم بقوله في مريض الغفر إلى جمع مريض بغفر المبر وكسر الميم وهو
موضع رؤوس الغفر وهو للغفر بمنزلة الإصطخ في الإنسان والبروك للأبل والمجنون للطير ، قوله قال نعم لا فلا كراهة للصلاة فيه لا كراهة
لا لغيرها بحيث يشوش على المصلح الخشوع والمختصو كذا في المرقاة ، قوله في مبارك الأبل إلى جمع مبارك بغفر المبر قوله قال لا لا يؤمن
من يقرأها فليحس المصلح منه من صدمته أو غيرها فلا يكون له حضور قال ابن حجر وأما بكة للغفر وفيه بحث والفق حيث خلت المراض
والمبارك عن الخباسة وكذا فكرت في المراض أيضاً لكن الخباسة ، كذا في المرقاة ، وقال الأبي قال عياض والتغير في مريض الغفر والمنع دفعاً
الأبل يدل على أن قدس من التحريم بقرعة الرخوة والقوة في الخلاف في طهارة أبوالجميع سواء قال بطلانها أم لا ، وبجاستها الشافعي في ربيعة
وفريقه أحد وقيل في هذه الموضع كانوا يستترون بها لفضاء الحاجة ، أم بالليل إلى أن من مرقين الطهارة ثم شك في الخش فلا أن
يصلى بطلاناً ثم ذلك ، قوله قال عمر بن حارث بن شفيان بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يمشي في الليل في الضلوة قال لا يضر حتى يصير إلى أبيه
قوله شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يمشي في الليل في الضلوة قال لا يضر حتى يصير إلى أبيه ، قوله قال عمر بن حارث بن شفيان بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يمشي في الليل في الضلوة قال لا يضر حتى يصير إلى أبيه
ابن زيد الرازي ويلى أن كراهته من ذلك أنه شك مفتوحة الشين والخاف يحيل الشاكي هو المذكر فإن هذا الوجه غلط ، والله أعلم بغير
يحيل إليه الله بضم أوله وقم المجهز وتشديد الماء الأخيرة المفتوحة وأصله من الخيال والصفة يظن والظن هنا محرم وسائر الأختلاف
أو ترجمه إحداهما على ما هو أصل اللفظ من أن الظن خلاف اليقين كذا في الفقه ، قوله يحيل الشاكي إلى الظن شافعي وأما وفيه الحديث وذكر في
المستقل روى أصحاً ما لا ضرورة ، قوله في الضلوة إلى ليس القيل القصص فإن ما كان ناقصاً خارج الصلاة فينبغي أن يكون كذلك فيها كعبية
الناقض قوله لا يضر حتى يصير إلى أبيه وهو على النبي دحرج الزمعي إلى أن لا نافية ، قوله حتى يصير صراحة إلى من خرج ، قوله لا يحل أن لا يضر حتى يصير إلى أبيه

ان تقول بيدك هكذا ثم ضرب بيده الى الارض ضربة واحدة ثم سمى الشمال على اليمين ثم اظهر كفيه وجهه فقال عبد الله اولو تر
عمر لواقع يقول عمار وحديثنا ابو بكر المحدثي قال لعبد الواحد قالنا الامم عن شقيق قال قال ابو موسى لعبد الله ساق
الحريث بقضته فوجد حديث ابو مخنف غير ان قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيك ان تقول هكذا وضرب بيده الى
الارض فنفض بيده ونفس وجهه وكفيه وحديثي عبد الله بن عباس العبدى قال يا يحيى يعني ابن سعيد القطان من شعبة قال
حدثنا الحسن بن سعيد بن عبد الحميد بن ابراهيم عن ابيه ان رجلا اتي عمر فقال اني اجنبت فلما جعل ماء فقال لا تضل فقال عمار ما
تذكر يا امير المؤمنين اذانا وانت في سرية فاجبتنا فلم نجد ماء فاما انت فلم تضل واتانا فتمحكت في التراب واصلت
فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيك ان تضرب بيدك الارض ثم تنفخ ثم تمسح بها وجهك وكفك

فصحبها وجهه وظاهره الى يدك الى المفاك في باطنها الى الاري فقلنا هر بن عز الوجود فالتمس على الفاية فينصب عليها في التمسح في الاري الاحاديث
التولية من النصيب عليها ويحل الحديث على فعل بعضهم اخذوا من اطلاق المين يزلون ذكر الغاية وليس في الحديث ما يدل على ان صلى الله عليه وسلم اطلع على فعلهم
هذا وترجم مع هذا النص والله سبحانه اعلم على كل حال في شرح التعاتير وحاشا لواحدة ان تاكل من كذا الشاة واما في الاري فلو قيل من ان هذا (او التمسح الى
المفاك في الاري) قياس الصحاح يراى بعضهم في قول الاري قبل بيان النبي صلى الله عليه وسلم في قوله صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيك ان تقول هكذا وضرب بيده الى الارض
ام كما يشهد اليه لفظ امرنا في حديث البزار الذي ذكرناه قال الشيخ ابو بكر الرازي وعز الحياتر المحلل ان يكون عمدا رغبة ذهب ذلك مذهب ابي هريرة في نفسه
قرايع في الضوء الى بطر على وجه المفاك في اطار العرة والفتيل ام - ويؤيد ما ورد في رواية ابن الليث العلقوني المرفوعة في ذكره ابو داود وعلما واما
الحديث الاخر لعمار بن رضى الله عنه وعرو بن الربيع في قصة تمحكت في التراب قوله صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيك ان تقول هكذا وضرب بيده الى
الارض فنفض بيده ونفس وجهه وكفيه فموجع فطمعوا في ارضهم الى الكيف في مستمروا عن الخطاب رضى الله عنه شريك القصة اياها فلاحجهم في ذلك فاما
قال الشيخ في الله الهادي قد ارجع في حق الله المفاك في قوله صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيك ان تضرب بيدك الارض وطرح الزيادة عليه
في الخبر كما زاد عمارا وهذا مما لا ينبغي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر بن مطعم بن قاروا في القس اما في افاضه على حديثنا وقالت عائشة رضى الله عنها
وما انزل على ان افرج على راسي ثلث افراغات فليس المراد ان كلفه في الافراغات الثلاثة على المراس من زينة الا ان كلفه في طهارة غسله بل التعرض لغير الحق الذي
كان بلغنا من عبد الله بن عمر رضى الله عنه واما قوله صلى الله عليه وسلم في الاري الاخرى من حديث عمار بن رضى الله عنه انما كان يكفيك ان تضرب بيدك الارض
ثم تنفخ ثم تمسح بها وجهك وكفك فان لم يكن نصه في الرواة فيجوز ان الفعل بالقول فهو محمول على المراد بالالكفير الذين ايمان اطلاق الاسم الجوز على كل
او المراد ظاهره مع اليقيني في كما في سبط كفيه الياء المتكررة في هذا الخبر للمبا في حق التمر الذي فعله رضى الله عنه على النسل او ان كلفه في الاري
حدث المرفوعين في حقهم على وجهه هذا فان متعلق الامة بالحديث بالقبول في حقهم على وجهه متعلق بالامانة في المسائل التي تقوم اليه ويكثر ويكثر
وقوعها قال الشيخ الاجل في الله الهادي قد روى الله روحه واصفة التمسح فهو احد اختلافه في طريق التمسح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اكثر الفقهاء من
التايعين وغيرهم قبل ان يحد طريقه الحديث عن علي التمسح بين ضربة للوجه ضربة لليدين الى المرفقين واما الاحاديث في صحاح الحديث فاما ان يكفيك ان
تضرب بيدك الارض ثم تنفخ فيها ثم تمسح بها وجهك وكفك وروى من حديث ابن عمر التمسح بين ضربة للوجه ضربة لليدين الى المرفقين وقد روى
النبي صلى الله عليه وسلم والصحاب على الوجهين ووجه الجمع ظاهر في حديثه لفظا ما يكفيك فالاول الذي التمسح في التماسح وعلو ذلك يمكن ان يحصل
اختلاف في التمسح لا لاجل ان يكون تأويل فعله صلى الله عليه وسلم انما هو عليه لانه عليه السلام ان المشرك في التمسح ليعال لمص باليد من سبب الضربة وروى في التمسح وروى
بيان قد اتمحور من تحضه التمسح كما كان الضربة يكون في كماله ايضا محمولا على هذا الخبر واما معناه المحض بالنسبة الى التمر فمقتضى هذا

المسألة لا ينبغي ان ياخذ الانسان آتيا يخرج به من العهد ليقبلا ام - والله سبحانه وتعالى اعلم قوله ان تقول بيدك الى اي تفعل قوله ظاهره فيه ان
معظم ظاهر الكفير فقط لا يكفيه عن من توسد في ظاهر حديث عمار وحديثنا ابو بكر المحدثي ثم اقول غدا ايضا قوله فنفض بيده الى الارض ثم تنفخ ثم تمسح
قال علي القرني في ليل التراب الذي حصل في كفيه ان المقصود انما هو التطهير لا التغير الوجهي للتغير قال الزهري وقد اخرج هذا اللفظ من جرح التمسح
بالحجارة وما كانا عليه صلى الله عليه وسلم في التمسح ابو بكر الرازي في رملنا ان المقصود فيه وضع اليد في كل من الارض على ان يحصل في اليد وجهه ثم تدرك
المقصود ان يحصل في اليد من شئ من التراب في وجهه وسما الوجه به كما امر ياخذ الماء للغسل الوجه حتى يحصل في وجهه فذلك امر ياخذ التراب فنفض
النبي صلى الله عليه وسلم بيده ونفس وجهه وكفيه فموجع فطمعوا في ارضهم الى الكيف في مستمروا عن الخطاب رضى الله عنه شريك القصة اياها فلاحجهم في ذلك فاما
الموجع فموجع فطمعوا في ارضهم الى الكيف في مستمروا عن الخطاب رضى الله عنه شريك القصة اياها فلاحجهم في ذلك فاما

